



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

السياسة البريطانية في العراق ما بين "١٩٢٠-١٩٣٢"

مدعومة بالوثائق

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف: أ. د. د. حسام الناييف

إعداد: لمى عبد الحميد سعود

العام الدراسي: ١٤٤١-١٤٤٢ / ٢٠٢٠-٢٠٢١

أ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ب

الفهرس والمقدمة (الإطار التاريخي وتحليل مصادر الدراسة)

الإهداء...

إلى أحرز الناس وأقربهم إلى قلبي: والدي والعزيزين اللذين كنا عونا
وسنداً لي في كل مراحل حياتي، وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تحقيق
هذا الجزء من طموحي.

إلى المحبة التي لا تنضب ... والخير بلا حدود... إلى من شاركهم كل حياتي
..إخوتي وأخواتي:

نوار، يارا، مايا، محمد.

أنتم محب الحياة وكُنْزِي الغالي... حماكم الله

إلى الأخ الذي لم تلده أمي...الأستاذ منهل إبراهيم وعائلته المحترمين

إلى جميع أقربائي وأصدقائي وصديقاتي لدعمهم وتشجيعهم لي...

وإلى جميع صاحبات الكلمة الطيبة.. والبسمة الصادقة صديقاتي الوفيات: رهام

دهمان، مريم خليل، نغم محمد، فداء شعبان، مادلين العلي، سالي سقور،

سامراء جنيدي، ولاء الشعار، رنا اللهياني، مرام عبيد، ضحى كشور، سمر أحمد،

سارة خيم ..

أتمنى لكم التوفيق الدائم.

ت

الحمد لله

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور حسام الناييف؛ لتفضّله بالإشراف على إنجاز هذا البحث، حيث تكرم عليّ بتوجيهاته وملاحظاته ونصائحه... امتناني له ولعائلته الكريمة لوقوفهم بجانبني خلال هذه الفترة الحاسمة من حياتي... أمدكم الله بالصحة والسلامة والسعادة والعمر المديد .

كما أتوجه بالشكر والامتنان للأستاذة الكرام أعضاء لجنة الحكم: الأستاذ الدكتور عبد المنعم الأحمد، الأستاذ الدكتور وضاح نوفل، لتفضّلهم بقبول مناقشة الأطروحة، حيث خصصوا جزءاً من وقتهم الثمين لقراءتها وتقييمها.

وكل الشكر لأساتذتي الأفاضل في كلية الآداب والعلوم الإنسانية- قسم التاريخ، على جهودهم وتشجيعهم المستمر، ولجهوزيتهم الدائمة لتقديم المساعدة لمن يحتاجها من طلابهم. وكذلك أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة دمشق، إدارة، ومسؤولين، وموظفين، وإلى مكتبة الأسد الوطنية، إدارة وموظفين، لما قدموه لي ولغيري من الدعم، والمساندة، والتسهيلات الممكنة، ولتفانيهم وإخلاصهم في العمل.

إهداء خاص إلى روح مشرفي السابق الدكتور محمد أحمد، تغمدّه الله بواسع رحمته.

والشكر والحمد لله أولاً وأخيراً

ث

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ-ع	مقدمة
	الفصل التمهيدي:
١	سياسة بريطانيا تجاه العراق قبيل الانتداب
٢	أولاً- السياسة البريطانية اتجاه العراق خلال أواخر القرن التاسع عشر:
٢	١- النشاط السياسي والدبلوماسي
١٠	٢- النشاط الاقتصادي
١٤	٣- الرحالة والآثاريين
١٦	٤- البعثات التبشيرية
١٨	ثانياً- سياسة بريطانيا خلال فترة الاحتلال البريطاني للعراق:
١٨	١- الاحتلال البريطاني للعراق
٢٨	٢- سياسة الاحتلال البريطاني في العراق
	الفصل الأول :
	سياسة الانتداب البريطاني الداخلية
٣٣	وأثرها على الأوضاع الداخلية في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م)
٣٤	أولاً- النظام الدولي الاستعماري الجديد (نظام الانتداب):
٣٩	١- ثورة العشرين

٤٤	٢- السياسة البريطانية عشية ثورة العشرين
٤٨	٣- تشكيل الحكومة المؤقتة
٥٣	٤- تأسيس الجيش العراقي
٥٨	٥- تنصيب فيصل ملكاً على العراق
٦١	٦- المجلس التأسيسي والدستور والضغط البريطاني
٦٤	ثانياً- المعاهدات العراقية - البريطانية:
٦٤	١- المعاهدة العرقية- البريطانية الأولى ١٩٢٢
٦٧	٢- المعاهدة العراقية البريطانية الثانية ١٩٢٦
٦٩	٣- المعاهدة العراقية- البريطانية الثالثة ١٩٢٧
٧٢	٤- المعاهدة العراقية- البريطانية الرابعة ١٩٣٠
٧٤	ثالثاً- دخول العراق عصبة الأمم
	الفصل الثاني
	السياسة الخارجية العراقية في ظل الانتداب البريطاني
٧٩	(١٩٢٠-١٩٣٢م)
٨٠	أولاً- مسائل الحدود:
٨٠	١- الحدود الشمالية (مع تركيا)
٨٠	• مشكلة الموصل
٨٣	• القضية الكردية بين الدعم البريطاني والخوف التركي
٨٥	٢- الحدود الجنوبية
٨٥	• الحدود مع نجد
٩٢	• الحدود مع الكويت

٩٨	٣- الحدود الشرقية
٩٨	• العلاقة مع إيران
١٠٣	• مشكلات الحدود والاعتراف بالحكومة العراقية وشط العرب
١١٠	٤- الحدود الغربية
١١٠	• العلاقة مع شرقي الأردن
١١١	• العلاقة مع سورية
	الفصل الثالث
	الإدارة العراقية في ظل الانتداب البريطاني
١١٤	وأثرها على الأوضاع الداخلية في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م)
١١٥	أولاً- الدوائر الإدارية للدولة العراقية في ظل سلطة الانتداب
١١٩	١- مجلس الوزراء
١٢٠	٢- الإدارة الإقليمية
١٢١	٣- الإدارة الداخلية
١٣٣	٤- الإدارة المالية والنقدية
١٣٦	٥- إدارة المعارف
١٤٠	٦- الإدارة العدلية
١٤٤	٧- الإدارة النافعة
١٤٨	٨- الإدارات الملغاة والمحوّلة
١٥١	ثانياً- موظفي الدولة في ظل الانتداب
	الفصل الرابع
	أثر الانتداب البريطاني على الحياة الاقتصادية في العراق

١٥٨	(١٩٢٠-١٩٣٢م)
١٥٩	أولاً- الزراعة:
١٧١	ثانياً- الصناعة:
١٧١	١- حالة الصناعة في عهد الانتداب
١٧٥	٢- سياسة بريطانيا اتجاه الصناعة في العراق
١٨٥	ثالثاً- التجارة في العراق ١٩٢١-١٩٣٢
١٨٥	١- السياسة النقدية والمالية البريطانية في العراق
١٩٣	٢- السياسة البريطانية اتجاه التجارة في العراق
٢٠٢	رابعاً- المواصلات
٢٠٧	الخاتمة والاستنتاجات
٢١٣	الملاحق
٢٣٧	قائمة المصادر والمراجع

ملخص الرسالة

تكمن أهداف دراسة السياسة البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢ في تزويد القارئ بمعلومات وحقائق عن السياسة التي اتبعتها بريطانيا في فترة الانتداب، وخصوصاً في مجالي الإدارة والاقتصاد، لتعزيز نفوذها في البلاد ومحاولة زرع الفتن بين العشائر والطوائف العراقية ليسهل عليها حكمهم. بنيت هذه الدراسة على وثائق عراقية وبريطانية، ساعدت في تتبع السياسة البريطانية، والوقوف على الإجراءات الإدارية والاقتصادية التي نفذتها.

تعود أهمية الموضوع في توضيح الرؤيا على نموذج لأهم الدول في المنطقة وهو العراق والذي يمثل نقطة حساسة ومنطقة استراتيجية دفعت بالدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا بوضعه ضمن أهم أولوياتها ومخططاتها الاستعمارية.

أثر الانتداب البريطاني على العراق خلال النصف الأول من القرن العشرين في مجالات الحياة بعامة، وذلك لصلته المباشرة بتشكيل العراق بحدوده الحالية، ومؤسساته الإدارية والاقتصادية، إلى جانب صلته الوثيقة بالتطورات السياسية والاقتصادية للبلدان العربية، ومسؤوليته ودعمه المباشر وغير المباشر، عن مجمل الأنشطة والإجراءات الإدارية في الدول المختلفة، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية، ووقوفه إلى جانبهم للحصول على الاستقلال .

يوضح البحث واقع سياسة الدول الاستعمارية في العراق خلال المدة بين عامي (١٩٢٠-١٩٣٢) وهي مرحلة زمنية مهمة جداً في تاريخ العراق المعاصر، وذلك لأنها شهدت نهاية الإدارة العثمانية، ونهاية الاحتلال البريطاني المباشر، وظهور الحكم الملكي، تحت الهيمنة البريطانية، التي سعت لخدمة سياستها العامة وليس لخدمة مصلحة العراق. حيث انطوت صفحة الحكم البريطاني المباشر لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ النظام السياسي والإداري والاقتصادي العراقي عرفت بنظام الانتداب، اختلف عن النظام السابق في الشكل وإلى حد ما في المضمون والتقى معه في الهدف إذ صب الاثنان في خدمة المصالح البريطانية.

وبالرغم من أهمية السياسة التي اتبعتها بريطانيا خلال فترة الانتداب، إلا أنها لم تحظَ بعناية الباحثين بقدر كافٍ؛ إذ ركز أغلبهم على دراسة الأوضاع العامة في العراق اقتصادياً وإدارياً وسرد الأحداث السياسية، دون التركيز على السياسة البريطانية والتي أنتجت هذه الأوضاع والأحداث، باستثناء دراسة سياسية لفاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١، مع اختلاف الفترة الزمنية عن فترة هذا البحث.

يذكر البحث بداية ظهور الأطماع البريطانية في بلاد الرافدين، وتوسع نفوذها في المنطقة عبر نشاطها التجاري والاقتصادي والسياسي والآثاري وبعثاتها التبشيرية، وصولاً للاحتلال البريطاني للعراق الذي ترافق مع سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ والسياسة القمعية التي اتبعتها ومدى تأثيرها في البلاد، ثم يوضح الانتقال الذي حدث في السياسة البريطانية من الحكم المباشر الى الحكم غير المباشر، أي من الاحتلال العسكري الى الانتداب، وذلك بسبب الرفض الشعبي للانتداب وقيام ثورة العشرين العراقية، مع سرد لأهم الأحداث السياسية خلال فترة الانتداب البريطاني بدءاً بقيام الحكم الملكي، والمعاهدات العراقية البريطانية والتي انتهت بدخول العراق في عصبة الأمم.

تناول البحث مسائل الحدود العراقية، ووضح سياسة الضغط التي اتبعتها الانتداب البريطاني على الحكومة العراقية، لتقدم تنازلات تخدم مصالحه الاقتصادية في العراق، مقابل مساعدة بريطانيا للعراق في المحافظة على وحدة أراضيه. كما تناول توزيع التشكيلات الإدارية للحكومة العراقية في ظل الانتداب البريطاني، حيث فرض بزوغ الحكم الوطني ولادة هيئات ومؤسسات رسمية عراقية، إلا أن السياسة الانتدابية البريطانية بقيت تهيمن على هذه التشكيلات الإدارية، بواسطة المندوب السامي ومستشاري الوزارات والمشرفين الإداريين. وعرض البحث الوضع الاقتصادي للعراق زراعياً وصناعياً وتجارياً خلال فترة الانتداب، والذي وجّه ليخدم ويدعم الاقتصاد البريطاني بشكل أساسي، دون النظر لرداءة الحالة الاقتصادية التي عاشها العراقيين.

المقدمة

(الإطار التاريخي وتحليل مصادر الدراسة)

انشغل الساسة البريطانيون كثيراً منذ القرن السابع عشر في كيفية السيطرة على العراق لأسباب عديدة منها: أسباب استراتيجية وسياسية واقتصادية، وزاد التنافس الدولي في المنطقة بسبب ضعف الدولة العثمانية، وتعود أهمية العراق كونه يقع على طريق المواصلات بين الهند وأوروبا، حيث عدت بريطانيا تأمين طريق الهند أهم قواعد السياسة البريطانية، فقد حرصت على الدفاع عن وجودها وممتلكاتها الاستعمارية في الهند بشتى الوسائل السياسية والعسكرية، كما حرصت على عدم تأسيس مملكة قوية تكون حائلاً بينهم وبين الهند. ومن هذه الوسائل والأساليب استغلالها للتجار والبحارة والدبلوماسيين والقناصل والسيّاح والخبراء الذين كانوا يكتبون تقارير مفصلة ودقيقة عن العراق، واضعين بذلك أولى أسس وقواعد الاحتلال. إضافة إلى ذلك زادت أهمية العراق بسبب المطامع البريطانية في إمكانياته الاقتصادية المتمثلة بموارده الأولية، والتي كانت المصانع البريطانية بحاجة ماسة لها أثناء الثورة الصناعية.

لهذا انتهزت بريطانيا فرصة اندلاع الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ لتضع مخططاتها في حيز التنفيذ، فهاجمت قواتها العراق عام ١٩١٤ واحتلته عام ١٩١٧، وإثر ذلك بدأت فترة الحكم البريطاني العسكري المباشر معلنةً نهاية الحكم العثماني للعراق الذي استمر أربعة قرون من ١٥٣٤ إلى ١٩١٧.

استمر الاحتلال البريطاني من عام ١٩١٤-١٩٢٠ احتلالاً عسكرياً، وفرضت خلالها سلطة الحكم المركزي المباشر عليه، معتمدة على حصتها التي حصلت عليها وفق اتفاقية سايكس بيكو.

فرض الانتداب البريطاني على العراق، بناءً على قرارات مؤتمر سان ريمو المنعقد في أبريل ١٩٢٠، واستمر الانتداب حتى ١٩٣٢، وكانت هذه الأحوال المخيبة للأمال، قوة للعراقيين وإرهاصاً للثورة، للتمرد على السلطات البريطانية، هذه العوامل كلّها شجعتهم على المطالبة بالاستقلال والتخلص من الاحتلال الأجنبي، فقامت ثورة العشرين والتي أجبرت بريطانيا على تغيير سياستها، فقررت إقامة حكم ملكي وطني لإبقاء العراق تحت هيمنتها.

تكمن أهداف دراسة السياسة البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢ في تزويد القارئ بمعلومات وحقائق عن السياسة التي اتبعتها بريطانيا في فترة الانتداب، وخصوصاً في مجالي الإدارة والاقتصاد، لتعزيز نفوذها في البلاد، بالإضافة إلى محاولة زرع الفتن بين العشائر والطوائف العراقية ليسهل عليها حكمهم. بُنيت هذه الدراسة على وثائق عراقية وبريطانية، ساعدت في تتبع السياسة البريطانية، والوقوف على الإجراءات الإدارية والاقتصادية التي نفذتها.

تعود أهمية الموضوع في توضيح الرؤيا على نموذج لأهمّ الدول في المنطقة وهو العراق والذي يمثل نقطة حساسة ومنطقة استراتيجية دفعت بالدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا بوضعه ضمن أهم أولوياتها ومخططاتها الاستعمارية.

اكتسب الانتداب البريطاني على العراق خلال النصف الأول من القرن العشرين أهمية خاصة في مجالات الحياة عامة، وذلك لصلته المباشرة بتشكيل العراق بحدوده الحالية، ومؤسساته الإدارية والاقتصادية، إلى جانب صلته الوثيقة بالتطورات السياسية والاقتصادية للبلدان العربية، ومسؤولية العراق ودعمه المباشر وغير المباشر، عن مجمل الأنشطة والإجراءات الإدارية في الدول المختلفة، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية، ووقوفه إلى جانبهم للحصول على الاستقلال.

وانطلاقاً من هذا، رأينا أن ندرس هذا الموضوع دراسة علمية أكاديمية لأهميته؛ كونه يجسد واقع سياسة الدول الاستعمارية في العراق خلال المدة بين عامي (١٩٢٠-١٩٣٢) وهي مرحلة زمنية مهمة جداً في تاريخ العراق المعاصر، وذلك لأنها شهدت نهاية الحكم البريطاني المباشر لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ النظام السياسي والإداري والاقتصادي العراقي عرفت بنظام الانتداب، اختلف عن النظام السابق في الشكل وإلى حد ما في المضمون والتقى معه في الهدف إذ صبّ الاثنان في خدمة المصالح البريطانية وسياستها العامة وليس مصالح العراق.

وبالرغم من أهمية السياسة التي اتبعتها بريطانيا خلال فترة الانتداب، إلا أنها لم تحظ بعناية الباحثين بقدر كافٍ؛ إذ ركز أغلبهم على دراسة الأوضاع العامة في العراق اقتصادياً وإدارياً وسرد الأحداث السياسية، بدون التركيز على السياسة البريطانية والتي أنتجت هذه الأوضاع والأحداث، باستثناء

دراسة سياسية لفاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١، مع اختلاف الفترة الزمنية عن فترة هذا البحث، وكان هذا أحد أهم الأسباب التي دفعت لاختيار الموضوع للدراسة. إن اختيار بدء الدراسة من العام ١٩٢٠ يرجع أساساً إلى كونه يمثل تاريخ عقد مؤتمر سان ريمو والذي أعلن فيه الانتداب البريطاني على العراق، وما أعقب ذلك من رد الفعل العراقي بقيام ثورة العشرين، التي كانت سبباً أرغم الحكومة البريطانية على تغيير السياسة البريطانية في العراق من حكم عسكري مباشر إلى حكم غير مباشر، فتقرر تشكيل حكم ملكي ليحكموا العراق من خلاله، وما أعقب ذلك من تغييرات شاملة في الأوضاع الإدارية والاقتصادية والسياسية وغيرها. أما عن سبب توقف الدراسة عند عام ١٩٣٢، فيرجع بالدرجة الأولى إلى نهاية الانتداب، ودخول العراق عصبة الأمم المتحدة، رغم استمرار المصالح البريطانية في العراق، وقادت هذه التغيرات الكبيرة بالنتيجة إلى استقلال العراق. جرى تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وتمهيد تاريخي، وأربعة فصول، وخاتمة، وملاحق.

تناول الفصل التمهيدي والمعنون بـ: **سياسة بريطانيا اتجاه العراق قبيل الانتداب** بداية ظهور الأطماع البريطانية في بلاد الرافدين، وتوسع نفوذها في المنطقة عبر نشاطها التجاري والاقتصادي والسياسي والآثاري وبعثاتها التبشيرية، وصولاً للاحتلال البريطاني للعراق الذي ترافق مع سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ و مدى تأثير السياسة القمعية التي اتبعتها في البلاد من أجل الدخول إلى موضوع الدراسة.

وخصّص الفصل الأول المعنون بـ: **سياسة الانتداب البريطاني الداخلية وأثرها على الأوضاع الداخلية في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م)** لدراسة الانتقال الذي حدث في السياسة البريطانية من الحكم المباشر إلى الحكم غير المباشر، من الاحتلال العسكري إلى الانتداب، وذلك بسبب الرفض الشعبي للانتداب وقيام ثورة العشرين العراقية، مع سرد لأهم الأحداث السياسية خلال فترة الانتداب البريطاني بدءاً بقيام الحكم الملكي، والمعاهدات العراقية البريطانية والتي انتهت بدخول العراق في عصبة الأمم.

كُرس الفصل الثاني والمعنون بـ: **السياسة الخارجية العراقية في ظل الانتداب البريطاني**

(١٩٢٠-١٩٣٢م) لدراسة مسائل الحدود والمشكلات التي حدثت، وسياسة الضغط التي اتبعتها الانتداب البريطاني على الحكومة العراقية، لتقدّم تنازلات تخدم مصالحه الاقتصادية في العراق، مقابل مساعدة بريطانيا للعراق في المحافظة على وحدة أراضيه وعدم تخليها عن الموصل.

تناول الفصل الثالث والمعنون ب: الإدارة العراقية في ظل الانتداب البريطاني وأثرها على الأوضاع الداخلية في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م) توزيع التشكيلات الإدارية للحكومة العراقية في ظل الانتداب البريطاني، حيث فرض بزوغ الحكم الوطني ولادة هيئات ومؤسسات رسمية عراقية، إلا أنّ السياسة الانتدابية البريطانية بقيت تهيمن على هذه التشكيلات الإدارية، بواسطة المندوب السامي ومستشاري الوزارات والمشرفين الإداريين.

كُرس الفصل الرابع والمعنون ب: أثر الانتداب البريطاني على الحياة الاقتصادية في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م) لدراسة الوضع الاقتصادي للعراق زراعياً وصناعياً وتجارياً خلال فترة الانتداب، والذي وُجّه لخدم ويدعم الاقتصاد البريطاني بشكل أساسي، دون النظر لرداءة الحالة الاقتصادية التي عاشها العراقيين. أمّا الخاتمة، فقد تضمّنت أبرز ما توصّلت إليها الدّراسة من استنتاجات خلال الإطار التاريخي المحدّد للدراسة.

واعتمدت الدراسة على عدد من المصادر العربيّة والأجنبية تأتي في المقدمة منها:

أولاً - الوثائق وتشتمل على:

١ - الوثائق البريطانية المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد والمعنونة ب:

Public Record office, foreign office Iraq (1919 -1947) .

إذ تمكّنت الباحثة من الاطّلاع على مجموعة كبيرة منها، وكانت الإفادة منها جيّدة؛ وذلك لأنّ جلّ تلك الوثائق قد تركز على الجانب السياسي والاقتصادي، وتناول الاهتمام البريطاني بالعراق والأحداث السياسية فيها وسياسة الانتداب البريطاني، وقد رفدت الدراسة بمعلومات قيمة؛ مفادها برقيّات وتقارير سياسية كانت ترفع إلى وزراء الخارجية البريطانيين لمتابعة الأحداث في العراق. ومن ثمّ شكّلت جانباً مهماً من المادة العلمية للدراسة.

ص

الفهرس والمقدمة (الإطار التاريخي وتحليل مصادر الدراسة)

٢- التقارير البريطانية والمعنونة بـ:

British Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931, London, 1931.

وهي عبارة عن التقارير البريطانية المرفوعة إلى عصبة الأمم عن سير الإدارة في العراق خلال سنوات الانتداب، وقد كانت الفائدة منها كبيرة؛ لأن تتحدث عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية للعراق.

٣- الوثائق العراقية دار الكتب والوثائق في بغداد :

شكلت هي الأخرى جانباً مهماً من مادة الدراسة ، لتغطيتها الأحداث المتعلقة بموضوعها، ولاسيما فترة الانتداب، وهي تمثل ملفات البلاط الملكي التي تصدر بإرادات ملكية، والقوانين والأنظمة التي أصدرتها الحكومة العراقية وجهات نظر الدبلوماسيين العراقيين في بغداد، والتابعة لوزارة الخارجية العراقية، حيث ساعدت الباحث في التعرف إلى كثير من الأحداث التي شهدتها العراق ما بين عامي (١٩٢٠-١٩٣٢) ، فكانت لتلك التقارير فائدة كبيرة نظراً لما قدّمه الدبلوماسيون العراقيون من معلومات مهمة عن طبيعة الإدارة البريطانية في العراق؛ فضلاً عن تطوراتها السياسية، ولها الفضل في الكشف عن جوانب خفية من التدابير التي اتخذتها بريطانيا في البلاد العراقية .

٤- الوثائق البريطانية والمعنونة:

British Government

وقد اعتمد البحث عليها؛ كونها احتوت معلومات قيمة وتقارير من المسؤولين والمستشارين البريطانيين المتواجدين في العراق عن فترة الحكم الملكي والإجراءات التي اتخذوها وأرسلوها للحكومة البريطانية.

ثانياً - الصحف العراقية والعربية:

ض

اعتمد البحث على عدد من الصّحف العراقية والعربيّة؛ بوصفها سجلاً حافلاً بالتّقصيلات الأساسيّة عن طبيعة الإدارة البريطانيّة، والأحداث والتّطورات السياسيّة والاقتصاديّة للعراق، وموقف العراقيين منها، مثل جريدة العراق، جريدة صدى العهد، جريدة العالم العربي، جريدة الوقائع العراقيّة.

ثالثاً - الموسوعات العربيّة والأجنبيّة :

كان للموسوعات العربيّة بصماتها الواضحة في هوامش الدّراسة وبخاصّة " السياسة العراقيّة مفاهيم-أحداث-أحزاب-شخصيات " لمؤلفه حسن لطيف الزبيدي ، " والموسوعة السياسيّة " لعبد الوهاب الكيالي؛ فضلاً عن الموسوعة المختصة بالأحزاب السياسيّة في العراق المعنونة بـ " موسوعة الأحزاب العراقيّة " لمؤلفه حسن لطيف الزبيدي.

رابعاً- المذكرات الشخصية :

كما زوّدتنا المذكرات الشّخصية بمعلومات قيّمة عن طبيعة السياسة البريطانيّة في البلاد؛ لأنّ بعضهم من العراقيين أو البريطانيّين عاصر الأحداث، وكان على علم بتفاصيلها، وبعضهم كان له دور سياسي في الحكومات العراقيّة، ولكنّ مع هذا تعاملت الباحثة معها بحذر شديد؛ خوفاً من احتواء تلك المذكرات على تغليب الذات، وأهمها مذكرات كلّ من السّادة : جعفر العسكري، سندرس باشا، توفيق السويدي .

خامساً - الرّسائل والأطاريح الجامعيّة (العربيّة والأجنبيّة) :

تُعَدُّ الرّسائل والأطاريح الجامعيّة من المصادر الرّئيسة والمهمة التي أغنت الدّراسة بمعلومات كثيرة ويأتي في مقدمتها، الإدارة البريطانيّة في العراق ١٩١٤-١٩٢١ لمؤلفه علي ناصر حسين، الأوضاع الاقتصاديّة في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ لمؤلفه علي خليل البياتي. والتي أفادت الدّراسة في جوانب متعدّدة

من فصولها، وتغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٧٩٨ - ١٨٣١ لمؤلفه فؤاز مطر نصيف الدليمي، والتي أفادت البحث في الفصل التمهيدي.

سادساً - الكتب العربية والأجنبية :

اعتمد البحث على عدد من المصادر العربيّة والأجنبية ومجموعة من الكتب المترجمة، منها: كتب عبد الرزاق الحسني القيمة والتي تعدّ من أهمّ المصادر للباحث في فترة الانتداب البريطاني، ومنها كتاب (تاريخ العراق السياسي) وكتاب (تاريخ الوزارات العراقية) وكتاب (العراق في ظل المعاهدات)؛ بالإضافة إلى كتاب (لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث) لمؤلفه علي الوردي والذي يتألف من عدة أجزاء، الذي أغنى الدّراسة بمعلومات قيمة، في جوانب عديدة؛ وكتاب (الملك فيصل والانكليز) لمؤلفه كاظم نعمة الذي يتحدث عن قيام الحكم الملكي وتعيين الملك فيصل بن الحسين وطبيعة علاقته بالانكليز والسياسة التي اتبعها للتعامل معهم؛ وكتاب (تاريخ القضية العراقية) لمحمد مهدي البصير لأنه يتحدث عن مراحل نظام الحكم الانتدابي البريطاني للعراق؛

وكتاب (مذكراتي في العراق) لساطع الحصري الذي هو الآخر أفاد الدراسة كثيراً في جوانب متعددة منها، ولما كان المؤلف أحد الشخصيات العراقيّة التي شاركت في نظام الحكم الملكي العراقي إبان عهد الانتداب البريطاني لها واستلم عدة مناصب في الحكومات العراقية ، فقد أعطانا صورة واضحة عن طبيعة السياسة البريطانية.

وكتاب (العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠، تاريخ سياسي . اجتماعي . اقتصادي) لمؤلفه ستيفن همسلي لونكرك فهو الآخر أعطانا صورة واضحة عن طبيعة الإجراءات البريطانية المتبعة أثناء الانتداب البريطاني، وكتاب (العراق دراسة في تطوره السياسي) لمؤلفه فيليب ويلارد إيرلند .

وكتاب (فصول من تاريخ العراق) لمؤلفته البريطانية المس غيترود لوثيان بيل التي كانت ضمن الكادر السياسي المنتدب على العراق، وكان لها دور فعّال في اتخاذ القرارات وفي السياسات البريطانية

المتبعة في المجالات كافة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية والذي أغنى الدراسة بمعلومات مفيدة ؛ فضلاً عن مصادر أجنبية مترجمة أخرى؛ مثل :

كتاب (مذكرة تكوين الحكم الوطني في العراق) لسير برسي كوكس، لأنه تابع التطورات السياسية في العراق مع الإشارة إلى الإجراءات الإدارية التي اتخذها البريطانيون في العراق.

وختاماً، لا بدّ من القول إنّ من أهمّ الصعوبات التي واجهت الباحثة في دراستها هو صعوبة الحصول على بعض الوثائق التي تخدم البحث، والموجودة في دار الوثائق في بغداد. إلا أنّ مساعدة بعض الباحثين العراقيين سهل مهمة الباحثة في جمعها المادة وكتابتها. وأرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء صورة واضحة عن واقع السياسة البريطانية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، وأن يكون جهدي هذا متمماً لما سبق من دراسات جادة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ومساهمة متواضعة في الجهود الزامية إلى ملاحقة مطامع الدول الاستعمارية في المشرق العربي وكشفها . وغاية ما أتمناه أن أكون قد وفقت في أداء مهمتي، فيكون جهدي المتواضع خطوة مفيدة مع التماس العذر إن أخطأت أو قصرت، فهي من صفات الإنسان والكمال لله وحده، ولا أدعي أنّ تلك الدراسة قد بلغت حدّ الكمال، فذلك طموح ليس من السهل مناله، ولكن أقول إنّها دراسة علمية في طريق البحث الأكاديمي.

وأخيراً:

أرجو أن أكون قد وفقت بهذا البحث، في خدمة تاريخنا العربي بهذا الجهد المتواضع، وأتوجّه بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم العون والمساعدة سواء بالنصح أو التوجيه أو بتقديم المعلومات والكُتب، حتى خرج هذا الجهد المتواضع إلى النور.

والله وليّ التوفيق

لمي سعود

الفصل التمهيدي: سياسة بريطانيا اتجاه العراق قبيل الانتداب

أولاً- السياسة البريطانية اتجاه العراق خلال أواخر القرن التاسع عشر:

١- النشاط السياسي والدبلوماسي:

حقق تأسيس المقيمة البريطانية في بغداد عام ١٧٩٨ فوائد كبيرة للمصالح البريطانية، وقد تحولت هذه المقيمة تدريجياً إلى مجلس للشيوخ وملتقى لكبار الموظفين ومقر للتنقيب عن الآثار، حيث كانت تعتمد على عدد من الموظفين ممن امتازوا بالمقدرة الإدارية، في حين كان معظم الموظفين العثمانيين دون مستوى المسؤولية، لذلك تعاونوا مع الموظفين البريطانيين ممن كانت ترسلهم الحكومة البريطانية بصورة رسمية أو سرية للتعرف على مختلف الجوانب الإدارية والسياسية والاقتصادية، بل قدموا لهم التسهيلات المطلوبة لتهرب الآثار العراقية إلى الموظفين البريطانية^(١).

وعلى سبيل المثال عمل كلوديوس جيمس ريج C.Rich (١٨٠٨-١٨٢١) بوصفه مقيماً في بغداد. كل ما في وسعه من أجل زيادة نفوذه بين شيوخ القبائل حتى غدا الرجل الثاني من حيث المنصب بعد الوالي^(٢). كما أقدمت بريطانيا على رصد رواتب ضخمة لقناصلها العاملين في العراق، لكي يتسنى لهم تقديم الهدايا والمنح والهبات إلى رؤساء القبائل لكسبهم إلى جانبها^(٣).

بالإضافة إلى ذلك اهتم الدبلوماسيين البريطانيون في العراق بمتابعة أحوال العشائر العراقية، واستمر القناصل البريطانيون في العراق بسياستهم القائمة على كسب العشائر العراقية، وتابعوا بدقة تفاصيل علاقتها مع السلطات العثمانية. ولم يكن هذا أمر مستغرب في ضوء كون تلك العشائر تمثل قوى مهمة في البلاد بإمكانيتها في التأثير على المصالح البريطانية. والواقع أن هذا الاعتبار الأخير كان وراء

(١) سروليس بدج، رحلات إلى العراق، ترجمة فؤاد جميل، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٨، ط١، ج٢، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٧٩٨-١٨٣١، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ٣٨.

(٣) فواز الدليمي، تغلغل النفوذ ...، ص ٧٠.

اهتمام أولئك الدبلوماسيين الإنكليز بشيوخ الاتحادات القبلية، والعشائر القوية والمتنفذة، لأجل ضمان عدم تجاوزهم للمصالح البريطانية أو عرقلتها، وهو ما أكد عليه الدبلوماسيون البريطانيون^(١).

وقد استمر المقيمون البريطانيون في نشاطهم هذا فكان كارتر نائب القنصل البريطاني في البصرة يلقب (بالشيخ الأبيض) لنفوذه الكبير في وسط شيوخ القبائل في جنوب العراق^(٢). وقد أشار لوريمر بأن راولنسون (1843-1854) H.Rolinson القنصل العام في بغداد، كلف جونز في عام ١٨٤٦ بقيادة الباخرة (نيتوكريس) في دجلة والتوجه بها إلى الموصل من أجل إقامة علاقات ودية مع عشائرها من خلال تقديم هدايا إلى شيوخها^(٣).

أما القنصل البريطاني العام كمبال فقد أقام اتصالات مباشرة مع زعماء المنتفك الذين كانوا في حالة ثورة ضد العثمانيين، وذلك لفتح الطريق أمام خطوط البرق البريطانية^(٤). حيث كان القنصل البريطاني كمبال ينفذ سياسة مناقضة لسياسة الوالي العثماني، فقد كان يريد التفاهم مع العشائر وبلغت صلاته بها أن أصبح واسطة للتفاهم بينهم وبين الوالي العثماني نامق باشا^(٥).

(١) صالح خضر محمد الدليمي، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١-١٩١٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦، ص ١٦٢

(٢) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٢٠.

(٣) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الدوحة، د.ت، ج ٤، ص ٢١٠٤؛ صالح الدليمي، الدبلوماسيون، ص ١١٢-١١٣.

(٤) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٨٢.

(٥) نوار، تاريخ العراق...، ص ١٨٢-١٨٣.

نامق باشا: ولد في قونيه عام ١٨٠٧، ثم توجه إلى استنبول وتدرج بالمناصب العسكرية، ففي عام ١٨٤٠ تولى المشيرية لفيلق العراق والحجاز، في عام ١٨٥١ تولى ولاية العراق حتى عام ١٨٥٣، وتم تعيينه مرة ثانية على العراق عام ١٨٦٢،

ولم يتوان القناصل البريطانيون في استخدام العشائر الكردية ضد العثمانيين عندما تتعارض مصالحهم مع سياسة العثمانيين في العراق. فقد كان الدبلوماسيون البريطانيون وراء المواجهة المسلحة بين والي بغداد داوود باشا وبعض الزعماء المتنفذين في كردستان عندما صادر داوود باشا بضائع شركة الهند الشرقية البريطانية^(١) وأغلق جميع مؤسساتها وأبعد مستخدميها من العراق. وبعد عدة هزائم في المعارك التي خاضها داوود باشا مع فصائل القبائل الكردية وافق على التصالح مع شركة الهند الشرقية^(٢).

بلغ من ازدياد نفوذ بريطانيا في العراق حداً دفعها إلى التدخل في الإدارة العثمانية والشؤون الداخلية في العراق، حين استغلت شركة الهند الشرقية الإنكليزية صفتها التجارية للتدخل في الشؤون الإدارية من تعيين القناصل والموظفين وتقديم المساعدات المالية، والمساهمة في المحافظة على الاستقرار

واستمر حتى عام ١٨٦٧. انظر: عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٨ أجزاء، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤، ج ٧، ص ١٨٠.

^(١) شركة الهند الشرقية: وهي شركة تجارية ظفرت بترخيص ملكي لتأسيسها في أواخر أيام القرن السادس عشر، وذلك في عهد الملكة اليزابيث الأولى، وكان هدف الشركة أول الأمر كسر طوق الاحتكار الذي كانت تضربه الشركات الهولندية حول توابل الهند، ولكن نفوذها ظل يتزايد يوماً بعد يوم إلى أن أصبح لها جيشها الخاص الذي تمكن عام ١٧٥٧ من السيطرة على البلاد، وعندما ثار جيش الشركة في عام ١٨٥٧م سارعت الحكومة البريطانية إلى تولي الحكم المباشر = في الهند، وقد مثلت هذه الشركة عهداً جديداً في علاقات بريطانيا مع الشرق، حيث دخلت في منافسات عديدة مع البرتغاليين والفرس في منطقة الخليج العربي وبعدها منحت بلاد فارس الإنكليز امتيازات عديدة من ضمنها حرية التجارة الإنكليزية في الموانئ الفارسية ففتحت لها الشركة فرع في بلاد فارس ومن ثم إلى فتح فرع آخر لها في البصرة وبعد أن تطورت تجارتها مع البصرة والعراق فتحت لها فرعاً آخر في بغداد وبذلك تعتبر بداية النفوذ البريطاني في العراق. انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣٣٥؛ انظر أيضاً: يقطان سعدون العامر، نشاط شركة الهند الشرقية الإنكليزية في البصرة، دار الحكمة، سلسلة تراث البصرة، ٣، جامعة البصرة، ١٩٩٠، ط ١، ص ٩-١٠؛ وللتفاصيل عن تأسيس شركة الهند الشرقية الإنكليزية انظر: لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج ١، ص ٢٣-٣١.

^(٢) بوندار يفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص ٢٥-٢٦.

الإداري في بعض المدن لاسيما مدينة البصرة والدفاع عنها عند تعرضها للهجمات الخارجية مستغلة ضعف الإدارة العثمانية وحاجتها إلى المال ومستفيدة من خبرتها السابقة في المجال الإداري في الهند^(١). والدليل على ذلك اقتراح القنصل البريطاني العام في بغداد "بلودان Plowden" من خلال رسالة بعث بها إلى السفير البريطاني في استنبول في ١٧ حزيران ١٨٨١ ، أن تتدخل الحكومة البريطانية لدى السلطات العثمانية لإعادة تأسيس ولاية البصرة التي كانت قد ألغيت في سنة ١٨٨٠ ، ولإعادة تعيين ناصر باشا السعدون والياً عليها بحجة أن تعيينه -حسب رأي القنصل- سيضع حداً للاضطرابات التي كانت قائمة آنذاك في جنوب العراق في أعقاب ثورة المنتفك، زيادة على ذلك لن يخلو من فوائد لبريطانيا ولاسيما أن ناصر باشا كان يكن - حسب رأي القنصل - مشاعر ودية نحوه. وقد اقترح السفير البريطاني بالاستانة بالفعل على وزير الخارجية العثماني أن يعين ناصر باشا والياً على البصرة، واقترح عليه في حالة تعذر ذلك أن يعين ابنه فالح باشا متصرفاً للناصرية^(٢).

وهنا يشير (بوندار يفسكي) استناداً إلى القنصل الروسي في البصرة اداموف إلى السبل والوسائل التي اتبعتها الإنكليز من أجل بسط نفوذهم العسكري على العراق، فكانوا يخلقون المشاكل والمناوشات بين القبائل العربية المحلية، كما يخلقون المشاكل بين العرب المحليين والبواخر الأجنبية لكي يسوغوا وجودهم في شط العرب^(٣). حيث أدت نشاطات السياسة البريطانية إلى انتشار الاضطرابات في العراق مما دفع

(١) علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٣٢.

(٢) جاسم محمد حسن العدول، العراق في العهد الحميدي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ١٢٠ .

(٣) (بوندار يفسكي، التوغل البريطاني في جنوب وادي الرافدين ومحاولات احتلال الكويت في بداية القرن العشرين، ترجمة نوري السامرائي، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٠، العدد ٣، ص ٥٠.

السلطات العثمانية إلى اتهام الدبلوماسية البريطانية بإثارة تلك الاضطرابات، والتي كانت تتزامن مع الخلافات التي كانت تنشأ بين السلطات العثمانية والبريطانية^(١).

يلاحظ أن المصادمات التي حصلت بين القبائل العربية في المناطق العثمانية والإيرانية على ضفتي شط العرب سنة ١٨٩٦ كانت بتدبير من بريطانيا إثر رفض العثمانيين فتح قنصلية بريطانية في الفاو. كما وجه الاتهام في مناسبة أخرى إلى القنصل البريطاني في البصرة بتدبير اضطرابات قبائل المنتفك^(٢).

وفي مسألة الضرائب والالتزام فهناك إشارات واضحة تدل على تدخل الدبلوماسيين البريطانيين بين العشائر والسلطة العثمانية في هذا الجانب، فعندما أرادت السلطات العثمانية جباية الضرائب من عشائر الهندية بالقوة العسكرية، تدخل نائب القنصل البريطاني في كربلاء من أجل التوصل إلى اتفاق لتخفيف نسبة هذه الضرائب^(٣).

كما حدثت اتصالات سرية بين مشايخ بعض القبائل وبين الدبلوماسيين البريطانيين في العراق، لمساعدتهم للقيام بثورة ضد العثمانيين، وكانت بريطانيا ترفض ذلك^(٤). وبحلول عام ١٩١٤ كتفت الحكومة البريطانية محاولاتها لتعطي انطباع لعرب ما بين النهرين عن قوة بريطانيا، كما أن بريطانيا أعادت النظر في موقفها السلبي السابق اتجاه الاتصالات التي كان يقوم بها الشيوخ المحليون (مع السلطات البريطانية) للقيام بثورة ضد العثمانيين^(٥).

(١) يفسكي، التوغل...، ص ٥٠-٥١؛ صالح الدليمي، الدبلوماسيون البريطانيون...، ص ١٦٥.

(٢) القهواتي، دور البصرة...، ص ٢٤٢؛ صالح الدليمي، الدبلوماسيون...، ص ١٦٥.

(٣) محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، كلية الآداب، مايس جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص ١٢٣؛ صالح الدليمي، الدبلوماسيين...، ص ١٦٦-١٦٧.

(٤) غسان العطية، العراق - نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، تقديم حسين جميل، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن،

١٩٨٨، ص ٦١؛ صالح الدليمي، الدبلوماسيين...، ص ١٦٧-١٦٨.

(٥) Stuart Cohen , British Policy in Mesopotamia 1903, 1914, London , 1976 , p276.

برز أواخر القرن التاسع عشر تطور خطير آخر في العلاقات بين بعض الزعامات القبلية والعشائرية وبين الدبلوماسيين البريطانيين في العراق؛ تمثلت في طلب الحماية^(١)، وهكذا قدمت طلبات الحماية إلى الدبلوماسيين البريطانيين في العراق في أكثر من مناسبة إبان السنوات ١٨٩٩ و ١٩٠٢ و ١٩١١ و ١٩١٣ من قبل بعض الشيوخ، ولم تكشف المصادر أسماء البعض عند تقديمهم طلبات لدى قنصل البريطاني للحصول على الجنسية البريطانية والحماية البريطانية^(٢)، وقد رفض القنصل البريطاني طلب شيوخ المنتفك، وذلك لعدم رغبة الحكومة البريطانية في إضافة عامل آخر يزيد بتوتر العلاقات مع الدولة العثمانية، وتفضيلها التعامل مع السلطة العثمانية بدلاً من الزعماء المحليين^(٣).

كما شهد القرن التاسع عشر تنافساً بين بريطانيا وروسيا القيصرية للهيمنة على الأوساط الكردية في شمال العراق، وقد بدأت الأوساط الحاكمة البريطانية منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر تولي اهتماماً كبيراً لكردستان التي تتبوّ موقعاً يتمتع بأهمية استراتيجية على تقاطع حدود الدولة العثمانية وبلاد فارس وروسيا القيصرية^(٤). حيث جرت محاولات بريطانية عديدة لتثبيت نفوذها في كردستان^(٥).

(١) صالح الدليمي، الدبلوماسيين، ص ١٦٨.

(٢) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج ٤، ص ٢٢٨٣؛ محمود، أحوال العشائر العراقية...، ص ٧٤-٧٥.

(٣) انستاس ماري الكرمل، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه حتى يومنا هذا، البصرة، ١٩١٩، ص ٢٠٩؛

Cohen, British Policy, Op.Cit , p.266.

يذكر جيزني أن بعض العشائر العربية في العراق طلبت الحماية منذ منتصف ثلاثينات القرن التاسع عشر، إلا أن مسألة طلب الحماية البريطانية لم تتضح إلا بعد عقد معاهدات الحماية مع مشايخ الخليج العربي. كما أنها كانت حالات فردية لا تتم أبداً عن شعور عام. وإن كلمة "حماية" لم يكن لدى العربي آنذاك إدراك لمعناها الخطير الشائع بين الدوائر السياسية الأوربية حينذاك. انظر:

F.R.Chesney , Expedition for the Survey of the River Euphrates and Tigris , London, 1850, Vol2 . p.p.600-603.

(٤) ن.أ. خالفين، الصراع على كردستان، ترجمة أحمد عثمان أبو بكر، بغداد، ١٩٦٩، ص ٢٧.

(٥) F.O 195/ 2339 X/k 764 , Summary of Events in Turkish .Iraq during March 1910 .

ظهر اهتمام الدبلوماسيين البريطانيين في كردستان العراق لتقوية النفوذ البريطاني من خلال إقامة علاقات مع القوى المتنفذة فيها. وكان المقيم البريطاني في بغداد كلاوديوس . ج. ريج C.J Rich ١٨٠٨ - ١٨٢١ أول دبلوماسي بريطاني في العراق يبدى اهتماماً خاصاً بالمنطقة الكردية^(١). وفيما بعد أصبحت كردستان العراق مسرحاً لجولات الدبلوماسيين البريطانيين، والتي كان هدفها استكشاف منطقة كردستان وتثبيت المصالح البريطانية والاتصال بالقبائل الكردية، وإقامة علاقات مع بعض رؤساء عشائرها.

واختلف موقف البريطانيين من الإمارات الكردية بما يخدم مصالحهم، فبينما نرى تأييد الإنكليز للعثمانيين في تجهيز حملة عسكرية^(٢) للقضاء على الإمارة السورانية^(٣) في (راوندوز ١٨٤٦)، نرى من جانب آخر أن السياسة البريطانية مختلفة ازاء الإمارة البابانية^(٤) في السليمانية (١٥٠٠-١٨٥٠)، حيث

(١) كلاوديوس جيمس ريج، رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠، ترجمة بهاء الدين نوري، مطبعة السكك الحديد، بغداد، ١٩٥١، ج ١، ص ٧٧، ٥٦، ١٧.

(٢) أدت الدبلوماسية البريطانية دوراً في القضاء على بعض انتفاضات القبائل الكردية ضد الدولة العثمانية. محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩ - ١٨٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٤١.

(٣) انتحدر العائلة الحاكمة لإمارة سوران من عشيرة بشدر الجبلية، وهي إحدى أقوى العشائر الكردية، انظر حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، بيروت، ١٩٩٥، ج ١، ص ٩٦؛ نوار، تاريخ العراق...، ص ١٠١-١١٠.

(٤) تعود أصول البابانيين من ناحية في بلاد البشدر، وربما كانوا يمتون بصللة القرابة إلى عشيرة البشدر، وقبل انتقالهم إلى الباشوية كانوا زعماء إقطاعيين لهذه العشيرة تحت حكم السورانيين، وهم ينتمون إلى (فقي احمد) الذي كان قائد عسكري في = القرن السابع عشر، وإن الأتراك كافئوه على مساعدته لهم في الحرب بأن أقطعوه عدد من القرى. بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية...، ج ١، ص ٩٦-٩٧؛ علي شاكور علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٧٣٨ - ١٨٥٠، مطبعة أوفست الشعب، بغداد، ١٩٨٥، ط ١، ص ١٦٤-١٦٧.

وقف راولنسون إلى جانبها ضد العثمانيين، والهدف من ذلك تحقيق توازن في الصراع بين الدولتين الكبيرتين (إيران ودولة العثمانية) وهي خطة سار عليها المقيم البريطاني ريج^(١).

وقد دعا راولنسون حكومته إلى احتلال العراق إذ حدث وانفقت الدول على تقسيم الدولة العثمانية، وفي هذه الحالة تصبح الإمارة البابانية وعلى رأسها أحمد بابان (صديق القنصل البريطاني والسيد المفضل في كردستان) في الحد الشمالي لهذه المستعمرة البريطانية، إلا أن آمال راولنسون ضاعت في خضم العمليات العسكرية العثمانية التي قضت على تلك الإمارة عام ١٨٤٩^(٢).

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى الجولة التي قام بها نائب القنصل البريطاني في الموصل هوراساد وردويلكي H.Wilkie (١٩٠٨-١٩١٠) في أنحاء كردستان سنة ١٩٠٩^(٣). وضمن هذه الجولات والاتصالات والتي استمرت في عهد الشيخ محمود البرزنجي، والذي اتصل بدوره بقناصل الروس والإنكليز في بغداد والبصرة قبل الحرب العالمية الأولى وعرض عليهم مشروع إقامة دولة كردية بعد القضاء على الدولة العثمانية^(٤).

(١) محمود الدرة، القضية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ط٢، ص ص ٦٩-٧٠، نوار ، تاريخ العراق...، ص ١١٨.

(٢) الدرة، القضية...، ص ٧٠ ؛ نوار ، تاريخ العراق...، ص ١١٩.

(٣) صالح الدليمي، الدبلوماسيون...، ص ٨٥ ؛ محمد داخل كريم السعدي، المصالح الأجنبية في الموصل ١٨٣٤-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، أيار، ١٩٩٩، ص ٢٣.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٠ ج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ط٧، ج ١، ص ٢٨٠.

٢- النشاط الاقتصادي:

سعت انكلترا منذ القرن السادس عشر للحصول على شيء من ثروات التجارة البحرية. وقد أدى انتصار البحرية البريطانية على الأسطول الإسباني في معركة الارمادا الإسبانية سنة ١٥٨٨ إلى فتح الطرق البحرية أمام السفن الانكليزية في البحر المتوسط أو المحيط الهندي أمام السفن الانكليزية، فتألفت شركة الهند الشرقية الانكليزية عام ١٦٠٠ للمتاجرة مع الشرق^(١).

وتعود بداية العلاقات التجارية بين العراق وبريطانيا إلى مطلع القرن السابع عشر ولاسيما من خلال شركة الشرق الأدنى (المشرق) التي تأسست عام ١٥٨١ وشركة الهند الشرقية الانكليزية^(٢).

كما أن اتساع نطاق العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولة العثمانية وبريطانيا قد ترك أثره في عقد مفاوضات بين الدولتين انتهت بعقد معاهدة سنة ١٦٧٥ بينهما والتي أدت دوراً مهماً في توطيد المصالح البريطانية في الدولة العثمانية بصفة عامة وفي نهري دجلة والفرات بصفة خاصة^(٣).

وعليه إن أسباب اهتمام بريطانيا في العراق هو رغبتها في حماية الطريق المؤدية إلى الهند، ومنع هجمات القراصنة الذين يتخذون من شواطئ الخليج قواعد لمهاجمة السفن البريطانية^(٤).

واجهت المصالح البريطانية التجارية في أنهار العراق صعوبات كبيرة منذ القرن الثامن عشر فقد قامت بعض القبائل (أهمها قبائل بني كعب) بإغلاق شط العرب في وجه السفن الصاعدة والهابطة معاً،

(١) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠-١٩١٤، مكتبة الأنكلو-المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٣.

(٢) خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، كانون الأول ١٩٧٥، ص ٣٣٨-٤٠١.

(٣) نوار، المصالح البريطانية...، ص ٢٥؛ زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨، ص ٥٠-٥١.

(٤) ماريون فاروق سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراسي، دار الجمل، كولون (ألمانيا)، ٢٠٠٣، ص ٢١-٢٢.

الأمر الذي أثار غضب شركة الهند الشرقية حيث كان لها مصالح في تمور هذه المنطقة. لذا قررت الوكالة البريطانية إرسال سفن مسلحة من أجل التصدي لهم^(١).

شهدت ثلاثينات القرن التاسع عشر نشاط بريطاني ملحوظ فيما يخص الملاحة النهرية في دجلة والفرات، وكانت ردود أفعال العراقيين اتجاه ذلك سلبية، فقد قتل جون تايلر G.Taylor شقيق المقيم البريطاني في بغداد روبرت تايلر R.Taylor (١٨٢١-١٨٤٢) على يد اليزيديين عند محاولته مسح نهر دجلة^(٢).

وقام فرانسيس رودن جيزني F.Chsney بتدوين ملاحظات مهمة فيما يخص العشائر القاطنة على ضفاف نهر الفرات خلال عملية مسح هذا النهر عام ١٨٣٠-١٨٣١. وعند عودة جيزني إلى بريطانيا حمل معه ملاحظاته التي قام بتدوينها، وفيما يخص طريق الفرات فقد ذكر أن هناك عراقيل تمنع الملاحة فيه منها، احتمال مهاجمة القبائل للسفن^(٣).

وذكر ضمن ملاحظاته أحوال العشائر التي تعرف عليها، إلا أنه لم يكن من المستطاع أن ينفذ مشروع مد خط ملاحة بخاري في الفرات إلا إذا ضمن الأمان من العشائر، واستطاع جيزني بأساليبه السياسية التي تدعمها مدفعية باخرة الفرات أن يعقد اتفاقية مع شيخ عشائر عنزة باسم ملك بريطانيا وبعث بها إلى رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون Palmerston الذي رحب بعقدها حيث مكنت الإنكليز من التدخل في أمور الصحراء الشامية، وأن تجعل من عنزة حليفاً لهم ضد أي هجوم على العراق^(٤).

(١) الوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤، ص ص ١٨٠٩-١٨١١.

(٢) هشام سوادى هاشم السوداني، المواصلات التجارية في العراق ١٨٣١-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص ٦٥.

(٣) السوداني، المواصلات التجارية...، ص ص ٦٥-٦٦.

(٤) نوار، تاريخ العراق...، ص ص ٢٥٧-٢٥٩.

إن توسع حركة الملاحة النهرية البريطانية حسب رأي المقيم البريطاني العام راولنسون H.Rolinson قد أوجب استخدام البواخر البريطانية الحربية الموجودة في العراق^(١). ومن أجل وضع حد لمقاومة القبائل لسفن الملاحة فقد اقترح المقيم البريطاني روبرت تايلر على داود باشا إقامة مفازر مراقبة يقيم فيها جنود بريطانيون على طول نهر الفرات لحماية الملاحة فيه من الجهات التي قد تتعرض لها من قبل العشائر القاطنة على جانبي النهر. ولكن الوالي رفض هذا الاقتراح لأنه رأى أن وجود جنود بريطانيين بإمرة المقيم في مناطق متعددة من الولاية معناه ترسيخ السيطرة البريطانية فيها، وهو ما يطمح إليه المقيم البريطاني^(٢).

احتكرت بريطانيا ١٨٤٧ النقل النهرى بواسطة السفن البريطانية، واستخدمتها في تقوية النفوذ البريطاني إلى حد خطير في العراق خلال السنوات التالية. ومن جهة أخرى أصبحت الملاحة في نهر دجلة لغير البريطانيين تحت رحمة هذه العشائر. وتوقفت سفن التجار الوطنيين بينما ظلت السفن البريطانية تجوب النهر تحت حماية الباخرة نيتوكريس دون أن تهاجمها تلك العشائر الثائرة^(٣). حيث ظهرت أهمية استخدام البواخر البريطانية لمدفعيتها ضد العشائر العراقية من أجل حماية التجارة البريطانية وقد ظهر ذلك واضحاً من خلال الدور الذي أدته الباخرة نيتوكريس في هذه الحماية، كذلك برزت قيمة رفع العلم البريطاني، حيث أن العشائر العربية أصبحت تقدر النتائج الخطيرة المترتبة عن مهاجمة سفينة ترفع العلم البريطاني^(٤). حيث أقام قائد السفينة نيتوكريس صلات ودية ومنتظمة مع القبائل العربية التي كانت

(١) نوار، المصالح البريطانية...، ص ٨٧-٨٨.

(٢) زكي صالح، مجمل تاريخ العراق في العهد العثماني، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٤٧؛ صالح، بريطانيا والعراق...، ص ١٥٦.

(٣) نوار، المصالح العراقية...، ص ٩٠.

(٤) I.O.R.L ، J. A Saldana Precise of Turkish Arabia Affairs 1801, 1905, (India Office Political and Secret Library), Parag 147, Vol. 111, p.180. نسخة مصورة محفوظة في المكتبة المركزية جامعة بغداد.

تقطن ضفاف دجلة^(١). لكن من الجدير بالذكر تأسيس "شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية"^(٢) في عام ١٨٦١ على يد أسرة لنج والتي مثلت أوسع المصالح البريطانية في أنهار العراق وخاصة دجلة، فقد واجهت سفن هذه الشركة صعوبات تمثلت في الهجمات التي كان يقوم بها رجال القبائل الذين يطلقون نيرانهم على بواخرها^(٣). أو يتسلموا "الاتاوات" والهدايا السخية لقاء سماحهم بمرور هذه البواخر بسلام^(٤).

أخذت شركة الهند الشرقية، وخليفتها شركة لنج فيما بعد سياسة تعميق علاقاتها مع شيوخ العشائر في طول البلاد وعرضها دون اللجوء إلى الدولة العثمانية حيث أبرمت بريطانيا في بدايات القرن التاسع عشر سلسلة معاهدات مع الحكام من مشايخ الخليج مكنتها من المتاجرة بحرية كاملة مع جميع شواطئ الخليج والعراق الذي كانت صادراته قد ازدادت باضطراد في المدة ١٨٧٠-١٩١٤، وفي الوقت نفسه ازدادت استيرادات العراق، وكانت حصة بريطانيا من التجارة مع العراق قد وصلت إلى حوالي ٩٦٠.٠٠٠٠ باون^(٥).

ومما تقدم نرى أن بريطانيا من خلال نشاطها الدبلوماسي والعسكري إزاء العشائر العراقية ومحاولتها كسب رضا بعض رؤساء هذه العشائر إلى جانبها لما تشكله هذه العشائر من تأثير كبير على نشاطها التجاري إثر ذلك استطاعت تثبيت نفوذها الاقتصادي في أنهار العراق.

(١) الوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤، ص ٢٠٦٢

(٢) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٨٥، ط١، ج١، ص ٦٤.

(٣) نوار، المصالح البريطانية...، ص ١٠٠-١٢٠؛ السوداني، المواصلات التجارية...، ص ٦٨.

(٤) القهواتي، دور البصرة التجاري...، ص ٩٣.

(٥) سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية...، ص ٢١-٢٢.

٣- الرحالة والآثاريين :

بذلت بريطانيا مساعي كبيرة لتثبيت نفوذها في العراق عن طريق كسب زعماء المجتمع العراقي ومنهم زعماء العشائر، وكان لدوائر المخابرات العسكرية والسياسية دور بارز في هذا المجال من خلال عملاتها الذين كانت ترسلهم بصفة سائحين وآثاريين.

إن أول إشارة وردت عن رحلة قام بها مسافرون إنكليز في العصر الحديث في مناطق العشائر العراقية كانت عام ١٥٨٣ وكانت هذه الرحلة من بيرا (بيره جك) إلى الفلوجة^(١). وأشهر الرحالة وليم فرانكلين والدكتور توماس هاول^(٢)، رحلة الكابتن كينير J.Kinnier في سنة ١٨١٣-١٨١٤ وقد نشر وقائعها في كتاب أصدره في لندن عام ١٨١٨^(٣)،

وفي سنة ١٨١٦ زار جيمس بيكنغهام العراق^(٤)، حيث قدم بيكنغهام وصفاً لأحوال العشائر في جنوب العراق^(٥). وفي عام ١٨١٧ وليم هود W.Heude^(٦). ومن جملة السياح البريطانيين الذين زاروا العراق جيمس ببلي فريزر في ١٨٣٤^(٧). ومع تدهور الأوضاع التي صاحبت ثورات العشائر الجنوبية وخاصة عشائر الفرات الأوسط فقد استطاع أحد الرحالة الانكليزي لوفتس Loftus في عام ١٨٥٠ من اجتياز أراضي قبيلة الخزاعل^(٨). وأخيراً الرحالة البريطاني جيري عام ١٨٨٧^(٩).

(١) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤، ص ٢٣٨٢.

(٢) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤، ص ١٨٨٦.

(٣) خليل علي مراد، دوافع رحلات الإنكليز إلى الموصل وأطرافها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص ١٥٨.

(٤) جيمس بيكنغهام، رحلتي إلى العراق سنة ١٨١٦، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٨، ج١، ص ص ٢٠-١٤٧.

(٥) بيكنغهام، رحلتي إلى العراق... ج٢، ص ص ٢٩١-٢٩٢.

(٦) مراد، دوافع رحلات الإنكليز... ص ١٥٩.

(٧) جيمس ببلي فريزر، رحلة فريزر إلى بغداد ١٨٣٤، ترجمة جعفر خياط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٤، ص ص ٢٠٢، ٤٩، ٨-٢٠٣.

(٨) نوار، تاريخ العراق... ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

كما نشطت الجاسوسية البريطانية بين القبائل الكردية القاطنة في العراق. فقد قام النقيب ماونسل Maunsel بجولات في شمال العراق في عامي ١٨٨٨ و ١٨٩٢^(٢). أما رحلة الميجر سون E.soon فكانت أيضا من مخططات الجاسوسية البريطانية لذلك فقد أخفى سون القصد الحقيقي من رحلته بإخفاء شخصيته وتكر باسم ميرزا غلام حسين الشيرازي^(٣). وقد تضمن الكتاب الذي أعده الميجر سون ملحقاً على القبائل الكردية وفروعها ومواطنها على الحدود العثمانية- الفارسية^(٤).

وفي عام ١٩٠٩ وصلت إلى العراق شخصية بريطانية قدر لها أن تؤدي دوراً مهماً في تاريخ العراق المعاصر، وهي الرحالة والآثرية المس غرتروود لوثيان بيل^(٥) G.Bell^(٦).

كما استطاع جواسيس الإنكليز الذين طافوا العراق قبل الحرب العالمية الأولى بسنوات أن يوثقوا علاقتهم الودية ويغدقوا العطايا الوفيرة على رؤساء العشائر، وأن يضمنوا تعاونهم مع الجيش البريطاني

(١) محمود، أحوال العشائر...، ص ١٢٥.

(٢) نوار ، تاريخ العراق...، ص ٢٢٤- ٢٢٥.

(٣) فواد حمه خورشيد، العشائر الكردية، بغداد، ١٩٧٩ ، ص ٧٨.

(٤) مراد، دوافع رحلات الانكليز...، ص ١٦٥.

(٥) المس غروتروود لوثيان بيل : ألحقت عام ١٩١٦ بالحملة البريطانية التي احتلت العراق، وعينت في الدائرة السياسية في البصرة فتعززت علاقتها بالسير برسي كوكس، فوطدت علاقتها بالعشائر العراقية، لمعرفتها السابقة بأحوال البلاد، فقد سبق أن زارت العراق عدة مرات، وكانت قد عملت في المكتب العربي في القاهرة، ثم نقلت إلى بغداد وأصبحت السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني، وفي بغداد أعدت التقارير لوزارة الحرب البريطانية عن سير الإدارة في العراق الذي طبعته بكتاب، ثم شاركت في مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١، ضمن الوفد العراقي الذي تقرر فيه تنصيب الأمير فيصل ملكا على العراق، عرفت بين أهالي بغداد بالخاتون، توفيت في بغداد عام ١٩٢٦، ودفنت فيها. المس غيرتروود لوثيان بيل، العراق في رسائل المس بيل، تر: جعفر الخياط، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٢-١٧.

(٦) محمد ابراهيم القريشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ايلول ١٩٩٣.

وكان في مقدمة هؤلاء الكولونيل ليجمن Leachman الذي زار العراق عدة مرات خلال الفترة ١٩١١-١٩١٣.

وهدف ليجمن من زيارته إلى العراق في الدرجة الأولى بث عوامل الفرقة والكره ضد العثمانيين في صفوف القبائل العربية معتقداً أن ذلك سيؤدي إلى تقويض النفوذ الألماني المتزايد^(١). في ميدان الآثار والتنقيب يعد هنري لايارد أبرز الآثاريين البريطانيين الذين زاروا العراق، وعمل في التنقيبات الآشورية في نينوى، فكانت رحلاته مزيجاً من العمل السياسي، والمغامرة، ومن خلال جولاته بين القبائل والعشائر، وعلاقاته الواسعة مع زعماء هذه القبائل والعشائر^(٢).

٤- البعثات التبشيرية:

عدّ التبشير في الشرق إحدى الأدوات التي استخدمها الاستعمار الغربي، لتحقيق أهدافه الاستغلالية وللحصول على أضخم المكاسب المادية.

حيث حرصت بريطانيا على الانفراد بالنفوذ في الدولة العثمانية، وعند انتشار البعثات الكاثوليكية في العراق، اعتمدت بريطانيا الطرق الدبلوماسية لمقاومتها، ولكن هذا النوع من المقاومة لم يؤد إلى نتيجة تذكر. ولذلك لجأت بريطانيا إلى نفس الأسلوب الذي اتبعته فرنسا أي إرسال البعثات التبشيرية الانغليكانية والبروتستانتية إلى العراق^(٣).

(١) الميجر. ن. براى، مغامرات ليجمن في العراق والجزيرة العربية ١٩٠٨ - ١٩٢٠، ترجمة سليم طه التكريتي، دار واسط، بغداد، ١٩٩٠، ص ٧٦.

(٢) السعدي، المصالح...، ص ٦٨.

(٣) ابراهيم خليل أحمد، الاستشراق والتبشير وصلاتهما بالإمبريالية العالمية، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٤٢-٤٣.

أُرسلت بريطانيا المبشرون^(١) الانجليكان لخلق جماعات انجليكانية في العراق تعتمد عليها في الدفاع عن مشاريعها الاستعمارية، إذ أن العراق أصبح على جانب من الأهمية بالنسبة إليها^(٢). وقد تزامن نشاط بريطانيا التبشيري هذا مع تصاعد نشاطها الاقتصادي في العراق فبينما كانت بعثة جيزني تنزل دجلة كان ينزل في البصرة المبشر البريطاني صموئيل Samuel^(٣). وبالتالي إن الهدف الرئيس المزعوم من بعثة استكشاف كردستان هو "اكتشاف وسط وشرق الأناضول وشمال العراق وسنجار"، وتقديم تقرير عن الكنائس النسطورية، واليعقوبية وعن القبائل الكردية واليزيدية ولغتها ومعتقداتها الدينية وأحوالها السياسية^(٤). استمر النشاط الانجليكاني الانكليزي فاعلاً مدعوماً من السياسة الإنكليزية كونه أحد أساليب المواجهة المهمة ضد المنافسات الدولية الأخرى. فقد شهد العقد الأول من القرن العشرين تكثيف جهود بريطانيا في العراق لأجل تعزيز نفوذها وتمهيداً للسيطرة عليه في حال انهيارت الدولة العثمانية^(٥). ويتبين لنا مما تقدم أن أهمية البعثات التبشيرية - حسب رأي كوتلوف- كان في تعبئة من لهم ارتباط بهذه البعثات فقط، وتجنيد العملاء من بين الزعماء الاقطاعيين. وقد حققت نجاحاً كبيراً في بلوغ أهدافها^(٦).

^(١) جوزيف وولف (1796-1862) wolf أول مبشر أوفدته جمعية لندن لنشر المسيحية بين اليهود وقد وصل إلى سنجار والتقى بعدد من اليهود واليزيديين. حارث يوسف غنيمه، البروتستانت والانجيليون في العراق، مطبعة الناشر المكتبي، بغداد، ١٩٩٨، ص ٥٠.

^(٢) ابراهيم خليل احمد، الاستشراق...، ص ٤٤.

^(٣) بدأ نشاط المبشر صموئيل Samuel أولاً في البصرة ثم انتقل إلى بغداد. ومن السهل جداً أن يربط بين مجيء البعثة ومجيء المبشر صموئيل وحوادث اصطدام بعثة الفرات بالمقاومة العربية في جنوب العراق. فقد رأى الناس في حضور المبشر صموئيل وحماسته الزائد عند وصول بعثته الفرات جزءاً من خطة عامة نحو احتلال البلاد الإسلامية وتحويل المسلمين إلى المسيحية ولذلك أخرج صموئيل من العراق. نوار، تاريخ العراق...، ص ٣٠٨.

^(٤) غنيمه، البروتستانت...، ص ٥٣؛ السعدي، المصالح الأجنبية...، ص ٤٨-٤٩.

^(٥) مراد، دوافع رحلات الإنكليز...، ص ١٦٤.

كما أن النشاط التبشيري الانكليزي في العراق كان موجها بشكل أساس إلى الطوائف المسيحية فيه وخاصة النساطرة والأرمن وبدرجة أقل بالنسبة للطائفة اليزيدية، والقبائل الكردية ولا نجد إشارة إلى مثل هذا النشاط التبشيري بالنسبة لقبائل العراق العربية بعد أن فشلت هذه البعثات في محاولة نشر المسيحية في صفوف بعضهم.

بالإضافة إلى ذلك أن بريطانيا ومن خلال نشاطاتها الاقتصادية والتبشيرية والدبلوماسية والرحالة والآثاريين... الخ استطاعت ومن خلال توثيق صلاتها بزعماء بعض العشائر العراقية بتثبيت نفوذها في العراق ذلك النفوذ الذي توج بالاحتلال العسكري للعراق خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨.

ثانياً- سياسة بريطانيا خلال فترة الاحتلال البريطاني للعراق:

١- الاحتلال البريطاني للعراق:

تعود فكرة احتلال بريطانيا للعراق إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث أصبحت بلاد الرافدين ضمن الاستراتيجية البريطانية التي هيأت لها الحركة التجارية البريطانية التي تم ذكرها سابقاً، ففي سنة ١٩١١ أعلن اللورد كيرزون Curzon في مجلس اللوردات البريطاني أنه من الخطأ الاعتقاد أن المصالح البريطانية تقتصر على الخليج العربي وهي، كما ذكر " لا تقتصر أيضاً على المنطقة الممتدة بين البصرة وبغداد بل أنها تمتد بعيداً إلى الشمال من بغداد"، كما "أنها ليست محددة بالمنطقة الممتدة بين البصرة وبغداد وإنما هي تتسع لأكثر من بغداد بكثير"^(٢)، إضافة إلى أن خطة احتلال (الفاو) أو العراق الجنوبي قد وضعت منذ ١٩١٢ إذ قدمت رسمياً من لجنة خاصة تابعة لوزارة المستعمرات من أجل تعزيز مركز بريطانيا في بلاد العرب التركية. وعلى الرغم من أن حكومة الهند لم توافق على هذه الخطة في وقتها، إلا أن المشروع قد بعث من جديد في أوائل ١٩١٤ كمحاولة لحماية حقول النفط البريطانية- الإيرانية في الأهواز، مما دفع بقناصل بريطانيا في الموصل وبغداد والبصرة بالعمل على إعداد المعلومات اللازمة عن تحركات الجيش العثماني ومدى القوة العسكرية في وادي الرافدين، إضافة إلى أعمال المسح الجغرافي

(١) ل.م. كوتلوف، ثورة العشرين التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، بغداد، ١٩٧١، ص ١٠٤.

(٢) فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٥-٥٥.

ورسم الخرائط التي أصبحت بعدئذ ذات قيمة عسكرية عند بدء الاحتلال البريطاني للعراق في نهاية سنة ١٩١٤.

ومن خلال التنافس البريطاني -الألماني ضمن الإمبراطورية العثمانية استطاعت بريطانيا أن تركز نفوذها في العراق بموافقة الباب العالي، محاولة منها لتقليص النفوذ الألماني بمد سكة حديد بغداد^(١) وذلك بعد مفاوضات نجمت عنها زيادة نفوذ بريطانيا داخل العراق آملة ما ستكون عليه المنطقة من أهمية في المستقبل، ظهر ذلك في توسيع نظام الري وتطوير الإنتاج الزراعي تحت الإشراف البريطاني^(٢). وهذا لا يعني أن تترك أهمية الثلاثة قرون السابقة - تم ذكرها سابقاً- التي بدأ ونمى وتغلغل النفوذ التجاري الاحتكاري البريطاني لهذه المنطقة، إضافة إلى العمل الدبلوماسي الذي أثبت في كثير من الأحيان قوته وسطوته^(٣). إلا أن الشيء المهم الذي يثير الانتباه هو عدم التخطيط المسبق، وعدم استقرار الرأي البريطاني في مدى تغلغه ضمن أراضي العراق حيث انقسمت الآراء بين مؤيد لاحتلال البصرة فقط وبين قائل بالوصول إلى بغداد، ومنهم من أعطى الأهمية الكاملة للمنطقة حتى مدينة الموصل شمالاً.

وكانت بريطانيا ترى ضرورة إقامة دولة إسلامية عند هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وكان اقتراحها أن يكون مكانها الطبيعي في الأماكن المقدسة من الحجاز وتعيين خليفة عربي، لقيت هذه الفكرة تأييداً حتى من الحكومة الروسية التي كان همها فصل الخلافة الإسلامية عن الدولة العثمانية، ورافقت هذا

(١) سكة حديد بغداد من المشاريع المعروفة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، وإحدى الوجوه المهمة لمساعي الدول الغربية لتثبيت سيطرتها الاقتصادية والسياسية في هذه المنطقة. كان من المقرر أن تربط بين البحر المتوسط والخليج العربي، ولتحقيق ذلك الغرض كان على السكة أن تجتاز أراضي الدولة العثمانية ومنها سورية والعراق-جنوب الموصل. ظهرت المساعي الألمانية المتشعبة لإقامة تلك السكة واستخدامها منذ أواخر القرن التاسع عشر، المر الذي أدى فيما بعد إلى تعميق حدة التنافس الدول الاستعمارية الكبرى، ولاسيما أن الألمان يبتغون من وراء إنشاء السكة تهديد النفوذ البريطاني في الهند ومصر، فضلاً عن النفوذ الروسي في منطقة القفقاس وأواسط آسيا. لؤي بحري، سكة حديد بغداد (دراسة في تطور دبلوماسية قضية سكة حديد برلين- بغداد حتى عام ١٩١٤)، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٣٨؛ علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤-١٩٤٥ (دراسة سياسية اقتصادية عسكرية)، بغداد، ١٩٨٦، ص ٢٥-٣٠.

(٢) العمر، حول سياسة بريطانيا في ...، ص ٦-٩.

(٣) كوثوف، ثورة العشرين...، ص ١٠٢.

الاقتراح البريطاني، توصية تطلب من (الإدريسي) أمير عسير و (ابن سعود) أمير نجد الالتفاف حول (الميرغني) وتأييده لتعيينه خليفة، أما بالنسبة للعراق فكان ادور غراي (Grey) قد ألح في بعض آرائه إلى ما يشبه الاختيار: هل الأفضل انضمام العراق إلى هذه الدولة المقترحة أم أنه يجب أن يكون تحت السيطرة البريطانية المباشرة لأهميته. إلا أن اتصال بريطانيا بعدئذ (بالشريف حسين) أبدل فكرة الدولة الدينية الإسلامية إلى ما يشبه المملكة العربية مع الاحتفاظ باللقب الذي كان يريده وهو لقب الخليفة وذلك لأنه كان على اتصال بالحركة العربية في سورية، ولأن الجو العربي في تلك الفترة كانت تشوبه حركة فكرية تنرمو إلى بعث الكيان العربي القومي بعد أن عملت السيطرة العثمانية الطويلة على إزالته.

هدفت مفاوضات (حسين-مكماهون) التوصل إلى تعاون وثيق، حاولت بريطانيا إيجاده في المنطقة على قاعدة صلبة، إضافة إلى الامتيازات التي يحصل عليها الطرفان نتيجة هذا الاتفاق، وقد جاء في إحدى رسائل (الشريف حسين) ما يقضي التنازل عن منطقة العراق للإدارة البريطانية.

أما بالنسبة للعراق فقد ألحت وزارة الهند على التركيز عليه لما سيجري على ذلك من فوائد ، وقد أكد كامبون Cambon وزير الهند ذلك، وطلب أن تبقى البصرة وبغداد دائماً تحت النفوذ البريطاني حتى ولو منحنا للعرب، وكان يخشى أن تصل محادثات (حسين-مكماهون) إلى حدود كان يعدها غير معقولة^(١).

كانت الحكومة البريطانية في الهند قد خططت مسبقاً لحملة لإيجاد موطئ قدم لها في رأس الخليج العربي كخطوة احترازية لحماية مصالحها في الخليج العربي والمنطقة.

وبعد فترة وجيزة من قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أعلنت الدولة العثمانية الدخول فيها إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، مما برر لبريطانيا مهاجمة أملاكها في المنطقة، وفي تشرين الأول من عام ١٩١٤ أنزل البريطانيون حملة عسكرية في بلاد الرافدين على رأس الخليج العربي لمقاتلة القوات العثمانية التي كانت تحتل العراق، وبعد أن تم للقوات البريطانية احتلال شبه جزيرة الفاو دون مقاومة تذكر، اندفعت نحو مدينة البصرة، كبرى مدن العراق الجنوبية، حيث اشتبكت مع القوات العثمانية في منطقة الشعيبة، في

(١) العمر، حول سياسة بريطانيا في، ص ٩

أواسط شهر نيسان عام ١٩١٥، واستطاعت هذه القوات إلحاق الهزيمة بالجيش العثماني، واحتلال البصرة^(١).

وكانت معلومات نكسن NIXON القائد البريطاني للقوات المحتلة الأولية في هذه الحرب، هي الاحتفاظ بمنطقة البصرة وحماية ميادين النفط في الأهواز، غير أن برسي كوكس "Percy Cox" ^(٢) كان يلح بضرورة التقدم شمالاً نحو بغداد في حين أن حكومة الهند كانت ترفض ذلك مبدئياً بينما رأي (نكسن) - خلال تقدم قواته- أنه يجب مهاجمة الأتراك حيثما أمكن، وقبل أن يكون في استطاعتهم استعادة قواهم^(٣).

بعد احتلال البصرة واصلت القوات البريطانية تقدمها شمالاً باتجاهين، الاتجاه الأول نحو مدينة (الناصرية)، الواقعة على نهر الفرات، والاتجاه الثاني نحو مدينتي (العمارة) و(الكوت) على نهر دجلة، ومن ثم نحو العاصمة (بغداد). ثم التحق السير برسي كوكس " بحملة ديلامين التي وصلت إلى ميناء شط العرب في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤ بوصفه مستشاراً سياسياً في الحملة، بعد ذلك أبرق إلى نائب الملك في الهند، وإلى القائد العام فيها، يخبرهما بهذا الفتح، ويعرض عليهما التقدم نحو بغداد.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الرافدين للطباعة والنشر، ٣ أجزاء، بيروت، ٢٠٠٨، ط ٧، ج ١، ص ٥٦؛ تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق (بحث موثق من تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢)، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت، ٢٠٠٦، ط ١، ص ٦٨-٦٩.

(٢) **برسي كوكس (Percy Cox):** عسكري و إداري وسياسي بريطاني، ولد سنة ١٨٦٤، تلقى تعليمه العسكري في أكاديمية ساندهيرست العسكرية، خدم في الكامبيرون ضابطاً ثم انتقل للعمل ضمن وحدات الجيش البريطاني في الهند، عين نائب قنصل في زيلع على الساحل الصومالي، شغل عدة مناصب سياسية في منطقة الخليج العربي للمدة (١٨٩٣-١٩١٤) منها، قنصلاً في مسقط وبوشهر ومقيماً سياسياً في الخليج، في عام ١٩١٤ عين كبير الضباط السياسيين لحملة العراق، خدم وكيلاً للسفير البريطاني في إيران عام ١٩١٩، كان آخر منصب تقلده في تشرين الأول ١٩٢٠ هو المندوب السامي البريطاني في بغداد حتى عام ١٩٢٣، توفي في ٢٠ شباط ١٩٣٧. لمزيد من التفاصيل انظر:

Philip Graves, The life of Sir Percy Cox, London, 1941.

منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

(٣) العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١، ص ١٥.

وفي الثلاثين من حزيران دخلت القوات البريطانية مدينة العمارة وانتزعتها من أيدي الأتراك، كما احتلت مدينة الناصرية في ٢٥ تموز من العام نفسه، واحتلت مدينة الكوت في ٢٨ أيلول نفس العام. واستمرت القوات البريطانية بقيادة الجنرال طاوزند بالتقدم نحو بغداد، وخاضت معركة طاحنة مع الأتراك قرب المدائن، على مشارف بغداد، لكن القوات التركية استطاعت إلحاق الهزيمة المنكرة بالجيش البريطاني المهاجم الذي انسحب نحو (الكوت)، ولحقت به القوات التركية، واستطاعت فرض الحصار على المدينة، حيث استمر من ١٣ تشرين الثاني ١٩١٥ وحتى ٢٩ نيسان ١٩١٦، واضطرت القوات البريطانية المحاصرة في المدينة أخيراً إلى الاستسلام دون قيد أو شرط للقوات التركية التي دخلت المدينة، وقامت بأعمال انتقامية دموية لا مثيل لها ضد السكان، بتهمة التعاون مع القوات البريطانية^(١).

ويعدّ هذا الحدث - حصار جيش بريطانيا في مدينة الكوت - فشلاً كبيراً للمدرسة الهندية البريطانية ورجحاناً لكفة المدرسة المصرية البريطانية حيث كان رجال الاستعمار البريطاني المهتمين بشؤون الشرق الأوسط منقسمين في رأيهم بالنسبة لصلات بريطانيا بالمنطقة العربية إلى فريقين، فريق يعتقد أن مصلحة بريطانيا تستلزم سيطرتها على الجزيرة العربية والبصرة وبغداد، وكان يمثل هذا الفريق رجال حكومة الهند الذين عملوا على توثيق صلات بريطانيا بأمراء الجزيرة وكان هؤلاء يرشحون (ابن سعود) لزعامة العرب. في حين أن الفريق الثاني كان يرى السيطرة على مصر والاستيلاء على سورية والمناطق المقدسة في الجزيرة العربية والتي كانت تمثل "أقوى الروابط الإسلامية بالدولة العثمانية"^(٢).

وقد تمكن الفريق الأول في فترة الحرب الأولى من بسط نفوذه على سواحل الخليج واحتلال البصرة وتقوية صلاته مع (ابن سعود) إلا أن الهزيمة التي لاقتها حملة العراق في الكوت أدت إلى انحسارها ورجحان كفة مدرسة القاهرة التي كان من أهدافها نزع الخلافة من تركيا وتوليبتها لرجل عربي موال لبريطانيا ليتسنى لها توجيه الرأي العام الإسلامي وتجزئة أملاك الدولة العثمانية من غير أن يثير عملها نفور للمسلمين^(٣).

(١) الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، ج١، ص ١١٤، ٥٦.

(٢) العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١، ص ١٨.

(٣) عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٤، ط٢، ص ٣٢١.

"غير أن بريطانيا عادت وأرسلت قوات جديدة بقيادة الجنرال مود Maude القائد الجديد للقوات البريطانية في العراق الذي شرع بالتقدم نحو بغداد، بعد أن زادت إمداداتها، وأدخلت للحرب وسائل جديدة كالسيارات إضافة إلى القوات النهرية وتزويدها بمعدات حديثة، وكان اهتمام بريطانيا باحتلال بغداد يرجع إلى التخوف من وصول روسيا إليها، ولأنه سيفسح مجالاً أوسع للتعاون العربي الذي أكدته بريطانيا قبل الشروع بالحملة، ويتفق مع آمال التوسع الاقتصادي الذي كانت تريده الفئة التجارية البريطانية، والذي أصبح هدفاً حربياً مهماً للحلفاء بالنسبة إلى أطماعهم القديمة التي اتخذت شكلاً واضحاً فيما سمي بالاتفاقات السرية التي قسمت فيها تركة السلطنة العثمانية إلى مناطق نفوذ للحلفاء"^(١).

وصلت القوات البريطانية إلى بغداد في كانون الأول ١٩١٦، واستطاعت إلحاق الهزيمة بالجيش العثماني المدافع عنها، ودخلتها في ١١ آذار ١٩١٧.

وجه الجنرال مود عند دخوله العاصمة العراقية بياناً للشعب العراقي باسم السلطات البريطانية قال فيه: (إنني مأمور بدعواتكم بواسطة أشرفكم، والمتقدمين فيكم سناً، وممثلكم، إلى الاشتراك في إدارة مصالحكم، ولمعاوضة ممثلي بريطانيا السياسيين المرافقين للجيش، كي تناضلوا مع ذوي قرباكم، شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً، في تحقيق طموحاتكم القومية)^(٢).

وقد كثر الجدل في مجلس العموم البريطاني حول مضمون البلاغ وعدم ملاءمته للظروف التي صدر فيها، كما أن نائب الملك في الهند أبدى مخاوفه من أن بعض بنود البلاغ قد يؤدي في المستقبل إلى اتهام بريطانيا بنقضها للتعهدات التي وردت فيه بمنح البلاد التحرير التام والاستقلال الذاتي، وقد طابق رأي وزارة الحرب البريطانية War Office رأي حكومة الهند في ذلك إلا أن الحكومة البريطانية في تلك الفترة من الحرب كانت ترى أن اتباع سياسة ودية يرضى عنها العرب أمر مرغوب فيه ولذلك دعت إلى تشكيل لجنة للنظر في مضمون البلاغ.

(١) العمر، حول سياسة بريطانيا...، ص ١٩.

(٢) الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ١، ص ١١٤.

ويعد البلاغ الذي أصدره (برسي كوكس) حال دخول القوات البريطانية البصرة، وبلاغ الجنرال (مود) في أثناء احتلاله بغداد محاولة لجذب العناصر المحلية للوقوف إلى جانب قوى الاحتلال التي زعمت أنها جاءت محررة لا محتلة^(١).

ومع هذا فقد كانت الاستجابة ضعيفة، وذلك لأن العراقيين لم يكونوا قد عرفوا هذه الأقوام المحتلة سابقاً بصورة واضحة كما أن الخوف من عودة الاحتلال التركي ثانية والتخوف من الانتقام إضافة إلى ما عومل به العرب في أثناء حصار (الكوت)، وبعد انتهائه من الجانبين البريطاني والعثماني جعله لا يثق بالطرفين^(٢). وجرى محاولات اتصال بالطرفين للحصول منهما على وعد باستقلال المنطقة، غير أن كل ذلك لم يأت بنتيجة تذكر^(٣)، إلا أن احتلال بغداد قد خفف شيئاً من التباعد بين العراقيين وبريطانيا، وذلك لهزيمة الأتراك فيها، وابتعادهم السريع شمالاً ولما لهذه المدينة من قيمة في نظر العراقيين، إلا أن هذا التقارب مع القادم الجديد كان ضعيفاً إلى حد كبير.

ويعد احتلال بغداد بداية لمرحلة جديدة في السياسة البريطانية داخل العراق فقد كان بيان (الجنرال مود) مفعماً بأطيب الأمانى والوعود ممثلاً وجهة نظر الحكومة البريطانية التي كانت تؤيد فكرة التعاون الفعلي مع أهل البلاد خلافاً لآراء حكومة الهند ومؤيديها في الجيش البريطاني مع قسم من الحكام السياسيين المرافقين للحملة^(٤).

أما موقف اليهود من الاحتلال البريطاني لبغداد فقد أسرع يهود العراق بعد احتلال (مود) لبغداد إلى تقديم التهاني للقوات المحتلة من رئيس الطائفة اليهودية. كما أن (إيلي خضوري E.KEDOURIE المؤرخ، بعث رسالة إلى القنصل البريطاني (فريزر) يقول فيها " أن هناك احتمال كبير في أن القوة البريطانية ستحتل بغداد وفي هذه المناسبة يسرني أن أضع تحت تصرفكم قصري الجميل الواقع في بقعة

(١) العمر، حول سياسة بريطانيا...، ص ٢٠

(٢) S.H.Longrigg، Iraq 1900-1950، Third Impression، Lebanon، 1968، P.87

(٣) جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، دار السلام، لندن، ١٩٨٨، ج ١، ص ٧٩-٨٣.

(٤) العمر، حول سياسة بريطانيا، ص ٢٢.

مشرفة على النهر ليكون مقرا لرئاسة الأركان. كما أنه تبرع بإقامة مستشفى للجيش البريطاني وللجاليات الأجنبية في العراق^(١).

ثم إن هذا الاحتلال يعد انتهاء المرحلة الصعبة التي مرت بها القوات البريطانية لما رافق احتلال المنطقة الجنوبية من صعوبات، ولذلك نرى أن التقدم نحو الشمال أكثر سهولة ولم يحتج إلا لوقت قصير^(٢). لكن أهداف ومخططات الإمبرياليين البريطانيين، والفرنسيين سرعان ما تكشفت، عندما قامت ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧، بقيادة "فلاديمير لينين"، حيث فضح بنود اتفاقية "سايكس بيكو"^(٣) المعقودة بين الإمبرياليين البريطانيين والفرنسيين، وروسيا القيصرية، حول اقتسام ممتلكات الإمبراطورية العثمانية فيما بينهم، وعلى أثر ذلك سارع قائد الحملة البريطانية، الجنرال "مود" إلى إصدار بيان جديد للشعب العراقي، في محاولة لتطمينه، والتستر على النوايا الحقيقية للإمبرياليين البريطانيين^(٤)، وكما ذكر ادموندز^(٥)، جاء في البيان ما يلي:

(١) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣. ص ١١٠.

(٢) العمر، حول سياسة بريطانيا، ص ٢٢.

(٣) معاهدة سايكس بيكو التي عقدت بين فرنسا وانكلترا في لندن في ١٦ ايار ١٩١٦، لاقتسام المشرق العربي بينهما خلال الحرب العالمية الأولى، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ٣، ص ١٢٠. كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ج ٢، ص ٨-١٠. وكانت سايكس بيكو واحدة من أخطر الاتفاقيات الاستعمارية في تاريخ الدبلوماسية السرية، بدأت مفاوضاتها السرية بين البريطانيين والفرنسيين، ثم مع الممثلين الروس منذ بداية عام ١٩١٦، وتمت الموافقة على خطة التقسيم في أيار من العام نفسه، وقد خصص القسم الأعظم منها لتحديد كيفية تقسيم البلاد العربية الداخلة في إطار الدولة العثمانية، فضح رجال الدولة السوفيتية الفتية آنذاك بنود تلك المعاهدة، في أعقاب ثورة تشرين الأول الاشتراكية عام ١٩١٧. كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٢٥-١٤١.

(٤) العمر، حول سياسة بريطانيا، ص ٢٣.

(٥) أدموندز (سيسل جون أدموندز C.J.Edmonds)، مواليد ١٨٨٩، خريج جامعة أوكسفورد، التحق بالخدمة القنصلية البريطانية عام ١٩١٠ مترجماً في دائرة السلك القنصلي للشرق الأوسط، إذ تعين عليه دخول كمبريدج لإتقان اللغات الرئيسية الثلاث الشائعة آنذاك في الشرق الأوسط وهي العربية والتركية والفارسية إلى جانب موضوعات أخرى، عمل وكيلاً لنائب القنصل البريطاني في بوشهر على الخليج العربي عام ١٩١٢، استدعاه المقيم السياسي في الخليج العربي آنذاك (برسي

(إن الغاية التي ترمي إليها كل من بريطانيا وفرنسا في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء أطماع ألمانيا، هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء الاستعباد التركي، تحريراً نهائياً وتاماً، وتأسيس حكومات، وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من رغبة نفس السكان الوطنيين، ومحض اختيارهم)^(١).
تقدمت القوات البريطانية إلى الشمال بقيادة الجنرال (مارشال Marchal) الذي خلف الجنرال (مود) بعد وفاته في بغداد. وكان القائد الجديد يأمل في أن يصل إلى منتصف الطريق قبل حلول فصل الصيف وصولاً إلى مدينة الموصل^(٢).

احتل البريطانيون مدينة الموصل في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨، وعينت الحكومة البريطانية العقيد (لجمان) Leachman حاكماً سياسياً على المنطقة، وامتدت سلطاته نحو أربيل والسليمانية، ودهوك،

كوكس) إلى البصرة فمنحه رتبة نقيب احتياط، ما لبث أن عين معاون ضابط سياسي في العراق عام ١٩١٥، شغل وظيفة الضابط السياسي لقوات الحملة البريطانية في العراق وإيران عام ١٩١٧، أوكلت إليه مهام سياسية في كردستان العراق عام ١٩٢٢. رقي إلى مستشار قسم ومفتش إداري بخدمة الحكومة العراقية. تقلب في مهام ووظائف مختلفة منها، ملحق بالقوات العسكرية في كركوك والسليمانية عام ١٩٢٨، مستشار لوزارة الداخلية العراقية ١٩٣٥-١٩٤٥. منح وسام الرافدين عام ١٩٣٧، وأحيل إلى التقاعد عام ١٩٥٠. له كتب وأبحاث باللغات العربية والكردية والفارسية والانكليزية. له بالاشتراك مع اللغوي والسياسي الكردي العراقي توفيق وهبي قاموس كردي انكليزي. سي.جي. لدموندز، كرد وترك وعرب، ترجمة: جرجس فتح الله، مطبعة التايمس، بغداد، ١٩٧١، ص ٢٠-٢٣؛ المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص ٤٤٣.

^(١)C.J.Edmonds ، Kurds ، and Arads; trads; travel and research in north-eastern Iraq 1919-1925 ، London ، 1925; p ، 435.

^(٢) العمر، حول سياسة بريطانيا ، ص ٢٣.

وراوندوز، وبذلك أحكمت بريطانيا سيطرتها على كافة أرجاء العراق. وعند إعلان هدنة مودروس^(١) في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٨ كانت القوات البريطانية قد أتمت احتلالها للأراضي العراقية^(٢).

وهنا لابد من الإشارة إلى أن بريطانيا لاقت مصاعب جمة في سيطرتها على مدينة السليمانية، مما اضطرها إلى تعيين الشيخ "محمود الحفيد" حاكماً على المنطقة في أواخر عام ١٩١٨، وعينت الميجر جنرال "نويل" مستشاراً له، وخصصت له راتباً مقداره ١٥٠٠٠ روبية هندية (الروبية تساوي ٧٥ فلساً عراقياً آنذاك)، وسمحوا له بتعيين عدد من الموظفين الأكراد لإدارة المنطقة، إلا أن الشيخ محمود الحفيد لم يكن راضياً على تلك الأوضاع، وأخذ يتحين الفرصة للثورة على المحتلين، فسرعان ما تشاجر الشيخ محمود مع بعض الزعماء الأكراد لأنه كان يعمل لمصلحته الخاصة ومصلحة أقاربه من أبناء قبيلته، وكان واضحاً أن له طموح أكبر بالنسبة للأكراد في المنطقة بشكل أعم مما جعل البريطانيين بالتحرك واعتقاله، لكنهم جوبهوا بمقاومة وإعلانه الجريء لدولة كردستان المستقلة في أيار من عام ١٩١٩.

اتخذ بعض الأكراد من تلك التطورات ذريعة لصالح حق تقرير المصير الكردي، استناداً إلى قومية لغوية كردية، وهذا ما أدى إلى التمرد في بعض الأحيان، ولكنه قاد أيضاً إلى تكيف براغماتي سعى فيه الزعماء الكرد إلى تجنيد قوة بريطانيا العظمى لمصلحتهم الخاصة، وفي ذلك الوقت بدأت ما تسمى بالقضية الكردية،^(٣) والتي سنتحدث عنها في الفصل الثاني الحدود الخارجية.

^(١) هدنة مودروس ١٩١٨: وقع عليها الأتراك من جهة، والحلفاء من جهة أخرى، عام ١٩١٨، ورد في نص الهدنة: "أن الحلفاء الحق باحتلال أية نقطة استراتيجية في حالة ظهور موقف يهدد أمن الحلفاء، كما نصت مادة أخرى على تسليم الدولة العثمانية لكل الحاميات في الحجاز وعسير واليمن وسورية وميزوبوتاميا (بين النهرين) لأقرب حليف". فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية - الانكليزية - التركية وفي الرأي العام، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٧، ط ٢، ص ٢.

^(٢) فيليب ويلارد آيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف للنشر، بيروت، ١٩٤٩، ص ١١٥-١١٦.

^(٣) Edmonds, Kurds and Arads; trads; travel and research in north-eastern Iraq 1919-1925, p.450; S.B.Eskander, Britain's policy Towards the Kurdish Question 1915-1923, University of London Ph.D, 1999.

٢- سياسة الاحتلال البريطاني في العراق:

استمرت بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في حكم العراق، حكماً عسكرياً، وكان على رأس السلطة القائد العام للقوات البريطانية، ويعاونه الحاكم الملكي العام السير "بيرسي كوكس"، وكان من ضمن كادره الجاسوسة البريطانية المشهورة "المس بيل" حيث شغلت منصب السكرتيرة الشرقية، ثم نقل فيما بعد إلى إيران وحل بعده الكولونيل "ارنولد ولسن"، والذي عُرف بممارساته القمعية، وأساليبه الوحشية، التي أثارت المشاعر الوطنية ضد الانكليز، وخاصة في منطقة الفرات الأوسط^(١).

وبدأ البريطانيون يبحثون عن مشاريع تحقق لهم أطماعهم، وتهدد وحدة العراق الوطنية، إضافة إلى أنها تخفف عنهم حجم النفقات المالية، ففي ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨ تلقى وكيل الحاكم السياسي في العراق برقية من وزير الهند البريطاني يعرض عليه مقترحات تقضي بتكوين حكومات عربية في العراق الجنوبي والعراق الشمالي وسورية تحت حكم أنجال الشريف حسين، أما منطقة البصرة فقد اقترح أن تكون خاضعة للسيطرة البريطانية المباشرة، إلا أن هذا المشروع رفض من قبل الحاكم السياسي، معتبراً أن الإتيان بأبناء الشريف لم يكن في مصلحة البريطانيين، ولا يتفق مع رغبات السكان خاصة وأن العراق لا يمكن تقسيمه لأنه كان موحداً في ظل الدولة العثمانية، فطالب أن يدار من قبل السلطات البريطانية^(٢)، وتأسيس حكومة عربية فيه تضم المدن الثلاثة الرئيسية (بغداد-البصرة-الموصل) برئاسة أمير عربي^(٣).

نوقشت هذه المقترحات في لندن، فتقرر إجراء استفتاء عام في العراق من أجل تقرير مصيره بحيث لا يتعارض مع مصالح بريطانيا في منطقة الشرق العربي، ففي ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨ أصدر الحاكم السياسي البريطاني في العراق تعليمات سرية إلى الحكام السياسيين في المدن والأقاليم، طالبا معرفة رغبات السكان في قضية تأليف حكومة عربية مستقلة تحت الحماية البريطانية، تمتد من شمال الموصل حتى الخليج العربي، وفيما إذا كانوا يرغبون أن يرأس الحكومة حاكم عربي، ومن هو الحاكم الذي

(١) Ali al-Wardi, Lamahat IJtimaiyya min tarich al -Iraq- al- hadith, vol. IV, Baghdad, 1947, p56.

(٢) آيرلاند، العراق دراسة في تطوره ...، ص ١١٥-١١٦.

(٣) عبد الرزاق الدراجي، جعفر أبو الثمن ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٠٨-١٩٤٥، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠، ط ٢، ص ٦٤.

يختارونه، وأضاف إلى تعليماته مادة تقضي بأن يسعى الحكام لحمل الشعب العراقي على انتخاب السير (برسي كوكس) معتمد الحكومة البريطانية في الخليج العربي، رئيساً للدولة المقترحة^(١).

وهكذا قام أرنولد ولسن بتنظيم هذا الاستفتاء المزور حول رغبات الشعب في مستقبل البلاد، مستخدماً كل أساليب التزوير، والرشاوي، والإغراء لكي يخرج الاستفتاء بنتيجة تؤيد بقاء الوجود البريطاني واستمراره^(٢).

لكن العراقيين تصدوا لمحاولات سلطات الاحتلال الرامية إلى النيل من عروبة العراق، فأصدروا بياناً في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩ سلم إلى حاكم بغداد العسكري والسياسي الكولونيل (بلفور) جاء فيه "لما علم أن الغاية التي ترمي إليها كل من دولتي بريطانيا العظمى وفرنسا في الشرق، هي تحرير الشعوب، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية... بكل من سورية والعراق... فأنا ممثلو الإسلام قد اخترنا أن تكون العراق الممتدة من شمال الموصل إلى خليج العجم (الخليج العربي) دولة عربية، يرأسها ملك عربي، هو أحد أنجال سيدنا الشريف حسين، مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد^(٣).

وقد ردت سلطات الاحتلال البريطاني على مواقف الشعب العراقي الوطنية، باتباع سياسة البطش والإرهاب، فقامت باعتقال العديد من الوطنيين، كما رفض حكامهم السياسيون تسلم البيانات والمضابط التي رفعها العراقيون الذين رأوا ضرورة إسماع صوتهم إلى الرأي العام العالمي، فقاموا بإرسالها إلى الأمير فيصل بن الحسين^(٤) ليعرضها على مؤتمر الصلح^(١).

(١) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٤، ج ٢، ص ١٨؛ آيرلاند، العراق دراسة في ...، ص ١١٩-١٢٢.

(٢) al-Wardi, Lamahat Ijtimaiyya vol. IV, p70.

(٣) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ج ٢، مطبعة الفلاح، بغداد، ١٩٢٣، ج ١، ص ٨٤.

(٤) فيصل بن الشريف حسين (١٨٨٣-١٩٣٣): ولد فيصل في العشرين من أيار ١٨٨٣ في مدينة الطائف، وقد نشأ وترعرع في كنف البادية. وفي ١٨٩١ انتقل مع والده الشريف حسين إلى استنبول بسبب خلاف بين الوالد وإخيه الشريف عون. وفي استنبول تتلمذ على يد مدرسين خصوصيين، فدرس اللغة العربية وآدابها والتاريخ كما تعلم الفنون العسكرية الصرفة، وفي ١٩٠٥ تزوج من ابنة عمه الشريفة حزيمة بن الشريف ناصر وقد ولدت له بنتين وولد واحد (الأمير ثم الملك غازي) وبعد ثورة الاتحاديين ١٩٠٨ عاد الشريف حسين إلى الطائف، وفي ١٩١٢ عاد فيصل إلى استنبول ممثلاً عن والده في مجلس المبعوثان - وقد هيأت له هذه المهمة الاطلاع عن كثب على نوايا الاتحاديين كما هيأت له الالتقاء بالشخصيات

ومن أجل إحكام سيطرتهم على البلاد، أسس البريطانيون عدداً من الدوائر المدنية لتسيير أمور الشعب، ما عدا جهازَي الشرطة والتعليم اللذين بقيا تحت إدارة ضابط سياسي بريطاني مسؤول أمام المفوض السامي مباشرة، وجرى تقسيم العراق إلى وحدات إدارية كبيرة تسمى (اللواء)، وقسم اللواء إلى وحدات أصغر تسمى (الأقضية)، ونصّب الإنكليز في كل وحدة إدارية ضابطاً بريطانياً لشؤون الأمن الداخلي، ومنحوا الضباط السياسيين سلطات واسعة في الشؤون الإدارية والقضائية والمالية.

كما باشر المحتلون بتشكيل قوات محلية مسلحة بإشراف ضباط بريطانيين، ودُعيت بـ(الشبّانة، أو الليفي) من أبناء العشائر التي كان شيوخها موالين لهم، ومن الآشوريين الذين اعتمدت عليهم بريطانيا كل الاعتماد، واستخدمتهم في إثارة الفتن والتناحر والانقسامات، كما استخدمتهم في قمع الحركات الكردية مرات عديدة، مما سبب في خلق الأحقاد والكراهية بين القوميتين، وحقد الشعب العربي على أعوان الإنكليز.

العثماني البارزة، وفي فترة المخاض العسير الذي مرت به المنطقة العربية ١٩١٥-١٩١٦ عهد إليه والده بأكثر المهمات سرية وكانت ينتقل بين دمشق ومكة، والقسطنطينية وقد توثقت صلاته بحزب العربية الفتاة بعد المجازر التي ارتكبها جمال باشا السفاح في سورية ١٩١٦ وبعد أن أعلن الشريف حسين ثورته على العثمانيين قاد فيصل وقدماء الجيش العربي لتحرير دمشق من قبضة الجيش العثماني فقام بتشكيل حكومة عربية فيها بناءً على وعود بريطانيا بأن يسمح للعرب بالاستقلال، وفي ٨ آذار نودي به ملكاً على سورية إلا أن الأطماع الغربية في سورية حالت دون استمرار الحكومة العربية في دمشق التي سقطت بعد معركة ميسلون ٢٠ تموز ١٩٢٠، وفي مؤتمر القاهرة آذار ١٩٢١ رشحته بريطانيا ملكاً على العراق في محاولة إصلاح الخطأ الفادح الذي ارتكبته بحق العرب وإنكارها لحقوقهم ورشحت الملك فيصل لعرش العراق، وفي ٢٣ آب ١٩٢١ توج فيصل ملكاً على عرش العراق باسم الملك فيصل الأول، وظل فيه حتى السابع أيلول ١٩٣٣. انظر إلى: عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، ١٩٩١، ص ٩-٤٧.

(١) **مؤتمر الصلح:** هو مؤتمر انعقد بعد الحرب العالمية الأولى، حيث فرض على الدول المنهزمة (ألمانيا- الإمبراطورية المجرية النمساوية - بلغاريا- الدولة العثمانية) و يهدف إلى تقسيم وتوزيع ممتلكات ألمانيا والإمبراطورية العثمانية الخاسرتين في الحرب من طرف الدول المنتصرة (فرنسا- بريطانيا- روسيا) للتوسع انظر: لطيفة بطوش، مؤتمر الصلح وتداعياته على العلاقات الأوروبية (١٩١٩-١٩٣٩)، رسالة ماستر في تاريخ العالم المعاصر، إشراف عيسى بن قبي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧/٢٠١٨.

كانت الغالبية العظمى من أبناء وادي الرافدين أكثر قلقاً حول كيفية النجاة من الحرب الدائرة بين البريطانيين والعثمانيين، وفيما رحب كثير منهم بزوال الحكم العثماني، إلا أنهم لم يطمئنون للاحتلال العسكري البريطاني، وسرعان ما بدأت المقاومة بالظهور في بعض المناطق، وفي عام ١٩١٨ وبعد شهور من بسط البريطانيين سيطرتهم على النجف وكربلاء، تم تأسيس جمعية النهضة الإسلامية في النجف، التي جمعت أعياناً ورجال دين ومشايخ، كان هدفها الظاهري هو الدفاع عن الإسلام ضد البريطانيين، ولكن أعضائها كانوا يعملون أيضاً ضد السيطرة الإدارية البريطانية التي تزداد تشدداً على المدينة، وبلغت هذه الخلافات أوجها باغتيال مسؤول بريطاني، وهو عمل قابله ثأر سريع أتى على شكل حصار بريطاني للنجف وترسيخ للسيطرة البريطانية^(١).

كان لاحتلال بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ أثره السياسي والعسكري والنفسي على الوجود العثماني في مناطق العراق الأخرى، كما مهد في الوقت نفسه للبريطانيين باحتلال مناطق أخرى، والاستعانة بالعشائر الموالية لتحقيق هذا الهدف وبهذا يقول ويلسون: "ترأت سياستنا منصبة على تجنيد أبناء القبائل للقتال تحت رايتنا " ويضيف " .. إن الأخذ بالمبدأ القائل بالإفادة من القبائل يتطلب تنظيمها بعناية وإشراف ضباط لديهم المعرفة والخبرة العسكرية الواسعة. كما يجب استخدامها بوصف ذلك جزء من خطة عامة"^(٢). حيث ركزت بريطانيا على قوة العشائر وحاولت الحصول على تأييدها، فكان الضباط والموظفون البريطانيون والمسؤولون، يرون أن العشائر ستقدم مساعدتها للبريطانيين أو على الأقل سيقفون على الحياد^(٣).

وبعد احتلال بغداد فقد انتهج كوكس سياسة خاصة مع زعماء ورؤساء العشائر تتم باسترضائهم واستمالتهم عن طريق التودد لهم، وتقريبهم وإرشاء البعض منهم، وتمنياتهم بتحقيق أمانهم فأخذ يبعث لهم بالرسائل والدعوات ويستقدمهم إلى بغداد لمقابلتهم والمذاكرة معه في مستقبل العراق وكان بين من وجهت الدعوة إليهم السيد (هادي زوين) وبعد مقابلته لكوكس حمله الأخير رسالة إلى محسن أبو طيخ في ٢٩

^(١) Ali al-Wardi, LamahatIjtima'iyya min Tarich al -Iraq- al- hadith, vol. IV (Baghdad, 1947, p75.

^(٢) أرندل. تي . ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولايتين، بغداد، ١٩٦٩، ج٢، ص ٦٤-٦٥

^(٣) العطية، العراق نشأة الدولة...، ص ١٤٨

نيسان ١٩١٧ يدعو فيه لمقابلته في بغداد، وقد اعتذر أبو طبيخ في برقية جوابية في آذار ١٩١٧ عن هذه الدعوة.^(١)

وهكذا شكلت العشائر العربية القاطنة جوار الفرات وشماله أهمية في الاستراتيجية البريطانية، لذلك طلب كوكس من الجنرال مود تقديم خلاصة عن الإجراء الذي سيتخذه ضباطه السياسيون لتعبئة ولاء تلك العشائر.^(٢)

ومع تولي الجنرال مارشال القيادة العامة بعد وفاة الجنرال مود استمرت الإدارة البريطانية في سياستها الهادفة إلى احتواء واستمالة العشائر العربية، فقد تلقى الجنرال مارشال من روبرتسون Robertson (رئيس هيئة الأركان الامبراطورية) برقية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٧ يحثه فيها على استمالة العشائر العربية ومما جاء فيها: " من المهم أن تستعين بمناصرة العرب في ميدانك وأن تحملهم على القيام بعرقلة العدو - يقصد بها العثمانيين - والامتناع عن تزويده بالمؤن^(٣) ". وقد استخدم البريطانيون شتى الوسائل لهذه الغاية ومنها تقديم الهدايا والوعود لرؤساء العشائر ، فقد قام البريطانيون على سبيل المثال بإهداء الشيخ علي الحسين (شيخ ابو عيسى) في منطقة الدور ساعة ذهبية لمساعدته القيمة لهم^(٤). كما استمر الحاكم السياسي في كركوك الكابتن لونكريك بعد دخول القوات البريطانية إليها في آذار ١٩١٨ بالاتصال مع زعماء العشائر من أجل حفظ النظام.^(٥)

(١) كامل سلمان الجبوري، " وثائق لم تنتشر عن الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠"، مجلة آفاق عربية ، تموز ، ١٩٧٧، العدد ١١، ص ٨٤ .

(٢) ويلسون، بلاد...، ج ٢ ، ص ٦٢

(٣) ويلسون ، بلاد...، ج ٢ ، ص ١٤٧

(٤) E.S.Perry, political officer , Samarra , Report of Administration for 1918 , Vol. 1 , p .4.

(٥) S.H.Longrigg , captain , political officer , Kirkuk , Report of Administration for 1918, Vol . 1 , p 430

الفصل الأول:

سياسة الانتداب البريطاني الداخلية وأثرها على الأوضاع الداخلية في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م)

أولاً- النظام الدولي الاستعماري الجديد (نظام الانتداب):

سلكت السياسة الانكليزية في بلاد العرب ثلاثة مناهج للاستعمار: الأول: الإلحاق -إرسال قوى مسلحة واحتلال البلاد-، الثاني: الحماية -عقد معاهدة مع ولي القطر يقطع بها آمال ومطامع كل دولة سوى الإنكليز في ذاك البلد-، الثالث: الانتداب -تسمية جديدة للاستعمار-. وجميعها سبل اختلفت في لينها وشدتها، واتفقت في غايتها وهي: بسط سلطانها وتأييد نفوذها في بلاد إذا امتلكتها كانت بلا ريب درة جديدة في التاج الإمبراطوري كيف بها اذا كان لها في تلك السياسة مآرب أخرى... مثل المحافظة على طريق الهند^(١).

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انبثقَ نظام دولي جديد من خلال المبادئ الأربعة عشر^(٢) التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة وودرو ولسن^(٣) "Woodrow Wilson"، حيث حاول فيها إعادة توطيد النظام الدولي لاسيما في مبدأ حق تقرير المصير، فقد احتدم النقاش بين الدول المنتصرة حول المبدأ الاستعماري القديم (قاعدة حق الفتح) وبين (مبدأ تقرير المصير) إذ رأت الدول المنتصرة وجوب اتباع المبدأ الاستعماري القديم "حق الفتح" المعتمد على سياسة الضم أو الإلحاق في البلدان التي احتلتها أثناء

(١) راشد طبارة، الانتداب وروح السياسة الانكليزية، مطبعة طبارة، بيروت، ١٩٢٥، ص ٧١.

(٢) مبادئ ويلسون الأربعة عشر هي ١٤ مبدأ قدمت من قبل رئيس الولايات المتحدة ويلسون للكونغرس الأمريكي في تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩١٨، ركز فيها على ١٤ مبدأ للسلم وإعادة بناء أوربا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى، وأهمها حق تقرير المصير للشعوب والتجارة الحرة والاتفاقيات المفتوحة والديمقراطية. جورج سلامة، تاريخ القرن العشرين، مكتبة خوري، حيفا، ١٩٨٩.

(٣) وودرو ولسن (١٨٥٦-١٩٢٤): سياسي أمريكي، شغل منصب عميد كلية برنستون عام ١٩٠٢، ودخل السياسة عام ١٩١٥ حاكماً لولاية نيوجرسي، ثم رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩١٢، كان زعيماً للفكرة الداعية للعزلة ولكنه دافع عن مسألة دخول الولايات المتحدة الأمريكية للحرب العالمية الأولى، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩١٩ ولكنه سرعان ما أصيب بجلطة اضطرته إلى تجميد نشاطه السياسي توفي عام ١٩٢٤. للتفاصيل انظر: ادوارد هنري بيوريغ، وودرو ويلسون وسياسة توازن القوى، ترجمة عبد القادر يوسف، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٤.

الحرب عنوة، دون التقيد بتلك الوعود أو المبادئ التي بشر بها الرئيس ولسون وخلاصتها حق البلدان والشعوب المحتلة تقرير مصيرها لتختار نوع الحكم الذي تراه مناسباً لها، ويتفق مع عاداتها وتقاليدها^(١). إزاء ذلك، أراد قادة الدول المنتصرة المجتمعين في مؤتمر الصلح بقصر فرساي في باريس ١٨ كانون الثاني ١٩١٩، إيجاد حلاً توفيقياً بين مبدأي "حق الفتح" و "تقرير المصير" بمعنى آخر، بين حقوق الشعوب بتقرير مصيرها وهي الشعوب المنسلخة عن الدول المغلوبة - ألمانيا والدولة العثمانية والنمسا والمجر (هنغاريا حالياً) - من جهة، و بين الأطماع الاستعمارية من جهة أخرى. فكان من الطبيعي لقادة مؤتمر الصلح أن يبحثوا عما يوفق بين هذه الآراء المتناقضة لإيجاد ملائمة سياسية يتفق الجميع عليها^(٢). كذلك جاء الحل التوفيق في هذا المؤتمر من الاقتراح الذي قدمه رئيس وزراء جنوبي افريقيا حينذاك، الجنرال جان سمتس Jen Smuts^(٣) (١٨٧٠-١٩٥٠) ممثل جنوب افريقيا في المؤتمر، ويعد هذا الاقتراح الأساس لنظام الانتداب الدولي القائم على فكرة مفادها أن عصبة الأمم ينبغي أن تُعد دولة عليا للمجتمع الدولي، وأنها وريثة للإمبراطوريات المهزومة في الحرب العالمية الأولى، وأن يكون لها الحق في التصرف بأموالها القديمة.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، بيروت، ١٩٨٠، ط ١، ص ٨٢.

(٢) مجيد خدوري، تحرر العراق من الانتداب، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٥، ص ١.

(٣) الجنرال جان سمتس Jen Smuts (١٨٧٠-١٩٥٠): درس القانون في جامعة كمبردج وتخرج منها، انتخب ثلاث مرات رئيساً للوزراء في افريقيا الجنوبية (١٩١٩-١٩٤٢). هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ج ١، ص ٨٨.

درس جان سمتس الوضع الدولي قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، واقترح إقامة منظمة دولية لحفظ السلام الدولي العالمي، كما أشار في مقترحاته إلى أن معظم الشعوب التي خلفها انهيار ألمانيا والدولة العثمانية والنمسا والمجر هي شعوب متخلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولا يستطيعون ممارسة الحكم الذاتي، لذلك فهم بحاجة إلى رعاية كبيرة إلى أن يصلوا يوماً إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي.

J.C. Smuts, The League of Nation – A practical Suggestion, London, 1918, p11.

كذلك ينص مشروع اقتراح سمنتس على احتمال قيام عصبة الأمم بتفويض سلطتها إلى دولة منتدبة، إذ ولدت من هذا المشروع المادة (٢٢)^(١) من ميثاق عصبة الأمم التي تناولت بصفة قطعية نظام الانتداب الدولي^(٢).

والانتداب هو سلاح جديد في يد القوة، رفعته فوق رؤوس الأمم الضعيفة لتأييد مرافق الأمم القوية. وجاء تعريف الانتداب في قول أحد أساتذة الإعلام في معهد العلوم السياسية في باريس قال: "الانتداب هو أنفق ما جاءت به سياسة الحرب العظمى، إذ ما هو إلا حماية مستترة". فبينما كانت الأمة العربية على يقين من حسن نوايا الحلفاء وإخلاصهم، لم يخطر لها على بال أنها تستبدل سلطاناً بسلطان^(٣).

(١) نصت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم على ما يأتي:

١- أن المستعمرات والأراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعة لسيادة الحكومات التي كانت خاضعة لها سابقاً والتي يعجز سكانها عن النهوض بأعباء الحكم الذاتي بسبب ظروف بلدانهم الصعبة يجب أن يطبق المبدأ أن القائل بأن رفاهية هذه الشعوب وارتقاءها وديعة مقدسة من ودائع المدنية وأن يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة للقيام بهذه الأمانة.

٢- أن الطريقة المثلى لتحقيق هذه المبادئ عملياً هي تسليم وصاية هذه الشعوب إلى الأمم الراقية التي تستطيع بفضل ثرواتها أو اختيارها، أو موقعها الجغرافي أن تتحمل هذه المسؤولية التي ترغب في قبولها وهذه تقوم بوصايتها باسم عصبة الأمم بصفتها منتدبة عنها.

٣- أن نوع الانتداب يجب أن يختلف بحسب درجة رقي الشعوب ومركزه الجغرافي وحالته الاقتصادية و إلى غير ذلك من الأحوال.

٤- أن بعض البلاد التي كانت تابعة سابقاً للدولة العثمانية قد بلغت درجة من الرقي يمكن معها الاعتراف مبدئياً بكيانها كأمم مستقلة على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة أخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها. أن اعتبار رغبات هذه البلاد يجب أن يكون في المقام الأول في انتقاء الدولة المنتدبة .

Walter Confubolo Langsam, Document and Reading's in the History Europe since 1918, New York, 1969, pp. 63-64; Harry Howard, The king Crine Commission, Beirut, 1943, p, p20.

(٢) محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٤، ص ٦٠-٦١؛ انظر أيضاً: حسين جميل، العراق، شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٨٧، ص ٩١.

(٣) طبارة، الانتداب وروح السياسة، ص ١٣.

في الواقع إن نظام الانتداب وفق المفاهيم المشار إليها يختلف عن نظام الاستعمار، ونظام الحماية. واختلافه مع نظام الاستعمار آت من أنه وضع مصلحة السكان الوطنيين في الدرجة الأولى من الأهمية والاعتبار، ومن الناحية النظرية على أقل تقدير وظيفة إنسانية تقوم بها الدولة المنتدبة لمصلحة السكان الذين عهدوا إليها. وبصورة غير مباشرة لمصلحة المجتمع الدولي الذي تمثله عصبة الأمم، ثم إن الانتداب نظام وقتي وانتقالي صرف. كذلك الفرق كبير بين الانتداب والحماية. فالحقوق والواجبات للدولة الحامية والدولة المنتدبة ليست بواحدة -على الأقل من الناحية القانونية الخالصة- فالدولة الحامية تحصل على حقوق في البلاد المحمية وإزاء الدول الأخرى، في حين أن الدولة المنتدبة تقوم بالتزامات إزاء البلد تحت الانتداب وإزاء عصبة الأمم^(١).

"ورغمًا مما تشدق به رجال السياسة سواء كان في مؤتمر الصلح أو قبله وبعده فإن قضية الانتداب في الشرق تستند على قاعدتين أساسيتين لا نرى لهما ثالثة:

أولاً- قاعدة تأمين طريق الهند الانكليزية

ثانياً- قاعدة تأييد النفوذ الفرنسي في الشرق"، وكلاهما مظهر للتبسط الاستعماري^(٢).

إن تحديد مهمة الدولة المنتدبة بتطوير الدولة الخاضعة لانتدابها وإيصالها إلى حد القدرة على إدارة نفسها بنفسها وحماية استقلالها يعني ضمناً إقامة سيادة مشتركة بين الدولة المنتدبة وبين الدولة الخاضعة للانتداب^(٣).

ألزم نظام الانتداب الدولة الكبرى أن تقدم تقريراً إلى مجلس عصبة الأمم، يؤكد بلوغ الدولة المنتدبة مرحلة النضج حالما تصل إليه، لكي يتم منحها الاستقلال تمهيداً لإدخالها في عصبة الأمم عضواً فيها، فيصار إلى اتخاذ قرار بإلغاء الانتداب، غير أن هذا الشرط منح الدولة الكبرى حق تحديد تاريخ بلوغ

^(١) عزيز، النظام السياسي، ص ٦١

^(٢) طبارة، الانتداب وروح...، ص ١٨-١٩.

^(٣) إيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص ١٥٨.

الدولة النامية مرحلة النضج، وهذا يعني انتهاء مهمتها، فإذا كانت لديها مصالح في الدولة الواقعة تحت انتدابها، فلن تعطي تقريرها ما لم تؤمن مصالحها في تلك الدولة، وسيتحدد مصيرها سلبياً إذا ما رفضت الخضوع لشروط الدولة الكبرى^(١). لذلك حامت الشكوك حول هذا النظام وقوبل بعدم الرضا لدى الشعوب. لكن لم يترك قادة الدول المنتصرة المجتمعون في فرساي لعصبة الأمم مسألة توزيع الانتدابات المختلفة، بل قاموا هم أنفسهم بتعيين الدولة المنتدبة، بدون أن يأخذوا في نظر الاعتبار رغبة الشعوب التي وضعت تحت الانتداب، وهذا مناقض تناقض صريح مع الفكرة التي اقترحها الجنرال سمتس.

وفي ٢٥ نيسان ١٩٢٠ انعقد المجلس الأعلى لدول الحلفاء المتكوّن من؛ بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة في سان ريمو^(٢) بإيطاليا، وكان من جملة قراراته توزيع الانتدابات على البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية وتقرر إيداع الانتداب على العراق وفلسطين إلى بريطانيا، والانتداب على سورية ولبنان إلى فرنسا. وبعد ذلك أعدت بريطانيا مشروع صك انتدابها على العراق وقدمته إلى عصبة

(١) رجاء حسين الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، دراسة في تطور العلاقات العراقية - البريطانية ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ص ٢٠.

(٢) سان ريمو: عقد المجلس الأعلى للحلفاء اجتماعاً في سان ريمو الإيطالية من ١٩-٢٦ نيسان ١٩٢٠ وحضره لويد جورج عن بريطانيا، وميلران عن فرنسا وحضره ممثلون عن إيطاليا واليابان. كان الغاية منه وضع اتفاقية خاصة بتركيا، ونصت المادة "٩٤" من الاتفاقية بشأن سورية والعراق ما يلي:

"يوافق الطرفان الساميان، على أن تكون سورية والعراق، ووفقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين، الجزء الأول من ميثاق عصبة الأمم، بلدين مستقلين معترفاً بهما اعتراف مؤقتاً، على أن تتلقيا العون والمشورة في الإدارة من قبل دولة منتدبة، إلى الوقت الذي تجد فيه الدولتان، أنهما بغنى عن مثل هذا العون والمشورة". وفي اليوم التالي، وزع الانتداب على العراق وفلسطين سورية، وأوصى بتطبيق الانتداب من الفئة (أ). وحددت فرنسا لتكون المنتدبة على سورية ولبنان، وبريطانيا على العراق وفلسطين. انظر: علي سلطان، تاريخ سورية (١٩١٨-١٩٢٠) حكم فيصل بن الحسين، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط١، ١٩٨٧، ص ٣٢١ وما بعد

الأمم، فقبلته العصبية، وعلى أساسه ترتبت علاقة بريطانيا مع العراق من جهة، ومع العصبية من جهة أخرى لتنفيذ أحكام ذلك الصك^(١).

لذلك تُعد قرارات مؤتمر سان ريمو هي أحد الأسباب المباشرة لإشعال فتيل الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠، كما كانت بمثابة حافزاً مثيراً لبدء الكفاح في العراق.

كانت شروط الانتداب البريطاني على العراق، مع ثقلها ومنافيتها لمبادئ الحرب العامة، كانت تلك الشروط على العراق أخف وطأة منها في غيره من البلدان التي انسَلخت عن الدولة العثمانية ثم تم احتلالها أو وضعها تحت الانتداب^(٢)، فمن خلال مقارنتين الأولى بين الانتداب البريطاني على فلسطين - سورية الجنوبية- والذي تخلى عنها لليهود، مع الانتداب البريطاني للعراق، حيث يُلاحظ أن الانتداب البريطاني على العراق خفيف الوطأة، ومن خلال مقارنة ثانية للانتداب البريطاني على العراق والذي استطاع المحافظة على وحدة أراضيه وإبقاء الموصل تابعة له، مع الانتداب الفرنسي على سوريا والذي تنازل عن لواء اسكندرون لتركيا، أيضاً يلاحظ أنه أخف وطأة من غيره، ورغم ذلك يبقى الاحتلال احتلالاً ويبقى الانتداب شكل لهذا الاحتلال، وتبقى سياسة بريطانيا في العراق بشكل عام خلال الانتداب ومحافظتها على الموصل ضمن أراضيه، ينبع من رغبتها في المحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية وإبقاء نفط الموصل تحت سيطرتها، وليس لرغبتها في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، حيث بقي الوضع بعيداً عن الاستقلال الذي سعى إليه العرب.

١- ثورة العشرين:

كانت رغبة العراقيين بالحصول على الاستقلال بعد معاناة طويلة عبر السنين الماضية من تسلط أجنبي وقهر اجتماعي، كانت بدايتها على يد السلطات العثمانية التي مارست ضدهم سياسة التعسف والاضطهاد وهضمت حقوقهم.

(١) جميل، العراق شهادة...، ص ٩٢

(٢) طبارة، روح الانتداب...، ص ٨٠-٨٤.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى وثورة الحجاز ١٩١٦، التي انخرط في صفوفها عدد كبير من الضباط العراقيين، والتي عمل البريطانيون على إشاعتها ودعمها لإثارة السكان العرب ضد الأتراك. ثم إن تصريحات الحلفاء التي تدعو لاستقلال الشعوب المغلوبة وبياناتهم التي أذيعت -عشية الاحتلال وبعد سقوط بغداد- والتي تؤكد منح تلك الشعوب حريتها. ومن ثم المبادئ الأربعة عشر التي تدعو صراحة لتقرير الشعوب مصيرها بنفسها، قد أثرت تأثيراً كبيراً في إيقاظ الشعور الوطني والقومي عند الشعوب ومن بينها الشعب العربي، وهو ما دفعها للمطالبة بحقوقها.

غير أن انتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء كشف لتلك الشعوب ومن ضمنها الشعب العربي طبيعة الأطماع الغربية في المنطقة العربية، وخاصة اتفاقيات سايكس-بيكو المعقودة بين ممثلين دبلوماسيين - بريطاني وفرنسي - لاقتسام المنطقة العربية كمناطق نفوذ لهما، فضلاً عن إعلان وعد بلفور الذي نص صراحة على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. فكانت تلك المؤشرات عاملاً مهماً في تزايد الشعور المعادي للمستعمرين الجدد، وكان العراقيون قد أظهروا عداؤهم بشكل مبكر للبريطانيين منذ أن وطأت الحملة العسكرية البريطانية أرض العراق عام ١٩١٤، وجاءت السياسة القسرية التي مارسها الحكام البريطانيون ضد السكان العراقيين لتزيد من الشعور المعادي للبريطانيين، ودفعتهم للانتفاض ضد الوجود البريطاني، فعبروا عنها بمظاهرات احتجاجية اجتاحت مختلف أنحاء البلاد وفي المقدمة منها العاصمة بغداد^(١).

منذ إعلان الانتداب البريطاني على العراق عمّت البلاد موجة من الاستنكار والهياج وتحولت إلى تظاهرات شعبية ترفض الانتداب، وتطالب بالاستقلال الكامل، كما عبّرت الصحافة عن رفضها للانتداب من خلال المقالات التي تحرض الناس على رفضه، وهو ما دفع بالحاكم الملكي العام وكالة^(٢) في العراق

^(١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧، ص ٨٩-١٩٠.

^(٢) الحاكم الملكي العام وكالة: رفعت الحكومة البريطانية في تموز عام ١٩١٧ رتبة رئيس الحكام السياسيين، إذ أصبح حاكماً ملكياً عاماً بالوكالة (Civil Commissioner). وحددت واجباته بتسيير الإدارة المدنية بإشراف الحاكم العسكري العام، مع

إلى فرض الرقابة عليها وتعطيلها، حيث منعت السلطات البريطانية إصدار أية جريدة سياسية باستثناء الجرائد الرسمية مثل: جريدة العرب في بغداد، والأوقات في البصرة، وجريدة الموصل في الموصل^(١)، كما قام الساسة الوطنيون بتحريض رواد المقاهي في بغداد على الهتافات بعبارات مناوئة لبريطانيا، وقد وضعوا في أولويات مطالبهم الحصول على الاستقلال والحرية، وجلاء المستعمرين البريطانيين^(٢).

ورافقت تلك التظاهرات إلقاء خطب تدعو إلى الثورة ضد الوجود البريطاني، وشهدت بعض المدن هجمات مسلحة ضد قوات الاحتلال البريطاني، بدأت في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ وكان للعشائر والشخصيات الدينية دورها الكبير في تأجيج روح المقاومة ضدهم. ووصف الصدام المسلح الذي وقع في مناطق الفرات الأوسط أنه من أكثر المعارك ضراوة، فقد التهمت المشاعر القومية، والوطنية والدينية في تلك المواجهة، وتكلفت بالنجاح حتى سماها العراقيون بثورة العشرين تيمناً بالسنة التي وقعت فيها^(٣).

واستمرت المواجهات بين الثوار والقوات البريطانية المحتلة شهوراً عدة تكبد فيها الطرفان خسائر مالية وبشرية جسيمة ولاسيما الجانب البريطاني الذي بات غير قادر على تحملها^(٤).

لقد أذهلت شدة المقاومة التي أبدتها الثوار، السلطات البريطانية، إذ لم تكن توقعات البريطانيين تطابق واقع الحال. كما أنهم لم يكونوا مستعدين أصلاً لمثل تلك المجابهة، غير أن الإمدادات العسكرية التي

الأخذ بالحسبان الأحوال والالتزامات المحلية، والحيلولة دون الإخلال بالنظام العام، وخول الحاكم الملكي العام وكالة صلاحيات المخابرة المباشرة مع الحكومة البريطانية، على أن يعنون تقاريره إلى وزير الدولة لشؤون الهند (Secretary of State for India)، وصارت تعليمات الحكومة البريطانية تصدر منذ ذلك الوقت باسم ذلك الوزير في الأمور غير العسكرية. للمزيد من التفاصيل انظر: المس غيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٧١، ط ٢، ص ٢٣١-٢٣٢.

(١) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، دار اللام، لندن، ١٩٩٠، ط ٢، ص ٤٢.

(٢) فوستر، نشأة العراق، ص ١٨٥.

(٣) النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ص ١٣٧؛ نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، مطبعة دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٨.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٩، ج ١، ص ٩٢.

وصلتهم من إيران والهند، مكنتهم فيما بعد من السيطرة على الموقف في خريف عام ١٩٢٠، ولكن بعد أن تكبدوا خسائر بشرية ومالية كبيرة^(١).

أكدت أحداث ووقائع التطورات السياسية العراقية، على أن طبيعة المواجهة مع المحتل البريطاني، كانت تحكمها عوامل عدة، الوطنية والقومية والإسلامية، وهذا ما مثل نسيج المجتمع العراقي على حقيقته، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية التناغم بين العروبة والإسلام، إذ أشار الشيخ محمد باقر الشبيبي في رسالته الموجهة من النجف إلى الحاكم المدني البريطاني ويلسون في بغداد قوله "فيا أيها الحاكم ان الأمة قد اعتمدت في دفاعها على ثلاثة أركان: القومية والوطنية والشريعة الإسلامية"^(٢).

والواقع إن الشعور بالقومية والهوية العربية عم البلاد ولاسيما في مدينة النجف الأشرف بوصفها الحاضنة التي أعدت وهيأت انطلاق ثورة ١٩٢٠، وقد تعرضت ما بين عامي ١٩٠٨-١٩٢٠ للاضطهاد المزدوج من جانب السلطات العثمانية من جهة وسلطات الاحتلال البريطاني من جهة أخرى. ولقد قبلت معظم النخب السياسية- الدينية والفكرية أن تدافع عن الأفكار الداعية للتجديد والقومية العربية. بيد أنهم في الوقت نفسه، لم يكن يوسعهم التخلي عن الإسلام أو القبول باتجاه محاكاة الغرب المحتل، ولذا كان من المنطقي لأبناء العراق أن يتطلعوا إلى حكم دستوري وكيان عربي إسلامي، فكانت استجاباتهم للأفكار الوطنية والقومية تلقائية وعميقة^(٣).

(١) الحسو، الصراع على السلطة...، ص ٣٨؛ عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥، ص ٣٥٠.

(٢) عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥، ط ١، ص ٣٠٥.

(٣) عبد الستار شنين علوه الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٧، ص ١٢.

كما التقى أصحاب مدرسة القوميين العرب^(١) مع مدرسة الإصلاح الديني^(٢)، في مسألة التطلع إلى عهد من الحرية والمساواة يتناسب مع مطامح، وتصورات كل منهم. فكانت هذه أهم نقطة التقى حولها القوميون العرب والمصلحون الإسلاميون، كما كان للاحتلال البريطاني الأثر الواضح في تعزيز التقارب بين العروبة والإسلام، كان سهلاً على القوميين والإسلاميين أن يوحدوا صفوفهم لمجابهة الاحتلال الجديد تحت راية الجهاد، وأصبحت المشاعر القومية العربية التي كانت محصورة في أقلية صغيرة قد تبوأ مركزاً ثابتاً لها، ولسوف تسود في الدولة العراقية الحديثة^(٣).

وعلى الرغم من أن البعض من العراقيين لاسيما النخبة العسكرية^(٤)، لم تفكر باستخدام القوة ضد الإدارة البريطانية في العراق إلا أنهم واجهوا واقعاً عندما رأوا تخلي بريطانيا عن دعم الملك العربي فيصل بن الحسين ملك سورية في مواجهة الفرنسيين، فضلاً عن مماطلة البريطانيين في الوفاء بالوعد الخاص بإقامة حكومة عربية في العراق. لذلك قرروا الانخراط في مواجهة عسكرية مسلحة ضد الوجود البريطاني^(٥).

(١) أبرز من عمل بالأفكار الوطنية والقومية: الأخوان محمد باقر ومحمد رضا الشيبلي، ومحمد علي وسعيد كمال الدين، وعلي الشرقي وعبد المطلب الحلي وغيرهم. محمد علي كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، مطبعة التضامن، النجف، ١٩٧١، ط١، ص ١.

(٢) أبرز عناصر مدرسة الإصلاح الديني: الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم والشيخ عبد العزيز الجواهري وهبة الدين الحسيني الشهرستاني. كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، ص ١٠.

(٣) فوزي هادي حمزة، السياسة البريطانية في العراق وتهميش الشيعة العرب، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١٠، ط١، ص ٤٢-٤٣.

(٤) تمثل جمعية العهد العراقي التنظيم السياسي للنخبة العسكرية العراقية.

(٥) حمزة، السياسة البريطانية...، ص ٥٤.

٢- السياسة البريطانية عشية ثورة العشرين:

أنهت السياسة البريطانية اتجاه العراق ما بين أشهر نيسان إلى حزيران ١٩٢٠، الجدل الطويل بين ولسون وحكومته في لندن، إذ اختارت حكومته بدلاً من سياسته لحكم مباشر في العراق أن تتبنى حكماً غير مباشر فيه عن طريق الانتداب. ومن المهم أن تلاحظ -كما ذكرنا- أنه ما أن تم الإعلان عن الانتداب البريطاني حتى استاء الرأي العام المحلي في العراق وأضحى النشاط المناهض للبريطانيين أكثر علانية، إذ لم ينفع في الواقع التغيير الذي حدث في السياسة البريطانية، حيث جاء متأخراً ولم يمنع من اندلاع ثورة مسلحة واسعة النطاق شملت معظم البلاد، سميت بثورة العشرين نسبة للعام الذي قامت فيه.

أبدى ولسون قلقه من نشاطات الحركة الاستقلالية، وعدّ المطالبون باستقلال العراق بالمتطرفين. غير أن أكثر ما كان يخشى ولسون منه لجوء الوطنيين إلى استشارة علماء الدين والاستئناس بأرائهم لاسيما في شهر رمضان بوصفه أكثر المناسبات الدينية تأثيراً وجذباً لعقد اللقاءات والاجتماعات في المساجد والأماكن المقدسة، لذا يصف تلك الاستشارات بالتعصب الديني^(١).

كان شهر أيار من عام ١٩٢٠ حافلاً بالنشاط والحراك السياسي^(٢)، إذ أصدر المرجع الديني الامام محمد تقي الدين الشيرازي^(٣) فتوى دينية أجاز فيها لقادة الحركة الوطنية بالخروج على البريطانيين ومحاربتهم، ونشر النشاط المعارض لبريطانيا في العراق عامة^(٤).

(١) العطية، العراق - نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ص ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢.

(٢) إذ كثف الوطنيون اتصالاتهم بعلماء الدين في النجف الأشرف وكربلاء. حيث اقتنع زعماء العشائر البارزين وقادة الحركة الوطنية بقدرة العشائر على محاربة البريطانيين.

(٣) المرجع الديني الإمام محمد تقي الشيرازي: ولد آية الله محمد تقي بن الحاج محب علي بن ميرزا محمد علي كلشن الحائري الشيرازي عام ١٨٤٠م في مدينة شيراز، غادر شيراز إلى العراق وهو في سن الخامسة عشرة من عمره أي عام ١٨٥٥م، وأقام في كربلاء، وتدرج في الدراسة وتحصيل العلوم الدينية على يد علماء عصره أمثال محمد حسين وعلي نقي الطباطبائي وغيرهم، حتى وصل إلى درس الاجتهاد على يد الشيخ عباس بن المولى حاجي الطهراني، كان السيد محمد تقي

بعد ذلك عقد مؤتمر في ٢ حزيران ١٩٢٠ بين الحاكم المدني وويلسون وزعماء المجتمع العراقي ووجهاءه للوقوف على المطالب الوطنية، بيد أن المؤتمر مُني بالفشل، فالوطنيون طالبوا بانتخابات فورية لجمعية وطنية ذات سلطة لتقرير طبيعة الحكومة الوطنية التي ستشكل في المستقبل في العراق التي وعد بها البيان الأنكلو-فرنسي^(٢) الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨.

وفي هذا الشأن كتب ويلسون تقرير إلى حكومته في لندن أكد فيه أنه يواجه حركة متعنتة يكتنفها شعور غامر توجهه بمهارة. كذلك اعترف ويلسون في برقية لاحقة إلى حكومته، بأنه كان مقتنعا بأن الحركة الاستقلالية كانت أصلاً في وضع لا هواده فيه، وأنها غير مستعدة لقبول أي شيء دون الاستقلال المطلق^(٣).

إن هياج سكان الذي أثاره الخطباء، قد بلغ ذروته في شهر رمضان، إذ استطاع الخطباء تحويل الأجواء الروحية في هذا الشهر إلى تحرك سياسي فعال. وعلى عادة شيعة العراق، كانت ذكرى استشهاد

الشيرازي قدس سره مرجعاً دينياً وقائداً سياسياً بارزاً، فقد قاد ثورة العشرين العراقية ضد المحتل البريطاني عام ١٩٢٠. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥٤٤.
^(١) حمزة، السياسة البريطانية...، ص ٥٥.

^(٢) البيان الأنكلو فرنسي: هو إعلان نُشر من قبل بريطانيا العظمى فرنسا بعد فترة وجيزة من هدنة مودروس واستسلام الإمبراطورية العثمانية. حاول الإعلان شرح سبب قرار القوتين بالمشاركة في المعركة من أجل الأراضي العثمانية، فزعمت فرنسا وبريطانيا العظمى أن نواياهما كانت "التحرير الكامل والنهائي للشعب" الذي تعرض للاضطهاد من قبل الإمبراطورية العثمانية، وإنشاء حكومات ديمقراطية في سورية والعراق العثمانيين، وغيرها من المناطق التي سيتم مساعدتها على "التحرير". أوضح الإعلان أن شكل الحكومات الجديدة هو الذي سيحدده السكان المحليون وليس ما ستقرضه السلطات الموقعة. كان الهدف من الإعلان هو تهدئة الشكوك العربية حول الطموحات الاستعمارية الأوروبية المحتملة. انظر:

Report of a Committee set up to consider certain correspondence between Sir Henry McMahon (his majesty's high commissioner in Egypt) and the Sharif of Mecca in 1915 and 1916., Annex

I. British Secretary of State for the Colonies, 16 March 1939 (doc.n)

^(٣) العطية، نشأة الدولة...، ص ٢٧٣-٢٧٥

الإمام الحسين عليه السلام الأكثر فعالية في تعبئة الناس وشحن نفوسهم نحو التضحية والموت في سبيل بلادهم. كما أن أعضاء جمعية حرس الاستقلال^(١) قد أخذوا بكل جد في تنظيم المناسبات الدينية، والتي شملت السنة والشيعية على حد سواء^(٢).

بناءً على تداعيات الوقائع والأحداث أدركت الحكومة البريطانية أن سياسة الحكم المباشر في العراق لم تجد نفعاً، بعد تعرضها إلى خسائر مادية وبشرية جسيمة، وأن استمرارها سيكلفها نفقات باهظة ترهق ميزانيتها، فضلاً عن تعرضها لانتقادات الصحافة والبرلمان في لندن^(٣)، والحال هذه فقد أدلى بعض الساسة البريطانيين بمقترح يتمحور حول إمكانية تأمين مصالح بريطانيا في العراق دونما حاجة للحكم المباشر، من خلال إقامة حكومة عربية تعمل بإشراف بريطانيين فلكي هذا المقترح قبولاً لدى الحكومة البريطانية^(٤).

حيث أوكل تنفيذ تلك المهمة إلى السير برسي كوكس الذي كان آنذاك ممثلاً لحكومة بريطانيا في طهران، فتمت تسميته مندوباً سامياً بريطانياً في العراق، وفي ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ وصل إلى بغداد، بعد أن كلف بالمهمة وجاء محملاً بتعليمات حكومته وعاقداً العزم على تنفيذ سياستها، مستفيداً من خبرته

(١) جمعية حرس الاستقلال: تأسست في أواخر شباط ١٩١٩، برئاسة محمد الصدر ١٨٨٢-١٩٥٦، وكان علي البازركان مدير إدارة الجمعية، لها عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها منها السعي وراء استقلال البلاد العربية استقلال مطلق والاعتراف بملوكية أحد أنجال شريف مكة والعمل على ضم العراق إلى لواء الوحدة العربية وتوحيد كلمة العراقيين ، لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، مطبعة الإدارة ، النجف الأشرف، ١٩٧٥، ص ٢٨-٣٠؛ الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، ص ٢٩٠.

(٢) F.O.337 /5076/8448, Mesopotamia Police , Abstract of Intelligence, Baghdad, 22May 1920.

(٣) العكام، الحركة الوطنية...، ص ٤٥.

(٤) البزاز، العراق من الاحتلال...، ص ١٣٩؛ انظر أيضاً، جميل، العراق شهادة سياسية...، ص ٥٩.

الطويلة في العراق لإنشاء حكومة وطنية تعمل بإشرافه ووفقاً لتوجيهاته^(١). غير أن الوضع في الفرات لم يهدأ حتى ذلك الوقت، بل استمرت العمليات العسكرية فيه^(٢).

ونتيجة لذلك كان التقويم الأولي لكوكس، أن عدم الاستقرار كان بسبب تأثير قوى خارجية وخاصة تصريحات الرئيس الأمريكي ودور ولسن التي تدعو إلى منح الاستقلال والحرية للشعوب، فضلاً عن تحركات بعض العناصر المناهضة لفرض الانتداب على العراق^(٣).

مضى كوكس في سياسته الرامية إلى إعادة هيكلة الإدارة، لكنه لم يتخذ أي إجراء رسمي حتى يوم ٢١ تشرين الأول من تلك السنة، فقد شكل مجلساً من بعض الضباط والموظفين البريطانيين الذين عملوا ضمن الحملة البريطانية على العراق، وضم هذا المجلس كل من: السير ادغار بونهام كارتر (Sir.E.B.Carter) والزعيم ايفلينهاول (E.Howell) والزعيم س.ه. سيلتر (S.H.Sleetr) والمقدم ر.و.بولارد (R.W.Pollard) والمستر ه.سنت. جون فيليببي (H.St.John.Pholby) والمس غرتود بيل (G.Bell)، وعرض عليهم مشروعه في تأسيس حكومة مؤقتة تضم وزراء عرباً بإشراف مستشارين بريطانيين على أن تكون هذه الحكومة مسؤولة أمام المندوب السامي البريطاني، وقد تم الاتفاق على صيغته النهائية بعد أن خضع لنقاش حاد، ثم أعلن السير برسي كوكس، بأنه سيعرض مشروعه هذا على نقيب أشرف بغداد السيد عبد الرحمن الكيلاني^(٤)، وسيوكل إليه رئاسة مجلس الوزراء. وبما أن منزلة

(١) السير برسي كوكس، مذكرة تكوين الحكم الوطني في العراق، تعريب بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، ١٩٥١، ص ٤٤.

(٢) النفيسي، دور الشيعة...، ص ١٦٢.

(٣) كوكس، مذكرة تكوين الحكم...، ص ٤٥؛ البصير، القضية العراقية، ص ٢٦.

(٤) عبد الرحمن الكيلاني: نقيب أشرف بغداد، ولد عام ١٨٤٥، وتوفي ١٩٢٧ ببغداد، لقب بعبد الرحمن النقيب نسبة لمكانته الدينية، أول رئيس وزراء عراقي عند تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢٠، ثم أُلّف وزارتين فيما بعد في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، طبع بنفقة مركز الأبجدية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ج ١، ص ١٥-٦٦-٧٠-١١٤-١٢٩-١٤٧.

النقيب الدينية لا تساعد على تولي المسؤولية، إلا أنه قبلها على مضض بعد إلحاح شديد من كوكس الذي استطاع أن يثنيه عن موقفه ويحمله على قبوله رئاسة الحكومة، وقد عدت المس بيل قبول النقيب بالتكليف أشبه بالمعجزة.

من الملاحظ أن تلك الخطوات التي اتبعتها كوكس شكلت في الواقع بداية العمل لإنهاء الإدارة العسكرية البريطانية التي فرضتها بريطانيا على العراق، منذ أن وطئت الحملة العسكرية البريطانية أرض العراق، كما شكلت في الوقت نفسه بداية عهد لتدشين الإدارة المدنية التي يرأسها السير برسي كوكس.

٣- تشكيل الحكومة المؤقتة:

انصبت جهود كوكس أولاً على تشكيل حكومة مؤقتة تمهيداً لانتصيب ملك عربي على العراق، تجري بعدها انتخاباً لتكوين مجلس تأسيسي، فاستعان بمساعديه من المدنيين والعسكريين البريطانيين ليضعوا الأسس الكفيلة بإنشاء حكومة عراقية^(١). وفي السابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٠ ألفت حكومة وقتية برئاسة عبد الرحمن النقيب يعاونه مستشارون إنكليز في كل دائرة حكومية^(٢). وضمّت هذه الحكومة، وهي أول وزارة عراقية، فضلاً عن رئيسها كلاً من:

١- السيد طالب النقيب وزيراً للداخلية.

٢- سلسون حسيقل وزيراً للمالية.

٣- السيد مصطفى الألوسي وزيراً للعدلية.

٤- الفريق جعفر العسكري^(٣) وزيراً للدفاع.

(١) المس بيل، العراق في رسائل ...، ص ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦-٢٠٨.

(٢) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، نقله للعربية فيصل نجم الدين الاطرجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص ٩.

(٣) جعفر العسكري (١٨٨٥-١٩٣٦): رئيس وزراء سابق وأول وزير للدفاع، ولد في بغداد، تخرج من المدرسة العسكرية في استنبول ١٩٠٤، خدم في الجيش العثماني، أرسل ضمن البعثة العسكرية التي أرسلتها الحكومة العثمانية إلى ألمانيا للتدريب على الفنون العسكرية، اشترك في حرب البلقان، عين عام ١٩١٣ معلماً في المدرسة العسكرية في حلب، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى حارب الحلفاء ووقف مع العثمانيين وأسر ١٩١٦ على يد البريطانيين، استدعاه فيصل ١٩١٧ ونجح

٥- السيد عزة الكركوكي وزيرا للأشغال العامة.

٦- السيد مهدي الطباطبائي وزيرا للمعارف.

٧- السيد عبد اللطيف المنديل وزيرا للتجارة.

٨- السيد محمد علي فاضل وزيرا للأوقاف.

والملاحظ أن توزيع الحقائب الوزارية لم يأخذ حاجة البلاد للمؤسسات المدنية والعسكرية فقط، وإنما مع مراعاة في التوزيع والاختيار طبيعة الانتماءات العرقية والدينية في البلاد، وهو أسلوب استمر تطبيقه بحسابات دقيقة حتى بعد الحصول على الاستقلال التام.

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأول في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٠ في دار السيد النقيب، حضره كوكس وأعرب عن سروره لتأليف حكومة وطنية، ولم تُناقش في الجلسة الأولى مواضيع ذات أهمية سوى العلاقة بين الوزير والمستشار البريطاني المعين في الوزارة^(١).

في تشكيل جيش نظامي مدرب على الأسلحة الحديثة، وعند تأسيس الحكومة العربية في دمشق عين حاكما عسكريا في عمان ثم في حلب ١٩١٩، ثم كبيرا لأمناء الملك فيصل ملك سورية ١٩٢٠، غادر الشام إلى أوروبا برفقة فيصل بعد ميسلون، إلا أنه استدعي إلى العراق ووصلها ١٩٢٠، وعين وزيرا للدفاع، واختير عضوا في الوفد العراقي إلى مؤتمر القاهرة ١٩٢١، عين عام ١٩٢٣ متصرفا وقائد للقوات العسكرية في الموصل. ثم عاد لبغداد وشكل وزارته الأولى في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٣ واستقالت ٢١ ١٩٢٤، وانتخب نائبا عن لواء ديالى ثم بغداد في المجلس التأسيسي، عين مثلاً سياسياً للعراق في لندن في فترات مختلفة، ألف وزارته الثانية ١٩٢٦ حتى استقالت ١٩٢٨. وحصل على إجازة في المحاماة من معهد غراي اين في لندن ١٩٣٠، واستلم عدة مناصب منها وزير للدفاع وعضوا في مجلس الأعيان ورئيسا لمجلس النواب ووزيرا مفوضا في لندن ووزير الخارجية ورئيس الوزراء، حاول التدخل ليحول دون توسع انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦، فأطلق عليه النار ونقلته جثته لبغداد. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية مفاهيم-أحداث-أحزاب-شخصيات، شركة المعارف، بيروت، ٢٠١٣، ط ٢، ص ١٧١.

(١) كوكس، مذكرة تكوين الحكم ...، ص ٤٥-٤٦.

واصل مجلس الوزراء عقد اجتماعاته، وتم في هذه الاجتماعات الاعتراف بالسلطة العليا للمندوب السامي البريطاني، وذلك بالحصول على موافقته على كل إجراء تتخذه الحكومة سواء كان ذلك إصدار القوانين أو التعيينات الإدارية الرفيعة^(١).

وقد جُرد المجلس من أي صلاحيات أساسية ، واحتفظ كوكس بحق النقض لأي قرار يتخذه الوزير أو المجلس^(٢). وفي ذات الوقت قام كوكس بتعيين كل من: السيد بونهام كارتر مستشاراً لوزارة العدلية، والجنرال سنت جون اتكنس (St.J.Atkines) مستشاراً للأشغال العامة، وأصبح لايونيلسمث (L.Smith) مستشاراً للمعارف وفيلبي ST.John.philpy^(٣) مستشاراً للداخلية والكولونيل ايدي (Aday) مستشاراً لوزارة

(١) ستيفن همسلي لونكر، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، - تاريخ سياسي . اجتماعي . اقتصادي -، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨، ج ١، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) كاظم هاشم نعمة، الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ١٩٨٨، ص ٤٩. انظر ايضاً، النفيسي، دور الشيعة...، ص ١٦٩.

(٣) هاري سنت جون فليبي Harry Saint John Philby (١٨٨٥-١٩٦٥): ولد في مدينة بادولا جنوب غرب سريلانكا، ينحدر من أسرة بريطانية برجوازية، أنهى دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة ويستمنستر في انكلترا، ثم درس اللغات الشرقية في جامعة ترنتي وتخرج منها في عام ١٩٠٧، التحق بالخدمة المدنية في الحكومة البريطانية في الهند، ثم التحق بالحملة البريطانية على العراق ١٩١٥، وساهم في تنظيم الإدارة المدنية في البصرة، وبعد انتقال برسي كوكس إلى بغداد في عام ١٩١٧ التحق به هاري جون فليبي واشرف على تنظيم إدارة الواردات فيها، ترك بغداد نتيجة خلافات وقعت بينه وبين وكيل الحاكم المدني العام ارنولد ولسن، ثم عاد إليها بعد عودة برسي كوكس من مهمته في طهران، وقد عيّن مستشاراً لوزارة الداخلية حتى ٧ تموز ١٩٢١، ترك الخدمة بعدها في العراق ورحل إلى بيروت وظل ينتقل بين بيروت والرياض حتى وفاته عام ١٩٦٠ حيث دفن في مقبرة الشورة في شمال لبنان. انظر: سحر عباس خضير، جون فليبي وأثره السياسي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٦؛ انظر أيضاً: ه. سنت. جون. فليبي، أيام فليبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشف للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٥٠.

الدفاع و س.ه. سيلتر مستشارا للمالية^(١)، وكوك (Cok) مستشاراً للأوقاف، ونورتين (Nortin) مستشاراً للصحة^(٢). وفي ضوء ذلك أصبحت مبادرات اتخاذ القرار تشترط من قبل هؤلاء المستشارين^(٣).

كرس السيد برسي كوكس جل اهتمامه على تسليم الوظائف إلى العراقيين، بدون أن ينقل إليهم السلطة الإدارية الفعلية بجانبها المركزي والفرعي. وارتأى أن يحصر اهتمام مجلس الوزراء بالنظر في التدابير التي من شأنها تهدئة البلاد، وإعلان العفو العام، وفي سن قانون الانتخاب، وإرجاع الضباط العرب إلى العراق وتشكيل جيش عراقي وتنظيم الإدارة في عموم البلاد^(٤).

وفي أول إجراء لتطبيق هذه السياسية الجديدة في العراق، أجرى كوكس تحويلاً كبيراً في شكل الإدارة المدنية، فأبدل صيغتها البريطانية إلى عراقية، بإنقاص عدد كبير من الموظفين المدنيين البريطانيين والهنود البريطانيين^(٥) وغالبيتهم من الذين خدموا الإدارة البريطانية بإخلاص^(٦).

في الوقت الذي كان المستر جون فيلبي على اتصال وثيق بالسفير برسي كوكس، حيث قام بوضع مسودة خطية تتضمن شكل الإدارة الحكومية التي تضم الوزارات والمناطق والنواحي^(٧)، وكان ارنولد. تي. ولسن قد هياً لهذا الجهاز ما لا يقل عن (١٣٠) ضابطاً إدارياً بريطانياً، عدا الموظفين الكبار التي لا تستدعي الحاجة إلا لعدد قليل منهم، للتخلي عن مناصبهم إلى المتصرفين والقائمقامين ومديري النواحي

(١) فيلبي، أيام فيلبي...، ص ٤٧.

(٢) لونكر، العراق الحديث...، ج ١، ص ٢٠٩.

(٣) نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز...، ص ٥٠.

(٤) إيرلاند، العراق دراسة في...، ص ٢٢٤.

(٥) كانت الإدارة البريطانية عند احتلالها للعراق قد استعانت بما متيسر لديها من الموظفين البريطانيين والهنود البريطانيين العاملين في الجيش البريطاني في العراق، أو في حكومة الهند البريطانية لسد الفراغ الذي تركه الموظفون الأتراك، الذين انسحبوا بعد انكسار الجيش التركي في المعارك التي دارت في العراق. كوكس، مذكرة تكوين الحكم...، ص ٢٦.

(٦) كوكس، مذكرة تكوين الحكم، ص ٢٦.

(٧) المزيد من التفاصيل حول التشكيلات الإدارية خلال عهد الانتداب البريطاني انظر إلى الفصل الثالث الإداري.

العرب، على أن يكون هؤلاء الضباط البريطانيون مستشارين ومساعدين للموظفين الوطنيين، غير أنه تم الاكتفاء ب(٤٠) ضابطاً، أما الباقي فقد تقرر أن يغادروا البلاد^(١).

وفي شهر كانون الأول من عام ١٩٢٠ نشرت الخطة التي تتضمن إعادة تقسيم الوحدات الإدارية التي كانت سارية في العهد التركي، وكذلك تضمنت الخطة إجراء فصل تام للوظائف التشريعية عن الوظائف التنفيذية، فاستلزمت تعيين المزيد من القضاة والحكام؛ لأن الوسائل التي طبقتها وزارة العدل وسارت عليها منذ البداية في استخدام المسؤولين العراقيين، لم توفق في توفير العدد المطلوب من هؤلاء المسؤولين^(٢).

كما أعلن المندوب السامي أن جميع الحقوق والصلاحيات التي كانت منوطة بالحاكم الملكي العام والسكرتير العدلي والسكرتير المالي تنقل إلى المندوب السامي ووزيري العدلية والداخلية بالتعاقب، وأكد بأن الضباط والدوائر الذين كانوا جزءاً من الإدارة البريطانية في العراق يرتبطون منذ الآن بالوزارات، ويتلقون الأوامر منها، ووزعت الخطة المقترحة لتوزيع الدوائر على مختلف الوزارات إلى الحكام السياسيين وطلب إليهم مخاطبة تلك الوزارات حسب التوزيع الوارد في الخطة.

وبموجب ذلك ألحقت دوائر الشرطة العامة والإدارة العامة وواردات الأراضي والمكوس والزراعة والسجون والطباعة والنشر بوزارة الداخلية^(٣)، وألحقت دوائر الحسابات والمالية العامة والتدقيق والدين العثماني والواردات الخاصة بوزارة المالية، وارتبطت دائرتا القضاء والطابو بوزارة العدلية، كما أصبحت قوة الشبابة والدرك والقوات المحلية بأمر وزارة الدفاع. أما وزارة المعارف والصحة فألحقت بها التعليم والخدمات الصحية والبلديات "بشكل مؤقت"^(٤). فضلاً عن ذلك ارتبطت بوزارة الأشغال والمواصلات كل من دائرة

(١) فيلبي، أيام فيلبي في...، ص ٤٦.

(٢) لونكر، العراق الحديث...، ج ١، ص ٢١٠-٢١١.

(٣) انظر الفصل الثالث التقسيمات الإدارية.

(٤) إيرلاند، العراق دراسة في...، ص ٢٢٨.

الأبنية والطرق، وسكك الحديد والبرق والبريد، والري والمساحة، في حين ألحقت بوزارة التجارة دوائر التجارة والجمارك والميناء، أما وزارة الوقاف فارتبطت بها الأوقاف ودائرة الودائع والأمانات^(١).

ونتيجة لتضمن الخطة إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية، فقد شرعت الحكومة المؤقتة في أوائل عام ١٩٢١ بوضع مقترحات التأسيسات الإدارية للمناطق على غرار التنظيمات التي كانت سائدة في العهد العثماني، فأصبح العراق يضم عشرة ألوية، يضم كل لواء خمسة وثلاثين قضاءً، وكل قضاء ترتبط به خمس وثمانون ناحية، ووضع موظف عراقي على رأس كل وحدة إدارية، و إلى جانبه مستشار بريطاني، وأنشأت دوائر ومديريات يرأس كل مديرية منها مدير عام عراقي، و إلى جانبه مفتش بريطاني، وفي آذار من تلك السنة عُين سبعة متصرفين في الألوية، وفي خريف السنة نفسها استكمل تعيين متصرفين للألوية العشرة^(٢).

فأخذ يتوافد على العراق الكثير من أبنائه من ذوي الخبرة والثقافة الذين عملوا في الدوائر المدنية والعسكرية التركية ليشغلوا المناصب التي تنتظرهم في دوائر الحكومة الجديدة^(٣). وقد عَقَّبَ المندوب السامي البريطاني على ذلك قائلاً: **لقد أحدثنا تحسناً ملموساً في وضع الإدارة المدنية في البلاد بإدخالنا موظفين مدنيين في المناصب الحكومية الإدارية الكبيرة**^(٤).

٤- تأسيس الجيش العراقي

في السادس من شهر كانون الثاني ١٩٢١ تقرر تأسيس الجيش العراقي أي قبل تتويج فيصل ملكاً على العراق بسبعة أشهر ونيف، وقد ارتبط قرار التأسيس في البداية باعتبارات بريطانية صرفة أكثر من

(١) إيرلاند، العراق دراسة في ...، ص ٢٢٩.

(٢) حسين الرجال، عبد المجيد كمونة، الإدارة المركزية والإدارة المحلية في العراق، مطبعة عبد الكريم زاهد، بغداد، ١٩٥٣، ص ٥٩.

(٣) دليل الجمهورية العراقية، وزارة الارشاد، دار مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١، ص ٣٢٢.

(٤) كوكس، مذكرة تكوين الحكم، ص ٣٧.

أي اعتبار آخر. فإن اقتناع حكام بريطانيا بضرورة تبني الوسائل السياسية لتأمين مصالح الامبراطورية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كان أحد الأسباب المهمة التي أفضت إلى إقامة حكومة محلية في العراق، وكان من الطبيعي أن يكون لها جيشها الخاص، ولاسيما بعد أن باشرت الحكومة البريطانية بإجراء تخفيضات كبيرة في قواتها العاملة في العراق^(١)، وكُلف الفريق جعفر العسكري بتشكيله، والذي وصفه ونستون تشرشل (M.W.Churchil) أمام مجلس العموم البريطاني باعتباره "من رجال شريف مكة المخلصين"^(٢)، بعد أن تولى الملك فيصل الأول حكم العراق أبدى اهتماماً استثنائياً بالجيش لاعتقاده " أن أولى مهمات الاستقلال حصول البلاد على جيش يحمي أراضيها"^(٣) ويلغي حجة البريطانيين لتبرير وجودهم العسكري في العراق^(٤)، حيث يقول في مذكراته "بدأت بالجيش لأنني أراه العمود الفقري لتكوين الأمة"^(٥). وكان من رأيه ليس من اللائق أن يعتمد العراق على بريطانيا بصورة كلية للدفاع عن نفسه^(٦). وكان يجب أن تنصب جهود الملك فيصل الأول على العمل من أجل تجاوز هدف البريطانيين من تأسيس الجيش الذي أرادوه مجرد أداة للقمع ، ولحماية الحدود أساساً، ومصالحهم في المنطقة^(٧).

ويوشر بوضع نواة للجيش فتم تشكيل المقر العام، وعين فيه الضباط الذين عادوا للعراق من سورية والحجاز وتركيا، ثم تأسس أول فوج عراقي سمي بفوج موسى الكاظم واتخذ من خان الكابولي في الكاظمية

(١) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطوره ودوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ط ٢، ص ٣٢.

(٢) أنعمة، فيصل الأول والانكليز...، ص ٤٩؛ جعفر العسكري، مذكرات جعفر...، ص ٢٢٧.

(٣) د.ك.و.ملفات مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠، اضبارة تسلسل ٥٣/١، نيسان ومايس وحزيران، جلسة ٦ حزيران ١٩٢٣.

(٤) د.ك.و.ملفات مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠، اضبارة تسلسل ٥٣/١، نيسان ومايس وحزيران، جلسة ٦ حزيران ١٩٢٣.

(٥) Khaldun. S. .Husry , King Faisal 1 and Arab Unity 1930-1933. P.324.

(٦) Husry , King Faisal 1 and Arab..., P.325.

(٧) Steuart Erskine , King Faisal of Iraq , London , 1933 , p , 216.

مقرراً له، وتبعه تأسيس دوائر التجنيد في بغداد، وبقية الألوية الأخرى لاستقطاب الجنود على أسس نظام التطوع الذي أعلن عنه حينذاك، وتوالى فيما بعد تشكيل الوحدات العسكرية ومختلف الصنوف الأخرى^(١). ارتأى المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس أن يقتصر التجنيد على التطوع الاختياري لتأليف قوة لا تتجاوز العشرة آلاف رجل تكفي لهذا الغرض^(٢)، وهذا يعني أن البريطانيين كانوا يخشون أن يتحول الجيش العراقي إلى قوة قد تسبب في تهديد وجودهم، ومصالحهم^(٣). إلا أنهم كانوا في وضع يسمح لهم أن يحولوا دون تحقيق ذلك، أو على الأقل عرقلته إلى أقصى حد ممكن، ذلك لأن المادة السابعة من المعاهدة العراقية-البريطانية الأولى حصرت تطوير الجيش العراقي بالإمدادات البريطانية التي كرس لها الاتفاقية العسكرية الملحق بالمعاهدة^(٤). من هنا اصطدم تطوير الجيش بالمخططات البريطانية، فإن البريطانيين كانوا يرغبون في أن تبقى قطعات الجيش غير مزودة بالأسلحة الحديثة، والمعدات الثقيلة، وأن يبقى قوامها محدوداً، وكانوا يتكفون في تدريبهم^(٥).

كانت أسلحة الجيش قديمة، ومتواضعة للغاية، كما توجد حالات تبين تراجعاً في عدد الجيش وعدته بسبب الضغوط البريطانية المتعمدة، وبحجة ضرورة تقليص النفقات. وتحت غطاء الحجة نفسها

(١) دليل الجمهورية العراقية، وزارة الارشاد، ص ٣٢٢؛ انظر أيضاً: علاء جاسم محمد الحربي، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٤٧؛ انظر أيضاً: الخطاب، تأسيس الجيش العراقي ...، ص ٢٥.

(٢) Erskine, King Faisal..., p 216.

(٣) د.ك.و.، ملفات مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٣، إضارة تسلسل ٣/١، نيسان ومايس وحزيران، جلسة ٢١ نيسان ١٩٢٣.

(٤) "مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق وبريطانيا"، من منشورات وزارة الخارجية، الجزء الرابع، بغداد، ١٩٦١، ص ٢٢.

(٥) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ملفات وزارة الدفاع، اضارة "تشكيلات الجيش العراقي"، تسلسل ١٥٩-وع، رقم ق ٩/٢٥، الوثائق ٦٤-٦٦.

حاول البريطانيون تخفيض رواتب الجند بهدف تثبيط عزائم الشباب على التطوع في صفوف الجيش. وبالمقابل أصدر الملك فيصل الأول توجيهات تقضي بزيادة رواتبهم^(١).

وعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل، دشنت بدايات مهمة على درب تطوير الجيش العراقي عدداً وعدة وتدريباً، ففي العام ١٩٢٤ افتتحت مدرسة (كلية) عسكرية ملكية تستوعب ثمانين طالباً، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، اقتبس منهاجها الدراسي من الكلية العسكرية الملكية البريطانية. وفي العام ١٩٢٨ تم تأسيس مدرسة (فيما بعد كلية) للأركان "علقت عليها أهمية كبرى. لتدريب الضباط المتقدمين"^(٢).

ومنذ العام ١٩٢٨ بوشر باتخاذ الاستعدادات لتأسيس القوة الجوية الملكية العراقية، وتم قبول أول دفعة من الطلبة العراقيين، مؤلفة من ستة أشخاص للدراسة في كلية القوة الجوية الملكية البريطانية^(٣). وسرعان ما تم تأسيس أول مدرسة للطيران العراقي^(٤). واشترت الحكومة العراقية خمس طائرات من بريطانيا في العام ١٩٣١، قادها أعضاء البعثة الدراسية العراقية إلى لندن الذين أنهوا دراستهم، وعُدَّ يوم وصول أول سرب للطائرات العراقية بغداد عيداً لتأسيس القوة الجوية العراقية^(٥).

(١) علاء جاسم محمد الحربي، الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨١-١٩٣٣، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٢٢.

(٢) صدى العهد، العدد ٢٧٦، ١٣ تموز، ١٩٣١.

(٣) British Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931, London, 1931, pp.41, 46. Hereafter Cited as British Special Report 1920-1931.

(٤) F.O. ، 371/3715, 93-4 , No. 328, May 23, 1932.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، ج ٣، ص ١٤١.

ولم يعترض البريطانيون على ما تم في ميدان تأسيس القوة الجوية العراقية لسببين، ارتبط الأول منهما بقرار تخفيض قوتهم الجوية العاملة في العراق^(١)، ونتج الثاني منهما عن الضمان الذي منحهم إياه معاهدة العام ١٩٣٠ عن طريق الاحتفاظ بقاعدتي الحبانية والشعبية الجويتين داخل الأراضي العراقية. وعن طريق المعاهدة نفسها عين البريطانيون ما عدوه الموازنة المطلوبة في إطار معادلة ثلاثية استهدفت بناء الجيش العراقي، وتأمين ولائه للنظام الجديد بعد نيل الاستقلال، وعدم تهديده للمصالح البريطانية في العراق والمنطقة^(٢).

ومع اقتراب موعد دخول العراق عصبة الأمم، أصبح الجيش العراقي يتكون من ٥٤٩ ضابطاً، من بينهم ضباط سابقين في الجيش العثماني وممن عملوا مع الملك فيصل الأول أيام الثورة العربية وحكمه سورية، ومن ٩٣٢٠ ضابط صف وجندي مزودين باثنتان وعشرون مدفعاً ومختلف صنوف الأسلحة الخفيفة، كما ارتفع عدد طائرات القوة الجوية العراقية إلى ثلاث عشرة طائرة^(٣).

كان بوسع الملك فيصل الأول أن يحقق للجيش العراقي أكثر مما حقق له بكثير لولا مناورات البريطانيين، ولو توفرت بين يديه الإمكانيات الاقتصادية الضرورية لتطوير مؤسسة مكلفة مثل الجيش. وإن أهم عامل دفعه إلى "التعجيل باستثمار النفط" كان رغبته اللامحدودة في توفير المبالغ لإقامة جيش قوي قادر على حماية هذه الثروة من تكالب القوى الأجنبية، وصيانة استقلال البلاد، وتحقيق الأمان القومي^(٤).

(١) S.H.Longrigg, Iraq 1900-1950, p.167.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، اضبارة تسلسل ١٥٧٧-وعلى كتاب المندوب السامي إلى رئيس الوزراء:

Iraq 1900-1950 ، p.167.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، اضبارة تسلسل ١٥٧٧-وع، كتاب المندوب السامي إلى رئيس الوزراء برقم ١٢٧، تاريخ ١٩٣٠/٥/٣، وثيقة رقم ٤٥.

(٤) الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، ص ٦٠-٦١.

(٤) نوري عبد الحميد خليل، الملك فيصل الأول بين المطالب الوطنية والضغط الانكليزية، آفاق عربية، آذار ١٩٩٠، العدد الثالث، ص ٧٢.

بعد تنظيم العراق إدارياً ووضع تشريعات لتثبيت النظام الإداري والأخذ بمبدأ المركزية الإدارية التي خضعت بموجبه جميع المراكز، والمرافق الإدارية بالتدريج للسلطة المركزية، فقد ظهرت الحاجة إلى تمركز القوة الفعلية، وبالذات القوات المسلحة في جميع أنحاء العراق وهي القوة المؤثرة التي تستطيع فرض الاستقرار في البلاد، كما أن قرارات الدولة التي تصدرها تحتاج إلى استعمال القوة لتنفيذها، لذلك كان وجود تلك القوات ضرورة ملحة^(١). وكانت تلك السياسة قد وضعتها السلطات البريطانية عندما استقرت في العراق، وحافظت عليها حتى بعد قيام الحكم الوطني. غير أن الحكومات المتعاقبة واجهتها الكثير من المشاكل والاضطرابات الداخلية التي أدت إلى اهتزاز الأوضاع الأمنية في البلاد، مما حملها لاستخدام الجيش في إخماد تلك الاضطرابات، وهو إجراء اضطرت إليه الحكومات لفرض هيمنتها على كافة المناطق والبؤر المتوترة ولاسيما في جنوب العراق. وفي حقيقة الأمر فقد كانت السلطات البريطانية تريد للجيش أن تكون مهامه في هذه الحدود، وتبعده عن مهامه الأساسية التي تأسس من أجلها^(٢).

٥ - تنصيب فيصل ملكاً على العراق

استمرت بريطانيا في سياستها الهادفة إلى تأسيس حكومة عربية في العراق، فأبدت رغبتها بتنصيب أمير عربي على عرش العراق، يحظى بثقة أبناء البلاد، ويتعاون معها ويضمن مصالحها، فظهرت رغبة في الأوساط البريطانية لاختيار أحد أنجال الشريف حسين بن علي ملك الحجاز^(٣). كانت آراء كوكس المدعومة من عدد غير قليل من مساعديه الأكثر تأثيراً من غيرها على الحكومة البريطانية، فقد كان يميل إلى ترشيح الأمير فيصل بعد مشاورات جرت بينه وبين حكومته، وساعد في ذلك المرونة التي أبداهها فيصل مع وزير الحرب آنذاك المستر ونستون تشرشل واستعداده للتفاهم مع الحكومة البريطانية^(٤).

(١) الرحال، كمونة، الإدارة المركزية....، ص ٦٠-٦١.

(٢) نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز....، ص ٩٤

(٣) إيرلاند، العراق دراسة...، ص ٢٣٦-٢٣٨.

(٤) نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز، ص ٥٢.

قبل انعقاد مؤتمر القاهرة ^(١) بفترة وجيزة، الذي انعقد في ١٢ آذار من عام ١٩٢١ برئاسة تشرشل الذي عين وزيراً للمستعمرات قبل ، تمت المصادقة على قرار ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق، كما تم تحديد مهام الجيش العراقي ليضطلع بدوره في الدفاع عن الدولة الجديدة^(٢).

بعد ذلك وفي ١١ تموز أقر مجلس الوزراء العراقي صيغة إعلان فيصل ملكاً على العراق، وقبل ذلك أُجري استفتاء شعبي اتخذ شكل مضابط اشترط بعضها على الملك أن يكون حراً مستقلاً^(٣). أما الحكومة البريطانية فقد اشترطت أن تكون الحكومة الجديدة حريصة على تأمين المصالح البريطانية، وحددت تلك المصالح بثلاثة عناصر، وهي:

أولاً: طرق المواصلات: تمتع العراق بموقع مهم يربط مصالحها بالهند بوصفه ممراً مهماً ونقطة عبور برية وجوية مهمة إلى الشرق الأقصى، وكما كانت مصر هي طريق العبور البحري بعد إنشاء قناة السويس عام ١٨٦٩، فإن للعراق وضعاً مهماً مماثلاً في الجانبين البري والجوي، وقد أصبح فيما بعد أهم طريق جوي في الربع الثاني من القرن العشرين، بعد إنشاء قاعدتين جويتين لبريطانيا في الشعبية والحبانية^(٤).

^(١) مؤتمر القاهرة ١٩٢١: عقدت الحكومة البريطانية في ١٢ آذار عام ١٩٢١ مؤتمراً في القاهرة برئاسة وزير المستعمرات ونستون تشرشل وحضره كل من: المندوب السامي برسي كوكس وأمرهالدين القائد العام للجيش البريطاني في العراق، والسكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطانية المس بيل، وجعفر العسكري وزير الدفاع وساسون حسيقيل وزير المالية وآخرون بغية إسناد العرش العراقي للأمير فيصل، للتفاصيل انظر رجاء حسين الخطاب، مؤتمر القاهرة، بغداد، مطبعة الأديب، ٢٠٠١، محمد يوسف ابراهيم القرشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥.

^(٢) فوستر، نشأة العراق الحديث، ج ١، ص ٣٧٧، انظر أيضاً: جميل، العراق شهادة سياسية...، ص ٦٣.

^(٣) فوستر، نشأة العراق...، ص ٣٧٧؛ بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص ٣١٨.

^(٤) Mohammed .A.Tarbus, The Role of the military in politics, a case study of Iraq to 1941, 1sted . London, 1983.p.31.

وثانياً: النفط: الذي أضحى عنصراً استراتيجياً مهماً لبريطانيا، وخاصة للصناعة البريطانية، فضلاً عن تقوية القدرة القتالية للقوات البريطانية. وقد ظهر ذلك واضحاً خلال احتلال بريطانيا العراق، لكنه أصبح يمثل أهمية في حسابات البريطانيين عندما شرعت "I.P.C" ^(١) باستغلال حقوق نفط كركوك، وربما كانت تلك أكبر حجة لوجود القوة الجوية البريطانية في العراق، الذي كانت تهدف إلى حماية تلك المصالح. وثالثاً: ضرورة تأمين الحماية اللازمة لطرق المواصلات الداخلة إلى العراق عبر ميناء البصرة، وكذلك منابع ومصافي النفط بما فيها حقول عبادان التي تديرها شركة النفط الأنكلو-إيرانية "Anglo Persian Oil Company". وعلى أساس ذلك يجب اختيار قواعد جوية للطيران البريطاني بالقرب من تلك المناطق التي تشكل جزءاً من مصالحها ^(٢). لذلك لم يكن مصادفة اختيار السلطات البريطانية لقاعدتي الشعبية والحبانية.

مع بداية الانتداب كان أمام الملك فيصل الأول خياران: **الخيار الأول:** أن يلتحق مع الحركات الثورية المطالبة بالاستقلال الفوري فيبقى السيطرة البريطانية و يتقنت العراق بعد ضياع الأرض و الثروات وكل الأهداف المتوخاة. أما **الخيار الثاني:** فهو التريث واتباع سياسة الكياسة والرزنة وتحقيق الأهداف عن طريق ربط المصالح المتبادلة و اتباع الخطوات البطيئة التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف تدريجياً.

اختار الملك فيصل الأول المسار الثاني فاستطاع أن يحقن الدماء وأن يحقق معظم أهدافه عن طريق التضحية مؤقتاً ببعض المصالح، ومن ثم اتباع سياسة خذ وطالب، وتمكن بتلك الحكمة وبمساعدة أتباعه المخلصين من بناء كيان الوطن الجديد بجميع مكوناته، لبنة بعد لبنة وجزء بعد جزء، وكانت النتيجة بعد

^(١) شركة نفط العراق المحدودة الشهيرة بتسمية (IPC) هي التسمية التي أطلقت على شركة النفط التركية بعد سقوط الدولة العثمانية.

^(٢) Tarbush, The role of the military in politics.p.32.

عشر سنوات فقط ظهور صرح العراق الحديث الذي بقيت أراضيه ومكوناته متماسكة من شمال الموصل إلى جنوب البصرة ، وبذلك حمى حدود العراق^(١).

٦- المجلس التأسيسي والدستور والضغط البريطاني:

كلف السيد عبد الرحمن النقيب من قبل الملك فيصل الأول لتشكيل الحكومة في ١٢ ايلول ١٩٢١ لتعد أول وزارة بعد تنصيب فيصل لعرش العراق^(٢).

في التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٢ صدرت إرادة ملكية تقضي بأن تبدأ انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٤ تشرين الأول، وفي خطوة لاحقة أصدرت الحكومة العراقية أوامر وتعليمات لانتخاب مجالس بلدية في عموم البلاد، تمهيداً لانتخاب المجلس التأسيسي الذي سيكون مخولاً بالمصادقة على المعاهدة العراقية-البريطانية^(٣).

غير أن الانتخابات لقيت مقاطعة شعبية حالما بدأت، فقد أصدر علماء الدين على اختلاف مذاهبهم فتاوى بوجوب مقاطعة الانتخابات ما لم تستجب الحكومة لمطالب الشعب، وساندتهم في ذلك العناصر الوطنية. وقد أدت تلك المقاطعة إلى استقالة حكومة النقيب الثالثة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢^(٤).

وفي ١٥ تموز من عام ١٩٢٣ أعلن رئيس الوزراء الجديد عبد المحسن السعدون، أن حكومته اتخذت جميع الوسائل لتأمين الانتخابات، وأنها لا تمانع من تشكيل الأحزاب السياسية لضمان حقوق الشعب^(٥)، غير أن وزارة السعدون سرعان ما استقالت في ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه، بسبب خلافها مع الملك حول بعض المسائل الإدارية، وكذلك محاولة الملك كسب بعض رجال الدين الشيعة إلى جانبه، الذين

(١) مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١، ط١، ص ٨٨ - ٨٩.

(٢) العراق، جريدة، العدد ٣٩٨، بتاريخ ١٣/أيلول/١٩٢١.

(٣) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٥٠.

(٤) الحسن، تاريخ الوزارات...، ج ١، ص ١٤٥-١٤٧.

(٥) الأدهمي، المجلس التأسيسي...، ص ٢٦٢.

حملوا وزارة السعدون مسؤولية نفي بعض زعمائهم خارج العراق، فاستدعى جعفر العسكري، وكلفه بتشكيل الوزارة في ٢٦ تشرين الثاني تمهيداً لإجراء الانتخابات^(١).

وبعد انتهاء الانتخابات التي ظهر فيها تدخل الحكومة الواضح، وتأثير الموظفين على النتائج لمصلحة مرشحي الحكومة، دُعي المجلس التأسيسي للاجتماع في ٢٧ آذار من عام ١٩٢٤ وقد كان الاجتماع حدثاً فريداً وضع أسس الدولة العراقية القائمة على المفاهيم الدستورية^(٢).

١- البت في المعاهدة العراقية- البريطانية.

٢- سن الدستور (القانون الأساسي العراقي).

٣- سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي^(٣).

وفي غضون ذلك بتاريخ ٢ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري نص المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها بكتاب إلى رئيس المجلس عبد المحسن السعدون للنظر فيها والمصادقة عليها، ونبه على أهمية المعاهدة، وأكد أن كيان العراق مهدد ما لم يتم إبرامها، ولاسيما ما يتعلق بدخول العراق عصابة الأمم، وموضوع الحدود مع تركيا وبضمنها قضية الموصل^(٤). وقد أثار الموضوع الأخير أعضاء المجلس، خاصة وان مؤتمر القسطنطينية كان منعقداً لبحث القضية آنذاك، فتعالت أصوات الأعضاء، مطالبين بضمان بقاء الموصل ضمن السيادة العراقية، الذي هو جزء لا يتجزأ منه، ووجدوا أن العراق مضطر تحت ضغط الظروف لقبول المعاهدة، من أجل الاحتفاظ بالموصل^(٥).

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١، ص ١٨٧-١٨٨.

(٢) الأدهمي، المجلس التأسيسي...، ص ٤٨٣.

(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١، ص ٢١١.

(٤) خدوري، نظام الحكم في العراق، ص ٣٠.

(٥) حسين، مشكلة الموصل، ص ٢٢٣-٢٢٤.

غير أن المندوب السامي البريطاني الجديدة هنري دويس "H.Dobbs" طلب التصديق عليها ليلة ١٠ حزيران ١٩٢٤، فتم جمع المجلس قبل منتصف الليل، فقبّلت المعاهدة، على أن تجري عليها بعض التعديلات في الملحقين المالي والعسكري لاحقاً^(١).

أما مناقشة القانون الأساسي فلم تستغرق طويلاً، فقد أحيل إلى لجان متعددة لدراسته وإجراء التعديلات عليه، فصدرت في ٢١ آذار ١٩٢٥ ارادة ملكية بالمصادقة عليه^(٢).

وقد جاء في المادة "١١٤" من القانون على أن جميع البيانات، والأنظمة والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق، والحاكم الملكي العام والمندوب السامي، كذلك التي أصدرتها حكومة الملك فيصل الأول منذ تأسيسها وحتى تنفيذ هذا القانون، تعد صحيحة من تاريخ تنفيذها، وما لم يبلغ منها لغاية تاريخه يبقى نافذاً إلى أن تبدله أو تلغيه السلطات التشريعية أو يصدر من المحاكم قرار يجعلها ملغاة^(٣).

وهكذا أصبح للتنظيمات الإدارية السابقة شكل قانوني بحكم هذه المادة. ويظهر لنا جلياً، بأن الحكومة العراقية أقرت واعترفت بشرعية القرارات والبيانات وشكل الإدارات التي أسسها البريطانيون أنفسهم منذ دخولهم إلى العراق وحتى ذلك الوقت.

(١) نعمة، الملك فيصل الأول والإنكليز ص ١٤٧، انظر أيضاً خدوري، نظام الحكم في العراق، ص ٣٠.

(٢) خدوري، نظام الحكم في العراق، ص ٣٨.

(٣) الرحال، كمونة، الإدارة المركزية....، ص ٦٠.

ثانياً- المعاهدات العراقية - البريطانية:

(١) المعاهدة العراقية البريطانية الأولى ١٩٢٢:

في عام ١٩٢٢ عرضت الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية مسودة معاهدة لتنظيم الأسس التي ستقوم عليها العلاقات بين البلدين، وقد أثارت بنود المسودة انتباه الملك فيصل الأول الذي كان يأمل أن تكون المعاهدة بديلاً لصيغة الانتداب، وأدرك بأنه وقع ضحية أوهامه^(١).

جاءت البنود مقيدة لصلاحياته كملك كما سلطته سلطته، في حين كان الملك ومن ورائه شعبه حريصين على انتزاع السلطة الحقيقية من أيدي البريطانيين ليمارسوا حكم البلاد بأنفسهم، أما البريطانيون فقد كانوا يريدون الإمساك بزمام السلطة الفعلية بأيديهم ليضمنوا مصالحهم، لذلك أصيب الملك فيصل الأول بدهشة كبيرة عندما عرض عليه الميجر يونك "Major Young" أحد ضباط المستعمرات البريطانية مسودة المعاهدة، فما أن وقعت عيناه على بنودها حتى صعق، وكانت النقطة التي أثارت انتباهه واحتج عليها هي ما جاء بالمادة الرابعة من المسودة التي حددت سلطته كملك في النظام الجديد التي تنص على ما يأتي: "يوافق جلالة ملك العراق وذلك من غير مساس بنصوص المادتين ١٧-١٨ من هذه المعاهدة، على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة - بوساطة المعتمد السامي- جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية، وذلك طوال مدة تنفيذ هذه المعاهدة. ويستشير جلالة ملك العراق -المعتمد السامي- الاستشارة التامة في ما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية سليمة، ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق، ما دامت تلك الحكومة مديونة لجلالة ملك بريطانيا"^(٢).

(١) نعمة، الملك فيصل والانكليز...، ص ٩٤.

(٢) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، "نص معاهدة عام ١٩٢٢ المعقودة بين العراق وبريطانيا"، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ط ٣.

وفي ضوء ذلك وقع خلاف بين الملك ودار الاعتماد البريطاني كما فوجئ عبد الرحمن النقيب بمسودة الاتفاقية، برغم أنه كان عوناً لدار الاعتماد، لكنه فضل الانحياز للوطنيين الذين عارضوا ما جاء بتلك المسودة، فظهر موقف عراقي موحد يضم الملك ورئيس الوزراء والوطنيين^(١).

قرر مجلس الوزراء قبول الاتفاقية بتاريخ ٢٥ حزيران، بعد أن استطاع دار الاعتماد من ممارسة الضغوط على الحكومة العراقية وتميرها تارة بالترهيب وتارة أخرى بالترغيب^(٢)، وهي سياسة استمرت بريطانيا تمارسها على الحكومة العراقية حتى أواخر العهد الملكي.

قوبلت المعاهدة بهجوم من الصحافة، وعدّتها قيداً إضافياً وثيقاً بيد البريطانيين، وعارضها بعض شيوخ العشائر ورفعوا عرائض إلى البلاط، ودار الاعتماد ورئيس الحكومة عبد الرحمن النقيب، وقام الوطنيون في ٢٣ آب بتظاهرات صاخبة ضد الاتفاقية، وسار المتظاهرون في الشوارع، وقاموا باعتراض موكب المندوب السامي البريطاني بينما كان ذاهباً للبلاط^(٣). ولما عاد إلى ديوانه أرسل سكرتيه كتاباً إلى رئيس الديوان الملكي، احتج فيه بشدة على الحادثة وطلب إبلاغه بالإجراءات التي سيتخذها الملك ضد المحرضين، فأجابه الأخير بأنه سيفعل ما في وسعه لإرضاء المندوب السامي^(٤)، لكنه في الوقت ذاته كان يحرض المعارضة سراً في محاولة لتحقيق المزيد من التنازلات لصالح البلاد.

عندما تولى المندوب السامي جميع السلطات في ٢٥ آب بسبب مرض الملك فيصل الأول وإجرائه عملية الزائدة الدودية، أمر جنابه باستخدام القوة، وإنزال العقاب بالمشاركين في التظاهرات، وقام بنفي المحرضين لها إلى خارج البلاد^(٥). كما قرر إغلاق الحزب الوطني الذي كان برئاسة جعفر أبو التمن^(٦)،

(١) أنعمة، الملك فيصل والانكليز، ص ١٠٢-١٠٥.

(٢) الحسن، العراق في ظل المعاهدات، ط ٣، ص ١٨.

(٣) البصير، القضية العراقية، ص ١٨.

(٤) جميل، العراق شهادة سياسية، ص ٧٨.

(٥) أنعمة، الملك فيصل الأول والانكليز، ص ١٢٣.

وحزب النهضة الذي كان برئاسة أمين الجرججي، وقام أيضا بنفي عدد من رجالات الوطنيين العراقيين^(٢)، كما منع صدور جريدتي (المفيد) و(الرافدان)، وطلب من السيد محمد الصدر^(٣) والشيخ محمد الخالصي نجل الامام مهدي الخالصي مغادرة العراق إلى ايران، وأرسل سرباً من طائرات القوة الجوية البريطانية لقصف بعض المناطق التي اضطربت الحالة الأمنية فيها، بسبب تعاطفها مع الوطنيين في بغداد، فقصفت تلك الطائرات قبائل الفتلة في المهناوية والأكرع في عفك، وخفاجة في الشطرة، والعزة في ديالى، ثم أصدر أمراً بفصل بعض الموظفين الإداريين المتعاطفين مع العناصر الوطنية، ثم عزز إجراءاته بتهديد كل من لا يلتزم بالأنظمة والقوانين، وأكد أنه سوف لا يتردد في اتخاذ الإجراءات ضد من يحاول الإخلال بالأمن ويثير الفتن والاضطرابات في البلاد^(٤).

ومن الجدير بالذكر؛ أن إجراءات كوكس هي بمثابة إنذار موجه للعناصر الوطنية في بغداد وبقية المدن والعشائر المتعاطفة معها، وهو أول إجراء عنيف اتخذه المندوب السامي ضد الوطنيين منذ قيام الحكم الوطني في العراق، ويتعارض هذا الإجراء مع إقرار الساسة البريطانيين وبالذات السير برسي كوكس عند قيام الحكم الوطني بأن تكون الحكومة العراقية دستورية ونيابية ديمقراطية، لكن لجوء كوكس إلى

(١) جعفر أبو التمن: (١٨٨١-١٩٤٥) سياسي عراقي معروف، ولد في بغداد، عام ١٨٨١ من أسرة معروفة في عالم التجارة، عندما انطلقت حركة الجهاد ضد البريطانيين عام ١٩١٤، أنيطت به مهمة تزويد المجاهدين بالمؤن والأموال للجهاد، كان من زعماء ثورة العشرين، أصبح رئيس للحزب الوطني عام ١٩٢٢، ١٩٢٨، ١٩٣٣، كان أحد المشاركين في انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، للتفاصيل انظر: الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية، ص ٧٥.

(٢) أبرز الأسماء التي صدر قرار نفيها هم جعفر ابو التمن وحمد الباجه جي ومحمد مهدي البصير وحبيب الخيزران رئيس عشائر العزة في ديالى وسامي خونده إلى جزيرة هنجام.

(٣) محمد الصدر (١٨٨٢-١٩٥٦) رئيس وزراء عراقي سابق ونجل المرجع الشيعي حسن الصدر، ولد في الكاظمية المقدسة عام ١٨٨٢ وترى في كنف والده تربية دينية، انخرط مبكراً في صفوف الحركة الوطنية في العهدين العثماني والبريطاني، أسس وترأس جمعية حرس الاستقلال، شارك في الثورة العراقية، تسلم منصب رئاسة الوزراء عام ١٩٤٨، توفي عام ١٩٥٦، للتفاصيل انظر توفيق السويدي، وجوه سياسية عراقية عبر التاريخ، رياض الرئيس، لندن، ١٩٨٧، ص ٤٠-٤٣.

(٤) جميل، العراق شهادة سياسية، ص ٧٩.

العنف في اسكات الأصوات التي تعبر عن رأي الشعب، حتى يؤكد أن بريطانيا تسعى لحماية مصالحها بأية طريقة كانت، حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة.

وفي ١٠ أيلول أُنذر كوكس الملك فيصل الأول بشروطه، وهو المصادقة على الإجراءات التي قام بها كوكس أثناء مرضه، وأن يتعهد الأخير باستشارة كوكس ويعمل بمقتضاها، وألا ينصب أحداً في البلاط أو في أية دائرة أخرى إلا عبر الوزارة المعنية، وقد وافق فيصل الأول على هذه الشروط على مضض^(١).

في واقع الأمر ان هدف كوكس من وراء ذلك تحديد تحركات الملك فيصل الأول التي كانت تثير الريبة في نفوس البريطانيين، وخاصة اتصالاته السرية مع العناصر الوطنية بهدف عرقلة تنفيذ الاتفاقية، ولكي يضع البريطانيين في موقف صعب ليستطيع ممارسة صلاحياته كملك بعيداً عن تدخلاتهم، غير أنهم قطعوا الطريق عليه بعدما وضعوه في الزاوية الحرجة وأجبروه على التقيد بشروطهم.

وبإذعان الملك فيصل الأول لشروط البريطانيين كونه تحت سيطرتهم، أصبح الطريق سالكاً لتمرير المعاهدة على مجلس الوزراء كونه الآخر تحت سيطرة البريطانيين.

٢) المعاهدة العراقية البريطانية الثانية ١٩٢٦:

قامت الحكومة البريطانية بإعداد مسودة معاهدة جديدة لتمديد المعاهدة العراقية البريطانية الأولى إلى ٢٥ سنة إضافية، وبدأت المحادثات التمهيدية لعقد هذه المعاهدة الجديدة في أواخر سنة ١٩٢٥، وعدت بريطانيا هذه المعاهدة ذات أهمية، كونها الوسيلة الوحيدة التي من خلالها تأمن وترکز حدود العراق، فلهذا طلبت الحكومة البريطانية عقد هذه المعاهدة بأقرب فرصة ممكنة^(٢).

^(١)نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز، ص ١٢٣.

^(٢)خصوصاً بعد صدور قرار عصبة الأمم في (١٦/كانون الأول/١٩٢٥) بشأن قضية الموصل بين تركيا وبريطانيا، الذي جاء به أن تكون المنطقة المتنازع عليها جميعاً ضمن المملكة العراقية واشترطت لذلك أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة (٢٥) سنة وأن يكون ذلك بمعاهدة. للمزيد انظر: عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، لبنان، ١٩٤٨، ط ١، ج ٢، ص ١٢٩؛ أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢-١٩٣٢)، دار الرشيد، ١٩٨٠، ط ١، ص ١٠٠.

كان العراق يأمل أن تكون المعاهدة الجديدة تحتوي على التعديلات التي طالب فيها المجلس التأسيسي أثناء إبرام وتصديق المعاهدة الأولى عام ١٩٢٢ حيث كانت تهدف إلى تعديل الاتفاقيات العسكرية والمالية^(١)، وبهذا حاولت بريطانيا إقناع العراق بأن لا يفكر مطلقاً بدمج التعديلات المقترحة في المعاهدة الجديدة، وقد لمحت بريطانيا بأن إبرام المعاهدة يجعل الباب مفتوحاً في مسألة إعادة النظر في الاتفاقيتين المالية والعسكرية، وأن أي تردد من جانب الحكومة أو أي ميل لإنقاذ الاتفاقية؛ سيكون له أسوأ الأثر على عصبية الأمم^(٢).

في الحقيقة كان الملك فيصل الأول يعلم أن لا أمل في تحقيق المطالب العراقية في تبديل المعاهدة أو تعديلها، وقد بين ذلك خلال الإجابة على استقالة حكومة السعدون في (١٠/كانون الثاني/ ١٩٢٦) بقوله: **إني واقف على الصعوبات التي لاقيتموها... ومقدر قيمة التعديلات التي توصلتم إليها. والآن قد وصلت الحالة إلى ما أنتم عالمون، ووقفت بنا التعديلات عند الحد الذي لا أعتقد بالإمكان تجاوزه... فهل يجوز أن نجازف بمستقبل بلادنا من أجل تعديل جديد ليس من الأهمية بحيث يؤثر على كياننا...**^(٣).

إن الضغط الشعبي على المعاهدة الجديدة، أسفر عن قيام المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس من تخفيف حدة التوتر وإنقاذ الموقف، فأبلغ حكومة السعدون بأن الحكومة البريطانية مستعدة لإضافة مادتين إلى نص المعاهدة يقضي أولها بموافقة بريطانيا على إعادة النظر في الاتفاقات المنقرعة، وتتص الثانية على إمكانية إعادة النظر في المعاهدة وما يتفرع عنها في الوقت الذي ينتهي العمل بمعاهدة (١٩٢٢) بموجب برتوكول (٣٠/نيسان/١٩٢٣) ثم في نهاية كل أربع سنوات حتى ينتهي أجلها^(٤).

^(١) أقامت الحكومة البريطانية بتقديم مسودة المعاهدة الجديدة إلى الحكومة العراقية في (٢٨/١٢/١٩٢٥) حيث كانت الحكومة برئاسة عبد المحسن السعدون. للمزيد انظر: الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ص ١٣٢.

^(٢) البرقاوي، العلاقات السياسية...، ص ١٠٠-١٠١.

^(٣) الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ١٠٩-١١٠.

^(٤) الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج٢، ص ١٣٧.

وفي (١١/كانون الثاني/١٩٢٦) وافقت حكومة عبد المحسن السعدون على الاتفاقية وتم رفعها إلى مجلس النواب العراقي للمصادقة عليها، وقدم مذكرة تبريرية استعرض فيها تطور مشكلة الموصل، والأسباب الموجبة بقبول المعاهدة على أساس انها مجرد تمديد للمعاهدة السابقة، فلذلك لا تستوجب المناقشة^(١)، وبما أن الحزب التابع لرئيس الوزراء عبد المحسن السعدون (حزب التقدم) حاصل على ستين مقعداً في المجلس، وهو معروف بمساندته للبريطانيين، لذلك طلب الحزب جلسة مستعجلة، فتم عقد جلسة للمجلس النيابي في (٢١/كانون الثاني/١٩٢٦)، فظهر معارضون للمعاهدة، حيث طلبوا إحالتها على لجنة تدرسها وتدقق فيها، فحصلت خلافات داخل قبة البرلمان، فطلب رئيس الوزراء من الأعضاء عدم الخروج، وأطلعهم على وثائق سرية وقال: **إذا رفض أن تقرر المعاهدة خسرتنا الموصل..**"^(٢)، فتمت الموافقة على المعاهدة حيث وافق عليها (٥٨) نائباً ورفضها (١٨) نائباً، وبذلك تم التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية الثانية^(٣).

٣) المعاهدة العراقية البريطانية الثالثة ١٩٢٧:

كان العراق ملكاً وحكومةً وشعباً يشعرون بأن إدارة البلاد في الواقع بيد الموظفين البريطانيين، وذلك من خلال ثقل أحكام المعاهدات والاتفاقيات التي قيدتهم بريطانيا بها، ولذا بذل الشعب كل جهده للتخفيف من نفوذ بريطانيا في تسيير شؤون البلاد عن طريق تعديل المعاهدات والاتفاقيات التي كانت ملحقة بها^(٤).

(١) البرقاوي، العلاقات السياسية...، ص ١٠٧.

(٢) الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ١١١.

(٣) الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ١١٢.

(٤) البرقاوي، العلاقات السياسية...، ص ١١٠.

دخلت الحكومة العراقية برئاسة جعفر العسكري في مفاوضات مع بريطانيا لعقد معاهدة جديدة تحدد العلاقات بين الطرفين، تكون بديلاً عن المعاهدة السابقة التي فرضت على العراق^(١). وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٦ قرر رئيس مجلس الوزراء جعفر العسكري تشكيل لجنة وزارية من وزيري المالية والدفاع- السيدين ياسين الهاشمي^(٢) ونوري السعيد^(٣) للنظر في المفاوضات التي جرت بين الحكومة السابقة وبريطانيا بخصوص المعاهدة^(٤)، وقد رأت اللجنة بعد الدراسة ضرورة تعديل معاهدة ١٩٢٢ تعديلاً جوهرياً، على أن يبدأ بالاتفاقيتين المالية والعسكري^(٥)، واصطدمت اللجنة بالجانب البريطاني

(١) الحربي، جعفر العسكري ودوره ...، ص ١١٣.

(٢) ياسين الهاشمي (١٨٨٤-١٩٣٧): رئيس وزراء ووزير سابق، ولد في بغداد، تخرج من المدرسة الحربية في اسطنبول، وتقلد مناصب مختلفة في الجيش العثماني، عينه فيصل عندما كان ملكاً لسورية رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش العربي، اعتقلته السلطات البريطانية ١٩١٩ حتى أفرج عنه ١٩٢٠، وبعدما أصبح فيصل ملكاً على العراق، عين الهاشمي متصرفاً للواء المنتفق، ثم عين ١٩٢٢ وزيراً للأشغال والمواصلات بوزارة عبد المحسن السعدون، وعهد إليه بوكالة الأوقاف. اختير عضواً في المجلس التأسيسي ثم المجلس النيابي، انتخب نائباً للرئيس ٣١ آذار ١٩٢٤، وفي ٤ آب ١٩٢٤ ألف وزارته الأولى التي تولى فيها وزارة الدفاع إضافة إلى الرئاسة التي استمرت حتى ٢١ حزيران ١٩٢٥. أسس حزب الشعب وترأسه ١٩٢٥، أصبح وزيراً للمالية، ثم أسندت إليه وزارة المعارف، واستمر وزيراً للمالية حتى ١٩٣٠، وألف حزب الإخاء الوطني وترأسه. وترغم المعارضة ضد حكومة نوري السعيد، عاد لتولي وزارة المالية في وزارتي رشيد عالي الكيلاني الأولى والثانية، وانتخب نائباً عن بغداد ثلاث دورات متتالية. بعد وفاة فيصل الأول، أصبح عام ١٩٣٥ الرجل الأكثر نفوذاً على الإطلاق في الدولة، حتى أطاح انقلاب بكر صدقي بحكومته في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، وتوفي في منفاه في بيروت. الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية...، ص ٦٦٨.

(٣) نوري السعيد (١٨٨٨-١٩٥٨): ولد في بغداد، درس العلوم العسكرية والتاريخ، وتخرج في المدرسة الإعدادية العسكرية في بغداد عام ١٩٠٢، أتم تحصيله العلمي في استنبول، وتخرج فيها ملازماً ثانياً، تولى مناصب عدة قبل توليه رئاسة الوزراء منها: رئيس أركان حرب، وزارة الدفاع (ست مرات)، كما تولى رئاسة الوزارة ١٤ مرة في فترات متقطعة بين عامي ١٩٣٠-١٩٥٨. انظر: صالح البصام، مذكرات وأسرار هروب نوري السعيد، الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ط ١، ص ١٤٣-١٤٩.

(٤) الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج ٢، ص ١٣٢.

(٥) الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ١٦٣.

الذي لم يبد أي استعداد للعمل على تعديل المعاهدة أو ملحقاتها^(١) أما الموقف الشعبي فقد بينه تشارلز تريب في كتابه صفحات من تاريخ العراق بقوله:

" مع الاستقبال الصامت لمشروع المعاهدة في العراق ... فضلاً عن استمرار الاضطراب الشيعي واستقالة عدد من الوجوه المهمة من الحكومة، كل تلك الأسباب دفعت العسكري على الاستقالة في (كانون الثاني/١٩٢٨). فخلفه في منصبه عبد المحسن السعدون الذي دعا إلى انتخابات عامة اعتقاداً منه بأن البرلمان الجديد سيسمح له بالتفاوض من جديد مع بريطانيا العظمى في الاتفاقيات العسكرية والمالية المثيرة للاضطراب... وضمان إصدار مشروع معاهدة عام ١٩٢٧... "^(٢)

كذلك حاولت بريطانيا دفع الشعب عن الوقوف بوجه المعاهدة، من خلال محاولة خلق الفرقة بين أبناء الشعب الواحد بطوائفه المختلفة، عندما قام أحد موظفي الحكومة بإصدار كتاب ينتقد فيه المذهب الشيعي، مما ولد احتجاجات واسعة لدى الشارع العراقي من رجال الدين والأحزاب السياسية العلمانية، وطالبوا بإقالة مؤلف الكتاب^(٣).

والحادثة الثانية حصلت في تموز من عام ١٩٢٧، عندما عمدت وحدة من الجيش العراقي على إطلاق النار أثناء مرور موكب للعرزاء في شهر محرم في مدينة الكاظمية وتسبب بسقوط عدد من القتلى، ولم يبرأ ضابط الوحدة المسؤول عن تهمته فحسب، بل تمت ترقيته أيضاً، ليتضاعف السخط والاستياء الشيعي، ومن الجدير ذكره أن الاحتجاجات التي أعقبت الحادثة لم تصدر من المجتهدين ورجال الدين فحسب بل من أطراف المجتمع كافة من خلال الأحزاب السياسية كحزب النهضة والمننديات الثقافية،

(١) الحربي، جعفر العسكري...، ص ١١٣.

(٢) تريب، صفحات من تاريخ العراق....، ط ١، ص ١٠٦.

(٣) صاحب الكتاب اسمه أنيس زكريا النصولي، حيث كان والده من تجار بيروت، تخرج من الجامعة الأمريكية عام ١٩٢٤، وعمل في التدريس بالموصل ثم انتقل إلى بغداد ليدرس مادة التاريخ في الثانوية المركزية. أما الكتاب فكان بعنوان (الدولة الأموية في الشام). انظر إلى خيرى أمين العمري، حكايات سياسية في تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٦٩، ط ١، ص ١٤٤-١٧٠.

وأخيراً إصدار قانون التجنيد العام الذي قوبل بموجة من الاعتراضات^(١). وعلى الرغم من تلك الأحداث، إلا أن أبناء الشعب وقفوا وقفة واحدة ضد تلك الأحداث والاتفاقية العراقية البريطانية معاً، مما دفع حكومة العسكري إلى الاستقالة في ٢٥/أيار/١٩٢٧^(٢).

ولهذا شكل جعفر العسكري الوزارة الجديدة، وكان في مقدمة أعماله التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية، وبالفعل تم التوقيع على المعاهدة من قبل رئيس الوزراء العسكري في (١٢/كانون الأول/١٩٢٧) في لندن. وجاء التوقيع على تلك المعاهدة نتيجة الضغط البريطاني على العراقيين، من خلال الإيعاز إلى الوهابيين بالهجوم على الحدود العراقية^(٣)، وقد ثارت ضجة عظيمة في البلاد نتيجة التوقيع على المعاهدة في لندن، واستقالت الحكومة على إثرها^(٤)، ورفض المجلس النيابي تصديقها، مما حدا بالحكومة البريطانية إلى سحبها لوجود المعارضة الشديدة على تلك المعاهدة^(٥).

٤) المعاهدة العراقية البريطانية الرابعة ١٩٣٠:

انصبت مطالب العراقيين منذ قيام الحكم الوطني على انتهاء الانتداب البريطاني، وانضمام العراق لعصبة الأمم، ولصعوبة نيل تنازلات من بريطانيا بهذا الخصوص، فقد كان العراق، ملزماً بالموافقة على عقد أول معاهدة ١٩٢٢ ثم معاهدة ١٩٢٦ ومعاهدة ١٩٢٧، التي ضمنت فيها بريطانيا مصالحها في العراق مقابل أن تقوم بريطانيا برفع توصية إلى مجلس عصبة الأمم، تعد بمثابة شهادة عن تقدم العراق وبلوغه المرحلة التي تمكنه من إدارة شؤونه وبالتالي قبوله عضواً في عصبة الأمم^(٦).

(١) تريب، صفحات من تاريخ ...، ص ١٠٥

(٢) العراق، جريدة، العدد ٢١٥٨، في ٢٨/٥/١٩٢٧.

(٣) البرقاوي، العلاقات السياسية...، ص ١٣٨.

(٤) الحسني، تاريخ الوزارات...، ج ١، ص.

(٥) البرقاوي، العلاقات السياسية...، ص ١٣٨؛ الحسني، العراق في ظل المعاهدات...، ص ١٥٢-١٥٥.

(٦) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠، ط ١، ص ٤٣-٤٤.

وفي تموز من عام ١٩٢٩ وبعد وصول حزب العمال البريطاني إلى السلطة، أوعزت الحكومة البريطانية إلى المندوب السامي برغبة الحكومة البريطانية في عقد معاهدة جديدة لتنظيم العلاقة بين الطرفين عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم، ولقد عدت الحكومة العراقية هذه الاقتراحات دليلاً على التعاون البريطاني العراقي لتحقيق أمان العراق الوطنية^(١).

وفي ٢٣ آذار ١٩٣٠ ألف نوري السعيد وزارته الأولى^(٢)، مدعوماً من قبل الملك، فبدأت المفاوضات بين الطرفين ورأس الجانب العراقي رئيس الوزراء نوري السعيد، ومثل بريطانيا السير فرنسيس هنري، المندوب السامي البريطاني الجديد في العراق وبعد مفاوضات مستمرة بين الطرفين انتهت بالمعاهدة العراقية البريطانية الجديدة، وتم التوقيع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠^(٣)، وقد هدفت المعاهدة إلى إنشاء حلف وثيق بين الطرفين عند انتهاء فترة الانتداب على أساس الحرية والمساواة^(٤)، وكان من الصعب على وزارة نوري السعيد تمرير المعاهدة الجديدة في المجلس النيابي، لذلك بادر إلى حل المجلس في ١ تموز ١٩٣٠، والبدء بانتخابات جديدة من أجل إنشاء مجلس نيابي يصادق على المعاهدة الجديدة^(٥)، وبالفعل تشكل المجلس النيابي الجديد برئاسة جعفر العسكري في ١/١٠/١٩٣٠^(٦)، وتم التصديق على المعاهدة من قبل المجلس

(١) البرقاوي، العلاقات السياسية...، ص ١٥٠؛ للمزيد انظر: د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٢٠٤، ملف المعاهدة العراقية- البريطانية، لسنة ١٩٣٠.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، ص ٦.

(٣) نصت المعاهدة على إجراء مشاورات صريحة بين الطرفين في الشؤون السياسية والخارجية ذات العلاقة بالمصالح المشتركة، ويقوم كل فريق بمساعدة الفريق الآخر في حالة الحرب على قدر استطاعته وعلى الجانب العراقي تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة بما في ذلك استخدام طرق المواصلات للقوات البريطانية في العراق.

(٤) الجعفري، بريطانيا والعراق...، ص ٤٤.

(٥) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٣، ص ١٨.

(٦) الحربي، جعفر العسكري...، ص ١٣١.

في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ بالأكثرية حيث صوت لها ٦٩ نائباً وعارضها ١٣ نائباً، وتغيب عن المجلس خمسة نواب^(١).

وقف الشعب العراقي بوجه هذه المعاهدة كونها لا تزيد البلد إلا سيطرة عليه، وبقاؤه ضمن الاحتلال والانتداب البريطاني، وقد رفضه أغلب السياسيين الذين وقفوا إلى جانب الشعب بوجه تلك المعاهدة، حيث صرح حكمت سليمان في جريدة العالم العربي بقوله: "المعاهدة العراقية- البريطانية الجديدة تتضمن الاحتلال الأبدي، وهي منحت بريطانيا امتيازات وحقوق بدون أي عوض... فإنها تكبد العراق أضراراً جسيمة لا مبرر لها..."^(٢).

ثالثاً- دخول العراق عصبة الأمم

أكدت الأطراف الشعبية والمعارضة السياسية بأن استقلال العراق في ظل المعاهدات (الأولى- الثانية- الثالثة- الرابعة) لا يمكن أن يكون حقيقياً أو كاملاً، وهذه كانت وجهة نظر العديد من الأطراف في جنيف، عندما عرضت الحكومة البريطانية رسمياً على عصبة الأمم قرارها بتأجيل استقلال العراق الكامل^(٣).

حاول العراق أيضاً منذ توقيع معاهدة ١٩٢٢، الدخول في عصبة الأمم من خلال الاتفاق مع بريطانيا بإنهاء الانتداب^(٤)، وفي ١٤ أيلول ١٩٣١ طلب مجلس العصبة من لجنة الانتدابات تقديم خلاصة آرائها حول مقترح الحكومة البريطانية بإنهاء الانتداب على العراق، كما أعدت اللجنة جميع آرائها واطروحاتها حول الموضوع خلال سبعة عشر يوماً ٢٦ تشرين الثاني-١٣ كانون الأول لسنة ١٩٣١^(٥)، وقد وزع تقريرها

(١) الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ١٨٩.

(٢) العالم العربي، جريدة، العدد ٢٠٢٤، بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٣٠.

(٣) اللورد لويد دولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، ترجمة الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٠، ط ١، ص ١٣٧.

(٤) الإخاء الوطني، جريدة، العدد ٤٤٢٦، في ٢٦/٢/١٩٣١.

(٥) الإخاء الوطني، جريدة، العدد ٤٢، في ١٨/٩/١٩٣١.

تقريرها الذي عدّ وثيقة مهمة على أعضاء مجلس العصبة خلال دورته الحادية والعشرين والتي عقدت في جنيف بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٣١. وطرحت فيه جملة من التساؤلات أهمها:

١- هل حان الوقت لإنهاء الانتداب على العراق وفق ما نصت عليه المادة ٢٢ من ميثاق العصبة؟ وفيما اذا كان قادرا على حكم نفسه بنفسه دون مشورة ومساعدة الدولة المنتدبة.

٢- ما هي الضمانات التي يقدمها العراق للعصبة والخاصة بالأقليات الدينية والقومية.

٣- التأكيد على وجود مؤسسات سياسية وأجهزة إدارية قادرة على تسيير أجهزة الدولة العراقية لمواكبة الظروف الاجتماعية وتطور الحياة المدنية وعمل تلك المؤسسات بشكل منتظم مع التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية للأقليات القومية والدينية^(١).

بدأت المناقشات الفعلية لإنهاء الانتداب على العراق في الجلسة الخامسة عشرة والسادسة عشرة للجنة الانتدابات في ١٨ حزيران ١٩٣١، حضرها السير فرنسيس همفوري المندوب السامي على العراق^(٢)، وخلال ذلك زار الملك فيصل الأول المنطقة الشمالية، وبرفقته رئيس الوزراء نوري السعيد بهدف طمأنة الأكراد على مستقبلهم في العراق، وبين الخطوط الواجب اتخاذها بشأن قانون اللغات المحلية^(٣).

وهكذا اختتمت الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الدائمة للانتداب حول المسألة التي أحالها مجلس العصبة حول دخول العراق العصبة شريطة قبول العراق رسمياً على الضمانات، وعلى أن ينتهي الانتداب اعتباراً من تاريخ دخول العراق عصبة الأمم^(٤).

(١) إسراء طالب توفيق، عصبة الأمم والعراق ١٩٢٠-١٩٣٢ دراسة في تأهيل العراق للدخول في عضوية المنظمة الدولية، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) ياسين طه ظاهر العسكري، دار الاعتماد البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية، بغداد، ١٩٩٥، ص ٣٢٨.

(٣) توفيق، عصبة الأمم...، ص ١٢٨.

(٤) دوليران، العراق من الانتداب...، ص ١٤٧.

وأخيراً وافق المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥مايس ١٩٣٢ على أن تقوم الحكومة العراقية بتقديم هذا التصريح إلى مجلس العصبة فقدمت الحكومة في التاسع عشر من الشهر نفسه التصريح إلى المجلس^(١)، تبعه قبول العراق في سلك العصبة بالإجماع بتاريخ الثالث من شهر تشرين الأول لسنة ١٩٣٢، بالإضافة لذلك أصبح المندوب السامي سفيراً للعراق من قبل حكومة بريطانيا، وبذلك منح العراق حق التمتع بالاستقلال من وجهة نظر القانون الدولي، وبذلك خطا العراق خطوة كبيرة نحو تحقيق الاستقلال الكامل^(٢).

إثر ذلك ألقى الملك فيصل الأول بمناسبة الاستقلال العراقي ودخوله في عصبة الأمم خطاباً في مجلس النواب قال فيه: "لقد مضى ربح من الزمن وهي تبذل كل الجهود المستطاعة لتصل إلى مصاف الأمم الحرة المستقلة، مما يدعو إلى ابتهاجنا جميعاً، إن هذه الجهود قد تكلفت بالنجاح ودخلنا عصبة الأمم على أساس المساواة التامة مع جميع الأمم المحتلة فيها، وأصبح كياننا السياسي معترف به من جميع الدول"^(٣).

أما الدور الشعبي فتمثل بالمسيرات الواسعة في دخول العراق عضوية مجلس عصبة الأمم، ومشاركة الأحزاب السياسية في تلك المسيرات، حيث عرضت تلك المظاهرات مناهضتها السياسية للانتداب^(٤)، وبعد الاتفاق على دخول العراق العصبة أخذ الشعب بالترحيب بهذه المناسبة وحصول العراق على الاستقلال التام^(٥).

(١) الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج ٢، ص ٣٠٧.

(٢) البرقاوي، العلاقات السياسية...، ص ١٩٧.

(٣) محاضر مجلس النواب، الجلسة الاعتيادية، لسنة ١٩٣٢.

(٤) توفيق، عصبة الأمم...، ص ١٤٨.

(٥) دولبران، العراق من الانتداب...، ص ١٤٧.

نلاحظ مما سبق؛ مدى الوعي السياسي الذي وصل إليه القادة السياسيون في الحكومة والأحزاب السياسية في فترة الانتداب، بينما لا وجود للوعي السياسي العراقي لدى عامة الناس خلال العهد العثماني. فبالرغم من كل سلبات الانتداب البريطاني، جابه الساسة العراقيون هذا الانتداب وطوروا قدرتهم السياسية ليحصلوا على أولى خطوات الاستقلال، على سبيل المثال ذكر علي الوردي في كتابه (لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث) بقوله: "وقد استطاعت تلك الأحداث في خلال بضع سنوات أن تحول الشعب العراقي من طور اللاوعي في السياسة إلى طور الوعي الشديد"^(١).

في ضوء ذلك ظل العامل الديني على الساحة العراقية المؤثر الأكبر على أبناء الشعب العراقي خلال فترة دخول القوات البريطانية وما بعدها، فبعد الهجوم البريطاني على العراق، بدأ الدور الديني ينهض وبرز دور وتأثير المراجع الدينية في الثورات وخاصة الثورة العراقية الكبرى، التي فرضت على الحكومة البريطانية الخضوع للمطالب الشعبية وتشكيل الدولة العراقية. ويمكن اعتبار ثورة العشرين من أهم الأحداث في تاريخ العراق الحديث والمعاصر من حيث أثرها في تنمية الوعي السياسي، وأكد علي الوردي على ذلك بقوله: "أنها كانت بمثابة مدرسة شعبية تعلم العامة فيها بعض المبادئ والمفاهيم التي كانوا يستهجنونها من قبل كالحرية والاستقلال والقومية والوطنية، فقد كانت هذه المفاهيم محصورة سابقاً في نطاق الأفندية... فلما قامت الثورة تغير الحال تغيراً مذهباً حيث صارت تلك المفاهيم محور اهتمام العامة، وأخذوا يهتمون بها يوماً بعد يوم"^(٢).

أما الموقف الذي جعل الوعي السياسي الوطني ينمو خلال فترة حكم فيصل الأول فيعود إلى أن الملك كان أقرب إلى الوطنيين في كثير من الأحيان، حتى أخذ يضغط على الحكومة البريطانية من خلال مطالب الشعب بالتنازل عن بعض الامتيازات من خلال عقد المعاهدات البريطانية - العراقية، فأزاحه عن منصبه (الملك فيصل الأول) مؤقتاً نتيجة مرضه، حيث انتهز المندوب السامي البريطاني السير برسي

(١) علي الوردي، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث، ج٦، لبنان بيروت، ٢٠٠٥، ط٢، ج٦، ص ٣٠٥-٣١٤.

(٢) الوردي، لمحات اجتماعية في، ص ٣٠٥-٣١٤.

كوكس ذلك وتسلم الزمام بيده، وأخذ يضرب الحركة الوطنية العراقية التي وقفت ضد المعاهدة العراقية - البريطانية^(١).

(١) الوردي، لمحات اجتماعية....، ص ٣١٨.

الفصل الثاني:
السياسة الخارجية العراقية في ظل
الانتداب البريطاني
(١٩٢٠-١٩٣٢م)

أولاً- مسائل الحدود:

انتهت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، فحدثت متغيرات اقليمية ودولية متعددة، أدت إلى تغيير خارطة العالم السياسية، فسيطرت بريطانيا وفرنسا على القضايا الدولية، وأضعفت نفوذ القوى المتحاربة معها، وفيما يتعلق بالوضع الاقليمي فقد قادت هذه الحرب إلى تغيير الخارطة العربية والإقليمية والعالمية، إذ تم تمزيق الوطن العربي إلى دويلات، وفق المصالح الاستعمارية.

١- الحدود الشمالية (مع تركيا) :

• مشكلة الموصل:

ترسخت جذور الاهتمام البريطاني بولاية الموصل عام ١٨٨٨، ذلك حينما حصلت بريطانيا على امتياز النفط من الدولة العثمانية^(١). وجدت بريطانيا في الحرب العالمية الأولى فرصة سانحة لها لاحتلال مناطق تمتد إلى ما وراء الموصل^(٢). وبالتالي يمكن عدّ النفط والموقع الجغرافي والتجاري والأهمية الاقتصادية في مقدمة الأسباب التي دفعت السلطات البريطانية للسيطرة على الموصل^(٣)، فضلاً عن ذلك إن قيام الثورة الشيوعية في تشرين الأول في روسيا عام ١٩١٧، أجبرت بريطانيا على إحكام جبهة الدفاع ضد النفوذ البلشفي الجديد^(٤). وبعد أن سوّيت المسألة مع الحليفة فرنسا وفق مفاوضات سرية، صار الخلاف قائماً بين الحكومة البريطانية الدولة المنتدبة على العراق، والحكومة التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك^(٥).

(١) البزاز، العراق من الاحتلال...، ص ١٦٧

(٢) مجيد خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للموصل، الموصل، ١٩٣٣، ص ٢٣

(٣) ابراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل - دراسة في تطورها السياسي ١٩٠٨ - ١٩٢٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٢٦

(٤) عبد الفتاح ابراهيم، على طريق...، ص ٣٢٧

(٥) ابراهيم أحمد، ولاية الموصل، ص ٢٢٦.

احتلت بريطانيا الموصل بعد إعلان هدنة مودروس عام ١٩١٨، ثم جرت مفاوضات بين الطرفين البريطاني والتركي، ولكن فشلا في التوصل إلى صيغة تفاهم بينهما، فعقدوا معاهدة لوزان ١٩٢٣^(١)، ثم مؤتمر القسطنطينية في ١٩ آذار لكنهما لم تفلحا في إيجاد حل للمشكلة^(٢). أحيلت المشكلة إلى عصبة الأمم، والتي شكلت بدورها لجنة من ثلاث أعضاء لاستقصاء الحقائق في المنطقة^(٣)، وبسبب تدهور الوضع على الحدود العراقية التركية، عقد اجتماع طارئ لمجلس العصبة في بروكسل يوم ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٤ وتم رسم خط للحدود وافق عليه الطرفان وأصبح يعرف بـ "خط بروكسل"^(٤). ثم زارت اللجنة العراق ومنطقة الموصل في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ لاستطلاع آراء السكان^(٥). وكانت السلطات البريطانية تنتظر إلى زيارة اللجنة إلى السليمانية بقلق وترقب، خوفاً من المعارضة الكردية للوجود البريطاني، حيث تعود أهمية مدينة السليمانية في الاستطلاع الذي قامت به لجنة عصبة الأمم من كونها تميزت بوحدة عرقية، هي الكردية، الأمر الذي جعلها مقياساً محايداً للطرفين البريطاني والتركي. سلمت لجنة التحقيق تقريرها في ١٦ تموز ١٩٢٥ إلى عصبة الأمم، وأوصت بعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق وفق شروط حددتها^(٦). قرر مجلس العصبة بالإجماع:

(١) تضمنت معاهدة لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣ في مادتها الثالثة تعيين الحدود بين العراق وتركيا بترتيب ودي بين بريطانيا وتركيا خلال تسعة أشهر وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق نهائي ترفع القضية إلى عصبة الأمم. حسين، مشكلة الموصل، ص ٣٨.

(٢) حسين، مشكلة الموصل، ص ٣٨-٤١.

(٣) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية- البريطانية - وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٤٥.

(٤) العكام، الحركة الوطنية, ص ٥١.

(٥) فاضل حسين، عبد الوهاب القيسي، عبد الأمير أمين: تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٢-٤٥.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، صيدا، ١٩٤٨، ط ٢، ج ٣، ص ٢٨٧-٢٨٨.

- أولاً: اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين العراق وتركيا.
- ثانياً: دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمسة وعشرين سنة.
- ثالثاً: دعوة الحكومة البريطانية لأن تقدم للمجلس التدابير لتأمين الضمانات المطلوبة.
- رابعاً دعوة الحكومة البريطانية لأن تطبق توصيات اللجنة الخاصة.

واستناداً لذلك تم توقيع معاهدة ١٩٢٦ بين العراق وبريطانيا وهي استمراراً لمعاهدة ١٩٢٢ مع تغيير المدة الزمنية فقط لتصبح ٢٥ سنة. ثم اعترفت تركيا ببقاء الموصل للعراق مقابل حصة من نفطها^(١). وبدراسة للسياسة البريطانية اتجاه قضية الموصل نلاحظ أن الحكومة البريطانية على الرغم من كل المصاعب والتعقيدات^(٢)، فقد ألقت بكل ثقلها إلى جانب المفاوضات التي كانت تجري بشأن مصير ولاية الموصل، فنظر بعضهم إلى الموقف البريطاني ووصفوه بالتوجه بـ " الجهاد الحسن، -الذي- يستدعي كل إعجاب"^(٣). حيث كان لجهود الضباط البريطانيين الذين أسهموا في تثبيت الوجود البريطاني في المنطقة

(١) الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، ص ٢٩٠-٢٩٧؛ حسين، مشكلة الموصل، ص ١٨٥.

(٢) خرجت الحكومة البريطانية من الحرب العالمية الأولى وهي مثقلة بديون جسيمة، واستهلكت كل ما لديها من رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، وصرفت أرصدها من الذهب والعملة الأجنبية، الأمر الذي أثر في التزاماتها في الداخل والخارج، كما تضاعفت متاعب الحكومة البريطانية باشتداد المعارضة الشعبية بعد أن تحمل الشعب تضحيات جسيمة قدرت بآلاف القتلى والجرحى، فضلاً عن أعباء الضرائب التي أثقلت كاهل قطاعات واسعة من المجتمع البريطاني والذي راح يطالب الحكومة بالجلاء عن المستعمرات. مكرم سعيد ، الدولار يحكم بريطانيا، دار الهنا للطباعة والنشر، د.م، ١٩٥٦، ط٢، ص ١٢٩؛ ج. ف. س، فولر، الحرب الميكانيكية، تر. أكرم ديبري والهيثم الأيوبي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت، ص ٤٤ ؛ عبد العزيز سليمان نوار وعبد الحميد نعنعي، التاريخ المعاصر - أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٧٣، ص ٥٥

(٣) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢ ، ص ٤٠ .

من أمثال نوئيولوسون "Noel Wesson" دور في تحقيق النصر في قضية الموصل.^(١) وانتهت قضية الموصل ببقائها ضمن الحدود العراقية، وضمان المصالح البريطانية في المنطقة^(٢).

• القضية الكردية بين الدعم البريطاني والخوف التركي :

وجهت بريطانيا اهتماماً كبيراً بالقضية الكردية، منذ انسحاب روسيا من ميدان الصراع في المنطقة^(٣)، ومن مؤثرات ذلك أن الممثل البريطاني في الأستانة، أبلغ وزير الخارجية التركي، بأن المسألة الكردية مهمة جداً لدى بريطانيا، وهي قضية يجري دراستها بعمق^(٤)، وفي السياق ذاته أكد رئيس الوزراء البريطاني آنذاك لويد جورج على ضرورة إدخال كردستان ضمن قائمة المناطق التي يجب أن تنتزع من تركيا لتشكّل كيانه حائزاً بين العراق وتركيا.^(٥) كما عارضت بريطانيا المشروع الفرنسي القاضي بتقسيم مناطق النفوذ في كردستان، وهناك إشارات، أوردها بعضهم، إلى أن السلطات البريطانية هي التي ساعدت على وضع البنود التي تخص الكرد في معاهدة سيفر^(٦)^(٧).

(١) سي . جي . ادموندز، كرد وترك وعرب ، تر . جرجيس فتح الله ، مطبعة التايمس، بغداد، ١٩٧١ ، ص ٣٧٧.

(٢) للتفاصيل في مشكلة الموصل، انظر: لمى سعود، تدويل قضية الموصل في العراق (١٩١٨-١٩٢٦) وانعكاساتها على الأطراف الدولية (تركيا-انكلترا-فرنسا-الولايات المتحدة الأمريكية)، بإشراف أ.د. حسام الناييف، مجلة بحوث جامعة حلب، حلب، ٢٠٢٠، العدد ١٤٢.

(٣) الموصل ، ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٣، العدد ٧٢٣.

(٤) كمال مظهر أحمد، نظرة جديدة إزاء معاهدة سيفر والمسألة الكردية، " الثقافة الجديدة " (مجلة) ، بغداد ، أيلول ١٩٧٣، العدد ٥٢، ص ١٣٠.

(٥) ابراهيم أحمد، ولاية الموصل... ، ص ٤٠٢.

(٦) معاهدة سيفر: ١٠ آب ١٩٢٠ أملاها الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى على السلطان العثماني. حسين، القيسي، أمين: تاريخ العراق المعاصر...، ص ٤٢.

(٧) كمال أحمد ، نظرة جديدة إزاء ...، ص ١٣١.

أدرك البريطانيون مدى تأثير العامل الكردي في الأحداث، وركزوا على إنهاء الحركات المعادية لهم في المنطقة الكردية، والعمل على كسب المزيد من المؤيدين لهم هناك^(١)، كما وجدت السلطات البريطانية في التنوع الاثني و الثقافي الديني للمجتمع في ولاية الموصل عامل دعم لمصالحها السياسية في المنطقة، إذا ما بقيت ضمن حدود المملكة العراقية^(٢).

أشار السفير البريطاني في استانبول إلى أن الترك كانوا متخوفين من ان يساعد إبقاء كرد العراق تحت السيطرة البريطانية على تكوين نواة كردية مستقلة تجتذب لنفسها أراضي كردية تابعة لتركيا أو في الأقل تشكل عاملاً مهماً لإثارة كرد تركيا بوجه السلطات الكمالية^(٣). ولاشك في أن تلك التخوفات قد دعمتها الانتفاضات الكردية ضد حكومة أنقرة، والتي أخذت تشكل عبئاً ثقيلاً على الحكومة التركية بسبب شعورها بأن جميع برامجها معرضة للخطر بسبب تزايد الحركات المسلحة في المنطقة الكردية. حيث وجد الكماليون أن الخطر المباشر على كيانهم السياسي يكمن عبر حدودهم الجنوبية، وذلك لوجود البريطانيين في العراق^(٤)، وفي خضم تلك التصورات حاولت الخارجية البريطانية عن طريق سفيرها في استانبول طمأنة الجانب التركي، بأن الحكومة البريطانية ليس في وسعها النكوص عن تقديم الدعم الضروري لكرد العراق، ولكن لا توجد هناك نية "لإقامة دولة كردية ذات حكم ذاتي في العراق"^(٥). وبذلك كشفت الحكومة البريطانية عن غاياتها الحقيقية في استعمال الورقة الكردية وسيلة في سياق مناوراتها مع الجانب التركي

^(١)Air, 23/411/5039, Intelligence Report, No.5, 4.March.1926, page.2.

^(٢)سعد بشير اسكندر، من التخطيط إلى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى اتجاه مستقبل كردستان ١٩١٥ - ١٩٢٣ ، منشورات بنكه زين، مطبعة شفان ، السليمانية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢٣

^(٣)F.O., 371/10826/4810, Memorandum the Kurdish Revolt, From Sir. R. Lindsay, Constantinople, No.E-1360, 7.March.1925, To Foreign Office.

^(٤)W.N. Hedlicott and Others, Documents on British Foreign Policy 1919 -1939, series IA, Volume I, London, 1966, p.762.

^(٥)م.س. لازاريف، النضال والاختراق المسألة الكردية في سنوات ١٩٢٣-١٩٤٥، تر. صادق الجلال، بنكه ي زين - مطبعة مطبعة شفان ، السليمانية، ٢٠٠٦ ، ص ١٥٤

الذي لم يكن بدوره مكترث لحقوق الكرد، إلا أنه حاول بدوره أن يستغلها لتحقيق غايات سياسية شأنه شأن الأطراف الأخرى.

شدد البريطانيون على أن المسألة الكردية غدت أكثر تعقيداً و"أخطر" من مسألة خط الحدود، وأصبح من المتعذر على الحكومة البريطانية التوصل عن تأييد بعض المطالب التي نادى بها الكرد على الرغم من أن ذلك التأييد لم يكن يتجاوز الشعارات أو البيانات الدورية التي كانت تصدرها السلطات البريطانية في العراق، لطمأنة الكرد وتهئية مخاوفهم، في وقت كانت تقف فيه بريطانيا بحزم أمام أي محاولة كردية للتفكير بإنشاء كيان كردي مستقل لا ينسجم مع السياسة البريطانية في العراق عامة وكردستان خاصة^(١).

٢ - الحدود الجنوبية:

• الحدود مع نجد:

دخل عبد العزيز ابن سعود إلى الرياض عام ١٩٠١، وفي كانون الأول ١٩١٦ وعقد معاهدة مع الإنكليز ضد الأتراك. وفي ١٩٢٤ هجم ابن سعود على الطائف واحتلها، بعد ذلك احتل المدينة المنورة ثم مكة في نفس العام. ونتيجة لذلك انهارت حكومة الشريف حسين وبادر بالسفر من جدة باتجاه العقبة. وأهم أسباب سقوط الشريف حسين فهو إغضابه للإنكليز برفضه المعاهدة الانكليزية الحجازية التي استمرت المفاوضات بشأنها ثلاث سنوات. في عام ١٩٢٧ نودي بعبد العزيز بن سعود في مكة ملكاً على نجد والحجاز وملحقاتهما^(٢).

(١) W.N.Hedlicott & Others, Documents on British, Op.Cit. pp.762-763

(٢) ه.سنت.جون.فيلبي، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تعريب عمر الديراوي، مكتبة مدبواي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٤٩-٣٥٠؛ حسن يوسف النموشي، السعودية مملكة ونفط، مركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات، باريس، نيسان ١٩٨٢، ط١، ص ٣٩-٤٤.

كان الأمل في إقامة علاقات حسن الجوار بين العراق ونجد يصاب بالخيبة دائماً. ويعود السبب في ذلك الملكية الهاشمية في العراق، والعواطف العراقية الناتجة عن ذلك، لم تكن ودية إزاء سلطان نجد الذي كان يعتنق العقيدة الوهابية^(١)، وخصماً للملك حسين وللبيت الهاشمي، إلى درجة بلغت حد إعلان الحرب، والانتصار على الملك حسين وعلى البيت الهاشمي معاً، ربما كان مستظاعاً التخفيف من هذه العوامل بالطرق الدبلوماسية، ولكن فرض السلام على أفراد العشائر في صحاراهم، كان أمراً أكثر مشقة^(٢). ومع انتهاء الحرب العالمية، وقيام الحكم الوطني في العراق لم تكن بين المملكة السعودية والمملكة العراقية حدود معينة إذ كانت الصحراء كلها مفتوحة للقبائل العراقية والنجدية تغدو وتروح فيها. وقد اتفق أن بعض القبائل النجدية خرجت على الحكم السعودي، ولجأت إلى العراق في شهر آذار من عام ١٩٢٢، فأخذت القبائل النجدية تخترق الحدود العراقية لتتجه على هؤلاء الخوارج^(٣)، وألحقت بالقبائل العراقية خسائر جسيمة في الأرواح والأموال^(٤)، وقد تكرر ذلك كثيراً فشاع عدم الاستقرار والفوضى على الحدود بين المملكتين، ولا ننسى أن سعة الصحراء وطولها والتي تمتد من شمال الكويت إلى حدود شرق الأردن، ساعدت على تلك الفوضى^(٥).

(١) الحركة الوهابية: مؤسسها محمد بن عبد الوهاب، وهي دعوة تجريدية شديدة، والذي شن غارات على البدع وحاربوها أتباعه بكل قوة، ودعاه محمد بن سعود إلى الإقامة عنده في الدرعية لحمايته، فأصبحت الحركة الوهابية والوهابيون بقيادة آل سعود، وأحيبوا في نظرهم السنة بأعمالهم، وخربوا مساجد الشيعة التي كانوا يخصصونها بالتقديس، وأخذت قواتهم المسلحة تدمر كل شيء في طريقها يخالف ما عليه الوهابيون، وبالتأكيد أن تلاقي الدعوة الوهابية مع سيف ابن سعود هو الذي مكنها من بلوغ دورها الكبير في شبه الجزيرة العربية. النموشي، السعودية مملكة ونفط، ص ٢٣-٣٢.

(٢) لونكر، العراق الحديث...، ص ٢٦٣

(٣) عبد المجيد حسن ولي، علاء الدين الرئيس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٤٦، ص ٧٠

(٤) نعمة، الملك فيصل الأول والإنكليز....، ص ١٠٨ - ١٠٩

(٥) حسن ولي، الرئيس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، ص ٧٠.

وقد تم صدها بعمل قامت به القوة الجوية البريطانية^(١)، وعقد مؤتمر "المحمرة" في ١٩٢٢/٥/٥ وتوصل الفريقان العراقي والسعودي إلى تعيين الحدود بين البلدين غير أن هذا الاتفاق لم يحسم الخلاف بينهما فكانت غارات العشائر السعودية مستمرة^(٢).

وعلى الرغم من الاعتذار الذي تقدم به ابن السعود والعقاب الذي تلقاه شيخ قبيلة الضفير المعتدي على الرعاة العراقيين في منطقة المنتفق، فإن هذا الوضع زاد القلق الذي كان العراقيون يشعرون به والذي تم استغلاله إزاء ذلك، لأغراض سياسية داخلية.^(٣)

وقد تكررت تلك الغارات من العشائر النجدية على القبائل العراقية، لذلك فقد عقد مؤتمر في كربلاء في ١٣ و ١٧ نيسان/ابريل من عام ١٩٢٢ حضره العلماء ورؤساء العشائر و الوجهاء، و حضره وزير الداخلية توفيق الخالدي ليشارك في المباحثات، وبعد نقاشات، ومفاوضات طويلة أدرك فيها المجتمعون وضع العراق المعرض للأخطار فوقوعا وثيقة رفعت للملك فيصل الأول ليتخذ الإجراءات اللازمة (لحفظ مصلحة البلاد العامة و الحفاظ على الأماكن المقدسة وقبور الأولياء وسلامتها من جميع طوائر العدوان وخصوصاً عادية الإخوان... أي القبائل النجدية الوهابية)^(٤).

ويعد حماية الحدود من الأسباب التي جعلت الملك فيصل الأول وحكومته تلجأ إلى الدولة العظمى البريطانية والإقرار بمطالبها بخدمة مصالحها مقابل الحصول على حمايتها إلى حين تتمكن المملكة العراقية حديثة الولادة من تثبيت وتماسك أركانها والتطور إلى الحد الذي يمكنها من الدفاع عن حياضها.

(١) لونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٢٦٣.

(٢) حسن ولي، الرئيس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية...، ص ٧٠.

(٣) لونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠...، ص ٢٦٣.

(٤) نعمة، الملك فيصل الأول و الإنكليز و الاستقلال...، ص ١٠٨ - ١٠٩.

واستطاع فيصل انتزاع المادة السادسة من معاهدة ١٩٢٢ والتي تضمن مساعدة جلالة الملك لإدخال العراق في عضوية جمعية الأمم ليتحقق فيها استقلال العراق.^(١)

وفي البروتوكول الذي تم التوقيع عليه في "العقير" في اليوم الثاني من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٢، حيث اشترط هذا البروتوكول لأول مرة قيام حدود عراقية نجدية انعقدت النية على تحديدها وجعلها من شمال الكويت إلى حدود الأردن^(٢)، إضافة إلى إقامة منطقة محايدة تخصص لحقوق الرعي المشتركة فيها غير أن هذه العلاقات المتحسنة لم تدم طويلاً.^(٣)

بعد استقالة وزارة جعفر العسكري كلف الملك فيصل الأول في ١٩٢٢/٨/٤ السيد ياسين الهاشمي أن يؤلف الوزارة. وقد كان السيد الهاشمي على رأس المعارضة في المجلس التأسيسي، وترأس لجنة تدقيق المعاهدة العراقية- الانكليزية وعارضها بعدّها مجحفة بحق العراق. والجدير بالذكر أن السيد الهاشمي أدى دوراً مهماً لتحقيق إنجازات تاريخية في خدمة السياسة الخارجية للعراق. خلال السنوات الثلاث التي مضت منذ اعتلاء فيصل لعرش العراق اندمج إقليم البصرة مع بغداد وأصبح جزءاً من الدولة العراقية الناشئة، ثم رسمت الحدود بين العراق ونجد جنوباً استناداً على معاهدة المحمرة لعام ١٩٢٢ وبروتوكول العقير لعام ١٩٢٣.^(٤)

استمرت الغارات على القبائل العراقية وعلى أوسع نطاق بين عامي ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، وفي الوقت ذاته ارتفعت منزلة ابن سعود إلى درجة عظيمة، وذلك بسبب الانتصارات التي حققها في الحجاز والتي انتهت بالقضاء على حكم الشريف حسين، ونتيجة لذلك فرضت الحماية الوهابية على المدينتين المقدستين.

(١) جريدة العراق، عدد ٧٦٧، ٢٤/١١/١٩٢٤ .

(٢) حسن ولي، الرئيس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، ص ٧١.

(٣) الونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٢٦٣

(٤) الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٣، ص ٣٣.

وفي غضون استمرار الغارات ، عقد الممثلون البريطانيون نيابة عن العراق مؤتمراً مع مندوبي ابن سعود في نقطة (بحرة) في الحجاز لتسوية الخلافات بين العراق ونجد ، وتوقيع معاهدة ١٩٢٥ ، ولقد ناب عن العراق توفيق السويدي^(١) وعن البريطانيين السر جلبرت كلايتون "Gilbert Clayton" ومن أهم موادها: المادة الثانية التي تنص على تأليف محكمة خاصة مشتركة للنظر في تفاصيل أي اعتداء يقع من وراء حدود الدولتين^(٢). وقد سعى الطرفان على مقاومة الغزو والضرب على أيدي العابثين، ولتحقيق هذه الغاية أسست الحكومة العراقية مخافر على حدودها، فعدتها حكومة نجد بداية عداء لها، وعبثاً حاولت الحكومتان البريطانية والعراق إقناع المملكة السعودية بحسن نيات العراق، وإنها لم ترم من وراء هذا إلى غاية^(٣).

عملت معاهدة (بحرة) الشيء الكثير بالنسبة إلى العلاقات العراقية النجدية، لكنها لم تنجح في إيقاف كل الغارات التي كانت تقع داخل أراضي الطرفين. وعلى أثر توقيع المعاهدة بدأت القوافل بين واحات نجد والمناطق الجنوبية الشرقية من العراق تسير بكل حرية، ومع أنه لم يتم التوصل إلى تأليف اللجنة التي ظل العراق يصر على تأليفها لهذا الغرض، إلا أن سلطات الحدود لكلا البلدين استطاعت أن تحقق اتصالات ودية فيما بينها^(٤).

(١) توفيق السويدي: ولد في بغداد سنة ١٨٩٢، ودرس الحقوق في استنبول وتخرج عام ١٩١٢ وأكمل دراسته الأكاديمية في باريس حيث مثل العراق في المؤتمر العربي في باريس ١٩١٣، اشتغل في القضاء والمحاماة في سورية، ودرس في كلية الحقوق في دمشق عام ١٩٢١، ثم رحل إلى بغداد فعين عميد لكلية الحقوق ثم مدير عام في وزارة العدل ثم دخل معترك العمل الوزاري سنة ١٩٢٧، عندما عين وزيراً للمعارف في وزارة عبد المحسن السعدون وتولى الوزارة عام ١٩٢٩، وبعد ذلك استلمها مرتين، ووزير الخارجية عشر مرات. باسم عبد الحميد حمودي، توفيق السويدي في وجوه عراقية عبر التاريخ، جريدة الصدى، العدد ١١٣٩، كانون ثاني، ٢٠٠٨.

(٢) لونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٢٦٤.

(٣) حسن ولي، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، ص ٧١.

(٤) لونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٢٦٤.

استمر اتفاق البحرة بتأثيره الحسن لمدة سنتين، لكن فيما بعد وقعت حوادث مؤسفة على الحدود العراقية النجدية والكويتية خلال السنوات ١٩٢٧ - ١٩٢٩، حيث قامت قبائل نجدية بالهجوم على أراضي وحصون عراقية، رغم أنها لم تكن بموافقة أوامر ابن سعود أو خلافاً لها، ولكن تحليق الطائرات التابعة للقوة الجوية البريطانية باستمرار فوق المخيمات النجدية. جعلت ابن سعود قلقاً جراء ذلك، موزعاً بين السخط على رعاياه الذين لم يتم ضبطهم، وبين الغضب من معاقبتهم بأسلحة أجنبية. وما أن نجح في منع تكرار الغارات الكبرى حتى حضر اجتماعاً مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وأظهر نفسه بمظهر المتعنت إزاء الحصون المشيدة في الصحراء، وذلك عندما زاره في جدة كل من كورنواليس^(١) والسر غلبرت كلايتون في شهر أيار سنة ١٩٢٨. استمرت هذه المحادثات العقيمة في الإخفاق مع استمرار خطر الإرهاب النجدي على الحدود. واستمرت عمليات القوة الجوية البريطانية، وصمود حاميات الحصون العراقية لإنقاذ جنوب غربي العراق. حتى استطاعت قوات ابن سعود ان تبسط سيطرتها وتمنع القبائل المتمردة كمثل: المطير والعجمان وعتيبة من اعتداءاتها. وقد دلل ذلك الإجراء على وضع نهاية لحركة التطرف والتمرد بين العشائر السعودية الشمالية والشرقية التي سبق لها أن التقت حول ملكها، وكلفت العراق خسائر فادحة في الأرواح والأموال^(٢). أصبح السبيل الآن مفتوحاً أمام توطيد علاقات أفضل من تلك العلاقات التي وعد بها في اجتماع (بحرة).

^(١) كينهان كورنواليس Kinahan Cornwallis: بريطاني الأصل أمريكي المولد، ولد في نيويورك ١٨٨٣ وهو ابن الكاتب والصحفي البريطاني كينهان كورنواليس وحفيد الماركيز جارسكونواليس (١٧٣٧-١٨٥٠) القائد البريطاني الذي شارك في حروب الثورة الأمريكية، ونائب الملك في الهند، وحاكم إيرلندا درس كورنواليس القانون واللغة العربية في أكسفورد وتخرج منها سنة ١٩٠٦ التحق بعدها بالخدمة المدنية في السودان ثم عين في المكتب العربي في القاهرة في أواخر سنة ١٩١٥ انتدب للعمل في العراق كمستشار للداخلية وبقي في منصبه من ١٩٢١-١٩٣٥، ثم سفيراً لبلاده في العراق ١٩٤١-١٩٤٥؛ عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية- ابن رشد- جامعة بغداد، سنة ٢٠٠٠.

^(٢) لونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٣٥٧.

وفي شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠ توسطت بريطانيا ومهدت السبيل للقاء ابن سعود بالمقيم البريطاني وحضر مؤتمراً مع الملك فيصل الأول على ظهر الباخرة الحربية البريطانية (لوبن) في مياه الخليج العربي، وقد عرف باسم مؤتمر (العقير)، وحضره الدكتور سندرس المندوب السامي، وغلوب باشا المفتش الإداري لمنطقة الجنوب، ورئيس الوزراء ناجي السويدي (١٨٨٢-١٩٤٢)^(١)، "تعانق الملك فيصل الأول مع ابن سعود وتبادلا حسن الحديث، وأظهرا أنهما تصافيا وتركا الماضي وبدءا ينسجان على منوال جديد في صلاتهما المتقابلة بوصفهما زعيمين لبلدين عربيين شقيقين"^(٢)، حيث تقرر تسوية قضية الحصون العراقية المعقدة في مفاوضات تجري فيما بعد، وأن توضع مسودة لمعاهدة بين البلدين^(٣)، معاهدة صداقة وحسن الجوار وبرتوكول التحكيم، ومعاهدة تسليم المجرمين^(٤). وأن يتم دفع تعويض عن الدمار، وإراقة

(١) ناجي السويدي (١٨٨٢-١٩٤٢): وزير ورئيس وزراء سابق، ولد ابراهيم ناجي بن يوسف السويدي ابن نعمان في منطقة الكرخ ببغداد في ٢٢ آذار ١٨٨٢، وأكمل دراسته العالية في مكتب الحقوق في اسطنبول فخرج فيه عام ١٩٠٥، حصل بعد ذلك على شهادة الاختصاص في الإدارة والسياسة. تقلد مناصب عديدة في الدولة العثمانية، وصل إلى بغداد أوائل حزيران/ يونيو ١٩١٩ ليعمل مستشاراً للحاكم العسكري في بغداد. وفي عام ١٩٢٥ ساهم وبشكل بارز في وضع "القانون الأساسي"، وكان من المدافعين عن فكرة انتخاب نصف أعضاء "مجلس الأعيان"، تقلد منصب وزير في وزارات مختلفة، انتخب كعضو في المجلس التأسيسي عن لواء بغداد، وحافظ على النيابة ثلاث دورات متتالية في مجلس النواب، وعهد إليه بتأليف الوزارة (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩ - ٩ آذار/مارس ١٩٣٠) كما شغل وزارة الخارجية إضافة إلى الرئاسة، أسس حزب الأمة وتولى رئاسته في آب/ أغسطس ١٩٢٤، انتخب عضواً بالأكاديمية الدبلوماسية الدولية في باريس (أيلول/سبتمبر ١٩٣٠). وعندما شكلت "نقابة المحامين" العراقية انتخب أول رئيس لها (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣- شباط/فبراير ١٩٣٤)، استمر بعدة مناصب سياسية، نفته بريطانيا إلى جنوب أفريقيا، وتوفي ١٩٤٢، وصلت جثته إلى بغداد ١٩٤٩. الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ص ٦١٦.

(٢) توفيق السويدي، مذكراتي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ط ١، ص ٢٢٤؛ ستيورت ارسكين، فيصل ملك العرب، تر: عمر أبو النصر، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٣٥، ص ٢٦٢.

(٣) سندرس باشا، مذكرات سندرس باشا، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٢، ط ٣، ص ١٤٩ وما بعدها.

(٤) حسن ولي، الرئيس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، ص ٧١.

الدماء التي اقتترفها العصاة الوهابيون ، والواقع أنه تم دفع ربع المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بصفة قطعية ومقداره ثلاثون ألف باوند.

وفي شهر نيسان ١٩٣١ قام رئيس الوزراء نوري السعيد يرافقه طه الهاشمي شقيق ياسين الهاشمي بزيارة مكة المكرمة للتوقيع على معاهدة الصداقة وتسليم المجرمين بين البلدين، وقد رد على هذه الزيارة بزيارة قام بها الأمير فيصل الولد الثاني لحاكم الجزيرة العربية إلى العراق عام ١٩٣٢، وفي خريف تلك السنة التي أنعم فيها على عبد العزيز بن السعود بوسام عراقي، أعلن نفسه ملكاً، وأعاد تسمية أراضيه الممثلة؛ بنجد والإحساء و الحجاز بصفة مشتركة باسم المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢^(١).

• الحدود الجنوبية (مع الكويت)

وضعت العراق والكويت تحت السيطرة البريطانية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أن مسألة الحدود ظلت معلقة بينهما، حتى طالبت بريطانيا بتأسيس الحدود العراقية مع كل من الكويت ونجد^(٢)، وبالتالي خطت الحدود مع الكويت عام ١٩٢٣ وفق اتفاقية بحرة التي كانت قيد المفاوضات^(٣). وكان هدف بريطانيا من تخطيط الحدود يعود لأسباب مختلفة: فكانت تريد أن يبرز العراق كدولة مستقلة ذات سيادة وكيان وله حدود واضحة، لكي يستطيع مثلاً بملكه فيصل الأول أن يوقع اتفاقيات النفط وغيرها مع بريطانيا. أما بالنسبة للدولة السعودية فقد كان الهدف أن توقف الاعتداءات على حدود جيرانها في الشمال والشمال الشرقي، (العراق-الكويت-الأردن). أما الكويت فأغلب الظن أنهم أرادوا أن تكون دولة حدود تفصل بين العراق والسعودية وتمنع الاحتكاك بينهما^(٤).

(١) سندرسن باشا، مذكرات سندرسن باشا، ط٣، ص ١٥٠.

(٢) Peter Mansfield, The Arabs, Pencil books, middle six, England, first publish, 1976, p 372.

(٣) الحسيني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٣ ، ص ٣٣

(٤) أحمد مصطفى أبو حكمة، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠-١٩٦٥) ، شركة ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٤، ط١، ص٣٥٣-٣٥٧.

بعد ذلك انتهت المفاوضات في مؤتمر العقير بتخطيط الحدود بين الأطراف الثلاثة، إذ عمل بيرسي كوكس على إرضاء العراق على حساب ابن سعود الذي أراضاه بدوره على حساب الكويت وحرّم الكويت من ثلث أراضيها التي منحها إياها بريطانيا في المعاهدة البريطانية العثمانية ١٩١٣^(١)، ورسم بين الدول منطقتين محايدتين سميت الأولى منطقة الكويت المحايد، وسميت الثانية منطقة العراق المحايد^(٢).

الجدير بالذكر أن أبرز مساوئ مؤتمر العقير: أن القصد من ترسيم الحدود بين البلدان الثلاثة (العراق، الكويت، نجد) كان لمنع القبائل أو الأفراد من التنقل بحرية، والالتجاء إلى حاكم هرباً من حاكم آخر، لكن الأمر الذي يثير المشكلات هو أن هذه البلدان الثلاثة لم تكن في يوم من الأيام سوى إقليم واحد، ولم تمثل أي قوة أمة مستقلة بحد ذاتها، وقد فرض مؤتمر العقير واقعاً جديداً على هذه البلدان، جاءت حسب متطلبات السياسة الدولية، وأهواء الدول الاستعمارية، بكل اعتباطية واستهتار بتاريخ المنطقة^(٣).

ومن زاوية أخرى ارتكزت معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا على أمرين أساسيين:

• الأول: تعهد العراق بحفظ وأمن المواصلات البريطانية في أراضيها وحمايتها.

• والثاني: دخول العراق عصبة الأمم المتحدة ١٩٣٢^(٤).

ولعل أهمية هذه المعاهدة ترجع إلى قبول العراق في عصبة الأمم المتحدة، وهذا يعني ضمان الاعتراف الدولي بالعراق ككيان سياسي مستقل عن بريطانيا، لكن هذا الاعتراف، ودخول العراق عصبة

^(١)هارولد ديكسون، الكويت وجاراتها، صحارى للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ط ٢، ج ١، ص ٢٨٢.

^(٢)نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧، ط ٢، ص ٥٣.

^(٣)خلدون حسن النقيب، المجتمع العربي والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ط ٢، ص ١١٢.

^(٤)حسين وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، ص ٧٤-٧٥.

الأمم، بقيا مشروطين بحسم مسألة حدود العراق مع جيرانه، إذ أن أحد الشروط التي يتطلبها الانضمام إلى العصبة، يشير إلى أن البلد الذي يرغب بالانضمام إلى عصبة الأمم ينبغي أن تكون حدوده واضحة المعالم مع جيرانه، وقد قبل العراق بهذا الشرط، لأنه سينيهي الانتداب البريطاني عليه^(١).

ونتيجة تلك الشروط اتفق العراق والكويت، على تبادل المذكرات بشأن تعيين الحدود، وقامت بريطانيا بدور الوسيط فيها. فحسب وثيقة بريطانية مؤرخة في ١٣/٦/١٩٣٢، وهي عبارة عن رسالة صادرة عن الحاكم العام للمستعمرات في لندن إلى المفوض السامي في بغداد والمقيم السياسي في بوشهر، تحدث فيها عن تعيين الحدود العراقية - الكويتية، حددت الحدود بين البلدين على النحو الآتي: تبدأ من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، باتجاه الشمال على امتداد الباطن، إلى نقطة تقع مباشرة جنوب عرض صفوان، ومنها شرقاً مارّةً بجنوب آبار صفوان، جبل سنام، وأم قصر يتركان للعراق، ثم إلى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله^(٢). أما جزر (وربة، بوبيان، مسكان، فيلكا، عوهة، كبر، قاروة، أم المرادم) فتبقى تحت سلطة الدولة الكويتية، وتعد جزءاً من أراضيها. وتم الاتفاق على إعادة توثيق الخط الحدودي بطريقة رسمية عن طريق وثائق مناسبة، ورأت الوثيقة بأنه لا بد من إجراء مجموعة مراسلات بين العراق والكويت، عن طريق المسؤولين البريطانيين، وقد جاءت على النحو الآتي:

(١) محمود علي الداود، وآخرون، الهوية العراقية للكويت، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٥٩؛ يعقوب يوسف الغنيم، الشيخ أحمد الجابر الصباح ومسألة الحدود الكويتية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩، ص ٤٩.

(٢) خور موسى يقع عند رأسه ميناء بندر شاهبور. أما خور الصبية فهو الذراع الممتد من مدخل الخليج في الكويت نحو الشمال بين جزيرة بوبيان والأراضي الأصلية التي تصل بخور عبدالله. إبراهيم شريف، الشرق الأوسط (دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق)، دار الجمهورية، وزارة الثقافة والإرشاد، السلسلة السياسية، بغداد، ١٩٦٥، ص ٢٧.

- أولاً: إرسال مذكرة من الحكومة العراقية (رئيس الوزراء) إلى المندوب السامي في العراق فرنسيس همفريز Francis Humphrys (١٩٢٩-١٩٣٢)، تقترح إعادة توثيق الخط الحدودي الموضوع مسبقاً بين العراق والكويت.
- ثانياً: إرسال مذكرة من المندوب السامي في العراق إلى المقيم السياسي في الخليج العربي ترنشارد كرافين فول Trenchard Craven Fowle (١٩٣٢-١٩٣٩) بشأن الخط الحدودي.
- ثالثاً: إرسال المقيم من جانبه الاقتراح إلى شيخ الكويت الشيخ أحمد الصباح عبر رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت هارولد ديكسون^(١) Harold Dickson (1936-1929)، يشير فيها إلى موافقة حكومة صاحب الجلالة على توثيق الحدود كما جاءت مسبقاً.
- رابعاً: قيام المقيم السياسي في الخليج العربي والمفوض السامي في العراق بنقل موافقة الشيخ حاكم الكويت إلى الحكومة العراقية^(٢).

حيث بعث رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد رسالة إلى المندوب السامي البريطاني السيد فرنسيس همفريز، ١٩٣٢/٧/٢١ يؤكد فيها على تثبيت وضع الحدود القائمة بين العراق والكويت، جاء في نص الرسالة: "أعتقد بأن سعادتكم توافقون على أن الوقت قد حان، لتأكيد الحدود الحالية بين العراق والكويت،

^(١) هارولد ريشارد ديكسون (١٨٨١-١٩٥٩): سيليبي ومؤرخ بريطاني، ولد في بيروت، ألف العديد من الكتب عن الكويت وشبه الجزيرة العربية، وقد انضم لفرقة حرس المشاة، ونقل فيما بعد إلى سلاح الفرسان في الهند، ونقل إلى العراق عام ١٩١٤، تولى العديد من المناصب السياسية منها: وكيل سياسي بريطاني في البحرين، وسكرتير للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، والوكيل السياسي البريطاني في الكويت ١٩٢٩-١٩٣٦، توفي في الكويت، مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ط١، ص ١٧٢.

^(٢) Telegram x, From Secretary of State for the Colonies London, to H. E. the High Commissioner, Baghdad. Repeated to Political President, Bushire. No4. Dated 13th received 14th July 1932.

وثيقة رقم ٤ صادرة في ١٩٣٢/٦/١٣، رسالة من الحاكم العام للمستعمرات في لندن إلى المندوب السامي في بغداد والمقيم السياسي في بوشهر.

ولهذا فأنا أطلب اتخاذ الإجراء الضروري للحصول على موافقة السلطة، أو السلطات المسؤولة في الكويت على الوصف التالي للحدود الحالية بين البلدين: "من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومنها في اتجاه الشمال على امتداد الباطن، إلى نقطة تقع مباشرة جنوب عرض صفوان، ومنها شرقاً مارّةً بجنوب آبار صفوان، جبل سنام، وأم قصر يتركان للعراق، ثم إلى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله. تخصص جزر وربة، بوبيان، مسكان، فيلكا، عوهة، كبر، قاروة، أم المرادم إلى الكويت"^(١). وأرسل الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في ١٩٣٢/٨/٩ السيد هارولد ديكسون إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح رسالة، أشار فيها إلى رغبة الحكومة البريطانية في إعادة تثبيت الخط الحدودي القائم بين مشيخة الكويت ودولة العراق، وذلك قبل انضمام العراق إلى عصبة الأمم، وأعلن أن المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي المقدم ترنشارد كرافين فول يقر بموافقة حكومة بريطانيا على اقتراح رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، ويسعى للحصول على موافقة الشيخ أحمد الصباح على إعادة تثبيت خط الحدود بين البلدين، كما وصف في برقية رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١، والذي بدوره اتبع اقتراح السيد بيرسي كوكس^(٢).

وقد أعلن المسؤولون البريطانيون الموافقة على رسالة نوري السعيد، وبدوره وافق الشيخ أحمد على تأكيد الحدود بين العراق والكويت بتاريخ ١٩٣٢ / ٨ / ١٠، كما هي مفصلة في رسالة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي.

^(١)Office of the ministers, Baghdad, Dated 21st/July, 1932, no2944.

وثيقة رقم ٢٩٤٤، رسالة من نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي إلى السيد فرنسيس همفريز المندوب السامي البريطاني في العراق، بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١، الخاصة بتثبيت الحدود بين العراق والكويت.

^(٢)Confidential Letter, from-the Political Agent, Kuwait. To-his Excellency Shaikh Sir Ahmed al-Jabir As-Sabah, No 128, dated the 7th Rabi thani 1351 (9th August 1932)

وثيقة رقم ١٢٨ برقية سرية من الوكيل السياسي في الكويت السيد هارولد ديكسون إلى شيخ الكويت أحمد الجابر الصباح بتاريخ ١٩٣٢/٨/٩.

وفي ضوء ذلك أسهمت بريطانيا في زرع الفتنة في العودة إلى المفاوضات حول معاهدة ١٩٣٠ ، نرى رسالة المندوب السامي البريطاني في العراق (فرنسيس همفريز) إلى رئيس الوزراء فإنها تحتوي على فقرة مهمة وهي ضرورة الإسراع بإرسال خطاب إليه لتحديد حدود العراق مع الكويت حسب المسودة التي أرسلها له لإرسالها إلى عصبة الأمم تمهيداً لدخول العراق إلى عصبة الأمم^(١).

وقد ناقشت مذكرة الدائرة القانونية موضوع الرسائل المتبادلة بين رئيس وزراء العراق والمندوب السامي البريطاني في ١٧ و ٢١ يوليو ١٩٣٢ حول تعيين الحدود بين العراق والكويت إلى عصبة الأمم لغرض الاعتراف بالعراق دولة مستقلة في هذه العصبة وقبوله في عضويتها.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا الإسراع بتبادل هذه الرسائل بشأن الحدود بين العراق والكويت في حين لم يتم مثل هذا الإجراء بشأن الحدود بين العراق وسورية... وبين العراق وشرق الأردن... بعد أن سويت قضية الحدود بين العراق ونجد في مؤتمر العقير اتفاقية المحمرة؟ لا إجابة لهذا السؤال سوى تصميم بريطانيا للتضييق على العراق وحرمانه من منفذ آمن على البحر^(٢).

وبناءً على ذلك فقد فهم أقطاب الحكم في العراق آنذاك الرسالة على أنها صيغة إملاء ولذا لم تتناقش محتوياتها وشروطها التي احتوت على تحديد الحدود مع الكويت فقط وحسب رؤية سلطة الانتداب،

(١) رسالة المندوب السامي البريطاني (فرنسيس همفريز) إلى رئيس الوزراء العراقي في ١٦ يوليو ١٩٣٢، وقد جاء فيها " وقد تخبرنا مؤخراً عن تعريف مضبوط للحدود القائمة بين العراق والكويت، وقد أشير علي أن المرغوب فيه إجراء ذلك، وتقول الرسالة بالنظر للعلاقات الخاصة بين شيخ الكويت بحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة فإنه من غير المناسب إتباع الطريقة نفسها لتعريف خط الحدود بين العراق وشرق الأردن بشأن الكويت. كريم العاني ، الحدود العراقية الكويتية دراسة تاريخية وثائقية، دار بيت الورق للنشر، بغداد، ٢٠١٣، ط ١، ص ١٢٢.

(٢) يبيد أن الاعتراف العراقي بالكويت آنذاك كان إسمياً، إذ سرعان ما تدهورت العلاقات بين الجانبين، نتيجة تدخل العراق في شؤون الكويت الداخلية، وعدم احترامها لتعهداتها بالاعتراف بالكويت ككيان مستقل. حاول الملك غازي أن يضم الكويت ولكن بريطانيا وقفت عائقاً ضده. وكذلك حاول الرئيس العراقي الراحل عبد الكريم قاسم أن يضم الكويت ولكن بريطانيا وأمريكا وقفت ضده. واستطاع الرئيس العراقي الراحل صدام حسين ضم الكويت ١٩٩٠ ولكن هذا أدى إلى تحالف دولي ضده، أدى إلى احتلال العراق ٢٠٠٣ وإعدام الرئيس العراقي ٢٠٠٦. العاني ، الحدود العراقية...، ص ١٢٢

في حين لم يطلب تحديد الحدود مع شرق الأردن وسورية حتى تكتمل كما قال المسؤول البريطاني شرط قبول العراق في عصبة الأمم وانتهاء الانتداب وهذا ما حددته السنوات التالية للاستقلال ودخول العراق عصبة الأمم^(١).

٣- الحدود الشرقية

• العلاقة مع إيران

تشكل دراسة العلاقات العراقية - الإيرانية في فترة العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين أهمية استثنائية؛ لكون تلك الفترة هي فترة تشكل العراق المعاصر، وفترة صعود الأسرة البهلوية للسلطة في إيران، وتثبيت السلطة. حيث أن طول الحدود بين البلدين البالغة ١٣١٥ كم عكرت صفو العلاقات بين البلدين، وبخاصة أنها تشكل الحدود الشرقية للعراق وللأمة العربية.

وفي ظل تلك الظروف برزت عدّة مشاكل بين العراق وإيران، والتي أدت بدورها إلى تأزم العلاقات بينهما، ومن هذه المشاكل؛ إلغاء العراق للامتيازات الأجنبية، وقانون الجنسية العراقية آب ١٩٢٤^(٢)، وهاتان المشكلتان اللتان أدتا إلى تأخر اعتراف إيران بالعراق، كما افتعلت إيران العديد من المشاكل منها إنشاء المخافر الحدودية داخل الأراضي العراقية، وافتعال مشاكل الأنهر المشتركة، وتجديد المطالبة الإيرانية بجعل الحدود بين البلدين في شط العرب إلى خط تالوك.

(١) العاني ، الحدود العراقية...، ص ١٢١، ١٢٠

(٢) قانون الجنسية العراقي ١٩٢٤ كان دقيق وشديد في الوقت نفسه، إذ كان من حق المولود حرية اختيار الجنسية العراقية بعد سنة واحدة من بلوغه سن الرشد أما إذا كان المولود من مواليد العراق فمن حقه اكتساب الجنسية العراقية في أي وقت يشاء مع وجود امتياز آخر له هو أنه من حق هذا المولود ووالده رفض الجنسية العراقية عند بلوغه سن الرشد. فاضل البراك، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٤١.

تراوحت العلاقات العراقية الإيرانية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٢٠-١٩٣٢ بين المد والجزر، وافتقرت إلى الود الصادق من الجانب الإيراني، وذلك بسبب التدخل البريطاني السافر في مشاكل الحدود بين البلدين وتسيير العلاقات بما يخدم مصالحها في المنطقة.

• الامتيازات الأجنبية:

وقعت الحكومة البريطانية اتفاقية عدلية بتاريخ ١٩٢٤/٣/٢٥، والمتعلقة بالامتيازات الأجنبية في العراق حيث نصت المادة الأولى منها على ما يلي؛ "تطلق لفظة الأجنبي على رعايا الدول الأوربية والأمريكية التي كانت تستفيد من أحكام الامتيازات الأجنبية في تركيا سابقاً، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات بموجب اتفاق موقع من قبل تاريخ ١٩٢٣/٧/٢٤ والدول الآسيوية التي لها الآن ممثل دائم في مجلس عصبة الأمم"^(١).

أدت هذه الاتفاقية إلى تدهور العلاقات العراقية-الإيرانية إذ استثنت المادة المذكورة أعلاه الجالية الإيرانية في العراق، ورعايا ألمانيا، تشيكوسلوفاكيا، وبولونيا، فقدمت الحكومة الإيرانية اعتراضها إلى الحكومة العراقية على هذا الاستثناء، فأوضحت الحكومة العراقية أن عدم شمول الإيرانيين بالامتيازات المذكورة يرجع إلى أن إيران لم تعترف بقيام الحكومة العراقية حيث كانت معاملاتهم عن طريق دار المندوب السامي البريطاني في بغداد^(٢). كما طالبت إيران عن طريق ممثلها في عصبة الأمم بتاريخ ١٩٢٤/٩/١٧ الحصول على الامتيازات الممنوحة للأجانب^(٣).

أدت الصحافة الإيرانية دوراً كبيراً في تأجيج روح العداء لدى الشعب الإيراني ضد الشعب العراقي لما كانت تنشره من سلسلة من المقالات المتحاملة على العراقيين حكومةً وشعباً، وكان من بين ما نشرته ادعاءات إيرانية أن شط العرب الذي كانت تطلق عليه تسمية النهر الكبير هو إيراني وستحاول أن تسترده

(١) عبد الرزاق الحسيني، العراق في ظل المعاهدات، لبنان بيروت، ١٩٨٢، ط٥، ص ١٣٠.

(٢) Ramazani, R, The Foreign Policy of Iran 1500-1940, Virginia, 1966, p 206.

(٣) خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ط٢، ص ٣٨.

لأنه جزءاً لا يتجزأ من أراضيها وكتبت في أحد مقالاتها (يجب أن يعلم العرب الذين يسكنون على ساحل دجلة والذين يسكنون حول المدائن بين النهرين جزء لا يتجزأ من إيران... وأن شط العرب سيكون قريباً أو بعيداً تحت تصرفنا ولو بذلنا في سبيل ذلك دماءنا)^(١).

ردت الصحف العراقية في صفحاتها على جميع الادعاءات الإيرانية بحق إيران في شط العرب، وقضية الامتيازات الأجنبية، وحق إيران في الأماكن المقدسة العراقية (كربلاء والنجف)، وكاد الأمر أن يصل بين العراق وإيران إلى نشوب الحرب لولا تدخل الملك فيصل الأول بنفسه عندما أصدر قرار إيقاف نشر المقالات السياسية التي تفند الادعاءات الإيرانية^(٢).

بالإضافة إلى ذلك قامت إيران في سنة ١٩٢٨ بإلغاء الامتيازات الأجنبية في بلادها، وطلبت من الحكومة العراقية أن يتساوى رعاياها في العراق بالمعاملات القضائية التي يتمتع بها رعايا الدول الأخرى المنضمة إلى عصبة الأمم وإيران تعد من جملة هذه الدول^(٣).

ونتيجة لذلك أخذ الملك فيصل الأول يضيق ذرعاً ببنود الاتفاقية العدلية، ومن التدخل السافر للمعتمد البريطاني السامي في بغداد بالشؤون السياسية والداخلية، وعلاقاته الخارجية لذلك رأى الملك ضرورة تحسين علاقات العراق مع الدول المجاورة ومنها إيران. فبعث إلى رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون رسالة نصت على ما يلي: "أن القضية الوحيدة التي تحول في الحاضر إلى تأسيس صلات حسنة بين العراق والأمم المجاورة هي الاتفاقية العدلية بوضعها الراهن التي ألحقت بجارتنا ضرراً فادحاً والتي أرغب رؤيتها ملغاة في أقرب وقت"^(٤).

(١) صحيفة الاستقلال العراقية ١٧ كانون الثاني، ١/٢٢ / ١٩٢٤.

(٢) م. و. و. ملفات البلاط الملكي، الملف س/٢٠ / ٦٠، تسلسل ٢٥٩٧، و-ع.

(٣) العزي، مشكلة شط العرب...، ص ٤٠.

(٤) فاضل حسين، مشكلة شط العرب، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٠.

لذلك أرسل عبد المحسن السعدون مذكرة إلى المعتمد السامي البريطاني بتاريخ ١٧/تشرين الثاني ١٩٢٨ والتي وضع فيها أن السبب الرئيس والوحيد في رفض إيران الاعتراف بالحكومة العراقية هي الاتفاقية العدلية المعقودة بين العراق وحكومته، ولاسيما بعد إلغاء إيران وتركيا الامتيازات الأجنبية ولذلك ترغب الحكومة العراقية في عرض مسألة إلغاء هذه الاتفاقية على حكومته^(١).

اتسم موقف الحكومة البريطانية بالمراوغة، والتذبذب بين حرمانها من الامتيازات في حالة إلغاء الاتفاقية العدلية، وبين إمكانية تحسين العلاقات العراقية-الإيرانية، وتقارب المصالح وهذا بدوره يضرب المصالح البريطانية في المنطقة لاسيما وأن بريطانيا كانت شديدة الحرص على مصالحها النفطية في العراق، وفي الأحواز (عربستان) فماطلت في الموافقة على إلغاء الاتفاقية واشترطت لتحقيق ذلك؛ زيادة عدد الموظفين البريطانيين القضائيين العاملين في العراق^(٢).

إثر ذلك اتبع العراق في تلك الفترة مع بريطانيا سياسة النفس الطويل فأرسل مرة ثانية عبد المحسن السعدون مذكرة بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٨ إلى الحكومة البريطانية أبدى فيه استعداد حكومته زيادة عدد الموظفين البريطانيين^(٣). كما أعربت الحكومة البريطانية عن موافقتها على إلغاء الاتفاقية العدلية ووجوب استبدالها بنظام قضائي ينضوي تحت سلطاته جميع العراقيين والأجانب على حد سواء بعد عرض الموضوع على عصبة الأمم، لذا قدمت الحكومة البريطانية مذكرتها إلى عصبة الأمم في ١٦ شباط ١٩٢٩ لاستبدال الاتفاقية العدلية بنظام قضائي، وتم عرض طلب الحكومة البريطانية في اجتماع مجلس العصبة بتاريخ ٩ آذار ١٩٢٩ الذي اشترط موافقته بإعلان جميع الدول التي تتمتع بامتيازات في العراق

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت، ١٩٥٣، ج ٢، ص ١٩٥؛ محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، مراجعة وتحقيق كمال مظهر أحمد، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٨، ص ١٤٠.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، تقديم أحمد عزت عبد الكريم، مطبعة الموائى العراقية، البصرة، ١٩٧٤، ص ١١٤.

(٣) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط ٥، ص ٢٢٩؛ حسين، مشكلة شط العرب...، ص ٣٠.

رغبتها في التخلي عن تلك الامتيازات^(١). ضغطت الحكومة البريطانية على الدول التي تتمتع بامتيازات في العراق فأعلنت عواصمها إلغائها.

• مشكلة قانون الجنسية العراقية:

تعددت وتنوعت المشاكل التي أدت إلى تأزم العلاقات العراقية الإيرانية فكان من بينها؛ مشكلة قانون الجنسية العراقية. وفي الواقع برزت هذه المشكلة عند تطبيق قانون الجنسية العراقية الصادر في آب ١٩٢٤^(٢).

أدركت الحكومة الإيرانية خطورة تطبيق هذا القانون على رعاياها الموجودين في العراق لأن ذلك سوف يضمن السيادة العراقية. لذا سعت إيران بأي شكل من الأشكال إلى عرقلة تطبيق هذا القانون عن طريق سياسة المراوغة والمناورة المعروفة عنها^(٣).

وكذلك أوضحت الحكومة العراقية أن الغرض من تشريع هذا القانون هو تهيئة الفرصة للقناصل الإيرانيين المقيمين في العراق اختيار الجنسية العراقية^(٤) لكن لم يتوقف الأمر عند رفض القناصل الإيرانيون التجنس بالجنسية العراقية، بل أخذ بعض القناصل يحرضون الرعايا الإيرانيين في العراق على رفض الجنسية العراقية وضرورة العودة إلى أرض الوطن لأنهم سيمنحون بعض المكافآت المالية^(٥).

(١) شاكِر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، بغداد، ١٩٦٦، ص ١٠٥.

(٢) جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥، ص ٣١٢.

(٣) عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية...، ص ١٤١

(٤) النجار، التاريخ السياسي...، ص ١٥٢-١٥٥.

(٥) عبد الإله الأسدي، العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٢١-١٩٣٧، رسالة ماجستير جامعة بغداد، كلية الآداب بغداد،

١٩٨٣، ص ٣١.

• مشكلات الحدود والاعتراف بالحكومة العراقية وشط العرب:

اتسمت ايران عبر تاريخها الطويل في تجاوز الحدود العراقية البرية منها والبحرية، والتوسع على حساب أراضيها. حيث قامت بإنشاء عدد من المخافر الحدودية داخل الأراضي العراقية في سنة ١٩٣١^(١). ومن هذه المخافر؛ مخفر (جيفاسرخ) أو (جياروسورخ) ، ومخفر (البجيلة) ، ومخفر (امام ني خضر)^(٢)، وثلاثة مخافر أخرى.

ثم ظهرت مشكلة الأنهار الحدودية، وهي الأنهر التي يستفاد منها في ري الأراضي العراقية والتي تنتهي مصباتها في العراق، ومن هذه الأنهار نهر كنجان جم وكنكير^(٣). حيث قام الإيرانيون بتحويل مياه النهرين كلها إلى الأراضي الإيرانية عن طريق بناء سد، وحفر قناة جديدة تتصل بالأنهار وتصب بإيران، وبقيت المشكلة دون حل حتى اضطر سكان بعض القرى في العراق للهجرة من قراهم لانقطاع مياه الشرب وصعوبة العيش فيها وبسبب قلة مساحة الأراضي الزراعية المروية^(٤).

إثر ذلك استمرت علاقات العراق مع إيران بطريقة غير مرضية، بسبب اصرار النظام الإيراني على عدم الاعتراف بالمملكة الجديدة العراقية لمدة ثماني سنوات رغم وجود علاقات دبلوماسية بينهما، حيث كان لإيران عدة قنصليات في البصرة، وكربلاء، وخانقين والنجف والتي كان عملها مرتبطاً بدار الاعتماد البريطاني في بغداد^(٥). وبسبب التسلل الغير شرعي المعتاد عبر الحدود المفتوحة^(٦) التي يبلغ طولها أكثر من ١٣٠٠ كيلو متر، فإن مثل هذه العلاقات لا يمكن أن تكون إلا على هذه الشاكلة .

(١) فلاح شاكر أسود، الحدود الشرقية للوطن العربي والأطماع الفارسية، نقابة المعلمين، بغداد، ١٩٨٢، ص ١٢٧.

(٢) الضابط، العلاقات الدولية...، ص ١٢١، ٢٢٣، ٢٣٣.

(٣) رشاد قزانجي، الحدود العراقية الإيرانية ومياه الأنهر الحدودية المشتركة ، مديرية الري، بغداد، ١٩٦٩، ص ١٢.

(٤) قزانجي، الحدود العراقية...، ص ١٨.

(٥) فاروق العمر، صور من التدخل الإيراني، مجلة دراسات إيرانية، ٢٠٠٠، العدد ٥٦.

حيث تسلل عبر هذه الحدود معظم المعارضين للشاه الإيراني، حيث عاد سالار الدولة^(١) إلى الظهور في جنوب العراق، والذي عكر صفو الأمن هناك. وكان شديد الإصرار على المطالبة بالعرش الإيراني في ذات الوقت. وسعى إلى تحقيق أطماعه القديمة في إقليم كرمنشاه، وتطلع إلى إثارة اكراد إيران مرة أخرى لكي يقفوا إلى جانبه. ولكن استطاع المندوب السامي البريطاني أن يصرفهم جميعاً عبر الرسائل الموجهة إليهم، عدا حفنة من المؤيدين لسالار الدولة، عن المشروع الذي لا أمل فيه. ووفقاً لذلك سافر آمر القوة الجوية البريطانية في العراق إلى طهران لكي يضع مع السلطات الإيرانية، الخطط الثابتة التي تحول دون حدوث التمرد. وبعد عدة محاولات منه لتحقيق غايته، تم إرسال سالار إلى فلسطين.

أصبحت عريستان التي أبدل اسمها إلى خوزستان، ولاية تابعة لإيران. وتم التوصل في النهاية إلى تسوية اعتيادية للغارات التي وقعت بعد ذلك عبر الحدود، بين أقرب الموظفين من كلا الدولتين العراقية والإيرانية. أما الاضطراب الخطير ساد مناطق خانقين، وقصر شيرين في أواخر سنة ١٩٢٥، فقد تم التفاهم بشأنه في اجتماع عملي مشترك جرى في شهر آذار سنة ١٩٢٦. ومن الدلائل المشجعة على التعاون بين البلدين، الطلب الذي تقدمت به الحكومة الإيرانية، والذي نقله السفير البريطاني في طهران

(١) مناطق الحدود مأهولة بـ سكان العشائر المتنقلين بصفة مستمرة والتي كانت تقضي نصف سنة في الأراضي الإيرانية والنصف الآخر في الأراضي العراقية. نتج عن ذلك أعمال نهب وسلب وإيواء لاجئين وإخلال بالأمن وغيرها من المشاكل الحدودية. جابر الراوي، الحدود الدولية...، ص ٣٠٦.

(٢) سالار الدولة: أحد رؤساء العشائر الكردية الإيرانية والذي هرب مع العديد من المعارضين لحكم رضا شاه، ووصل إلى العراق في تشرين الأول ١٩٢٦ بعد إخفاق محاولته للإطاحة بحكم رضا شاه، ولعدم رغبة الحكومة العراقية بالاصطدام بالحكومة الإيرانية التي كانت تخشى من سالار الدولة ورفاقه، فقد توصلت الحكومتان الإيرانية والعراقية إلى إرسال الحكومة الإيرانية مبلغ من المال لسالار الدولة لتسديد ديونه ولتأمين نفقاته على شرط عدم السماح له العودة إلى إيران، فذهب إلى فلسطين. الضابط، العلاقات الدولية...، ص ١٠٣.

إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد، للحصول على مساعدة من العراق في فتح طريق تجاري جديد من كركوك إلى مدينة تبريز^(١).

رغم ذلك استمر رفض الحكومة الإيرانية الاعتراف بالعراق، وبقيت المفاوضات الحكومية بين الدولتين رهناً بأيدي البريطانيين. لكن التعديل الذي أدخل خلال سنتي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ على الاتفاق القضائي العراقي البريطاني في سنة ١٩٢٤^(٢) قد هيأ الفرصة لإزالة جذور المتاعب، وحدث تقارب عراقي إيراني. أثنى المندوب الإيراني في جنيف على المبدأ الذي تضمنه الاتفاق الجديد والذي يحقق المساواة للجميع بما فيهم الإيرانيين. أكد الوزير البريطاني المفوض في طهران لحكومة الشاه، بالنسبة إلى هذه القضية، وكل القضايا الأخرى وعلى الأخص حدود شط العرب، بأن الجيدين من الموظفين البريطانيين قادرين ومستعدين لإزالة كل أسباب الخلاف.

بناء على ما سبق: كان من المتوقع بعد هذه التطورات وتحسين العلاقات أن تصل إلى القمة إلا أن ذلك لم يحدث بسبب عدم اعتراف إيران بشرعية الحدود بين البلدين، وعدم اعترافها بمعاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٨، وبروتوكولات القسطنطينية لسنة ١٩١٣، ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود (١٩١٣-١٩١٤) إذ كانت المشاكل الحدودية البرية والنهرية تطفو على السطح^(٣).

تعد مشكلة شط العرب أخطر المشاكل الثنائية، إذ أن إيران كانت تعدّ شط العرب هو الأساس أو الحد الفاصل بينها وبين العراق، ولكنها لم تلتزم بهذا الأساس لأنها كثيراً ما كانت تتعدى على حدود العراق الشرعية في شط العرب، وأن موقفها من جلسات ومحاضر لجنة تحديد الحدود كان بفعل التدخل البريطاني وغير مقتنعة بما حصل.

(١) لونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٢٥٩-٢٦١.

(٢) إلغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٢٨.

(٣) النجار، التاريخ السياسي....، ص ١٦٩.

تعددت وتنوعت المخالفات القانونية من قبل إيران في شط العرب فمنذ تشرين الأول ١٩٢٩ و إلى عام ١٩٣٢ وإيران تسيّر يومياً ثلاث دوريات مسلحة في شط العرب^(١). وتسبب مضايقات للأهالي^(٢)، كما أن البحارة الإيرانيون لا يراعون إشارات الإدلاء العراقية، فكانت ترسو هذه السفن في المناطق الممنوع الرسو فيها، فضلاً عن السرعة الفائقة التي تسيّر بها سفنهم دون مبالاة بتعليمات الميناء^(٣).

بقيت حدود شط العرب التقليدية المثيرة للخط مصدرراً من مصادر إثارة الحقد الإيراني، حيث أصبحت التدخلات الدبلوماسية البريطانية في سنة ١٩٢٨ فعالة في وقف فرض رسوم أعلى من رسوم الاستيراد الإيرانية على السلع القادمة من العراق، ومثل هذا الإجراء كان يهدد بتدمير تجارة المرور. غير أن وجود آلاف من الرعايا الإيرانيين في العراق، وكذلك تخوف أولئك الذين كانوا يبيعون التهريب من الالتزامات العراقية، كل هذا قد جعل هؤلاء الإيرانيين يزعمون بأنه متى ما أصبحت الأحوال ملائمة فإنهم لن يفشلوا في توفير الأسباب المادية التي لا انقطاع لها، لإثارة النزاع أو الاحتجاج.

اعترفت الحكومة الإيرانية في شهر أيار سنة ١٩٢٩ اعترافاً تاماً بالملكة العراقية^(٤)، حيث أرسل شاه إيران رسالة إلى الملك فيصل الأول والتي عبر فيها عن وصول العلاقات العراقية-الإيرانية إلى شاطئ

(١) مذكرة من قائم مقام أبي الخصيب إلى متصرف لواء البصرة، رقم الملف ١٠٤٤، رقم الوثيقة ٢٧، ٢٧ / ٧ / ١٩٢٩، مشكل الحدود بين العراق وإيران ١٩٦٩-١٩٣٢.

(٢) مذكرة من مأمور مركز شرطة المسيب إلى مديرية شرطة لواء البصرة، رقم الملف ١٦٨، رقم الوثيقة ٥١٢٣، ٣ / ١٠ / ١٩٣٠، ووثائق ميناء البصرة، مركز ووثائق البصرة، مشاكل الحدود بين العراق وإيران .
(٣) الأسدي، العلاقات العراقية...، ص ١١٤.

(٤) لونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٣٥٣، ٢٥٩-٢٦١.

الأمان^(١). ثم أرسل الملك فيصل الأول رسالة شكر إلى رضا شاه أكد فيها استعداد العراق لإقامة علاقات صداقة وحسن الجوار^(٢).

كان من نتائج تطور العلاقات العراقية-الإيرانية سفر وفد عراقي إلى طهران في ٢٠ نيسان ١٩٢٩ برئاسة رئيس الديوان الملكي رستم حيدر لحضور مراسيم اعتراف إيران بالحكومة العراقية^(٣). وفي نيسان ١٩٢٩ أقام رئيس الوزراء مأدبة فخمة للوفد العراقي تلا فيها بصورة رسمية اعتراف إيران بالحكومة العراقية^(٤). شكر الوفد الحكومة الإيرانية موقفها هذا وعاد إلى بغداد يحمل رسالة شخصية إلى الملك فيصل الأول يتمنى فيها الشاه للحكومة العراقية كل الرقي والازدهار^(٥).

ومن الجدير بالذكر: أن بريطانيا أصبحت في مقدمة الدول المشجعة لتحسين العلاقات العراقية-البريطانية بعد أن وجدت أن مصالحها في المنطقة تقتضي مثل هذا التقارب في الوقت نفسه لن تتخلى عن الوقوف بجانب إيران في ادعاءاتها المزعومة في شط العرب.

كذلك تم التوقيع في شهر آب من تلك السنة على اتفاق مؤقت بين البلدين يتناول المعاملة التفضيلية للأمة، و التمثيل القنصلي و الدبلوماسي، و التجارة والمرور، حيث جرى في أعقاب ذلك الاتفاق تعيين قناصل عراقيين في بعض المدن الإيرانية، كما وصل إلى بغداد في ٢٢ تموز ١٩٢٩ "عنايت الله خان سميعي" كأول ممثل دبلوماسي رسمي لإيران، وعين توفيق السويدي ممثلاً دبلوماسياً للعراق في طهران، وفي آب ١٩٢٩ وقع عنايت الله سميعي مع وزير الخارجية العراقي اتفاقية لمدة سنة قابلة لتجديد

(١) الحسن، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، ص ١٩٣؛ فاروق العمر، صور من التدخل الإيراني، مجلة دراسات إيرانية، العدد ٢١، ص ١٩٩.

(٢) الحسن، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، ص ١٩٩.

(٣) لونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٢٥٩-٢٦١.

(٤) الراوي، الحدود الدولية...، ص ٩٤.

(٥) جريدة العالم العربي، العدد ١٤، ٧، ٣ / ٥ / ١٩٢٩.

كل ستة أشهر تقضي بتبادل السفراء، والقناصل، ومنح رعاياها حق أفضل في أراضي الدولتين^(١). وعن طريق التقارب العراقي الإيراني حققت معالجة المصالح المشتركة نجاحاً طيباً، وأصبح يجري تعديل الاتفاقية المؤقت كل سنة.

في بداية سنة ١٩٣١ أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بشكلها النهائي، ففتحت ممثليه في طهران مع قنصلية في "كرمنشاه" ووكالة قنصلية في المحمرة. أما عن إيران فإنها قامت بفتح المؤسسات الدبلوماسية نفسها التي كانت موجودة في العراق في العهد العثماني مع تحويل القنصلية التي افتتحت في آب ١٩٢٩ إلى سفارة^(٢).

في شهر كانون الأول من عام ١٩٣٢ وقع الممثل الدبلوماسي ببغداد ميرزا باقر قاسمي في وزارة الخارجية مع وكيل وزارة الخارجية العراقي عبد القادر رشيد اتفاقية تكميلية جرت على اثرها اتفاقية ٢٩ المؤقتة وقد نصت المادة الأولى من بنودها؛ تعيين كل من الدولتين ستة مندوبين من رعاياها في هذه المناطق^(٣). كان يجري بصفة بطيئة وضع مسودة لعقد معاهدة بين البلدين. ويبدو بأنه لم يبق أي مصدر مشهود لإثارة الاضطراب، سوى الاستثناء الكبير ونعني به حدود شط العرب فيما تحت البصرة.

بعد فشل إيران في تحقيق أطماعها التوسعية على حساب الأراضي العراقية إما عن طريق التجاوزات واختلاق المشاكل، أو عن طريق توسط بريطانيا، لذا قرر الشاه رضا اتباع سياسة الجار الصالح مع العراق وحل جميع المشاكل الحدودية (البرية، البحرية) بالطرق السلمية (الدبلوماسية)، وهدف

(١) عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية...، ص ١٥٦.

(٢) لونكر، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٢٥٩-٢٦١.

(٣) فاروق الحريري، العلاقات العراقية- الإيرانية خلال حقبة العشرينات والثلاثينات وجهة نظر غروبا، مجلة آفاق عربية العدد ١٩، ٦٥.

الشاه من وراء ذلك تقوية أواصر الصداقة مع العراق، ومن ثم توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بينهما بقصد التحرر اقتصادياً من روسيا وبريطانيا^(١).

قام المندوب السامي البريطاني في أوائل سنة ١٩٣٢ بزيارة إلى طهران، ثم أعقبتها دعوة رسمية إلى الملك فيصل الأول لزيارة طهران، وقبل الملك فيصل الأول الدعوة ووصل إيران بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٣٢ برفقة رئيس وزرائه وعدد من الوزراء والمسؤولين العراقيين. حيث تمخضت هذه الزيارة عن تحسين العلاقات العراقية - الإيرانية و إلى عقد الجانبين أربع اتفاقيات في ٢ حزيران ١٩٣٢، وبسبب الظروف السياسية التي مرت بها البلدين فقد تم تنفيذ اتفاقيتين فقط ، الأولى اتفاقية استرداد المجرمين، والثانية اتفاقية توسيع شبكات الاتصال الهاتفي والخدمات البريدية بين البلدين^(٢).

وأثناء وجود الوفد العراقي في طهران أثارت مشكلة شط العرب، فعرض رضا شاه على الملك فيصل الأول في أن يصبح خط التلوك حداً فاصلاً بين البلدين في شط العرب فرفض الملك هذا العرض^(٣).

نتيجة لذلك تجددت المناقشات حول شط العرب بين البلدين مرة ثانية في ٢٨/نيسان/١٩٣٢ أثناء وجود وفد عراقي برئاسة نوري السعيد لاستكمال تطبيق الاتفاقيتين السابقتين، وذلك رغبة من الحكومة الإيرانية في الحصول على ٣ كم من شط العرب ليكون مرفأً لعبادان، فأكد نوري السعيد "أن العراق الذي لا يمتلك منفذاً بحرياً لتجارته غير الشط، وكان دائماً محتفظاً بهذا المنفذ، حتى عندما كان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانت تلك الدولة مالكة لموانئ بحرية عديدة على البحر المتوسط. وإن آراء جميع

(١) عدنان البكري، سياسة إيران الخارجية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الرابعة، ١٩٧٨، العدد ١٦.

(٢) ألونكر، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ _ ١٩٥٠، ص ٣٥٣؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٧، ١٩/١٢/١٩٣٢.

(٣) النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي، ص ١٧٢.

رجال السياسة العراقية مجتمعة بضرورة الاحتفاظ بهذا المنفذ^(١) كما بين نوري السعيد لحكومة إيران أنه غير مخول لإعطاء الرأي النهائي في هذا الموضوع إلا أنه سيعرض على حكومة العراق هذه الأمور^(٢). ومن الجدير بالذكر: أن بريطانيا حاولت إقحام نفسها في هذه المفاوضات على اعتبار أنها تملك تسعة أعشار السفن التي تسير في شط العرب. فقدمت مقترحاً لإدارة الملاحة في شط العرب من لجنة ثلاثية عراقية وإيرانية وبريطانية. إلا أن العراق وإيران رفضتا هذا المقترح^(٣). حاولت إيران استغلال وجودها كعضو في عصبة الأمم عندما حان الوقت للتصويت على قبول قرار العصبة بدخول العراق كعضو في عصبة الأمم، حيث طالبت بأن يكون خط التالوك حداً لها في شط العرب، وكانت تأمل أن يغير العراق موقفه من ذلك ويستجيب لادعاءاتها ثمناً لتصويتها إلى جانبه في العصبة^(٤).

ومما زاد الطين بله أن بريطانيا كانت تسيّر أمور البلاد السياسية لخدمة مصالحها، وضرب مصالح الشعب العراقي عرض الحائط.

١ - الحدود الغربية

• العلاقة مع شرقي الأردن :

إن شرقي الأردن هو جزء من سورية الجنوبية، وبعد خروج الملك فيصل الأول من سورية على أثر احتلال الفرنسيين لدمشق، انسلخت هذه المنطقة منها وأصبحت في إمرة الأمير عبد الله ابن الملك حسين، وكان من الطبيعي عند تأسيس الحكومة الوطنية في العراق وتولى الملك فيصل الأول العرش، أن تكون هناك صلات قوية بين العراق وشرقي الأردن، حيث عقدت بين المملكتين في ٢٦ آذار سنة ١٩٣١ معاهدة

(١) م.و.و. ، ملفات البلاط الملكي، الملف ٢/٤/٥، التسلسل ٨٢٦ س.ع.

(٢) م.و.و. ، ملفات البلاط الملكي، الملف ٢/٤/٥، التسلسل ٨٢٦ س.ع.

(٣) الول ستان، رضا شاه كبير إيران تو، ترجمة عبد العظيم صبور، طهران، ١٣٣٥ هـ.ش.

(٤) النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي...، ص ١٧٤.

صداقة أيضاً، واستمرت المملكتين في توثيق عرى التآخي والتآزر، وعملتا على التقارب بين البلاد العربية^(١).

• العلاقة مع سورية

كان موقف العراق العام اتجاه سورية، ينطوي على التذمر من الانتداب الفرنسي عليها، وقد أدى ذلك إلى إظهار العطف اتجاه كل الوطنيين السوريين، وإزاء الثورات التي قامت ضد الاستعمار الفرنسي، والممثلة بالثورة السورية الكبرى سنة ١٩٢٥. وجرى استخدام الأطباء والمدرسين السوريين في العراق، وكان الممثلون السوريون مشاركين مشاركة ظاهرة في الحاشية الشخصية للملك^(٢).

وكان الملك فيصل يرسل فرنسا محاولاً إقناعها توليته عرش سورية إلى جانب العراق، ولم ييأس فيصل قط طول مدة حكمه من الإلحاح على فرنسا لإعطائه عرش سورية بجانب العراق وقدّم لها حلولاً من أجل حلّ المشكلة السورية (عقب ثورة ١٩٢٥ وأزمة الدستور منذ عام ١٩٢٨). لكنّ رد فرنسا النهائي لم يصله، وما وصله فقط سوى المجاملة والملاطفة^(٣).

وكانت إعادة فتح الطريق من العراق إلى سورية سواء عبر نهر الفرات إلى دير الزور، أم عبر الجزيرة من الموصل يمثل الأمنية التي أدت إلى عقد سلسلة من المؤتمرات في الموصل، ودير القائم والبوكمال بين مندوبيين العراقيين والسوريين والفرنسيين والبريطانيين خلال الفترة من سنة ١٩٢٠ حتى ١٩٢٤. ولقد نجحت هذه المؤتمرات فعلاً في إعادة فتح الطرق، وتوفير الأمن وتسوية جزء من العداوات القديمة جداً بين عشائر التي تقطن المنطقة^(٤). عقد في عام ١٩٢٥ اتفاق بشأن تجارة المرور، حيث تم من خلاله تنظيم

(١) حسن ولي، الرئيس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، ص ٧٣.

(٢) لونكر، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ _ ١٩٥٠، ص ٢٦١ _ ٢٦٢.

(٣) Documents of the British colonial office about the middle East from 1919 to 1945, 732/34 , (confidential) the residency, Baghdad 7July 1922, volume 1, p712-713.

(٤) أهم العشائر التي تقطن المنطقة هم العمارات والعقيدات والدليم.

حركة المتاجرة عبر الطريق الجديد، وكذلك ضمان المعونة المشتركة في حملات مكافحة الجراد خلال سنة ١٩٢٦ وما بعدها .

وفي ظل تلك الظروف كانت مظاهر العلاقات العراقية السورية تتمثل في النقص المتواصل في وجود حدود متفق عليها، وذلك لأن الحدود غير المخططة والمعمول بها منذ سنة ١٩٢٠، والتي كانت نافذة المفعول بصفة اسمية، كان ينبغي تجاهلها في الواقع بصفة ضرورية وأسوأ من ذلك كله ، هو استمرار الغارات العشائرية .

لقد غدا مؤكد في سنة ١٩٢٥ أنه يستحيل عقد مؤتمر عشائري ذلك لأن القرارات التي اتخذت في اجتماع البوكمال في تلك السنة، لم تكن قد كرمت بالقبول بعد. وفي السنة التي تلت ذلك استطاع الشيخ عجيل الباور أن يصد الغارة الكبرى التي قام بها دهام العادي. فلقد ساعدت القوات الجوية البريطانية وفوج من السيارات الانكليزية المصفحة الشيخ عجيل في صد تلك الغارة، حيث راح يتعقب خصمه المنهزم إلى أن استطاع نهب ما لديه من ماشية، ولذلك قوبل هذا الحادث باستمرار حرب العصابات التي لم تكن قد ظهرت أية نهاية لها في الظاهر".^(١)

كانت العلاقات العراقية السورية تقوم على مستويين هما؛ مستوى الأقطار العربية المتجاورة ومستوى العلاقات بين الانتدابيين الفرنسي والبريطاني. ولقد تحسنت هذه العلاقات الأخيرة منذ قيام التوترات السيئة التي وقعت خلال الفترة ما بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢١ وذلك لأن المصالح المشتركة بالنسبة إلى عربات نقل البريد وسلامة الصحراء ، وتبادل المجرمين، والنقل والمرور، ومكافحة الجراد كل هذه الأمور و العلاقات تعاظمت وان بقيت الخلافات السياسية الفرنسية البريطانية إزاء حماية هذه الأمور ظاهرة للعيان. وقد أشار إلى ذلك توفيق السويدي حيث ذكر في مذكراته عن لقاء جمعه مع السفير الفرنسي "المسيو غاستون موكر" (G.Mucra) في طهران في ٥ نيسان ١٩٣١، حيث دار اللقاء عن الاجتماع الذي حصل

^(١)الونكر، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ٢٦١-٢٦٢.

في بغداد بين موكرا ووزير فرنسا المفوض في العراق المسيو ليبسيه، وعن التسوية التي يراد العمل بها بشأن ملكية جلالة الملك علي بن الحسين وتبوءه عرش سورية، فقال السويدي: "ذكر لي (السفير) بعض الأنباء عما يدور بشأن عرش سورية قبل سنة أو أكثر، وعن مقابلته لنوري السعيد في المفوضية العليا بخصوص رغبة فرنسا في تولية الملك علي أو أحد أولاد الحسين عرش سورية. ثم قال (السفير): "وقد ثبت لنوري باشا حينئذ أن فرنسا لا تعارض تولية أحد أبناء الحسين عرش سورية إذا أراد السوريون ذلك... ولكن السوريين كانوا منقسمين، فمنهم من كان يُرجح الجمهورية -وهم الأكثرية- ومنهم كان يميل إلى الملكية، ولكنه لا يستطيع الترويج بين أبناء سعود وأبناء الحسين فبقيت المسألة مُعلّقة...". ثم قال: "والظاهر أنه كان قبلها يوجد ميل لفرنسا نحو التفاهم مع جلالة فيصل الأول، ولكنني لا أعلم ماذا حدث بعد ذلك"^(١).

وقد حدث في سنة ١٩٣١ تقدم في المحادثات التي أجريت في باريس حول قضايا الحدود التي ما زالت معلقة، وسارت تلك المحادثات قدماً، حيث قدم طلب إلى مجلس عصبة الأمم لأن تقوم بتعيين لجنة تشترع بتخطيط الحدود على الأساس الذي تم التوصل إليه في سنة ١٩٢١، حيث استطاعت اللجنة أن تنجز مهمتها في شهر أيار ١٩٣٢، بالإضافة إلى تقديم توصياتها إلى مجلس العصبة، والتي لم تتم المصادقة عليها إلا في شهر أيلول من تلك السنة حين قبلت العصبة بها. كانت تلك التوصيات تنطوي على ضم منطقة سنجار برمتها إلى العراق، و أن تعوض سورية عن أية أرض تسلخ منها في أي مكان. واستطاعت لجنة تخطيط الحدود اللاحقة، والتي رأسها نفس رئيس اللجنة السابقة، أن تنجز عملها في سنة ١٩٣٣^(٢).

(١) السويدي، مذكراتي، ص ٢١٢-٢١٣.

(٢) لونكر، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ _ ١٩٥٠، ص ٣٥٥.

الفصل الثالث:

الإدارة العراقية في ظل الانتداب البريطاني وأثرها على الأوضاع الداخلية في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م)

أمرت الحكومة البريطانية في السابع عشر من حزيران ١٩٢٠ وكيل الحاكم العام أرنولد ولسن بأن يعلن عن عودة برسي كوكس إلى العراق في الخريف القادم. كمثل أعلى (مندوب سام) للحكومة البريطانية وأنها أسندت له مهمة تشكيل حكومة مؤقتة، تتولى الحكومة البريطانية فيها مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي. وكذلك وضع قانون أساسي باستشارة مجلس منتخب^(١).

رجع برسي كوكس إلى العراق في الأول من تشرين أول ١٩٢٠ ليضع السياسة البريطانية التي رسمت أبعادها سلفاً موضع التنفيذ، وبعد ثلاثة أسابيع ونيف من الاتصالات واللقاءات مع ساسة ورجال دين ووجهاء وشيوخ قبائل من أطراف الشعب العراقي المختلفة نجح في اختيار هيئة الوزارة بما فيهم رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب الذي تسلم منه يوم الخامس والعشرين رسالة تكليف رسمية دعاه فيها للتشرف برئاسة مجلس الوزراء^(٢). وذلك بناء على موافقة مسبقة من قبله قد أفضى بها إليه عند اجتماعه به قبل يومين من تاريخ التكليف^(٣).

أولاً- الدوائر الإدارية للدولة العراقية في ظل سلطة الانتداب:

تكونت هيئة الوزراء من رئيس الوزراء وثمانية وزراء أصيلين، واثنى عشر آخرين من دون حقائب وزارية.^(٤) واستناد إلى البند الرابع من المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم (نظام الانتداب) عين برسي كوكس لكل وزارة مستشار بريطاني، تألفت الهيئة الاستشارية الوزارية من سنت جون فيلي للداخلية، وسيليتير للمالية والتجارية، واتكنسون للأشغال العامة والمواصلات، والرائد ئيدي للدفاع، والسيرادغاريونهام كارتر للعدلية، ونورتين للصحة والمعارف وكول للأوقاف، على أن هذه الأسماء طرأت عليها تغيرات كثيرة ،

(١) إيرلند، العراق دراسة في تطوره ...، ص ١٥٨.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٧، ج١، ص ١٨.

(٣) إيرلند ، العراق دراسة في تطويره ...، ص ٢١٩.

(٤) British Colonial Office , Report on Iraq Administration , October 1920 – March 1922 , London 1922, p.5-6, Hereafter as British Report 1920 – 1922 .

حيث أدخل تومسون ثم كورنواليس محل فيلبي، ودارور محل كارتر وولسن ثم ويكلي محل واتكنسونوسمث محل نورتن، وخوسي محل ئيدي^(١).

رسمت العلاقات بين الطرفين (الوزارة والهيئة الاستشارية برئاسة المستشار البريطاني) بموجب بروتوكول خاص سمي بـ "لائحة التعليمات لهيئة الإدارة العراقية"^(٢) وقع بين الطرفين العراقي والبريطاني في العاشر من تشرين الثاني ١٩٢٠ في اجتماع مشترك ضم هيئة الوزارة العراقية والمندوب السامي كونه ممثلاً للحكومة البريطانية في العراق، وبموجبه أقرت صلاحيات مجلس الوزراء وعلاقة الوزير بالمستشار، وقد عدّ البروتوكول هيئة الوزراء مسؤولة عن إدارة شؤون الحكومة كل حسب اختصاصها إلا فيما يتعلق بالأمور الخارجية والعسكرية فهما من اختصاص المندوب السامي وبما أن كل عضو في الهيئة الوزارية هو رئيس دائرة، فعليه أن يخضع إلى:

أ. إشراف مجلس الوزراء

ب. مشورة المستشار

ت. سلطة المندوب السامي

فرض هذا الترتيب على الوزير أن يعرض جميع الأمور الرسمية للوزارة على مجلس الوزراء عن طريق المستشار، وأن تنتقل مقررات مجلس الوزراء إلى الوزير عن طريق المستشار ، ونص أيضا على أن من حق المستشار حضور جلسات مجلس الوزراء التي يبحث فيها أمور الوزارة المعين فيها، وله حق النقاش دون التصويت، وفوض البروتوكول لمجلس الوزراء تعيين الموظفين العراقيين بموجب توصية من الوزير المختص، على أن تحظى بمصادقة المندوب السامي على اعتباره المرجع الأعلى في الأمور كافة.

(١)الونكر، العراق الحديث...، ص ١٧٩.

(٢)الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، ج ١، ص ٢٥-٢٦.

عُدَّ البروتوكول أحد أهم وثائق نظام الانتداب على العراق بعد المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لاحتوائه على خطة العمل السياسي والإداري المشترك بين العراق وبريطانيا في عهد الانتداب ١٩٢٠ - ١٩٣٢ .

أخذت الهيئة الإدارية صفتها الشرعية من خلال بيان أصدره المندوب السامي وجاء فيه " ... بناء على ما ورد من المنشور الصادر في ١٧ حزيران ١٩٢٠ بأن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أذنت بتشكيل مجلس نيابي لسن قانون أساسي للعراق إلى أن يتم تأليف هذا المجلس يجب أن تدير دفة الأمور في البلاد حكومة وطنية مؤقتة بنظارتي وإرشادي.. وبناءً عليه أنا الميجر السير برسي كوكس ... أعلن ما يلي :

- أولاً - تأسيس هيئة إدارية مؤلفة من رئيس وزراء ووزراء للداخلية، والمالية، والعسكرية، والأوقاف، والمعارف والصحة، والدفاع، والأشغال العمومية، والتجارة، ووزراء آخرين ليس لهم وزارات خاصة بهم.
- ثانياً - تكون مسؤولية إدارة شؤون الحكومة- ما عدا الأمور الخارجية والحركات الحربية والأمور العسكرية والأمن يعود إلى القوات الوطنية - على هيئة الوزارة ، وستجري أعمال الهيئة بنظارتي وإرشادي"^(١).

بالرغم من إعلان البيان المذكور فإن عمل الإدارة الانتدابية لم ينفذ رسمياً إلا في ٣ كانون أول ١٩٢٠ عندما أعلن المندوب السامي " ... بأن جميع الحقوق والصلاحيات والواجبات التي كانت مناطة بالحاكم المدني العام والسكرتير العدلي، ستنتقل إلى المندوب السامي ووزير العدلية والداخلية بالتعاقب ..."^(٢)

^(١) إيرلند، العراق دراسة في تطوره...، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

^(٢) British Special Report 1920 - 1931, pp . 13.

تشكلت الحكومة العراقية- بموجب خطة تأسيس الحكومة العراقية المؤقتة التي أعدها برسي كوكس - من مجلس وزراء وثمانية إدارات (وزارات) تنفيذية، وهي الداخلية، والعدلية، والدفاع، والمعارف والصحة والنافعة، والتجارة، والأوقاف.^(١)

كما جهزت دار الاعتماد البريطانية خطة مختلفة وزعت فيها الدوائر كل حسب اختصاصها أو قريبا من ذلك الاختصاص بصفة دوائر مركزية أو دوائر ملحقة، وكالاتي:

جدول رقم - - خطة توزيع الدوائر على مختلف الوزارات^(٢)

وزارات الداخلية	وزارة المالية	وزارة العدلية	وزارة المعارف والصحة	وزارة النافعة	وزارة التجارة	وزارة الدفاع	وزارة الأوقاف
الإدارة العامة	المالية العامة	القضاء	التعليم	الابنية	التجارة	الشبانه	الأوقاف
الشرطة	الحسابات	الطابو	الصحة	الطرق	الجمارك	الدرك	الودائع والامانات
الواردات	التدقيق		البلديات	سكك الحديد	الميناء	القوات المحلية	
الزراعة	الدين العثماني		البريد والبرق				
السجون			الري				
الطباعة والنشر			المساحة				

^(١) British Special Report 1920 – 1931 , pp . 132.

^(٢) إيرلند، العراق دراسة، ص ٢٢٨.

١- مجلس الوزراء

تعد الإدارة في عهد الانتداب من حيث المبدأ إدارة مركزية، وكان يتربع على قمته مجلس الوزراء، وقد عرفه القانون الأساسي (الدستور)، بأنه المسؤول عن إدارة شؤون الدولة، وتعد جلساته برئاسة رئيس الوزراء. ليقرر ما يجب اتخاذه من الإجراءات في الأمور المتعلقة بأكثر من وزارة، ويبحث في جميع الأمور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات^(١).

ويطرح رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الأمور على المندوب السامي لتلقى أوامره، ثم صارت تطرح على الملك فيصل الأول (١٨٨٣ - ١٩٣٣) بعد تنويجه ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، إلا أن نسخة من هذه التوصيات كانت ترسل إلى دار الاعتماد البريطانية ليبيدي المندوب السامي ملاحظاته عليها، ثم تبلغ إلى مجلس الوزراء عن طريق الملك. ويجوز لرئيس الوزراء أن يتولى رئاسة وزارة أخرى من وزارته وكالة في حال غياب الوزير المختص^(٢). وبالرغم من حقه في اختيار وزرائه، لكنه لا يملك حق إقالتهم^(٣).

كما كان لدى مجلس الوزراء سكرتير على درجة عالية من الكفاءة، وهيئة مساعده من الكتاب^(٤) لتسهيل الأمور لإدارة فعالة، وأهم مهام السكرتير توزيع نسخ من منهاج جلسات المجلس على هيئة الوزراء والمندوب السامي قبل يوم من انعقاد الاجتماع، وإرسال نسخ من الكشف إلى المندوب السامي لتلقي أوامره عليها، وأيضاً إلى الملك فيصل الأول لتلقي رده بعد التداول مع دار الاعتماد البريطانية، وإلى الوزراء كافة. وكل وزارة مسؤولة عن تنفيذ قرارات المجلس العائدة إليها.

(١) الحكومة العراقية، القانون الأساسي العراقي، بغداد، ١٩٢٥، ص ٢٥.

(٢) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، ج ١، ص ٢٧، ٢٥٠.

(٣) الحكومة العراقية، القانون الأساسي، ص ١١.

(٤) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان تسلسل الملف ٢٥٣٣ / ٣١١ ملاك مجلس الوزراء، و ٢، ١٩٢١، ص ٢.

٢- الإدارة الإقليمية:

جرت التحديثات في الإدارة الإقليمية كونها جزءاً من الإدارة الداخلية، والتي حدثت فيها ترتيبات جديدة، فبموجب مشروع التقسيم الإداري الذي أقره مجلس الوزراء في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٢٠^(١) ألغيت التسمية البريطانية للوحدات الإدارية، وأعيد تسميتها بأسمائها العثمانية، الناحية والقضاء باستثناء مصطلح سنجق العثماني الذي تم استبداله بمصطلح لواء العربي^(٢). كما أعيد تقسيم العراق إلى (١٠) ألوية^(٣)، و (٣٥) قضاء، و (٨٥) ناحية، و (١١٦) شعبة^(٤).

وكما ترجع أسباب تخفيض المناطق (الألوية) من أربعة عشر في منتصف ١٩٢٠ إلى عشرة ألوية، إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق آنذاك بعد ما سحبت سلطة الاحتلال البريطاني موجودات الخزينة العراقية أثر نشوب ثورة العشرين وتسجيلها إيراد لحساب حكومة الهند^(٥). علاوة على تأثيرات أزمة الركود الاقتصادي العالمية، كما كان لأسباب السياسية دورها في هذا التقليل إذ لجأت سلطة الانتداب إلى معاقبة الألوية التي أظهرت نشاطاً معادياً للوجود البريطاني أثناء ثورة العشرين، فأُنزلت رتبتي السماوة والديوانية من منطقتين (لواءين) إلى قضاءين، وكذلك حولت منطقة (لواء) أربيل إلى شبه لواء تابع إلى كركوك^(٦).

خضعت منطقة (لواء) السليمانية لإدارة المندوب السامي المباشرة. إلا أن هذه الوحدات أعيدت إلى النظام الإداري كألوية وتباعاً.

(١) British Special Report , 1920 - 1931 , p7-9.

(٢) إيرلند، العراق دراسة... ، ص ٢٣٠-٢٣١.

(٣) وهي بغداد والبصرة والموصل وكركوك والديلم وكربلاء وديالى والمنتفك والحلة.

(٤) British Special Report , 1920 - 1931 , p49.

(٥) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ٢٩.

(٦) أ.ك. و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٤ / ٣١١ ملاك وزارة الداخلية لسنة ١٩٢١ ، و ١٨، ص ٣٩. و ١٨، ص ٣٩.

وبالرغم من عدم تغيير عدد الألوية ، فإن الأقضية والنواحي تغيرت كثيراً و ذلك بحسب تقديرات الحكومة لمتطلبات الإدارة الإقليمية، وبنهاية العام ١٩٣١ كانت التقسيمات الإدارية للعراق تتألف من ١٤ لواء و ٤٧ قضاء و ١٤١ ناحية^(١).

تعتبر الإدارة الإقليمية أحد أهم فروع الإدارة المركزية للعراق، وقد اعتلى اللواء على قمة هرمها ويليه القضاء ثم الناحية وإذا ما استثنينا الشعب التي كانت تديرها وزارة المالية^(٢). فإن الناحية أصغر وحدة إدارية، وهي تتبع القضاء، ويتبع القضاء اللواء الذي يعد أكبر وحدة إدارية، ويتصل بالعاصمة، بالوزارة مباشرة^(٣).

لقد بقيت الإدارة الإقليمية تعمل بموجب نظام إدارة الولايات العثمانية لعام ١٨٦٤ وتعديلاته حتى صدور قانون إدارة الألوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧، الذي حل محله، وقد استفاد إلى حد ما من النظام العثماني، وبموجبه صار إحداث وإلغاء الوحدات الإدارية يتم بإدارة ملكية تصدر بناء على اقتراح من وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء، فيما أنط تغير حدود الوحدات الإدارية وتسميتها بوزير الداخلية ووسع هيئة موظفي إدارة هذه الوحدات،^(٤)

٣- الإدارة الداخلية:

تُعتبر أحد أهم الإدارات العراقية منذ تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، وذلك لتعدد وخطورة المهام التي تقع على عاتقها، وقد نسقت على غرار نظام وزارة الداخلية العثمانية،

(١) British Special Report , 1920 -1931 , p50, 252-254.

(٢) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٣٤٤٤ / ٣١١، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٣، و٦٤، ص ٩٢.

(٣) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٠٢ / ٣١١، سجل الارادات الملكية لسنة ١٩٢٢، و٧٢، ص ٢٠٧.

(٤) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٧، قانون إدارة الألوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٨، ص ٢٣٨-٢٦٠.

وذلك استجابة لرغبة مجلس وزراء الحكومة العراقية المؤقتة في بناء المؤسسات الإدارية العراقية على أسس النظم الإدارية العثمانية^(١). وعدم تقاطع هذه النظم مع المصالح البريطانية^(٢)، فعليه تألفت الوزارة من ديوان وعدد من الدوائر المركزية.

١- ديوان الوزارة:

تضم المقر العام، ومديرية الإدارة العامة:

أ- المقر العام: ويعتبر السلطة المركزية للوزارة وتآلف من:

- وزير عراقي ، يعد الرئيس الأعلى للوزارة و مسؤول عن تطبيق القوانين والأنظمة فيها ومراقبة أعمال الهيئة الإدارية، والاستماع إلى الآراء التي طرحها المستشار البريطاني.
 - مستشار بريطاني: وتحدد مهمته في تقديم النصح والإرشاد لتقويم عمل الوزارة وترقيته^(٣). وضم المقر عدداً من المسؤولين الثانويين بصفة مساعدين كالعراقي سكرتير الوزير، ومن المساعدين أيضاً البريطانيين ، معاون المستشار والقائم بأعمال المستشار، نظر الأول في شؤون الموظفين الأجانب ، والمطبوعات والنقلات والشرطة والجيش والثقافة والسجون وقضايا العشائر والدور المشغولة من الحكومة والمراسلات السرية ، فيما نظر الآخر في الزراعة و الاسقاء (الري) والواردات والميزانيات وجوازات السفر وشؤون منطقة كردستان^(٤).
- يتكون المقر أيضاً من ثلاثة موظفين هنود بعنوانين ملاحظ عام، وكاتباً سريراً، وملاحظ القسم الشخصي^(٥).

(١) إيرلاند، العراق دراسة في ...، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢) المس بيل ، فصول من تاريخ ... ، ص ١٩

(٣) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٩ ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٠، ص ٢٧٣.

(٤) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٤ / ٣١١ خلاصة ملاكات جميع الوزارات، و ٨، ص ٩.

(٥) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١ ملاك وزارة الداخلية، ١٩٢٢ ، و ٢، ص ٢.

ب- مديرية الإدارة العامة:

إنها الدائرة المركزية الوحيدة في الوزارة، وكانت تقوم بالأعمال الإدارية للوزارة، وتألّفت من مدير عراقي (سكرتير الوزير) وأربعة وعشرين موظفاً موزعين على شعبها الثمانية، الأوراق والذاتية والترجمة والمحاسبة والطباعة والصادرة والواردة والتجليد. وبواقع اربع موظفين في كل شعبة وبهذا كان ملاك وزارة الداخلية في سنة ١٩٢٠/١٩٢١ يتكون من ١٦ عراقياً و ١٤ بريطانياً و ١١ هندياً ومصريان، وإيراني واحد ومئة وثلاثين مستخدماً^(١).

- دوائر وموظفو وزارة الداخلية سنة ١٩٢١

اسم الدائرة	عراقي	بريطاني	هندي	مصري	سوري	إيراني	ارمني	يوناني	المستخدمين
مركز الوزارة	١٦	٤	١١	٢	-	١	-	-	١٧
دائرة البيطرة	١٩	٤	١١	-	-	-	١	-	٤٦
دائرة الزراعة	٢٠	١١	٢٥	-	٢	-	١	-	٢٨
دائرة السجون	١٠	٢١	١	-	-	-	١	١	٢٤٠
مطبعة الحكومة	٥٢	٣	٥٦	-	-	-	-	-	٩
دائرة القرطاسية	١١	-	٧	-	-	-	-	-	٣
دائرة الاستملاك	٦	١	١	-	-	-	-	-	٣

(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١ ملاك وزارة الداخلية ، و ٢، ص ٢.

١٣٠	١	٣	١	٢	٢	١١٢	٤٤	١٣٤	٤٠٧ المجموع
									موظفو الإدارة الإقليمية
٤٧	-	-	-	-	١	١	٢	٣٢	لواء بغداد
٣٩	-	-	-	-	-	٧	٨	٢٩	لواء بغداد
٣١	-	-	١	١	٤	٥	٣	٣٣	لواء البصرة
٤٠	-	-	-	-	١	٤	٢	١٥	لواء العمارة
٤١	-	-	-	-	-	١	٣	٤٣	لواء كركوك
٩	-	-	٢	-	-	٣	-	١٠	لواء كربلاء
٤٨	-	-	-	-	-	٦	٣	٣٩	لواء المنتفك
٦٠	-	-	-	-	-	٧	٤	٢٩	لواء الحلة
٢٢	-	-	-	١	١	١	٢	١٢	لواء الدليم
١٠٠	-	-	-	-	-	١	٢	٢٥	لواء ديالى
٦٩	-	-	-	-	-	-	٢	١٩١	لواء اربيل (شبه لواء)
٥٠٦	٠	٠	٣	٢	٨	٣٨	٣٠	٢٨٦	٨٧٣ المجموع
٦٣٦	١	٣	٤	٤	١٠	١٥٠	٧٤	٤٢٠	١٢٨٠ المجموع الكلي ^(١)

(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٤ / ٣١١ خلاصة ملاكات جميع الوزارات لسنة ١٩٢١، و٩، ص ١١.

٢- الدوائر المركزية:

شملت دوائر أصلية كالشرطة والسجون والزراعة والواردات والبيطرة ومطبعة الحكومة والقرطاسية والأملاك ودوائر الحكم المحلي وأخرى مستحدثة كمديرية الصحة العامة والتفتيش الإداري وأمانة بغداد ولجنة إسالة الماء لمدينة بغداد ومديرية النفوس العامة.^(١)

أ- دائرة الشرطة :

كانت أحد أهم الإدارات الأمنية، ومن المكونات الأساسية لوزارة الداخلية منذ تأسيسها، وكانت آنذاك تسمى ب (مفتشية الشرطة) وتخضع لإشراف معاون المستشار. وتألفت من دائرة مركزية وعدد من الدوائر التنفيذية والاختصاصية الملحقة، تألفت الدائرة المركزية من المقر العام، يرأسه مفتش الشرطة العام (مدير الشرطة العام) اللفتنت كرنل (عقيد) سي . أي. أي. بريسكوت. وكان يتقاضى راتباً مقداره ٢١٢٠ روبية^(٢) شهرياً، وموظف آخر بدرجة خصوصية يدعى ايج. أم . كونز.^(٣)

وبموجب الإرادة الملكية الصادرة في ٩ كانون الثاني ١٩٢٢ ألغيت مفتشية الشرطة وعدت مديرية عامة.^(٤) وحظيت الشرطة باهتمام حكومي كبير، وهي نتيجة طبيعية لسياسة بريطانية مدروسة أرادت أن تجعل من الشرطة الجهاز الأمني الرئيسي بدلاً عن الجيش الذي لا ترغب ان تراه قوياً، حتى لا يصبح خطراً يهدد الوجود البريطاني على أرض العراق، وان يبقى العراقيين بحاجة دائمة إلى دعم ومساندة البريطانيين، وعليه أخذت تشكيلات الشرطة بالتوسع والتنوع والانتظام، حتى استقرت في نهاية عهد

(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٤ / ٣١١ خلاصة ملاكات جميع الوزارات ، و ٩ ، ص ١١.

(٢) الروبية هي العملة الهندية، لتفاصيل حول العملة المستخدمة في العراق في ظل الانتداب البريطاني، انظر الفصل الرابع الاقتصادي، أولاً: السياسة النقدية والمالية لبريطانيا في العراق.

(٣) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١ ملاك وزارة الداخلية ، و ٢ ، ص ٢.

(٤) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١ ، ملاك وزارة الداخلية ، و ٢٢ ، ص ٢٣-٤٩ ، ص ٥٠ - ٥٣.

الانتداب على دائرة مركزية (مديرية الشرطة العامة)، ودوائر تنفيذية، وعدد من الدوائر الاختصاصية الملحقه، تألفت الدائرة المركزية من المقر العام، وشعب ، الإدارة والحركات ، والميرة ، وهيئة التفتيش، حيث تألفت شعبة التفتيش، من هيئة تفتيشية مؤلفة من البريطاني مفتش الشرطة العام العقيد (بريسكوت) رئيساً، وعدد من المفتشين البريطانيين والهنود العراقيين لتفتيش دوائر الشرطة ومركزها وكتابة التقارير عنها إلى رئيس المفتشين مستشار الداخلية.

فيما تضمنت الدوائر التنفيذية على مديريات شرطة الألوية ومعاونيات شرطة الأفضية ومأموريات شرطة النواحي. وكما اشتملت الدوائر الاختصاصية على مدرسة الشرطة ومدرسة الشرطة العليا، ودوائر التحقيقات الجنائية ومديرية قوة شرطة السيارة ومديرية شرطة سكك ومديرية شرطة الميناء ومديرية شرطة الجمارك.^(١)

ب- دائرة السجون:

كانت من الدوائر الأساسية لوزارة الداخلية وتعد كدائرة الشرطة تحت إشراف معاون المستشار، وتألفت من مفتش عام السجون البريطاني سي.جي. فينجور C.J.Vinjour وستة سجون في كل من بغداد،

^(١) وجيه يونس واسماعيل الراشد ، المحيط في تشكيلات الشرطة العراقية، بغداد، ١٩٥٢، ج١، ص ١٥ - ١٠٠.

والبصرة والموصل والحلة وكركوك والعمارة^(١). ومن المدرسة الصلاحية^(٢)، وقد بلغ مجموع ملاكها في أواخر سنة ١٩٢١: ٢٠ عراقياً، ٢١ انكليزياً، وهندياً، وارمنياً، و ٢٤٠ مستخدماً^(٣). من خلال الجهود المبذولة من الحكومة في تعريق إدارات ونظم المؤسسات الحكومية وتحسين كفاءة أدائها، تم تكليف العراقي حسن رفقي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ مديراً عاماً للسجون العراقية بدلاً من مديرها البريطاني السابق^(٤). وفي ضوء ذلك تم استبدال - بشكل تدريجي - ضباطها البريطانيين بآخرين عراقيين، وبحلول سنة ١٩٣١ لم يبق في إدارة السجون العراقية سوى بريطاني واحد، انتهت خدماته سنة ١٩٣٢. وبدوافع إنسانية واقتصادية افتتحت في السجون ورشة إنتاجية لتشغيل السجناء، وحققت نتائج ممتازة، وفي إطار هذا البرنامج أيضاً زج السجناء في أعمال خارج السجون مقابل اجر، إذ تم استخدامهم في رصف الشوارع بالحجر وفي صناعة الطابوق^(٥).

(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١ ، ملك وزارة الداخلية ، و ٥، ص ١١-١٢
(٢) تأسست المدرسة الإصلاحية سنة ١٩١٩ في الرستمية لإيواء الصبيان الجانحين، وضعت تحت إشراف دائرة السجون، وبعد غرق المدرسة وتهديمها أسست أخرى بدلاً عنها في سنة ١٩٢٣ مجاورة لسجن بغداد (باب المعظم)، ووضعت تحت إشراف وزارة المعارف - وتنقسم على قسمين - قسم تحضيرى ، ويودع فيه الأحداث دون سن ١٥ سنة ، وقسم أول ، ويودع فيه الأحداث بين سنتي ١٥ - ١٨ سنة ، وكان يدرس في المدرسة منهاج المدارس الابتدائية زائداً تعليم الصبيان بعض المهن الحرة . جريدة العالم العربي ، ١٩٢٨/٥/٢٤ ، التقرير البريطاني الخاص المقدم إلى عصبة الأمم عن احوال الإدارة العراق لعام ١٩٢٦/١٩٢٧ ، بغداد ، ١٩٢٨ ، ص ٦٧ .

(٣) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٤ / ٣١١ ، خلاصة ملاكات جميع الوزارات ، و ٩، و ١١ .
(٤) جريدة الوقائع العراقية العدد ٥ ، ٨ كانون الأول ١٩٢٢ .

(٥) British Special Report 1920 -1931, p 61-63.

نالت الأعمال المذكورة على إعجاب الشعب وتقدير ممثليه، حيث تقدم مجموعة من الأعيان بمقترح لتكريم مدير السجون واعتباره أحسن موظف في العراق لعام ١٩٢٨ وطالبوا وزير الداخلية بالعمل الفوري على تحسين الوضع المعاشي لمنتسبي مديرية السجون. (١)

أعلن في ٢٧ نيسان ١٩٢٤ قانون السجون الأول وقد اعتبر القانون والتعليمات الصادرة بموجبه من أهم التطورات التي حدثت على إدارة السجون في عهد الانتداب، وبموجبه نقلت سلطة إدارة السجون من معاون مستشار الداخلية البريطاني إلى وزير الداخلية العراقي، وقد تولى هذه السلطة بالنيابة عنه مدير عام السجون الملكية. (٢)

ت- دائرة مطبعة الحكومة :

تعد دائرة خدمية انتاجية ، حيث كانت تقوم بطباعة المستلزمات الحكومية كافة من كتب رسمية وسجلات واستمارات وتقارير الحكومة وجريدتها الرسمية (٣). وقد تألفت في سنة ١٩٢١ من مدير بريطاني، وأقسام الإدارة ، والطباعة (عربي - انكليزي) ، والتجليد والميكانيك ، والخزن ، وكان ملاكها يتألف من ٥٢ عراقياً و ٣ بريطانيين (بضمنهم المدير) و ٥٦ هندياً و ٩ مستخدمين .

(١) تقرير مجلس النواب ، الدورة الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، تقرير اللجنة المالية عن ميزانية العراق لسنة ١٩٢٨ ، محضر الجلسة الرابعة والعشرون ، ٨ آب ١٩٢٨ ، ص ١٦٦ .

(٢) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٤ ، قانون السجون لسنة ١٩٢٤ ، المطبعة العصرية ، بغداد ١٩٢٤ ، ص ٦٠ - ٦٨ .

(٣) هادي طعمة ، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٥ .

ث- مديرية القرطاسية :

تعد من الدوائر الخدمية ، و مهمتها تأمين وتجهيز الدوائر الحكومية بالمواد القرطاسية كافة، وقد تألفت في سنة ١٩٢١ من مدير بريطاني يقوم بمقامة وكالة مدير مطبعة الحكومة، وقسمي الشراء والتجهيز وتألفا من ١١ موظفا عراقيا و ٧ هنود و ٣ مستخدمين.^(١)

ج- دائرة البيطرة:

وتشكلت في سنة ١٩٢١ من دائرة مركزية تولى إدارتها مدير بريطاني ميجر. سي . ار. جادويك C.R.Gadweek ، وتضمنت الدائرة أيضا على قسم للتفتيش، وللدائرة مستشفى لمعالجة الأمراض وإجراء التجارب ، ومستودع للأدوية البيطرية وأربعة صيدليات ملحقة في كل من بغداد والموصل والحلة والكوت. وقد بلغ مجموع ملاك دائرة البيطرة للسنة نفسها (سنة ١٩٢١) من ١٩ عراقياً ، و ٤ بريطانيين و ١١ هندياً بينهم ١٢ طبيباً (٩ هنود ، وبريطانيين وعراقي واحد)،^(٢) ولعل أهم التطورات التي شهدتها إدارة البيطرة في عهد الانتداب تمثلت في تصاعد عدد الأطباء البيطرين العراقيين والذين وصل عددهم في أواخر عهد الانتداب إلى ٩ أطباء من مجموع ١٤ طبيباً يعمل في البيطرة.^(٣)

كما تم إنشاء عدد من المستشفيات والصيدليات إذ وصل عددها في سنة ١٩٢٧ إلى تسع مستشفيات وسبع صيدليات^(٤). وعلى الرغم من إمكانيات دائرة البيطرة المتواضعة استطاعت أن تحقق نتائج ملموسة على مستوى تقديم الخدمات العلاجية ، والبيوع من المواشي والخيول.^(٥)

^(١)د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٤ / ٣١١ ، خلاصة ملاكات جميع الوزارات، و٩، ص ١١.

^(٢)د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١ ، ملاك وزارة الداخلية و٣، ص٤-٥.

^(٣)British Special Report , 1920 -1931 , p201-202.

^(٤)جريدة العالم العربي ، التقرير البريطاني عن أحوال العراق لعام ١٩٢٧ ، ص ٩٦.

^(٥)British Special Report , 1920 -1931 , p202.

ح- دائرة الأملاك:

تعد هيئة حكومية ، مهمتها كشف وحصر وتثبيت وتصنيف وإعداد السجلات بالأملاك الحكومية داخل المدن وخارجها، والإعلان عن تأجيرها أو بيعها^(١). وكانت في سنة ١٩٢١ تتألف من ضابط الأملاك (مدير) البريطاني سي.سي. آر. جستر، وهيئة إدارية مؤلفة من باشكاتب ومحاسب ومكينجي وثلاثة كتاب ومترجم وثلاثة قواسين وثلاثة مستخدمين.^(٢)

خ- مديرية الصحة العامة:

أنشئت مديرية الصحة العامة بموجب قرارها الصادر في ٢٢ نيسان ١٩٢٢، والقاضي بإلغاء وزارة الصحة وعدها مديرية ملحقة بوزارة الداخلية.^(٣) وفي آب من السنة نفسها كلف وزير الصحة السابق حنا خياط^(٤) مهمته مديراً لها.^(٥) وقد اشتملت على دائرة مركزية، وعدد من الدوائر الملحقة.^(٦)

وعند إنشائها كان ملاكها يتألف من ١٨٦ طبيباً (٩ عراقيين و ١٧٧ أجنبياً) و ٥٧ صيدلياً (٨ عراقيين و ٤٩ أجنبياً) و ١٤ موظفاً (١١ عراقي و ٣ أجنبياً) و ١٠٧ قابلة (٩٥ عراقية و ١٢

(١) British Special Report , 1920 -1931 , p107 -109.

(٢) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٤ / ٣١١ ، خلاصة ملاكات الوزارات ، و ٩ ، ص ١١ .

(٣) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص ٨٩ .

(٤) حنا خياط (١٨٨٤-١٩٥٩): من أهالي الموصل، حاصل على البكلوريوس في الطب من فرنسا ١٩١٣، والدبلوم من جامعتي باريس واستنبول، عين رئيساً لجمعية الهلال الأحمر في الموصل أثناء الحرب العالمية الأولى، التحق بالأمير فيصل في دمشق، عين وزيراً للصحة العراقية في ١٩٢١ ثم مديراً للصحة ١٩٢٢، ثم مديراً في وزارة الخارجية، ثم مفتش الصحة العام، ثم عميداً للكلية الطبية، أديب توفيق الفكيكي، تاريخ أعلام الطب العراقي الحديث، بغداد، ١٩٨٩، ط ١، ص ٣٧.

(٥) الحكومة العراقية وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٩، ص ٢٧٨.

(٦) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ١٠٤٥ / ٣١١ ، تقارير مديرية الصحة العامة، ١٩٢١-١٩٣٧، ١٩٣٧، و ٢ ص ٣.

أجنبية) و ٢٧٨ ممرضة (١٦٤ عراقية و ١١٤ أجنبية) و ٢٥٩ كاتباً وموظفاً (٥٧ عراقياً ، و ٢٨٤ أجنبي)^(١).

وكما أعدت المديرية برنامجاً لتطوير الخدمات الصحية على مدى العشر سنوات القادمة، وتضمنت فقراته إنشاء العديد من المستشفيات والمختبرات^(٢). إلا أن سياسة التقدير المالي التي اعتمدتها سلطة الانتداب حيال الصرف على الدوائر الخدمية ومنها الدائرة الصحية أدت إلى انخفاض تخصيصاتها من ٣٤,١ لك روبية^(٣) في عام ١٩٢١ إلى ١٩,٣٦ لك روبية سنة ١٩٢٤. مما أدى إلى تعثر تنفيذ المشروع و إلى تقليص المؤسسات الصحية القائمة، حيث انخفضت عدد المستشفيات من ٢٨ إلى ٢٠ والمستوصفات من ٥١ إلى ٢١.^(٤)

نتج عن ذلك انتشرت الأوبئة بين السكان بشدة، فتصدى بعض النواب للواقع الصحي^(٥)، نتج عن هذه الضغوط زيادة نسبة مخصصات الدائرة من ٣,٨% ومقداره ١٩,٤٩ لك روبية في عام ١٩٢٥ إلى ٥,١٧% ومقداره ٢٧,٥٥ لك روبية في سنة ١٩٣٠^(٦). تمكنت الدائرة بواسطتها من إعادة الحياة إلى المستشفيات المجمدة ومضاعفة عدد المستوصفات إلى ١٠٥ مستوصف، كما تضاعف عدد الأطباء والصيادلة والموظفين الصحيين والقابلات العراقيات، حيث وصل عددهم في ١٩٣٢ إلى ٨١ طبيباً و ٥٢ صيدلياً و ١١١ موظفاً صحياً و ٨٦ قابلة و ٣١٧ ممرضة^(٧).

(١) موسيس دير هاكوبيان : حالة العراق الصحية في نصف قرن ، بغداد ، ١٩٨١، ص ١٨٩.

(٢) طالب ابراهيم العقابي ، الخدمات الصحية " موسوعة حضارة العراق"، بغداد ، ١٩٨٥ ، ج ١٣ ، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) British Special Report , 1920 -1931 , p 74, 91-93.

(٥) محاضر مجالس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، السنة الثانية، محضر الجلسة الرابعة والعشرين، ١٩ كانون الأول ١٩٢٦، ص ٩٥٩.

(٦) British Special Report , 1920 -1931 , p74-91.

(٧) ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية...، ١٨٩.

د- دائرة التفتيش الإداري:

أنشئت بموجب نظام التفتيش الإداري الصادر في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٣، الذي ألغى وظائف المشاورين ومعاونيهم في الأولوية وأناطت مهامهم بالمفتشية الإدارية التي أسست في وزارة الداخلية. شكلت المفتشية الإدارية في وزارة الداخلية ٣١ كانون الثاني ١٩٢٣، وقوامها رئيس مفتشين ومفتشون إداريون بحسب الحاجة، ويقوم مستشار وزارة الداخلية بوظائف رئيس المفتشين علاوة على وظيفته الأصلية.^(١)

يعتبر تشكيل دائرة التفتيش الإداري واحدة من محاولات حكومة عبد المحسن السعدون الأولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢-٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣) الهادفة إلى تعزيز ثقة التنظيمات السياسية والرأي العام بالحكومة بالاستجابة لمطلبها الداعي إلى سحب المفتشين الإداريين البريطانيين إلى بغداد للحد من تدخلهم السافر في الشؤون الإدارية للألوية^(٢). ولكن النظام أعطى للمفتشين مكانة توازي مكانة المتصرفين، بل في واقع الأمر أكثر منها، وأضفى على أعمالهم الصفة الشرعية فضلاً عن بقائهم في الأولوية، وهذا يعني ان الدائرة قد أخفقت في تحقيق أهداف تأسيسها والمتمثلة في تقليص نفوذ المفتشين، وجعل بغداد مقراً دائماً لهم.^(٣)

وتألفت المفتشية عند تأسيسها من ٢٤ مفتشاً. وبموجب اتفاقية الموظفين البريطانية المعقودة في ٢٥ آذار ١٩٢٤. قلص العدد إلى ١٨ منحوا في سنة ١٩٢٥ عقود لمدة عشر سنوات، وفي سنة ١٩٣٠ قلص العدد إلى ١٤، وقد استعيز عن خدمات أربعة آخرين في سنة ١٩٣١ بعراقيين، جاء ذلك ضمن

(١) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ١١٩١ / ٣١١ ، نظام التفتيش الإداري ، ١١، ١٩٢٢-١٩٢٣، ص ٤٢.

(٢) البصير، تاريخ القضية العراقية، ج ٢، ص ٤٨٩ .

(٣) محاضر مجلس الأعيان، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٢٨ الجلسة الرابعة والعشرون ١٩ أيلول ١٩٢٦، ص ١٦٣-١٦٥.

خطة للحكومة في جعل التفتيش في السنة القادمة (سنة ١٩٣٢) مختلط من مفتشين بريطانيين وعراقيين^(١).
لتدريب العراقيين على أعمال التفتيش استعدادا لعهد الاستقلال المقبل.

ونتيجة لما سبق تألفت وزارة الداخلية في سنة ١٩٢٨ من التشكيلات الآتية: الوزير والمستشار والسكرتير ومعاون المستشار والقائم بأعمال المستشار ومديرية الداخلية العامة والمفتشية الإدارية العامة ومديرية الشرطة العامة ومديرية السجون العامة ومديرية مطبعة الحكومة ومديرية القرباسية ومديرية النفوس العامة ومديرية الصحة العامة وأمانة العاصمة.

ولكن كان أبرز تطور شهدته وزارة الداخلية كان في صدور نظامها الأول رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩. وذلك ضمن استعدادات الحكومة العراقية لعهد الاستقلال، والذي سيحل بدخول العراق عصبة الأمم المتحدة في خريف ١٩٣٢. حسب الإعلان البريطاني الصادر في ١٤ ايلول ١٩٢٩^(٢). وما تتطلبه تلك المرحلة من جهاز إداري مدرب، فضلاً عن ما يؤديه هذا النظام من تقليص لعدد ونفوذ الموظفين البريطانيين وتقنيين وتعريق سياقات عمل الوزارة .

وتعد أهم التعديلات التي أحدثها النظام الأول رقم ٢٠ لوزارة الداخلية لسنة ١٩٢٩ ضمن عمل الوزارة، القيام بتجريد المستشار والهيئة التفتيشية من أية صفة تنفيذية، والإبقاء فقط على وظائفهم الاستشارية والتفتيشية التي خولتها إياهم القوانين والأنظمة^(٣).

٤ - الإدارة المالية والنقدية:

عدل اسم السكرتارية المالية إلى وزارة باسم وزارة المالية عند قيام الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠^(٤). وقد سیرت بموجب نظام السكرتارية المالية الملغاة استناداً إلى بيان تحويل

^(١) British Special Report , 1920 -1931 , p52-53.

^(٢) الحسيني ، تاريخ الوزارات ...، ج٢، ص ٢٢٦-٢٧٠.

^(٣) الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، نظام وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩، ص ٢٧٣ -٢٨٠.

^(٤) British Special Report , 1920 -1931, p84.

السلطات إلى الحكومة العراقية الصادر في الثالث من كانون الأول عام ١٩٢٠ ، والذي تم بموجبه فقط إبدال السكرتير المالي بوزير المالية في إدارة الأمور المالية.^(١)

إضافة لذلك حدثت في الوزارة تغييرات مهمة خلال السنوات اللاحقة من عهد الانتداب، وبموجب هذه التغييرات تألفت وزارة المالية في أواسط سنة ١٩٢١ من التشكيلات التالية: وزير ومستشار وسكرتير، وعدد من الأقسام والدوائر التابعة للوزارة وهي: ١- قلم الوزارة، ٢- دائرة المحاسب العام، ٣- دائرة مديرية المحاسبة، ٤- قسم مراجعة الحسابات، ٥- دائرة الرواتب، ٦- الجمارك والمكوس^(٢).

وفي سنة ١٩٢٢ أنشئت **هيئة للتفتيش المالي**^(٣)، كما ألحقت بالوزارة دائرة الملاحة^(٤). ولم تقتصر هذه التغييرات على مركز الوزارة فحسب، وإنما شملت دوائر مال الألوية والأقضية^(٥). أعلن في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٠ أول نظام عراقي للوزارة برقم ٣ لسنة ١٩٣٠^(٦). وهو واحدة من عدة أنظمة وزارية استحصلت موافقة المندوب السامي على إصدارها^(٧). بموجبه تألفت الوزارة من ديوان ديوان وعدد من الدوائر الملحقة.

١- ديوان الوزارة:

تكوّن من المقر العام والدوائر المركزية.

(١) إيرلاند ، العراق دراسة في... ، ص ٢٢٨.

(٢) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٤ / ٣١١ ، خلاصة ملاكات جميع الوزارات، ص ٢٢٨.

(٣) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ١٢٥ / ٣٢٠٥٠ ، التقرير دائرة المحاسبات العمومية للسنتان ١٩٢١ - ١٩٢٢ / ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، و ١ ، ص ٥.

(٤) British Special Report , 1920 - 1931 , p169 - 170.

(٥) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ١٢٥ / ٣٢٠٥٠ ، التقرير الإداري لدائرة المحاسبات العمومية للسنوات ١٩٢١-١٩٢٢ ، ١٩٢٢-١٩٢٣ ، و ١ ، ص ٤.

(٦) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة ١٩٣٠ ، القسم الأول، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد ، ١٩٣١ ، نظام وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ ، ص ٧-١٥.

(٧) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ - ٢٧٠.

• المقر العام : تكوّن من وزير ومستشار الوزارة

أ- وزير:

ويعد المسؤول الأول في الوزارة وما يتبعها من دوائر، وعن حسن قيام موظفيها بواجباتهم، وباسمه تصدر الأوامر والمقررات وتحت إشرافه تنفذ.

ب- مستشار الوزارة:

وعمله استشاري بحت وليست إداري لإبداء الرأي في المسائل المحالة عليه من الوزير. وله أن يقترح ما يراه مناسباً بشرط موافقة الوزير ويساعده في مهامه موظفان كبيران ومن مسؤولياتها تقديم الاقتراحات إلى المستشار أو الوزير إذا طلب ذلك منهما.^(١)

٢- الدوائر المركزية :

وتتضمن ١- دائرة المالية العامة^(٢) ٢- دائرة المحاسبات العامة ، ٣- دائرة الواردات العامة، ٤- قسم الأملاك الأميرية، ٥- قسم التجارة والاقتصاد ٦- هيئة التفتيش المالي.^(٣)

٣- الدوائر الملحقة بالوزارة:

تشمل كل من مديرية الجمارك والمكوس ودائرة الميناء.

لقد واجهت الإدارة المالية خلال عهد الانتداب عدة مشاكل كضعف الكفاءة وانتشار ظاهرة الفساد الإداري ونفشي الرشوة والمحسوبية، ومن أسباب تفاقم هذه المشكلات ازدواج الإدارة إذ استغل قسم من الموظفين البريطانيين مناصبهم للإثراء غير المشروع على حساب الأعمال المناطة بهم ، وعلى سبيل

^(١)الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة ١٩٣٠، نظام وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٣٠، المواد (١-٤) ، ص ٧-٨.

^(٢)الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة ١٩٣٠، نظام وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٣٠، المادة الخامسة، ص ٨.

^(٣)الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة ١٩٣٠، نظام المالية رقم ٣ لسنة ١٩٣٠، المادة الخامسة البنود (ثانياً - سادساً) ، ص ٨٩ - ٩٠.

المثال استطاع (رو Row) أمين صندوق دائرة الأشغال (١٣ تموز ١٩٢٢ - ٣١ تشرين الثاني ١٩٢٥) أن يختلس مبلغاً قدره (٣١,٣٣٨) روبية^(١). فهذه واحدة من (٤٥) حالة اختلاس حدثت في المؤسسات والدوائر وظل معظمها من دون دعوى قضائية^(٢).

بالرغم من ذلك اعتبر النظام الإداري المالي على قدر جيد من الترتيب والكفاءة إذ استطاع أن يحقق للخرينة إيرادات جيداً يصرف على مرافق الدولة المختلفة لإنماء عجلة تطورها وأن كان بنسب متباينة^(٣).

٥- إدارة المعارف

تم دمج نظارة المعارف والصحة العمومية في وزارة واحدة من وزارات الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ - ١٠ أيلول ١٩٢١) تحت مسمى وزارة المعارف والصحة العمومية، وقد تألفت النظارة من مقر عام اشتمل فضلاً عن الوزير على كل من البريطانيين مستشار الوزير لشؤون المعارف المستر نورتن E.L.Norton ووكيل نظارة المعارف Lionele Smith وعندما ترك نورتن العمل في العراق في أوائل ١٩٢١ عين وكيل النظارة مستشاراً بالوكالة وبسبب مرض الأخير وسفره إلى لندن حل محله في الاستشارة والوكالة الكابتن جيروم فارل Farell Jerume حتى عودته إلى العراق في بداية سنة ١٩٢٣، كما تألفت من معاون وكيل المستر G.A.Cane ورئيس هيئة التفتيش المستر G.Samerfiel، كما اشتمل على سكرتير عراقي كان يشرف على الأقسام الإدارية للنظارة التحرير والذاتية والمحاسبة والتعريب والمخازن^(٤).

(١) د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ١٢٢٩ / ٣١١، أوراق متفرقة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧، ص ٢١.
(٢) الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي من أعمال مديرية المالية العامة لسنة ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٣١، ص ٢.

(٣) British Special Report , 1920 -1931 , p90 -96.

(٤) د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٣٥ / ٣١١، ملاك وزارة المعارف والصحة العمومية لسنة ١٩٢١، و١، ص ٣.

وتشمل النظارة ثلاث إدارات تنفيذية من أصل خمس كانت موجودة في العراق قبل ثورة الثلاثين من حزيران ١٩٢٠^(١). والإدارات الثلاثة هي:

- ١- منطقة معارف بغداد: وكان يرأسها العراقي يوسف عز الدين.^(٢)
- ٢- منطقة معارف الموصل: كان يرأسها البريطاني و.و.ج. برايور O.O.G.Braiore، وضم ملاكها مفتش اللغة الانكليزية و.ج. كاليل O.G.Kaliyle، ومفتش معارف الموصل العراقي سبيح حسون، ومفتش مدارس كركوك والسليمانية واربيل محمد شبعه.^(٣)
- ٣- منطقة معارف البصرة: وكان يرأسها البريطاني، اف.بي. رايلي F.B.Raiely^(٤). وقد ألحقت دائرة الآثار بعد تأسيسها في أواخر ١٩٢١ بالمعارف. ولكن أعيد فصلها ثانية في سنة ١٩٢٢.^(٥) كما ألحق بها كلية الحقوق في ٤ آذار ١٩٢٤.^(٦)

ونتيجة لإدراك العراقيين لأهمية التعليم فقد قام عبد الرحمن النقيب بإنشاء وزارة مستقلة للمعارف في حكومته الثانية (١٢ ايلول ١٩٢١ - ١٩ اب ١٩٢٢)^(٧) للإشراف على رسم السياسة التعليمية وتنفيذها من

(١) ابراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩ - ١٩٣٢، البصرة، ١٩٨٢، ص ١٣٣.

(٢) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٣٥ / ٣١١، ملاك وزارة المعارف والصحة العمومية لسنة ١٩٢١، و١، ص ٨.

(٣) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٣٥ / ٣١١، ملاك وزارة المعارف والصحة العمومية لسنة ١٩٢١، و١، ص ١٣٥.

(٤) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٣٥ / ٣١١، ملاك وزارة المعارف والصحة العمومية لسنة ١٩٢١، و١، ص ١٠.

(٥) ساطع الحصري: مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ط ١، ج ١، ص ٢٨١ - ٢٨٦.

(٦) ابراهيم احمد، تطور التعليم الوطني، ص ٢٥٠.

(٧) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ٧٥.

أعلى المستويات^(١). صدر قانون مجالس المعارف في ٦ حزيران ١٩٢٢ والذي تقرر فيه تأسيس مجلس معارف في كل لواء من الألوية العراقية.^(٢)

وقد حظي بموافقة مجلس الوزراء في ٢٦ شباط ١٩٢٢ على استحداث وظيفة معاون وزير حصارا في وزارة المعارف، نزولاً عند رغبة الملك فيصل الأول بتعيين مستشاره الخاص لشؤون المعارف ساطع الحصري^(٣). في تلك الوظيفة ليتولى تنظيم أمور المعارف. ولكن الوظيفة والدرجة وبتحريض بريطاني ألفتا من الملاك في أوائل سنة ١٩٢٣ بموجب مقررات اللجنة الاقتصادية التي شكلها مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٢ برئاسة وزير المالية ساسون حسيقل لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور الناجم عن أزمة الركود الاقتصادية العالمية^(٤). أن إلغاء وظيفة معاون لم يرق للملك فيصل في أن يرى صديقه ومستشاره خارج إدارة المعارف فطلب من مجلس الوزراء استحداث مديرية المعارف العامة لتتولى رسم وتنفيذ السياسية التعليمية وترشيح ساطع الحصري رئيساً لها، وقد وافق مجلس الوزراء على مقترح الملك، وبناءاً

^(١) تألفت مجلس المعارف المركزي من أكثر من عشرين شخصية عراقية، منهم على سبيل المثال محمد رضا الشيبلي والأب انستاس الكرمللي وجميل صدقي الزهاوي ويوسف ابراهيم ومحمد شكري الألوسي والسيد محمد خليل وساطع الحصري وسليمان فيضي، محمد حسين كاشف الغطاء. الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص ١٨٧-١٨٨.

^(٢) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة للسنوات ١٩٢٢، ١٩٢١، ١٩٢٠، ص ٢٣١-٢٣٣.

^(٣) ساطع الحصري: منظر قومي، وتربوي عربي سوري الأصل ولد في آب ١٨٨٠ درس في المدرسة الملكية الشاهانية في استنبول وبعد تخرجه في سنة ١٩٠٠ عين مدرساً للعلوم الطبيعية ألف عدد من الكتب درس بعضها في المدارس العثمانية وقد أصدر في استنبول مجلة تربية باسم التدريسات الابتدائية "التحق بفيصل في دمشق وعين وزيراً للمعارف وبعد سقوط حكومة فيصل سافر إلى القاهرة وبعد تنويع فيصل ملكاً على عرش العراق، استدعاه إلى العراق للاستفادة من خبرته في تنظيم المعارف العراقية، شغل منصب مستشار الملك فيصل الأول الخاص.

William .L.Cleveland, The Making of Arab Nationalist, Ottomanism and Arabism in the life and thought of Satia –Al-Husari, Newjersy, 1971.

^(٤) الحصري ، مذكراتي...، ج١، ص ١٣٥ - ١٤٣، ١٧٢ .

عليه صدرت إرادة ملكية برقم ٢٤٥ في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٣ قضت بتعيين الحصري مديراً للمعارف.^(١)

أنشئت مديرية في وزارة المعارف سنة ١٩٢٧ باسم "مفتشية التدريسات" لتأخذ على عاتقها جزءاً من المهام الإدارية لمديرية المعارف العامة.^(٢)

وعندما تسلم توفيق السويدي مسؤولية وزارة المعارف لفترة من ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ وحتى ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، رفع شعاراً بإصلاح المعارف وتنفيذاً لهذا الشعار قام بتشكيل عدد من اللجان الصلاحية كلجنة إصلاح المناهج الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية ولجنة إصلاح كلية الحقوق.^(٣) كما تم استحداث منطقة معارف الديوانية لتتولى إدارة المعارف ألوية منطقة الفرات الأوسط بدلاً من مديرية معارف بغداد، فضلاً عن منطقة معارف ديالى التي استحدثت سنة ١٩٣١ وهي آخر منطقة معارف تستحدث في عهد الانتداب.^(٤)

كما أعلن في ١٧ نيسان ١٩٢٨ على **قانون المعارف رقم ٢٨**، وعلى الرغم من أن القانون يعد واحداً في أبرز الانجازات التربوية على مدى عهد الانتداب، إلا أنه لم يكن ذا أهمية من الناحية الإدارية، لأنه لم يشرع بوصفه نظاماً إدارياً، ولم يتطرق إلى التشكيلات والأجهزة الإدارية وإنما تناول مواضيع تتعلق بنظام التعليم والتدريسات في المدارس الرسمية والخصوصية.^(٥)

يستنتج البحث أنه لم يكن الواقع التعليمي خلال الانتداب في العراق أحسن حالاً عن السابق، ولكن بعد تشكيل الحكومة أخذت الدولة بالاهتمام بالواقع التعليمي، ولكن ليس بالمستوى المطلوب، إذ اقتضت

(١) د.ك. و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٦٠ / ٣١١، الإدارات الملكية لسنة ١٩٢٣، و ٣٠، ص ٩.

(٢) إبراهيم أحمد، تطور التعليم...، ص ٢٩٩.

(٣) الحسيني، تاريخ الوزارات...، ج ٢، ص ٣١١-٣١٥.

(٤) إبراهيم أحمد، تطور التعليم...، ص ٢٩٩.

(٥) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٩، قانون المعارف رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩، ص ٧٠ - ٧٧.

المدارس في المرحلة الابتدائية عشية الاستقلال على (٢٧٤) مدرسة^(١). أما بالنسبة للمراحل الدراسية الأخرى فالصورة كانت أكثر قتامة، فعلى سبيل المثال لم تكن في شمال العراق أي مدرسة متوسطة وإعدادية حتى عام ١٩٣٤^(٢).

٦- الإدارة العدلية

عملت الحكومة الوطنية على رعاية القانون وعلى تنظيمه في إدارة متخصصة ألا وهي وزارة العدلية، وقد استخدمت فيها القوانين والأنظمة والتعليمات نفسها المتبعة في نظارة العدلية السابقة، وذلك بموجب بيان تحويل السلطات إلى الحكومة العراقية الصادرة في الثالث من كانون الأول ١٩٢٠ الذي نص على ابدال السكرتير العدلي فقط بوزير العدلية في إدارة الأمور العدلية.^(٣)

وقد ضمت الوزارة عند تشكيلها ديوان وعدد من الدوائر الملحقة. وتألّف الديوان من مقر عام ودوائر مركزية، وكانت وظيفة المستشار تنص على تقديم النصح والإرشاد وليس له أن يتدخل في أمور الإجراء، وضم المقر أيضا عدد من موظفي مكتبي الوزير والمستشار^(٤). وقد ضم مكتب المستشار معاون المستشار وعدد من الكتاب والمترجمين والمستخدمين من جنسيات مختلف^(٥). بينما اشتملت الدوائر المركزية على أ - سكرتارية الوزارة ب - المحاكم ج - دائرة النائب العمومي د - هيئة التفتيش.^(٦)

^(١)كافي سلمان مراد الجادجي، موقف الحكومة العراقية من الحكومة الكردية في العراق في المرحلة الأولى من عهد الاستقلال، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٤٨.

^(٢)The Iraq directory , agrenal and commercial directory of Iraq with auppkmnt for the neighbouring cowries, Baghdad, 1936, p414.

^(٣)British Special Report , 1920 -1931 , p13.

^(٤)د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٣٦ / ٣١١، ملاك وزارة العدلية لسنة ١٩٢١، و١، ص ٢.

^(٥)M.I.FILE NO .23/16 .Administration Affairs of justice 1920 -1921 , P.10.

^(٦)د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٣٦ / ٣١١، ملاك وزارة العدلية لسنة ١٩٢١، و١، ص ٦.

ولقد ظلت المحاكم على تصانيفها السابقة التي كانت تتألف منها في أواخر عهد الاحتلال المباشر وهي محاكم مدنية ومحاكم دينية^(١). وقد ازداد عددها حتى وصل في أواخر عهد الانتداب إلى ثلاثة وعشرين محكمة منفردة.^(٢) وتم توسيعها تدريجياً حتى وصل عددها في أواخر عهد الانتداب ١٩٣١ إلى ٤٧ محكمة صلح^(٣). وإذا حكمت إحدى المحاكم بالإعدام فيجب أن تصادق محكمة الاستئناف على قرارها، ولا ينفذ قبل تصديقه من المندوب السامي، ثم الملك بعد توليه عرش العراق^(٤). وقد وصلت المحاكم الشرعية في أواخر عهد الانتداب ١٩٣١ إلى خمسين محكمة شرعية^(٥).
ضمت الدوائر الملحقة على:

١- مديرية كلية الحقوق: ظلت على تبعيتها الإدارية السابقة، كأحدى الدوائر الملحقة بالإدارة العدلية^(٦).
العدلية^(٦). بالإضافة إلى أنه تم فك ارتباطها من وزارة العدلية (٣ آذار ١٩٢٤) وإلحاقها بوزارة المعارف^(٧).

٢- دوائر الأيتام (القاصرين)

٣- مديرية الطابو العامة : لقد تابعت عملها بموجب نظامها السابق كأحدى الدوائر الملحقة بنظارة العدلية، ثم وزارة العدلية وتألقت من مديرية عامة برئاسة البريطاني (رويدز) وعدد من المديريات المأموريات الملحقة^(١).

^(١) British Special Report , 1920 -1931 , p76.

^(٢) صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري، تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية، جامعة بغداد، ابن رشد، ٢٠٠٠، ص ص ١٦٠ - ١٦٢.

^(٣) البرت، م . منتشاشغيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٩٢.

^(٤) بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٣٩٤.

^(٥) British Special Report , 1920 -1931 , p77.

^(٦) بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ص ٣٠٢-٣٠٣.

^(٧) ابراهيم أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق.....، ص ٢٥٠.

حصلت في الإدارة العدلية تغييرات كثيرة خلال فترة الانتداب، ففي سنة ١٩٢١ تم ضم جميع المحاكم - عدا المحاكم العسكرية - إلى وزارة العدلية وذلك بموجب بيان تعديل المحاكم الصادر في ١٤ ايار ١٩٢١ والذي نص على:

أ. تم تغيير كلمة ناظر العدلية إلى وزير العدلية.

ب. وفق هذا البيان فإن جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بالمحاكم والمطبقة في ولاية بغداد من قبل ناظر العدلية أصبحت تطبق على جميع أنحاء العراق ومن قبل وزير العدلية.

ت. تم تبديل رسم الطابع على معاملات المحاكم وتبليغاتها بالنقد.^(٢)

ووفق قانون المحاكم الشرعية الصادر في ١٩٢٣، أعلن إلغاء وظيفة نواب الجعفرية في المحاكم الشرعية على أن يعين في المحاكم الشرعية قضاة شرعيين جعفريين لحسم الدعاوي المتعلقة بالأمر الشخصية لأبناء الطائفة الجعفرية وأعيد تشكيل مجلس التمييز الشرعي إذ تألف من شعبتين أحدهما لحسم الدعاوي المرفوعة إليه من المحاكم السنية، والثانية تتولى حسم الدعاوي المرفوعة إليه من المحاكم الشرعية الجعفرية.^(٣)

أسهم صدور القانون الأساسي في تطور الإدارة القضائية بشكل كبير، إذ نص على استقلالية القضاء وعلى علنية المحاكمات إلا إذا وجب سبب من الأسباب المبينة في القانون^(٤). وصنف المحاكم إلى ثلاثة أصناف مدنية ودينية وخصوصية ومحكمة خاصة سميت بـ "المحكمة العليا" تؤسس عند

^(١)الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة البيانات والأنظمة العدلية من تشرين الثاني ١٩٢٠ - ١٣ كانون الأول ١٩٢٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٢، ص ص ٢٢٩-٢٣٨.

^(٢)الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة البيانات والأنظمة العدلية من تشرين الثاني ١٩٢٠ - ١٣ كانون الأول ١٩٢٢، ص ص ١١-١٥

^(٣)British Special Report , 1920 -1931 ,p78-79 .

^(٤)الحكومة العراقية، القانون الأساسي، المواد (٦٨ - ٨٩) ، ص ص ٢٦ - ٣٢.

الضرورة للبت في القضايا المحددة لها بموجب القانون، كما أعطى الإذن بتشكيل محكمة تميز العراق بموجب قانونها الصادر في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥ لحسم الدعاوى التي هي في اختصاصها.^(١) ويهدف تنظيم عمل المحامين وعلاقتهم بالمحاكم أعلن عن نظام نقابة المحامين لسنة ١٩٢٥، وقد نص على تأليف نقابة للمحامين للإشراف على شؤون مهنة المحاماة كافة^(٢). ولكن مشروع تأسيس النقابة قد فشل^(٣).

يرجع سبب فشل المشروع لكونه يتعارض مع سياسة بريطانية في تعميق النزاعات والمشاكل والفتن، وحتى لا تتحول النقابة إلى منبر لإشعاع فكري معادي للوجود البريطاني، وليس كما جاء في التقرير البريطاني المرفوع إلى عصبة الأمم، حيث أشارت فيه إلى أن فشل مشروع النقابة ناجم عن معارضة المحامين لاشتراك المحامين الجدد في النقابة لاحتمال تحولها إلى منتدى سياسي.

أعلن عن أول نظام عراقي للوزارة برقم ٨ في سنة ١٩٣٠ ووفقا لذلك تألفت الوزارة من ديوان اشتمل على المقر العام ومديرية الإدارة العدلية، ودائرة التفتيش العدلي، ودائرة التدوين القانوني ومديرية الطابو العامة. واقتصرت وظيفة المستشار على وظيفة استشارية وليست إجرائية، ويبدى رأيه في المسائل التي تحال إليه من الوزير. وله أن يقترح على الوزير ما يراه مناسباً لتأمين حسن تمشيهِ شؤون الوزارة^(٤). وبهذا النظام ألغي النظام الداخلي لنظارة العدلية والمذاهب العثمانية وجميع الأنظمة والتعليمات المختصة بتشكيلات وزارة العدلية قبل صدوره.

^(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٦٨) ١٥ تشرين الأول ١٩٢٥.

^(٢) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٥، نظام نقابة المحامين، المطبعة العصرية، بغداد، ١٩٢٦، ص ١٧٢-١٩٧.

^(٣) British Special Report , 1920 -1931, p82-83.

^(٤) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٠، نظام وزارة العدلية رقم ٨ لسنة ١٩٣٠، ص ص ٢٣-٢٩.

وقد استبدل النظام المذكور بالنظام رقم ١٢ لسنة ١٩٣١ إذ تم بموجبه إلغاء مديرية الإدارة العدلية وتشكيلاتها واستحداث بدلاً عنها السكرتارية العدلية، وشعب المحاسبة والذاتية والأوراق والتحرير. كما نص النظام على إلغاء دائرة التدوين القانوني، واستحداث بدلاً عنها ديوان التدوين القانوني.^(١)

٧- الإدارة النافعة:

وفقاً لخطة توزيع التشكيلات الإدارية التي أعدها برسي كوكس تألفت إدارة النافعة من مديريات الأبنية والطرق، وسكك الحديد، والبريد والبرق، والري، والمساحة^(٢)، ولكن وضع الأبنية والطرق تحت إشراف دائرة الإشغال العمومية، لزم تعديل الخطة. فأصبحت تتألف وزارة النافعة الأساسية في أواسط ١٩٢١ من التشكيلات الآتية: وزير - مستشار - سكرتير وعدد من الدوائر الاختصاصية الآتية: قلم الوزير، الأشغال العمومية، البريد والبرق، الري، المساحة.^(٣)

كما حصلت في الوزارة تغيرات كثيرة خلال السنوات التالية من عهد الانتداب، وغيرت تسميتها من وزارة النافعة إلى وزارة الأشغال والمواصلات، إذ لم يعد اسمها العثماني يتلائم وسياقات التطور التاريخي.^(٤)

إضافة لذلك تم إلحاق دائرة الآثار بها بعد فك ارتباطها بالمعارف. وذلك بسبب الخلاف الذي وقع بين المس بيل وساطع الحصري حول قانون الآثار فتمكنت المس بيل من إقناع مجلس الوزراء بذلك لتمكن من تمرير القانون المذكور، بعد وفاة بيل عام ١٩٢٦ فك ارتباط دائرة الآثار بالوزارة، وأعيد ارتباطها بوزارة المعارف^(٥). وفي العام التالي (١٩٢٤) ألحقت بها لجنة إسالة الماء لمدينة بغداد^(٦).

^(١) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، نظام تعديل وزارة العدلية رقم ٨ لسنة ١٩٣١، ص ٧٢-٧٥.

^(٢) إيرلند، العراق دراسة...، ص ٢٢٨.

^(٣) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٤ / ٣١١، خلاصة ملاكات جميع الوزارات، و ٦، ص ٦.

^(٤) الحصري، تاريخ الوزارات...، ج ١، ص ٧٣-٧٤.

^(٥) الحصري، مذكراتي في العراق...، ج ١، ص ٢٨١.

وضمن استعدادات حكومات العراق لمرحلة الاستقلال المقبلة، التي لاحت تباشيرها في الأفق في النصف الثاني من عام ١٩٣٢، تشكلت حكومة نوري السعيد الأولى (٢٣ آذار ١٩٣١-١٩ تشرين الأول ١٩٣١) في الثامن والعشرين في نيسان ١٩٣٠ النظام الأول للوزارة برقم ١٦ وبموجبه تألفت الوزارة من ديوان وعدد من الدوائر المركزية وأخرى ملحقة:

انحصرت وظيفة المستشار في الأمور الاستشارية وليس له أن يتدخل من أمور الإجراء، وعمل السكرتير الفني كمساعد للمستشار. واشتملت الدوائر المركزية على دائرتي الأشغال العامة والبريد والبرق، بينما اشتملت الدوائر الملحقة على دائرتي سكك الحديد ولجنة اسالة الماء لمدينة بغداد.^(٢)

وقد خضع نظام وزارة المواصلات والأشغال رقم ١٦ لتعديلات عديدة أهمها^(٣): تغيير تسمية وزارة المواصلات والأشغال إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات وذلك بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ الذي ألغى وزارة الري والزراعة وألحق دوائرها الري والزراعة والبيطرة والمساحة بوزارة المواصلات والأشغال، وقد نص على تسميتها بوزارة الاقتصاد والمواصلات وذلك ليتطابق عنوان الوزارة مع مضمون ما تؤديه من أعمال.^(٤)

١ - مديرية الأشغال العامة: تضم الدائرة ثلاث فروع ملحقة بها وهي كل من:

- أ. دائرة أشغال ومواصلات المنطقة الشمالية ومقرها كركوك.
- ب. دائرة أشغال ومواصلات المنطقة الوسطى ومقرها بغداد.

^(١)الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٤، ص ص ١٣٢ - ١٣٨.

^(٢)الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٠، نظام وزارة المواصلات والأشغال رقم ١٦ لسنة ١٩٣٠، ص ١٣١ - ١٣٤.

^(٣)الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٠، نظام وزارة المواصلات والأشغال رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٠، ص ١٣١ - ١٣٤.

^(٤)الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٢، نظم وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم ١٦ لسنة، ص ٨٥ - ٩٢.

ت. دائرة أشغال ومواصلات المنطقة الجنوبية ومقرها البصرة.^(١)

٢- مديرية البريد والبرق:

تعتبر أحد أهم تشكيلات وزارة الاقتصاد والمواصلات، وهي عبارة عن مراكز استلام وتوزيع المراسلات البريدية والبرقية في عدد من المناطق المهمة.^(٢)

وفي الإطار نفسه تم إنشاء ثلاثة مفتشيات، الأولى في بغداد، والثانية في الموصل والثالثة في البصرة.^(٣) وبموجب نظام البريد المسجل أسست في سنة ١٩٢٥ مصلحة الضمان الداخلي للرسائل والرزيم البريدية وعليه بوشر في سنة ١٩٢٦ بقبول الرسائل الخارجية المضمونة والمواد الثمينة والرزيم الخارجية عن طريق البريد والبريدية^(٤). وفي السنة نفسها صدر نظام مصلحة الرسائل والبطاقات البريدية وبموجبه تأسست مصلحة في بغداد لاستلام وتوزيع الرسائل والبطاقات البريدية المودعة في دائرة البريد المركزية والدوائر الأخرى.^(٥) بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس مركز لتبادل الطرود البريدية والتجارية مع الدول الأوروبية لتسهيل حركة التبادل التجاري مع هذه الدول.^(٦)

^(١) British Special Report , 1920 -1931 , p132.

^(٢) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ١٥٤١ / ٣١١ ، ملاك وزارة الأشغال والمواصلات لسنة ١٩٢١ ، و١ ، ص ٤٩ ، و٣ ص ٦٣ .

^(٣) علي حمزة سلمان، تطور الخدمات البريدية في العراق ١٩٢١ - ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ص ٤٠ - ٤١ .

^(٤) بشير عبد اللطيف، تطور الخدمات البريدية في بغداد ١٩٣٢ - ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير مقدمه إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠ ، ص ٢٤

^(٥) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٥١٩٥ / ٣١١ ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٦ ، و٧ ، ص ٧

^(٦) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٥١٩٥ / ٣١١ ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٦ ، و٧ ص ٣٥٦ (بيان وزارة المالية في ١٥ آب ١٩٢٢)

واشتملت عمليات التطوير أيضا وسائل نقل البريد الخارجي فمنذ سنة ١٩٢١ كانت القوة البريطانية تتولى عملية نقل البريد بين بغداد والقاهرة ومنها إلى أوروبا والهند، وفي مطلع ١٩٢٣ تم الاتفاق مع شركة نيرن^(١) للسيارات على نقل البريد من بغداد إلى بيروت ثم حيفا، ومنها ينقل بالقطار إلى بورسعيد ومنها إلى الهند وأوروبا، كذلك تم الاتفاق مع شركة الخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية لنقل البريد من البصرة إلى القاهرة ومنها إلى كراچی وقد أسهمت شركات طيران ألمانية وفرنسية وهولندية بنقل البريد بين العراق وبلدان تلك الشركات، وبهذا كانت تنطلق من العراق في سنة ١٩٣٢ أربع رحلات جوية شهريا لنقل البريد بين بغداد وأوروبا وآسيا والأمريكيتين.^(٢)

٣- مديرية المساحة العامة:

وهي دائرة اختصت بأعمال المسح وإعداد خرائط المساحة لكافة أنحاء العراق وتألقت من مدير عام بريطاني المستر بي.سي نيولند B.C.Newland مسؤول أمام وزير عن تنفيذ القوانين والأنظمة وحسن قيام موظفيه بواجباتهم وله أن يقترح ما يراه مناسباً لتطوير عمل الدائرة.^(٣)

٤ - مديرية الري:

تم دمجها في أواخر عهد الحكم البريطاني المباشر ١٩١٩ / ١٩٢٠ مع دائرة الأشغال، وقد أعيد تشكيلها كدائرة مستقلة عند قيام الحكومة العراقية المؤقتة ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠. كذلك كانت تشرف على مدرسة الري حتى سنة ١٩٢٣ إذ وضعت تحت إشراف مكتب وزير الأشغال والمواصلات، وفي سنة ١٩٢٥ تم فك ارتباطها بالوزارة وألحقت بوزارة المعارف. ولعل أهم التطورات التي شهدتها إدارة الري كان في افتتاح ثلاثة فروع للدائرة^(٤).

^(١) للتفاصيل حول شركة نيرن انظر: الفصل الرابع الاقتصادي، المواصلات.

^(٢) British Special Report , 1920 -1931 , p142.

^(٣) الحكومة العراقية، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات لسنة ١٩٣٢ ، رقم ١٦، المادة الخامسة ص ٨٩.

^(٤) British Special Report , 1920 -1931 , p165, 180 -183.

٨- الإدارات الملغاة والمحوّلة:

١- الإدارة التجارية:

أوكلت مهام السكرتارية التجارية في عهد الاحتلال البريطاني المباشر إلى وزارة من وزارات الحكومة العراقية المؤقتة ألا وهي وزارة التجارة.^(١) وهي كباقي الوزارات لم يوضع لها نظام إداري وإنما سارت على نظام نظارة التجارة العثماني، وبموجب خطة توزيع التشكيلات الإدارية التي وضعتها دار الاعتماد البريطانية تألفت الوزارة من ديوان ضم سلطة الوزارة (الوزير، المستشار وظيفته استشارية لا إجرائية ويبدى النصح والإرشاد في الأمور المعروضة عليه من الوزارة وله أن يقترح ما يراه مناسباً لتطوير عمل الوزارة) والمكتب الخاص ودوائر التجارة كما تألفت من دائرتين ملحقتين وهما دائرتي الجمارك والميناء.^(٢)

هذا وقد تم إلحاق مديرية الجمارك بوزارة الأشغال والمواصلات بعد دمجها بالمكوس.^(٣) وبموجب توصيات اللجنة المالية التي شكلها مجلس الوزراء ١٩٢٢ لمعالجة تأثير أزمة الركود الاقتصادي العالمية على العراق، قرر مجلس الوزراء إلغاء وزارة التجارة وإلحاق دوائرها بوزارة الأشغال والمواصلات وقد حصلت موافقة الملك فيصل الأول على ذلك بموجب إرادته الملكية المرقمة ١٥١ في الثلاثين من الشهر نفسه.

٢- إدارة الأوقاف:

وتعد واحدة من الإدارات الرئيسية التي تألفت منها الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠-٢٣ آب ١٩٢١).^(٤) وقد تولت مهام مديرية الأوقاف السابقة، ولم يصدر لها نظام خاص عند

(١) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ص ١٤-١٩.

(٢) إيرلند، العراق دراسة...، ص ٢٢٩.

(٣) British Special Report , 1920 -1931 , Ibid , p100.

(٤) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ص ١٠، ١٤-١٩.

تشكيلها وإنما سارت على نظام نظارة الأوقاف العثمانية.^(١) وبموجبها تألفت الوزارة من ديوان ضم سلطة الوزارة (الوزير، المستشار تتحصر مهامه حسب (لائحة التعليمات لهيئة الإدارة العراقية)، في تقديم النصح والإرشاد في الأمور المعروضة عليه من قبل الوزارة وله أن يقترح ما يراه مناسباً لتطوير عمل الإدارة^(٢)، والسكرتير والمكتب الخاص، ومديرية الأوقاف العامة وكذلك تألفت من عدد من مديريات الأولوية ومأموريات الأقضية الملحقة بالوزارة.

تم إلغاء وزارة الأوقاف في الثاني من تموز ١٩٢٩ من قبل حكومة توفيق السويدي (٢٨ نيسان ١٩٢٨ - ١٩ أيلول ١٩٢٩) بسبب الظروف الاقتصادية الرديئة التي كان يعيشها العراق آنذاك من جراء تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية Great Depression.^(٣) وعدها مديرية عامة ترتبط بديون مجلس الوزراء.^(٤)

٣ : الإدارة الصحية:

عملت سلطة الانتداب على دمج نظرتي الصحة والمعارف بوزارة واحدة من وزارات الحكومة العراقية المؤقتة أطلق عليها وزارة المعارف والصحة العمومية، وقد وجدت الحكومة العراقية المؤقتة أن الحالة الصحية السيئة في العراق تتطلب إقامة إدارة متخصصة وبمستوى مسؤولية أعلى، وعلى أساس هذا

(١) صدر نظام نظارة الأوقاف العثماني في ١٥ اب ١٩١٣ ، جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، بغداد، ٢٠٠١، ص ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات...، ج ١، ص ٢٦.

(٣) الأزمة الاقتصادية العالمية Great Depression: وهي واحدة من أخطر أزمات الاقتصاد الرأسمالي وأكثرها تأثيراً، وتعرف بالركود الضخم، بدأت الأزمة في خريف ١٩٢٩ وبالتحديد يوم الخميس ٢٣/١٠/١٩٢٩، واشتهر في الخميس = الأسود، إذ انهارت أسعار الأسهم والسندات في بورصة نيويورك Wall Street وامتدت الأزمة إلى أوروبا ومنها إلى بقية أنحاء العالم ومنها العراق بحكم ارتباط اقتصاده بالاقتصاد البريطاني، واستمرت الأزمة حتى ١٩٣٣ ملحقة بالعالم أفدح الخسائر ؛ راجع: علي خليل البياتي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩، أطروحة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٩٠ .

(٤) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، ص ٢٤٦.

التصور استحدث عبد الرحمن النقيب في وزارته الثانية (١٢ أيلول ١٩٢١-١١ آب ١٩٢٢) وزارة الصحة العمومية^(١) واشتملت على ديوان وعدد من الدوائر المركزية والملحقة^(٢).

وقبل اكتمال التنظيم الإداري للوزارة ألغيت بقرار صادر من مجلس الوزراء جلسته المنعقدة بتاريخ الثاني والعشرين من نيسان ١٩٢٢^(٣). ولأسباب نفسها التي ألغيت بها وزارة التجارة التي مر ذكرها ولكن بفارق واحد وهو أن وزارة التجارة ألغيت نهائياً في حين حولت وزارة الصحة إلى مديرية عامة ضمت إلى مؤسسات وزارة الداخلية كإحدى دوائرها المركزية.

٤: إدارة الري والزراعة:

أصدرت الحكومة في العاشر من شباط ١٩٢٧ لائحة تشكيل وزارة الري والزراعة على أن تحظى بموافقة المجلس النيابي، الذي أقرها فعلياً في جلسته المنعقدة يوم ٣١ آذار ١٩٢٧^(٤). وصدرت إرادة ملكية يوم السادس من آب السنة نفسها أمرت باستحداث وزارة الري والزراعة^(٥) على أن تتألف من التشكيلات التالية الري والزراعة البيطرة المساحة الأملاك^(٦).

(١) British Special Report , 1920 - 1931 , p16.

(٢) د.ك. و. ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ١٠٤٥ / ٣١١، تقارير صحية لسنة ١٩٢١/١٩٢٢ ، و ٥١ ص

(٣) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ٩.

(٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة الثانية وأربعون في ٣١ آذار/ ١٩٢٧، ص ٥٥٠.

(٥) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، ص ١٩.

(٦) الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٧، قانون تشكيل وزارة الري والزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧، لسنة ١٩٢٧، ص ٨٤-١٩٧.

إضافة لذلك فقد صدر قانون إلغاء الوزارة في شباط ١٩٣١^(١)، من قبل حكومة نوري سعيد الأولى (٢٣ آذار ١٩٣٠ - ١٩ تشرين الأول ١٩٣١) تنفيذاً لمقترحات الملك فيصل الأول والتي وردت في تقريره الذي رفعه إلى الحكومة في (٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠) وضمنه جملة من الاقتراحات لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٣، وكان من ضمنها مقترح يدعو إلى تخريب (إلغاء) الدوائر التي لا يشكل إلغائها تأثيراً مباشراً على البنية الإدارية للدولة العراقية.^(٢)

ثانياً - موظفي الدولة في ظل الانتداب :

١ - موظفي (الإدارة الإقليمية):

تم تعيين متصرف على رأس كل لواء، ويعتبر أعلى موظف إداري في اللواء^(٣)، يليه في المركز والمسؤولية القائم مقام في القضاء^(٤)، يلي القائم مقام مدير الناحية وان مسؤولياته في الناحية تتشابه مع مسؤوليات القائم مقام في القضاء^(٥).

من الواضح أن سياسة بريطانيا كانت تسعى للحفاظ على معظم التقسيمات كما كانت أيام العثمانيين. كما اختير رؤساء الوحدات الإدارية من موظفي الإدارة العثمانية السابقة على أساس توفر عنصر الخبرة

(١) الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، قانون إلغاء وزارة الري والزراعة رقم ١٩ لسنة ١٩٣١، ص ١٢٦.

(٢) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ١٤١٢ / ٣١١، التقارير المالية والاقتصادية، و ١ ص ٣-١٢ (تقرير الملك فيصل الموضوع إلى مجلس الوزراء على الحالة الاقتصادية الراهنه في العراق).

(٣) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٧، قانون إدارة الألوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧، المادة الثالثة والعشرون، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٤) مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٧، قانون إدارة الألوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧، المواد الثانية والثلاثون والحادي والأربعون، ص ٢٤٧-٢٥٠.

(٥) خليل اسماعيل، أحوال العراق الإدارية، محاضرات أُلقيت على طلبة الثاني، كلية الحقوق للسنوات ١٩٤١-١٩٤٢، بغداد، بغداد، د.ت، ص ١٣-١٤.

الإدارية لديهم، حسبما يشير التقرير الخاص البريطاني^(١). إلا أن قسماً من الذين عينوا متصرفين كأحمد باشا الصانع (البصرة) وإبراهيم مزعل السعدون (المنتفك) عينوا لأسباب أخرى لا علاقة لها بالخبرة^(٢). في تلك الأثناء، عمل مستشار الداخلية هاري سنت جون فيلبي (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠-٧ تموز ١٩٢١)، بالمبدأ القائل (أن للضرورات أحكامها) في حين كان خلفه كورنواليس أكثر تشدداً في مسألة الخبرة إذ أوجب على المتقدم للتعيين أن يجتاز الاختبار التأهيلي الذي تجريه لجنة التعينات المركزية في الوزارة للمتقدمين لمثل هذه الوظائف، وقد طالت هذه الاختبارات حتى المعينين سابقاً^(٣). في الحقيقة تقاضى المتصرفون خلال السنتين الأولى من عهد الانتداب راتباً تراوح بين ٨٦٦-١٣٠٠ روبية^(٤). صرفت لهم على أساس الشخصية^(٥). أما راتب القائممقامين فكانت تصرف على أساس درجة القضاء، حيث يوجد ثلاث درجات للقضاء، وبالطريقة نفسها صرف راتب مدراء النواحي^(٦). وفي الأول من حزيران ١٩٢٢ وبسبب الضائقة الاقتصادية أقر مجلس الوزراء مقترح وزارة المالية بشأن تخفيض وتوحيد الرواتب بما لا يزيد عن ١٠٠٠ روبية للمتصرفين و ٥٠٠ للقائممقامين و ٣٠٠ لمدراء النواحي ولجميع الدرجات^(٧).

إضافة للمتصرف فقد تألف اللواء من نائب المتصرف في ألوية بغداد والبصرة والموصل حصراً، أما باقي الملاك ولكافة الألوية فكان يتألف من فئتين، عراقية وأجنبية (بريطانية-هندية) تضمنت فئة

(١) British Special Report , 1920 -1931 , p50.

(٢) حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق...، ص ٢٧٢

(٣) د.ك. وملفات وزارة الداخلية- تسلسل الملف ١٠٦ / ٣٢٠٥٠، تقارير المدراء والمتصرفون ، و ٥٢، ص ٧٣.

(٤) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١، ملك وزارة الداخلية ١٩٢٢، و ١٨، ص ٤٠-٢٨.

(٥) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٥١٨١ / ٣١١، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢، و ٥٧، ص ٦٥.

(٦) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١، ملك وزارة الداخلية، و ٩، ص ٢٠.

(٧) د.ك. وملفات وزارة الداخلية- تسلسل الملف ١٠٦ / ٣٢٠٥٠، تقارير المدراء والمتصرفين ، و ٨٩، ص ١٥٤.

العراقيين من مدير التحريات وكاتبها ومترجم ومأمور أوراق ومدير الخزينة ومحاسب الواردات وأمين الصندوق وعدد من الكتاب والمستخدمين (كالناظر والخادم والكناس والبستاني)^(١). وبسبب الضائقة الاقتصادية التي مر ذكرها ألغيت في سنة ١٩٢٢، وظيفة نائب المتصرف^(٢). كما ألغيت وظيفة مدير الخزينة ومحاسب الواردات وحلت محلها وظيفة محاسب اللواء.^(٣)

فيما احتوت فئة الأجانب من المشاورين والمفتشين ومعاونيهم الذين حرصت دار الاعتماد البريطانية على تعيينهم في مراكز الأولوية لرعاية وحماية المصالح البريطانية، أما الملاك الإداري للقضاء فكان يتألف فضلاً عن القائم مقام يتألف من معاون مشاور وكاتب التحريات ومعاونه وكاتب. أما النواحي تألف ملاكها فضلاً عن المدير من باشكاتب وكاتب.^(٤)

وبناء عليه صدر قانون إدارة الأولوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ الذي وسع هيئة موظفي إدارة هذه الوحدات. وللحد من تدخلات المفتشين في شؤون الأولوية، فقد عدّ المتصرف أكبر قوة إدارية في اللواء، وممثلاً للوزارات كافة، وكان يعاونه في إدارة اللواء (مجلس إداري) مؤلف من المتصرف رئيساً وثلاث أعضاء رسميين، وأربعة أعضاء غير رسميين، ونظر في القضايا التي عرضها عليه المتصرف كالمناقصات والمزايدات وإيجارات أموال الدولة وتدقيق كفالات الملتزمين والمتعهدين للحكومة واتخاذ القرارات بشأنها، وعلى غرار مجلس إدارة اللواء أوجب القانون تأليف مجلس مماثل في كل قضاء من الأفضية وللمهام نفسها^(٥).

(١) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١، ملاك وزارة الداخلية ، و٢١، ص ٢٦

(٢) د.ك. وملفات وزارة الداخلية- تسلسل الملف ١٠٦ / ٣٢٠٥٠، تقارير المدراء والمتصرفين ، و٧٣، ص ١٢٧.

(٣) د.ك. وملفات وزارة الداخلية- تسلسل الملف ١٢٥ / ٣٢٠٥٠، تقرير دائرة المحاسبات العمومية للسنوات ١٩٢٢-

١٩٢٣، ص ١-٢، ص ١٢٧.

(٤) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١، ملاك وزارة الداخلية ، و١٩، ص ٤١.

(٥) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٧ ، قانون إدارة الأولوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧، ص ٢٣٨-٢٦٠.

أما بالنسبة للشؤون البلدية في المدن قبل عام ١٩٣١ فقد كان يديرها مجلس بلدي، شكل بموجب قانون البلديات العثماني الصادر سنة ١٨٧٧، ويصدر قانون البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١ الذي حل محل قانون البلديات العثماني لسنة ١٨٧٧ صنفت البلديات حسب قابليتها على أربع درجات ودرجة ممتازة وعلى ضوءها حدد أعضاء المجلس البلدي كل حسب درجتها^(١).

٢- موظفو وزارة المالية:

بسبب ازدياد دوائر وزارة المالية^(٢) فقد ازدادت التخصيصات المالية للعاملين في الإدارة المالية، إلا أنه أدى إلى تنشيط العمليات المالية إذ توسعت المعاملات المالية إلى أضعاف ما كانت عليه في السابق، فضلاً عن استغناء الوزارة عن خدمة (٢٩) موظفاً هندياً وعين محلهم موظفين محليين، وبهذه العملية أزيح الموظفين الهنود كافة ما عدا ثلاثة تعذر الاستغناء عن خدماتهم^(٣).

وتبعاً لذلك فقد ألزمت وزارة المالية موظفيها الماليين بتقديم كفالات نقدية أو عينية بغية المحافظة على المال العام^(٤). وقد تولت شركة فاولر Fawlear البريطانية كفالة الموظفين الماليين لقاء مبالغ مالية باهظة تؤخذ من المرشح للوظيفة عند تعيينه ومقدارها راتب شهر كامل، ثم يصار إلى استقطاع مبلغ يتراوح بين ١/٢ % و ١-١/٢ % من راتبه الشهري وقد استمرت الشركة بتأدية ذلك الدور حتى عام ١٩٣٤^(٥).

(١) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، ص ٧٧١-٧٩٤.

(٢) بعد إلغاء وزارة التجارة، تم تحويل عدد من دوائرها لوزارة المالية.

(٣) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ١٢٥ / ٣٢٠٥٠، التقرير الإداري لدائرة المحاسبات العمومية للسنوات ١٩٢١-١٩٢٢، ١٩٢٢-١٩٢٣، و ١٩٢٣، ص ٤.

(٤) د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٦٠ / ٣١١، سجلات الإيرادات الملكية لسنة ١٩٢٣، و ٣٠، ص ٣١.

(٥) الحسيني، تاريخ الوزارات...، ج ٤، ص ٣٣.

وفقاً لنظام السلطة في الأمور المالية الصادر في ٢٩ أيلول ١٩٢٤، عد وزير المالية مراقباً عاماً لمعاملات الدولة المالية، ومن مسؤولياته حسابات مقبوضات ومدفوعات دوائر الدولة كافة سواء أكانت عائدة إلى الميزانية العامة أم إلى غيرها، وبذلك يحق له تفتيش المعاملات المالية والحسابات العائدة لأية وزارة أو دائرة ^(١).

وبالفعل فان صدور نظام رقم (٣) كان حدثاً تاريخياً بالنسبة إلى وزارة المالية، إذ لم يؤد إلى تقنين سياقات عمل الوزارة حسب، وإنما أدى إلى جعلها عراقية بإقصاء عشرة موظفين بريطانيين من أصل أربعة عشر كانوا قد حصلوا على مقاولات عمل في سنة ١٩٢٥، ولمدة عشرة سنوات ، بموجب اتفاقية الموظفين البريطانيين لسنة ١٩٢٤، وفي سنة ١٩٣١ أقصى باقي الموظفين، باستثناء المستشار الذي حصرت واجباته في الأمور الاستشارية دون التنفيذية. ^(٢)

٣- موظفو وزارة العدلية:

اشتملت وزارة العدل في سنة ١٩٢١ ملاكاً إدارياً مؤلفاً من (٥٠٩) موظف ومستخدم. وكان البريطانيون يسيطرون على الوظائف الإدارية العليا، فمن مجموع سبع وظائف عليا كان البريطانيون يسيطرون على ستة من هذه الوظائف ، وهذا مؤشر واضح على أن النظام الإداري خلال الفترة المبكرة من عهد الانتداب (وزارة النقيب الاولى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٠ - ١٠ أيلول ١٩٢١) كان امتداداً للمرحلة السابقة (الاحتلال المباشر).

^(١)الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والانتظمة الصادرة سنة ١٩٢٤ ، نظام السلطة في الامور المالية لسنة ١٩٢٤ ، ص ١١٣-١١٦.

^(٢)British Special Report, 1920-1931 , 85-86.

ملاك الإدارة العدلية سنة ١٩٢١

الجنسية	الموظفون الذين يتقاضون ١٥٠٠ روبية فما فوق	١٥٠٠-٥٠٠ روبية	١٠٠-٥٠ روبية	٥٠٠ روبية
عراقي مسلم	١	٤٧	٣٧٧	٤٠
عراقي مسيحي	-	٢	٢٥	-
عراقي يهودي	-	-	١٤	٢
أجنبي بريطاني	٦	٥	١	-
أجنبي هندي	-	٢	١٢	-
الأجانب (غير البريطانيين والهنود)	-	٣	٤	-
المجموع	٧	٥٩	٤٣٣	٤٩٩ ^(١)

٤- موظفو وزارة المعارف:

بعد إعلان تعليمات كانون أول ١٩٢٢ ، لم يبق في وزارة المعارف سوى أربعة بريطانيين وهم كل من مفتشي الوزارة ليونيل سمثوسمرفيل ، مدرس اللغة الانكليزية في ثانوية بغداد وبرايور ، ومدير مدرسة

^(١) د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٢٥٤٣ / ٣١١ ، خلاصة ملاكات جميع الوزارات ، و ١ ، ص ٨.

الصناعة ساينتل، إذ منحنا الاثنان الأولان عقدي عمل لمدة عشر سنوات، أما الآخرا ففقد منحنا عقدي عمل لمدة خمس سنوات بموجب اتفاقية الموظفين البريطانيين لسنة ١٩٢٤. ولكن وجود البريطانيين في وزارة المعارف لم يستمر إلى أكثر من ٢٧ كانون الأول ١٩٣٢، حيث تم إقصاء آخر بريطاني من الوزارة وهو المستر سمر فيل لتصبح المسؤولية الإدارية في وزارة المعارف مسؤولية عراقية مائة بالمائة^(١).

٥- موظفو وزارة الأشغال والمواصلات : دائرة البريد والبرق

بقي عمل مديرية البريد والبرق التابعة لوزارة الأشغال والمواصلات، بقوانينها ونظمها السابقة وكذلك هيئاتها الإدارية العليا المؤلفة من تسعة وعشرين موظفا بريطانيا ولم يكن بينهم أي موظف عراقي^(٢). هذا وقد حدثت تطورات تدريجية مهمة على إدارة المديرية بعد تتويج فيصل ملكا على عرش العراق، فقد تم الاستغناء عن خدمات نسبة كبيرة من الموظفين البريطانيين والهنود^(٣).

إذ لم يبقى في المديرية في سنة ١٩٣٠ سوى (١٩) موظفا من أصل (١٢١٩) موظفا كانوا يعملون من هذه الدوائر سنة ١٩٢١^(٤). ومن أجل رفع كفاءة الموظفين قامت الدائرة بإلحاقهم في دورات تخصص مركزه أقيمت في المدارس الصناعية بالتنسيق مع وزارة المعارف^(٥).

(١) د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان - تسلسل الملف ٤٢٦٤ / ٣١١، تقارير مالية و ٤ ص ٢ .

(٢) British Special Report , 1920 -1931 , p156.

(٣) ومن بين الذين تم الاستغناء عنهم في سنة ١٩٢٣ مدير دائرة البريد والبرق البريطاني (د.س.سميدت) وعين محله مديرا عراقيا وهو حكمت سليمان وعين البريطاني المهندس الميجر (غمبلي) الذي يشغل معاون للمدير السابق مستشارا له؛

British Special Report , 1920 -1931 , Ibid, p149.

(٤) British Special Report , 1920 -1931 , Ibid, p156 .

(٥) علي حمزة سلمان، تطور الخدمات البريدية... ، ص ٣٩.

الفصل الرابع:
أثر الانتداب البريطاني
على الحياة الاقتصادية في العراق
(١٩٢٠-١٩٣٢م)

أولاً- الزراعة:

شكل القطاع الزراعي العمود الرئيس للاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة من حيث تعداد المشتغلين بالزراعة، إلا أن واقع استثمار الأرض الزراعية كان منخفضاً بدرجة كبيرة. حيث "كانت أكثر من ثلاثة أرباع الأراضي العائدة إلى الحكومة صحارى جرداء"^(١). وأغلبها غير محدد بخرائط أو مسح، فضلاً عن اعتماد الفلاح على الوسائل التقليدية في الإنتاج^(٢).

وبالرغم من كثرة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق، إلا أن الاستثمار الحقيقي لها لم يكن واضحاً كما يجب. حيث قدر بعض الباحثين المساحة المستغلة لأغراض الزراعة بنسبة لا تتجاوز الـ ٥ % خلال العام ١٩٢٠-١٩٢١^(٣).

وخلال فترة الانتداب لم يتغير هذا الواقع. حيث بلغت مساحة الأراضي المستثمرة وريّها بواسطة مياه الأمطار حوالي ٤١ ألف كم^٢ خلال العام ١٩٣٢^(٤).

تأثر القطاع الزراعي بالصراعات الدائرة في الجهاز الإداري المسؤول عن توجيه السياسة الزراعية، وبعبارة أخرى، الصراع بين الوزراء لتوطيد نفوذهم في كرسي الوزارة من جهة، والمستشارين البريطانيين الذين عملوا لصالح بلدهم من جهة أخرى. إذ كان البريطانيون يؤكدون على أن التطور الزراعي والاقتصادي مرتبطان بالنقود التي تجبيها الحكومة على شكل ضرائب، وأن أي إخلال في جبايتها سيؤدي بالتأكيد إلى الإخلال في توجهات الإدارة نحو الصرف على هذا القطاع أو ذاك^(٥).

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٩٥٤ الورقتان ١١، ١٢، التقارير الزراعية ١٩٢٧-١٩٣١. انظر أيضاً ، الملف ٣١١/١٤١٢ و ١٧ ، التقارير المالية والاقتصادية، ١٩٢٨ - ١٩٣٢، ص ١١٨.

(٢) التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق الذي رفعته الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠، ترجمة ونشر جريدة الإخاء الوطني، ٢٥ أيلول ١٩٣١، العدد ٤٨.

(٣) Fahim. I. Qubain , The Reconstruction of Iraq 1950-1957 , London , 1958, p.18.

(٤) Hashim Jawad , The Social Structure of Iraq , New Publishers Iraq, 1945 , p.19.

(٥) المكتبة المركزية، الملف (١)، ص ٢٠٤.

في الحقيقة كان الإنتاج الزراعي القاعدة التي يقوم عليها الدخل القومي في العراق خلال مرحلة الانتداب البريطاني^(١). ورغم ذلك كانت الزراعة في طورها البدائي المحدود، وهذا انعكس بدوره على الفائدة المرجوة للصادرات الزراعية فلم تتعد عشر الواردات من البضائع الأجنبية^(٢). كون الفعاليات الإنتاجية في قطاع الزراعة كانت تعاني من التخلف^(٣).

أسهم الكتاب الغربيون في عدم تحميل بريطانيا المسؤولية عن سوء الواقع الزراعي وعن التخبط الذي وقعت فيه الدولة العراقية في تلك الحقبة على أساس أن "الوزراء العراقيين أصبحوا مسؤولين دستورياً أمام مجلس الأمة بعد عام ١٩٢٤، وأن الموظفين البريطانيين لم يملكو السلطة الكاملة"^(٤). إلا أن هذا مناقض للحقيقة فالمستشارون البريطانيون كانوا يملكون سلطات واسعة، وتأثيرات متعددة على الحكومة. حيث أدى المفتشين الإداريين البريطانيين دور كبير في ترسيخ ظاهرة "تعدد الولاء" فالبعض من رؤساء القبائل كانت تحركهم مصالحهم الشخصية، فكانوا تارة يضعون ثقتهم بالمفتشين الأجانب، وأخرى يضعونها في السلطة الإدارية الوطنية، مما خلق حالة من الإرباك الإداري^(٥).

مما يؤكد على ذلك أن هنري دويس Henry Dobbs المعتمد السامي البريطاني في العراق أيار ١٩٢٣ إلى حزيران ١٩٢٩، قد أعلن قائلاً: "أن الولاء الذي تسعى الحكومة البريطانية في تشجيعه،

F.O. 01195/2338.

(١) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٩، ص ص ١٩٧٨-١٩٧٩.

(٢) مير بصرى، مباحث في الاقتصاد العراقي، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٤٨، ص ١٥٣.

(٣) British Administration Report 1922-1923, p.93.

(٤) كاتلين لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة د. محمد حامد الطائي ود. خطاب صكار العاني، مراجعة د. محمد عزيز وعدنان القصير، مكتبة دار المثني، بغداد، ١٩٩٣، ص ٥٤.

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١١٥٧ الورقتان ٣٤ و ١٠١-١٠٢، موضوع الملف التقارير الحكومية ١٩٣٢.

لم يكن لها بل هو الحكومة العراقية^(١)، ولم يبتعد دوبس عن الحقيقة بشيء، فالحكومة والعلاقات والتنظيمات كلها كانت تحت إشراف بريطانيا.

وأكدت بريطانيا علاقاتها مع شيوخ القبائل ذوى الجاه والقوة، فأعطتهم مساحات واسعة من الأراضي بعد أن انتزعتها من الشيوخ الذين وقفوا ضدها، واستمر ميلها للفئات ذات النفوذ لضمان الجهة الأكثر تأثيراً إلى جانبها، حتى أقدم الشيوخ وتجار المدن على توسيع أملاكهم الزراعية على حساب الفلاحين وأبناء العشائر، فأضحت الأراضي الواسعة والجيدة من نصيب الموالين لبريطانيا، التي خططت لهيمنة الملاكين الكبار على المجتمع الريفي، لضمان تنفيذ أهدافها^(٢).

كانت العلاقات الإقطاعية المدعومة من سلطات الانتداب هي السائدة أكثر من العلاقات العشائرية "العائلية"، وهذا أثر على العامل الاقتصادي بصورة أشد وأوسع. وعلى الرغم من أن ظهور الإقطاع في العراق وتعزيز دوره كان بموافقة ودعم بريطاني^(٣)، إلا أنه ظهر بمرور الأيام خلاف بين الانتداب البريطاني من جهة والاقطاع من جهة أخرى حول جباية الضرائب والتي أدت لصراع بين الجانبين^(٤).

وبناء على ذلك اعتمدت سياسة الانتداب على "واجهات السلطة"^(٥) ذات النفوذ وبصفة خاصة الملاك الكبار، حيث جعلت من قراراتهم السياسي والإداري ترجمة لمصالح الإنكليز، ونتيجة لهذا ظهرت

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/٩٥٧ و ٤٦، ٥٧، موضوع الملف دخول العراق عصبة الأمم، ١٩٢٧-١٩٣٢.

(٢) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٢.

(٣) كاراتاكوس، ثورة العراق في ١٤ تموز، ترجمة خيرى حماد، المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، د.ت، ص ٣٨.

(٤) التقرير المرفوع من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة ١٩٢٦-١٩٢٧، ترجمة جريدة العالم العربي، ص ١١٣.

(٥) المقصود بهم الوزراء والهيئات الإدارية المحلية والملاك الكبار.

العلاقة القائمة بين الشيوخ والانكليز^(١). حيث "أن رؤساء العشائر قد حصلوا على تفويض بالأراضي^(٢)، وبهذا نالوا لوحدهم، حقاً قانونياً للتصرف بالأرض"^(٣).

ظلت مشكلة الأراضي مستمرة تغذيها بريطانيا، حيث نرى تناقض في كتاب رسمي وجهه، هنري دويس إلى رئيس الوزراء، أكد فيه الميزات التي من الممكن أن تحصل عليها الحكومة في حالة تملكها الأراضي لأفراد خصوصيين، على اعتبار أنه "بمنحهم الأفضلية سوف يعملون على تحسين الأراضي التي حصلوا على ملكيتها، تحسيناً تاماً"^(٤)، وأن دويس قد برّر التناقض بدعوى أن المترجم أخطأ في ترجمة كلمتي تفويض وتمليك، فيبدأ بمعارضة التملك بمحاججات قانونية تقوم على؛ أن الاتساع في الملكيات سوف يخرج الأمر من نطاق قانون الأراضي، كما يسفر إلى مشاكل واسعة في الإرث والعائدية. والإشارة الأهم في كل ملاحظاته، أنه "بتحويل أرض الأميري إلى ملك تتخلى الحكومة عن حقها في المعادن"^(٥).

وبالتالي فإن أسباب تعزيز مكانة "رؤساء العشائر، والأغوات، وملاك المدن، وأصحاب المضخات"، من أجل تمرير أهداف مرسومة في السياسة الزراعية، قوامها خدمة المصالح البريطانية، من

(١) وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي الحاضر في العراق، محاضرات لطلبة كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، د.ت، ص ٢٦.

(٢) كانت أغلب الأراضي الزراعية تعود ملكيتها للدولة، "أرض أميرية" منحتها الحكومة للمفوضين وهم من الشيوخ والملاك الغائبين، لكنهم تصرفوا وكأنهم الملاك الحقيقيون للأرض، وليس الدولة، حتى عمدوا إلى بيعها ورهنها في حالات كثيرة، وبدأوا باستحصال حصة الثلثين وترك الثلث للفلاح من الغلة على اعتبار حساب حصة الملاكية والحكومة، وسميت هذه بمسألة حقوق التصرف بالأراضي. احمد فهمي، تقرير حول العراق، المكتبة العصرية، بغداد، ١٩٢٦، ص ١٠٩-١١٠.

(٣) عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ٣٣٠-٣٣١.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٩٢٩ و ٤٣ الأوراق ٨٩، ٩٢، ٩١، موضوع الملف "المتفرقة ١٩٢٦-١٩٣٠".

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٩٢٩ و ٤٣ الأوراق ٨٩، ٩٢، ٩١، موضوع الملف "المتفرقة ١٩٢٦-١٩٣٠".

خلال اعتمادها على الفئات المتنفذة، وكللت عملها بالنجاح، لكن الفلاح وقع ضحية هذه السياسة، حيث أحاطت به مجموعة من الظواهر، فوهنت قدرته الإنتاجية^(١).

وفقاً لما سبق؛ لوحظ في السنوات الأخيرة من عهد الانتداب، نشاطاً ملحوظاً لدى الملاكين إذ زاد نفوذهم وقوي مركزهم، حتى أضحي مؤثراً في الأروقة الإدارية للحكومة، ومن الثابت عملت السلطات البريطانية جهودها في سبيل توطيد أركان صداقتها مع شيوخ العشائر، "الممثلين الرسميين لأوسع طائفة منتجة" فكانت تلك العلاقة أكثر عمقا من علاقتهم بسكان المدن^(٢).

وأكد لونكر أن رؤساء العشائر ظلوا ممثلين للفئات المنتجة بدون منحهم سلطات تنفيذية مع قيام الحكم الوطني. ذلك طبقاً لتوجهات السلطات البريطانية والتي وجدت: "أن من أسباب الثورة في سنة ١٩٢٠، منح السلطات التنفيذية، لرؤساء العشائر طبقاً للسياسة البريطانية أثناء الاحتلال البريطاني، ولذلك كان الموقف يتطلب بإلحاح إيجاد طبقة عراقية تكون مدنية بصفة جوهرية ومناهضة لتصرفات العشائر"، عند الحاجة^(٣).

قامت بريطانيا بتجارب على محاصيل متنوعة، وقد أشار المستشارون في تقاريرهم على إمكانية الجيدة لزراعة القطن،^(٤) ووسعوا نشاطهم التجريبي وبدأ الخبراء البريطانيون بتأسيس محطات تجارب زراعية

(١) محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٨، ج ١، ص ١٧٩.

(٢) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج ٢، ترجمة جعفر خياط، دار الكشف، بغداد، ١٩٦٥، ج ٢، ص ٤.

(٣) لونكر، العراق الحديث...، ج ١، ص ٢٧٨.

(٤) Roger Tomas , Report on Cotton experimental work in Mesopotamia , 1918 and 1919 , Baghdad. 1920 .p.1.

زراعية في الأراضي القريبة من بغداد، فوقع الاختيار على منطقة الكرادة " ضاحية في بغداد " والرسمية " تبعد عن بغداد حوالي ٩ أميال" (١).

ومن خلال التجارب تم التأكيد على زراعة أنواع الفواكه، والحمضيات، والحبوب وبدرجة خاصة على زراعة القطن (٢). وكذلك زراعة الكتان، حيث أرسلت نماذج منه إلى الأسواق الأوروبية عام ١٩٢٣، وكان على درجة عالية من الجودة. (٣) ولم يخرج منتج الحرير عن طور التجريب لتوسيع إنتاجه وتصديره (٤).

ومن الظواهر التي شهدتها قطاع الزراعة في عهد الانتداب، بروز عدد من المزارع التجارية الكبيرة، التي تمتلكها شركات أجنبية ووطنية. كشركة "ولفرا ساند يكت" "Wolvera Sand Ticket" الزراعية على نهر ديبالي. (٥)

عدّ مشروع أصفر (٦) من أهم المشاريع الزراعية التجارية. حيث حصل المستثمرون (١) على الاعتماد المالي من شركة "نوردكس Nordex" الانكليزية (٢) في ١٢ نيسان ١٩٢٢، وتدعمهم الشركات البريطانية التي أرادت من المستثمرين العرب أن يكونوا واجهة فقط (٣).

(١) Paterson , Agriculture leaflet , No 18 , Agricultural Statistic for general , Iraq , Baghdad .1929.p.7.

(٢) Administration Report , agriculture Directorate for the year 1919, Baghdad 1920 . p.30, also , Report on Iraq administration April 1922 –March 1923 , London 1924 .p.94.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٩٢١ و ٣ ص ٧، مذكرة من مدير الزراعة إلى مستشار وزارة الداخلية، ٢ تموز ١٩٢٤ "امتياز الكتان"، انظر ايضا و ٥ ص ١٨، انظر أيضا نفس الملف و ١٤ ص ٥٣.

(٤) British Special Report 1920-1931, p.198.

(٥) لانكلي، تصنيع العراق، ص ص ٨٣-٨٤، انظر أيضا، لونكر، العراق الحديث، ص ٢٨٠.

(٦) مشروع أصفر: مشروع زراعي مرتبط بمصالح بريطانيا في العراق، تم قبوله في ١٠ تموز ١٩٢٤ على أن تسجل كشركة عراقية محدودة وأن يتعهد أصحاب الامتياز بإعداد الدراسات عن مشاريع خزان الحبانية وسد الفلوجة ومشروع سد على نهر ديبالي وسد عند الطويلة على نهر ديبالي، وكانت الاتفاقية قد نصت على أن تكون مدة الامتياز ستين سنة. فشل المشروع فاستغل أصحاب الامتياز، البند الثاني من اتفاقية امتياز أصفر التي كانت تنص لهم إمكانية بيع الامتياز إلى شركة بريطانية

عند مراجعة المخاطبات الرسمية التي تبنتها دار الاعتماد البريطاني، تبين لغة التهديد والوعيد، التي كان يستخدمها المعتمد السامي، حيث يربط بين فشل مشروع أصفر والخطر الذي قد يلحق بمستقبل دولة العراق، ويمكن ملاحظة ذلك في الكتاب الموجه من المعتمد السامي إلى الملك فيصل الأول، حيث يشير إلى ارتباط امتياز أصفر بالنزاع العراقي مع تركيا بشأن الحدود^(٤). ومن الواضح أن الضغوط البريطانية قد حققت أهدافها، فأقر مجلس الوزراء كل الطلبات التي رفعها المعتمد السامي المتعلقة بشركة أصفر^(٥).

سعت بريطانيا للسيطرة على الاقتصاد العراقي من خلال الضغط على مواطن الضعف في الحكومة العراقية، فقد أشار المعتمد السامي صراحة إلى أهمية مشروع أصفر بالنسبة لبريطانيا، وحجم الأموال البريطانية المستخدمة فيه، لكنه لم يغفل ضرورة الموافقة عليه بربطه بمصالح العراق الأبعد؛ اقتصادياً وسياسياً، واستغلت بريطانيا بعض الوجوه المتنفذة، فجعلت منهم سماسرة ووكلاء لشركاتها وتسخيرهم لتنفيذ خططها ومراميها في العراق. وإذا كانت اتفاقية امتياز أصفر محاولة البريطانيين ربط

أو عراقية أو تحويله خلال سنة من توقيع الاتفاقية، فسارعوا لتحويله لشركة أخرى ثم طالبوا بتعويض عن ما أنفقته على الامتياز، والذي سببه الخطأ الفني الذي وقع فيه الخبراء البريطانيون. الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ص ١٧٨-١٧٩.
(١) كان المستثمرون المتقدمين بالطلب هم ممثلين للشركة العراقية الأهلية العامة، وهم نجيب الأصفر (لبناني)، وحمدي الباجه جي وثابت عبد النور.

(٢) جريدة العراق، العدد ١٣٠، ٢١ تشرين الأول ١٩٢٤.

(٣) كان هؤلاء وكلاء لشركات بريطانية حاولت جعلهم واجهة، لتغطية أهدافهم، وكان أصحاب المشروع قد تقدموا بمطلبهم أول الأمر، لاستئجار بعض المناجم النفطية، والحصول على امتياز إنشاء سكة حديد العراق - البحر الأبيض المتوسط وإنشاء خط جوى، انظر نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢١٥-٢١٦.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٦٩٧ و ٤٤ ص ١٠٨-١٠٩، سرى، كتاب المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء في ٢ تشرين الأول ١٩٢٥، انظر أيضا الملف نفسه و ٦٤ ص ١٥٦، دار الاعتماد، بغداد، ٨ تشرين الأول ١٩٢٠، سرى.

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٦٩٧ و ٥٦ ص ١٣٩، سرى، كتاب المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء.

الاقتصاد العراقي بالسوق الرأسمالية، وضمان تبعيته لها، فإنها لم تخل من بعض الايجابية، فقد أسهم هذا المشروع في إحياء بعض المشاريع الإروائية وإعدادها ودراستها، كخزان الحبانية^(١).

وهكذا نجد بأن السياسة الزراعية قامت في السنوات المبكرة من عهد الانتداب على انتاج المحاصيل النقدية" انطلاقاً من توصيات المستشارين " فالهدف القائم هو الحصول على الأرباح على أساس أن الزراعة هي العمل المربح الوحيد في العراق، مع إهمال واضح فيما يتعلق بالأوضاع الزراعية خاصة ما يتعلق بالكوارث الطبيعية أو معالجة أوضاع الفلاحين"^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن محصول القطن حصل على رعاية خاصة من لدن "الإدارة الزراعية" وكان معدل إنتاجه في زيادة مستمرة، لكن في السنوات ١٩٢٧، ١٩٣١، ١٩٣٢ " انخفض الانتاج، في الوقت الذي عقدت عليه الآمال في أن يكون الغلة الرئيسة في الإنتاج الزراعي العراقي، حيث كانت بريطانيا تنتظر النتائج العظيمة كما يصفها هنري فوستر من زراعة القطن"^(٣).

فقد ظلت المملكة المتحدة تمثل المستورد الرئيس لمحصول الشعير، و بالنسبة لزراعة القطن فلم تثبت جدواها الاقتصادية، حتى أن رابطة زراعة القطن البريطانية التي تملك "محلجاً" للقطن في بغداد صارت تفكر بالانسحاب من العراق نتيجة لقلّة الانتاج والهبوط المستمر في أسعار القطن"^(٤).

وبالنتيجة نجد أن هذه المزارع التجريبية أنشئت من أجل انتاج محاصيل معينة، الغاية منها توسيع الأرباح في مجال انتاج محاصيل جديدة. ولم تغير الواقع الذي كان يشير إلى الانحطاط المستمر في الزراعة بشكل عام.

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٦٩٧ و ٣٦ ص ٨٧، كراس مطبوع باللغتين العربية والانكليزية.

(٢) مجموعة مذكرات مجلس الأعيان للاجتماع غير الاعتيادي، الدورة الأولى ، ١٩٢٥، الجلسة ٤، بغداد، دون تاريخ، ص ٥٦-٥٨.

(٣) هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمة عبد المسيح جويذة، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٣٩، ج ١٣، ص ٤٥٠.

(٤) F.O371/16922 , Annual Report, Iraq 1932. p.54.

وبالنسبة لصادرات التمور إلى بريطانيا بقيت على حالها رغم إجراءات الحماية التي اتخذتها بريطانيا على وارداتها. واستمر تصدير التمور إليها، حيث بلغت نسبته ١٦ بالمائة في العام ١٩٣٢ نتيجة للتحسن في وسائل التعبئة واتساع نشاط الدعاية^(١).

أما بالنسبة لمحصول الحبوب الذي يمثل الأساس للاستهلاك المحلي والذي يعد الفائض منه حالة تصادفية، كما يصفها التقرير البريطاني^(٢).

ظهرت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في العراق خلال العام ١٩٢٩ بانخفاض سعر الشعير، وانخفضت أسعار جميع المنتجات إلى ما يقارب النصف خلال العام ١٩٣٠. وأسهمت مجموعة من العوامل في بروز آثار الأزمة على العراق، وتمثلت بانخفاض معدل تجارة التصدير، وبعد ميناء البصرة النسبي عن طريق المواصلات البحرية العالمية، والكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الزراعة، كل ذلك أسهم في انحطاط مستوى الانتاج^(٣).

لكن من جانب آخر؛ ظهرت آثار الكساد وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية وخصوصاً محصول الحنطة والشعير بشكل خاص. وقد ربطت التقارير البريطانية الأزمة الاقتصادية بالمخزون الروسي من الحبوب، حيث أتخمت الأسواق بالحبوب الروسية^(٤).

ومن الجدير بالذكر تحويل الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد نقدي ابان فترة الانتداب البريطاني، وكان ذلك يعدّ ركيزة مضافة للتغلغل البريطاني في مفاصل الاقتصاد العراقي، من خلال خلق فئة محتكرة للإنتاج، وقد تطور دور هذه الفئة حتى أخذت موقعها السياسي، من خلال تبوأ أفرادها عضوية المجلس التأسيسي في العراق.

(١) F.O371/16922 , Exports to the United Kingdom , p.54.

(٢) F.O371/16922 , Annual Report, Iraq 1932. p.54.

(٣) جميل، سياسة العراق التجارية، ص ٩٧.

(٤) F.O. 371/14509 , Economic Report for June 1930, p. 205.

عملت بريطانيا على تعيين نسبة كبيرة ممن ترتبط مصالحهم بها في المجلس، لتضمن تمرير الصفقات السياسية التي تخصها، وعليه نال شيوخ العشائر نسبة ٤١ % من مجموع أعضاء المجلس التأسيسي^(١).

ارتبط دور هذه الفئة بمستوى الانتاج، إذ مثلوا الجهة التي تخدم الأهداف الاقتصادية التي رسمتها بريطانيا في العراق، إلا أنها لم تكتف بهذه الفئة فقط، إنما دخلت برساميلها الكبيرة للسيطرة على الانتاج الزراعي الذي وصف "بالتوسع وفق النمط البسيط"^(٢)، فحاولت أن تتوسع وفق نمط نظام المزارع التجارية الكبيرة الرأسمالية، كما أسهمت في توجيه جهازها الإداري الموجود في العراق نحو نظام الانتاج النقدي، وقد تركزت جهودها على محصول القطن بصفة خاصة. فأقامت فرعاً لجمعية أنماء القطن البريطانية في العراق عام ١٩١٩ وأنشأت محلجا في بغداد عام ١٩٢٠ وشجعت دائرة الزراعة للاستمرار في تجاربها الزراعية حول توسيع انتاج القطن^(٣).

مما يلاحظ ان التجارب التي قامت مديرية الزراعة بها كانت مدعومة من الهيئات البريطانية العاملة في العراق، فعلى سبيل المثال؛ ان التجارب التي أجرتها مديرية الزراعة حول انتاج "القنب" في الموصل والبصرة، حظيت بالدعم من قبل مديرية سكك الحديد، ومحلج جمعية زراع القطن البريطانيون، وكانت هذه المؤازرة تصب في خدمة الأهداف البريطانية التي ركزت على جعل العراق حقلاً زراعياً واسعاً. لكن في الواقع أن كل النشاط الذي جرى في مجال التجارب الزراعية، مخيباً للآمال^(٤).

وانحصرت إجراءات سلطات الانتداب في موضوع الاستيراد على تخفيض نسبة الرسوم على بعض المحاصيل واستثنت بذور الكتان وبذور الحرير الطبيعي من دفع الرسوم، وأسهمت سياستها هذه في زيادة

(١) الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي...، ص ٣١٢-٣١٣.

(٢) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٥، ص ٤٤١.

(٣) لانكلي، تصنيع العراق...، ص ٧٥، انظر ايضا،

Iraq , Report on Iraq administration , April 1922 , March ,1923 .p.94.

(٤) ايرلند، العراق دراسة، ص ٣٥٤.

استيراد المضخات، حيث بلغ عددها في الفترة ما بين ١٩٢٧-١٩٣٢ حوالي ١٦٨٦ مضخة. لكن الملاحظة الأهم تكمن في انخفاض رسوم الاستيراد على الحنطة والشعير، اذ مثلت أوطاً نسبة في الرسوم المفروضة على استيراد المحاصيل الأخرى، في حين تراوحت الضريبة الحكومية على الحنطة والشعير ما بين ١٠ % إلى ٣٠ % حسب قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧. والواقع أن هذه السلع لا تحتاج إلى حماية لانخفاض نفقات انتاجها، ووفرة الحاصل منها في السنوات الاعتيادية، أما استيرادها فلم يمثل إلا ظاهرة استثنائية سببها رداءة بعض المواسم، فيكون من الواجب في حينه تسهيل عملية الاستيراد، فقد أقدمت الحكومة خلال موسمي ١٩٢٤-١٩٢٦ على إلغاء رسوم الاستيراد على الحنطة والشعير لتتلافى الأزمة التي واجهها الانتاج المحلي^(١).

خلال ذلك ازدادت مشكلة النقص في الكادر الفني بعد إدخال محاصيل جديدة ، وتطلب الأمر الخبرة العالية، والإشراف الدقيق والمباشر. فأبدت العديد من المؤسسات، والجامعات -خاصة البريطانية- استعدادها لإرسال خبرائها المتخصصين لإرشاد مزارعي هذه المحاصيل، من أجل تحسين وسائل الإنتاج^(٢).

وكمثال على ذلك أكد ياسين الهاشمي في معرض رده على تقرير هلتن يانك "Hilton Yank"، أن دوائر الزراعة فشلت في مساعيها التي تبنتها في مجال تحسين المحاصيل الزراعية، أو إدخال غلال جديدة أو في مجال القضاء على الآفات الزراعية، ويخلص إلى القول؛ أن الحكومة قد أنفقت من ميزانيتها ما يقارب الثمانية لك روبية في الفترة ما بين ١٩٢١ - ١٩٢٩ على معالجة الأوضاع الزراعية، إلا أن الأوضاع ظلت على ما هي عليه، حيث ظل الجراد يفتك بالمزروعات، ولم يجن من المزارع الاختبارية

(١) جميل، سياسة العراق التجارية، ص ص ٨٠-٨١.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٩٢١ و ٢٠ ص ٧٨، من مدير الجامعة الملكية في لندن إلى مدير الزراعة في العراق.

شيئاً مثمراً، وبقيت المحاصيل منخفضة النوعية تكثر فيها الشوائب الغريبة، مما جعل سعرها منخفضاً في الأسواق العالمية^(١).

وفقاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الانتاج الزراعي وارتفاع أثمان الغلال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، فقد ارتفع حجم الاستيراد بتشجيع واضح من قبل السلطات البريطانية، التي حاولت أن تستفيد من التوسع في استخدام المضخات لدعم انتاج محصول القطن، حتى أنها بادرت إلى إعفاء المضخات من الرسوم الاستيرادية منذ العام ١٩١٩، وزاد من أهمية المضخات، تخلف نظام انخفاض أثمان القطن، وارتفاع أسعار الحبوب والقطن خلال السنوات الأولى من عهد الانتداب^(٢).

كشف مظفر حسين جميل "أن التوسع في استخدام المضخات يعد من أهم التحولات التي طرأت على الأساليب الزراعية خلال عهد الانتداب" التي بدأت بمباركة من السلطات البريطانية إذ أرادت أن تتوسع في زراعة القطن اعتماداً على المضخات، كما أنها رغبت في تصريف منتوجها من المضخات^(٣). وبالتالي فإن التوسع في استخدام المضخات، لا يسمح لنا القول بأنه كان يوجد تحسن في الطرق الزراعية^(٤). فالبعض من مالكي الأرض والمضخات واجهوا مشكلة فقدانهم السيطرة على مزارعهم الذين رفضوا زراعة محاصيل نقدية بدلا من المحاصيل الغذائية التي ورثوا طرق زراعتها عن آبائهم^(٥). ونتيجة لارتباط المضخات بالأسواق العالمية "بعدها مادة مستوردة" كان أثر الأزمة الاقتصادية العالمية واضحا على مزارع المضخات. فلم تثمر الزيادة في الانتاج التي طرأت على هذه المزارع في شيء، بحكم انخفاض

(١) رد الهاشمي على تقرير هلتن يانك، ج٣، جريدة صدى العهد، ١٢ ايلول ١٩٣٠، العدد ٣٢.

(٢) العبوسي، محاضرات في مشكلات...، ص٤٨، انظر ايضا، منشاشفيلي، العراق في سنوات...، ص٢٢٤، انظر أيضا سعيد حماده، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الامريكانية، بيروت، ١٩٣٨، ص١١٩.

(٣) جميل، سياسة العراق التجارية، ص١٢١.

(٤) Speical Report , Op.Cit., p.198.

(٥) Report by his Majesty`s Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the League of Nations on the administration of Iraq , for the Year 1931 , London, 1932 , p.58.

أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية، وعليه ترتبت آثار خطيرة أثرت على كلفة الانتاج نفسها^(١). ولانخفاض دخل الفلاح، وتدهور مستوى معيشته، انحصر شراء المضخات بيد فئات كبار الملاكين، وعليه كانت المضخات من الوسائل التي دعمت نظام الملكية الكبيرة، وقوت نفوذ أصحاب الرساميل الكبيرة في الريف^(٢).

ثانياً - الصناعة:

١ - حالة الصناعة في عهد الانتداب:

رغم تطور بعض الصناعات التي قامت على الأسس الحديثة في الانتاج، إلا أن الصناعة العراقية ظلت تعاني من التخلف، وتدني نوعية المنتج وقلته، وبما أن الصناعة في مراحلها الأولى كونها تعتمد على المواد الأولية المستوردة، برزت مشكلة ارتفاع أسعار البضائع المنتجة محلياً بحساب كلفة العمل، والضرائب الجمركية، ورسوم المكس، وتمثلت السلع المستوردة في الخشب وبعض المعادن، والجلود المدبوغة، والغزول، والأصباغ التي استخدمت في صناعة الأثاث، والطرق على النحاس والصفائح، والحداثة والأحذية والنسيج اليدوي^(٣).

في الحقيقة شكل الانتاج الصناعي في العراق خلال عهد الانتداب استمراراً لنمط الإنتاج الذي ساد خلال الحقبة السابقة. فظهرت الصناعة التي تقوم على إعداد الصادرات، وبالتالي بقي أغلب الانتاج الصناعي حرفياً يقوم على التصنيع اليدوي للبضائع الرخيصة الثمن، مما طبع نشاط التجارة الداخلية بالضيق، لاعتماد النشاط الحرفي على الطلب المباشر للبضائع، فكان الحرفي يمارس دور المنتج و البائع.

(١) F.O 37L/14509 , Economic Report for June 1930 , p.4 "بصرة".

(٢) طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٥٨، ص ٢٣-٢٤.

(٣) سعيد عبود السامرائي، سياسة التصنيع في العراق، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٩٦٩، ص ١٠. انظر أيضاً، جميل، سياسة العراق...، ص ٧٥.

وهذه التعددية في الأدوار بددت جهد الحرفي "المنخفض الإنتاجية أساساً". إضافة إلى اقتصار تداول البضائع و المنتجات الصناعية داخل المدن بسبب تدني مستوى دخل سكان الريف الذي أسهم إلى حد بعيد في تدني أسعار المنتجات^(١).

اعتمدت الصناعة الحرفية على كثافة السكان، وتوفر المادة الأولية، وهذا ينطبق على نمط الإنتاج الحرفي عموماً، حيث كانت الصناعة الحرفية تمثل الشكل العام للصناعة خلال السنوات الأولى من الانتداب. و كان نشاطها مقتصرًا في المحلات الصغيرة و البيوت^(٢). وعلى سبيل المثال يشير تقرير المسح العام للشركات العاملة في العراق ما بين ١٩١٩-١٩٢٨ على وجود شركتين؛ احدهما تجارية و الأخرى صناعية. وعلى الرغم من قلة هذا العدد، إلا أن الظاهرة البارزة فيها أنها كانت متمركزة في بغداد، وهذا له دور كبير الأثر في خلق حالة من الركود الاقتصادي في المناطق الأخرى من القطر^(٣).

بيّن بعض الباحثين أن عام ١٩٢٧ مؤشراً لإسهام التجارة الخارجية العراقية في نشوء الصناعة من خلال؛ الإعفاءات الواسعة، وخفض الضرائب بالنسبة للبضائع الإنتاجية، كذلك تقليص المستوردات بالنسبة للبضائع الاستهلاكية^(٤).

كان النشاط الصناعي خلال عهد الانتداب ورغم محدوديته لم يلق دعم وتشجيع الحكومة كثيراً، رغم صدور قانون تشجيع الصناعات الوطنية عام ١٩٢٩. فلقد كانت المبررات التي انطوى عليها القانون مستمدة من الآثار التي ترتبت عليها سوء الأوضاع الاقتصادية، حيث أسهمت الظروف المحيطة في دفع الحكومة إلى هذا التشريع كمحاولة للخروج من خناق الازمة التي استفحل أثرها في العراق. وإذا كان

(١) حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٣٦٢.

(٢) أنوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٤٣.

(٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير عن المسح العام للشركات العاملة في العراق للسنوات ١٩١٩-١٩٦٨، بغداد ١٩٦٩، ص ٨، ٢١.

(٤) عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٩٦٨، ص ٢٧٢-٢٧٣.

لظهور معامل الطابوق ومعامل صبغ الأحذية أو توسع نشاط "الورش" المحلية خاصة في بغداد، و تحسين الإنتاج في مجال التجارة، والحدادة والحرف التقليدية الأخرى باستخدام الوسائل الحديثة. قد أشار في الواقع أن طبيعة التطور والاتصال الذي شهدته المرحلة والذي أرسى بدوره دعائم هذا التوسع وليس إجراءات الحكومة^(١).

كما أظهرت العلاقة بين صدور قانوني التعرفة الجمركية، والتوجه السياسي التجاري نحو التنمية من خلال؛ شمول الإعفاء لآلات، وبضائع تهم قطاعات إنتاجية واسعة لها تأثيرها البالغ في النمو الاقتصادي. رغم الضعف الذي امتاز به رأس المال الوطني الصناعي، إلا أن سياسة الدعم والتشجيع التي ظهرت مع صدور قانون تشجيع الصناعات الوطنية، أسهمت في نشوء بعض الصناعات الاستهلاكية الوطنية^(٢).

نتيجة للمشاكل التي تعرضت لها زراعة القطن، وهبوط أسعاره، أسفرت عن تراجع الصناعة المتعلقة به، ولولا ذلك لنالت نصيبها من التطور^(٣). يعد تاريخ ١٩٢٦ تاريخ ظهور أول مؤسسة صناعية وطنية في العراق، حيث تم تأسيس معمل للنسيج الصوفي، ثم فتح معمل ثان عام ١٩٢٩ في منطقة الكاظمية^(٤). كذلك برزت صناعة السجاد والبسط الفاخرة، التي حققت انتشارا جيدا، كونها من الصناعات الأهلية^(٥). لكن احتكار شركة الريجي^(٦) الخاصة بالتبغ كان له الأثر الكبير في تأخر نمو صناعة السجائر في العراق^(٧).

(١) متي عقراوي، العراق الحديث، ترجمة المؤلف مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦، ج ١، ص ١٥٣.

(٢) محمد حسن، التطور الاقتصادي...، ص ٣٥٨، ٤٥١.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٤١٩، ص ٨٩، ١١٥، تشجيع الصناعة الوطنية

(٤) لانكلي، تصنيع العراق، ص ٦٤، انظر ايضا، صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق "القطاع الخاص"، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص ١٤٦.

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٤١٩، ص ٨٩، ١١٨، تشجيع الصناعة الوطنية.

(٦) شركة الريجي: وهي شركة فرنسية حصلت على امتياز تجارة التبغ وصناعة السجائر في العراق من الحكومة العثمانية.

(٧) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي، ص ٢٩٥؛ الدرة، التطور الصناعي...، ص ١٩٩-٢٠٠.

لكن شهدت السنوات الأخيرة من الانتداب تحولاً ايجابياً في صناعة السجائر^(١). حيث يعد نشوء صناعة السجائر وتطورها السريع من الظواهر البارزة خلال عهد الانتداب، لاسيما أنها استطاعت أن تسد نصف قيمة ما كان يستورد، خلال أربع سنوات فقط^(٢).

على الرغم من اعتماد الأسلوب البدائي في صناعة دباعة الجلود، إلا أن قيمة إنتاجها السنوي جعلها في المركز الثاني. ولم تكن الدباعة تتم بصورة كاملة، إذ كانت تكمل في أوربا التي استهلكت أغلب الكميات المصدرة. كما أن التحديث ودخول الآلات المتطورة في صناعة دباعة الجلود قد تم في عام ١٩٣٢، حيث تم إنشاء معملين، بعد أن أرسل عدد من المتدربين إلى أوربا لتعلم فنون الدباعة الحديثة^(٣). لكن منافسة الأحذية المستوردة شكل عامل ضغط شديد^(٤). في العام ١٩٣٢ تم تأسيس أول معمل آلي لصناعة الأحذية وفق الأساليب الحديثة^(٥). وقد برزت معامل عدة لدباعة الجلود، واعتماداً على هذه الصناعة ظهرت صناعة الأحذية، والسروج، واستطاع الفنيون تقديم إنتاجهم في صناعة كرات القدم والمحافظ الجلدية وأنواع أخرى عديدة^(٦).

كما أنشئ أول معمل لطحن الحبوب في عام ١٩٢٩ تلاها إنشاء معملين في عام ١٩٣٢^(٧). بينما بينما عمدت الحكومة إلى حصر إنتاج الكحول في يدها من خلال بيع إجازات ترخيص إنتاج المشروبات

(١) جميل، سياسة العراق...، ص ٢٣٦.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ١٤١٩/٣١١ و ٨٩، ص ١١٩، تشجيع الصناعة الوطنية.

(٣) الدرة، التطور الصناعي...، ص ١٦٥-١٦٧.

(٤) لا تكلي، تصنيع العراق، ص ١٠٠؛ انظر أيضاً محمد حسن، التطور الاقتصادي...، ص ٢٩٨.

(٥) الدرة، التطور الصناعي...، ص ١٧٩.

(٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ١٤١٩/٣١١ و ٨٩، ص ١١٧، تشجيع الصناعة الوطنية.

(٧) الدرة، التطور الصناعي...، ص ٢٤٩.

الكحولية، فضمنت الحكومة السيطرة على معدل المكوس والضرائب بالنسبة إلى صناعة وتجارة المشروبات الروحية^(١).

أما في مجال صناعة الأدوية والعقاقير التي لم تكن موجودة في العراق عدا صناعات بسيطة مثل قطرة العين التي تأسست شركة لإنتاجها في عام ١٩٢٠، لكن لم تلق الشركة النجاح المطلوب بسبب عدم الثقة بصناعة الأدوية المحلية^(٢).

وفي عام ١٩٣٢ تم إنشاء مصنعين للسكر، وكان الاقتراح أن تدخل الدولة بنسبة ٦٠ بالمائة من رأسمال الشركة^(٣). عهدت عملية استخراج وصناعة وبيع الملح إلى إدارة خاصة بها لتنظيم عملياته^(٤).

٢- سياسة بريطانيا اتجاه الصناعة في العراق:

شكلت سياسة استيراد البضائع الأجنبية -التي حظيت بمباركة بريطانية في عهد الانتداب- مناخاً تنافسياً صعباً بالنسبة للإنتاج الحرفي، حيث عانت قطاعات مهمة من الصناعات الحرفية من الضمور و تعرض بعضها الآخر إلى الانحلال. بما أن البضاعة الأجنبية امتازت بالتنوع والجودة و السعر الرخيص^(٥)، أسفر هذا بدوره عن ضمور صناعة النسيج اليدوي، فبعد أن كان عدد الحائكين يقارب ٣٥٠٠ حائك في العام ١٨٦٦ نراه ينخفض إلى ١٢٠ حائكا في عام ١٩٣٢. ولم تقتصر المنافسة في مجال واحد، بل شمل جميع أوجه الإنتاج الحرفي في العراق.

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/٩٥٦ و ١، ص ٢٣، دخول العراق عصبة الأمم ١٩٢٧-١٩٣٢.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/ ٩٥٦ و ١، ص ٢٣، دخول العراق عصبة الأمم، انظر أيضا، لانكلي، تصنيع العراق، ص ٣٣٨.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٧١٥ الأوراق ٢١، ١٣.

(٤) وزارة المالية، دائرة الجمارك والمكوس العامة، التقرير الإداري لسنة ١٩٢٣-١٩٢٤، مطبعة الحكومة، بغداد بلا تاريخ، ص ١٢-١٣.

(٥) Stephen Hemesley Longrigg and Frank Stoakes, Iraq, London, P. 123.

أثرت السياسة الاقتصادية التي انتهجتها سلطات الانتداب على نمو القطاع الخاص الصناعي، فضلاً عن ذلك ظهور دور الرأسمال في السيطرة على قطاع الصناعة من خلال استيعابها لأكثر من ثلاثة عشر ألف عاملاً في مشاريعها، كمثل السكك الحديدية، وميناء البصرة، وشركة نفط العراق، وشركة نفط خانقين وجمعية زراع القطن البريطانية. حيث بلغت قيمة الأموال المستثمرة ما يقارب ٨٠ مليون ديناراً. بينما انحصر دور القطاع العام في مطبعة الحكومة، والبريد، والبرق، وميناء البصرة بعد انتقال ملكيته إلى الحكومة عام ١٩٢٤، أما القطاع الخاص اقتصر على صناعة إعداد المنتجات للتصدير، حيث أشار أحد الباحثين إلى التطور في فعالية القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام.

أكد النهج الذي اتخذته السلطات الانتدابية على دعم الصناعات التي تقوم على إعداد الصادرات وصناعة مواد البناء^(١). رافق ذلك عجز السلطات الحكومية تماماً عن مواجهة السياسة التي تبنتها بريطانيا في تكريس مصالحها التجارية في العراق في مجالي الاستيراد و التصدير، فأُسفر هذا كله عن هيمنة البضائع الأجنبية على السوق المحلية، إضافة للدور المباشر الذي أداه المستشارون، وهيئة الموظفين البريطانيين في تأكيد الصفة الزراعية للعراق، ونبذ أي توجه نحو التصنيع من خلال حصره في نطاق ضيق واقتصار الانتاج على الصناعات الاستهلاكية مثل؛ الغزل، والنسيج، والنقاب، والصابون، وتقطير الكحول، وحلج القطن، ودباغة الجلود وصناعة العطور الرخيصة، وتعليب بعض المنتجات الزراعية كالتمور والزبيب والتين^(٢).

كما كان للهيئات المسؤولة عن الفعاليات الاقتصادية في البلد غاية رئيسية تتمثل في دعم نفوذ الفئات المهيمنة على الحياة الاقتصادية، من خلال " دور الملاكين الكبار"، لأن السلطات الانتدابية ليس من مصلحتها خلق فئة جديدة، قد يكون لها تأثير في النشاط الاقتصادي عموماً. فالأساس الذي ينبع منه

(١) الدرة، التطور الصناعي ...، ص ٦-٨.

(٢) عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٨٤؛ انظر ايضا ، انظر أيضاً، البراك، دور الجيش العراقي ..، ص ٣٣.

مضمون السياسة الاقتصادية للانتداب يقوم على حماية المصالح الذاتية و تكريس التبعية الاقتصادية، والاستفادة القصوى مما هو قائم وممكن، دون الخوض في مجالات جديدة، ربما ينجم عنها بعض الضرر أو المخاطر. وعليه كانت بريطانيا ناشطة في تأكيد الدور الزراعي الذي يجب أن يضطلع به العراق، وعدّ الصناعة جزءاً متمماً للفعالية الزراعية. لذا فالاعتبارات القائمة بالنسبة لسلطات الانتداب تتمثل بالفائدة القصوى التي يمكن الحصول عليها من الإنتاج الزراعي، والصناعات التكميلية المعتمدة على ذلك الإنتاج. لذا فقد غضت الطرف عن الإمكانيات المتاحة لنشوء صناعة وطنية وبالتالي الغاية الرئيسية من كل ذلك الفوائد المتداخلة التي يمكن أن تجنيها من خلال ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الرأسمالي و تحويل العراق إلى سوق لتصريف البضائع^(١).

ومن الصفات البارزة للمشاريع الصناعية التي كشفت في عهد الانتداب، أنها لم تتعارض مع المصالح الاقتصادية البريطانية بحكم التبعية المعلنة من خلال الانتداب، كما أنها كانت ترسم خطى حاجات الاقتصاد الرأسمالي. لذا لم يفكر صاحب رأس المال المستثمر في مدى الفائدة والتطور الذي يطرأ على القطاع الصناعي الوطني، بقدر حذره من التقاطع أو التعارض مع المصالح الاستعمارية، و عليه كانت الصناعات المحلية تركز على تصنيع المنتجات الزراعية و المواد الإنشائية، أي أن التوجه كان لتكريس واقع إنتاج استهلاكي إضافة إلى حصر النشاطات الصناعية في المدن الكبرى، وإهمال المدن الأخرى، كما أن الصفة العامة لها، تميزها بصغر هذه المشاريع وقلة رأسمالها، وبالتالي قلة إنتاجها و هذا يشير إلى انخفاض القدرة الاستيعابية لهذه المشاريع على تشغيل العمال^(٢).

بإمكاننا الإشارة إلى ظهور بعض المشاريع الصناعية التي شكلتها مجموعة من العوامل التي كانت في مقدمتها محاولة بريطانية الحصول على المادة الأولية المعدة للدخول في الشريط الإنتاجي داخل معاملها. ويتضح هذا في النشاط الذي أغدقه البريطانيون على قيام صناعة حلج القطن في العراق؛ وعليه

(١) محمد حسن، التطور الاقتصادي...، ٣٢٢.

(٢) رزان ابراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٤، ٢٧.

فالسطة الانتدابية لم تقف في وجه نشوء بعض الصناعات وتطورها. كما أنها في الوقت نفسه لم تقدم الدعم أو المساعدة للقطاع الصناعي، وبالتالي أسهمت بريطانيا بكل ثقلها في نمو القطاع النفطي. وفي نفس السياق لم تمنع قيام بعض المشاريع الصناعية الخاصة في مجال إعداد الصادرات، وصناعة المواد الإنشائية^(١)، وبعبارة أخرى إن الخطوات التي شرعت بها بريطانيا في العراق كانت تمتاز بدقة، فكانت احتكاراتها و استثماراتها توجه نحو المرافق ذات الفائدة للاقتصاد البريطاني.

و نظراً لأهمية القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٩^(٢) في تشجيع الصناعة الوطنية، إلا أن تطبيقه كان لخدمة السياسة الاقتصادية التي كانت تنتهجها بريطانيا كدولة منتدبة. إذ سخر لإفادة الصناعات الاستهلاكية، والصناعات المرتبطة بإعداد الصادرات، ودعمها وتشجيعها، ثم إن القانون نفسه قد فرضته ضرورات المرحلة التي ارتبطت بالأزمة الاقتصادية العالمية، وتدهور الإنتاج المحلي، والعجز الذي دب في الصادرات العراقية، وضعف المنافسة في الأسواق العالمية^(٣)، يضاف إلى ذلك أن الأزمة العالمية كانت إحدى المؤثرات المهمة التي وقفت في سبيل تطبيق هذا القانون، لكن آثاره ظهرت في الزيادة التي برزت في عدد من المشاريع الصناعية التي تمتعت بالإعفاءات. خلال عام ١٩٣٠ بلغ عدد المشاريع المستفيدة من هذا القانون ثلاثة عشر معملاً، وارتفع العدد إلى ثمانية عشر معملاً في عام ١٩٣١، فيما بلغت في عام ١٩٣٢ ثلاثين معملاً^(٤).

ويسبب ظهور آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على العراق انتشار اعتقاد لدى الوطنيين من رجالات الدولة؛ بأن الخروج من الأزمة وآثارها الخانقة يكون عبر الاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة،

(١) الدرة، التطور الصناعي...، ص ٣١٢.

(٢) نص على زيادة في الضريبة الجمركية على المستوردات بالنسبة للبضائع الاستهلاكية، كالتبغ والكحول والسجاد والحريير والحلويات. لانكلي، تصنيع العراق، ص ٥٧.

(٣) النجار، سياسة التجارة الخارجية...، ص ٣٧١.

(٤) جميل، سياسة العراق...، ص ٢٨٣-٢٨٧.

وخير تعبير عن ذلك، التقرير المطول الذي كتبه الملك فيصل الأول حول الأزمة وسبل معالجتها^(١). وتقارير أخرى رفعها بعض المسؤولين الحكوميين تتضمن مقترحات لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية، وأشارت إلى ضرورة توجيه الأنظار نحو الإنتاج الوطني من قبل المستهلك عن طريق الإعلان عنه، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتوسيع حركة الإنتاج والعمل على تحسين النوعية والمثابرة في إيجاد الأسواق للتصريف^(٢).

كان الأسلوب الذي سارت عليه بريطانيا في العراق كسلطة منتدبة يقوم على وضع الكثير من العوائق في وجه الصناعة الوطنية ومزاحمة الإنتاج الوطني بشكليه الحرفي والآلي. كل هذا أسفر عنه معاناة الحرفيون الكثير من مظاهر هذه السياسة، وقد استثار هذا النهج أبناء العراق فاختلقت ردود الفعل باختلاف الوعي، وسعة الإدراك، فظهرت في السنوات الأخيرة من عهد الانتداب جمعية لتشجيع المنتجات الوطنية^(٣)، كما فضلت الابتعاد قدر الإمكان عن رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال تشخيص دقيق لدورها في تغلغل النفوذ الأجنبي^(٤).

حظيت الصناعة الوطنية بتأييد شعبي وصفته التقارير البريطانية بأنه "جدير بالاعتبار" فخلال عام ١٩٣٢ قامت شركة "باتا" بفتح محلات لها في العراق لبيع الأحذية بأسعار منخفضة، جوبهت خطوة

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ١٤١٢/٣١١ الأوراق ٢١، ٢٠، ٢٣، ٢٢، ٢٥، ٢٨، تقرير الملك فيصل الأول حول الأزمة الاقتصادية العالمية.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ١٤١٢/٣١١ الأوراق ٩٢، ٧٢، تقرير الملك فيصل الأول حول الأزمة الاقتصادية العالمية.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ١٢٠٦/٣١١ الورقة ٥، جمعية تشجيع المنتجات الوطنية، بغداد، الموضوع أسماء أعضاء الجمعية العاملين.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ١٤١٩/٣١١ الأوراق ١٧٦، ١٧٥، ١٧٢، تشجيع الصناعة الوطنية، ١٩٣٢.

الشركة بحملة صحفية عنيفة، حيث بلغ الأمر إلى حد إقدام جموع من الطلبة على محاصرة محلات الشركة ومنع الشراء منها، مما أدى إلى تدخل الشرطة^(١).

رغم سيطرت الانتداب البريطاني استطاعت بعض من الصناعات الوطنية أن تنشأ وتقدم انتاجها إلى السوق على الرغم من سمة التواضع التي كانت تغلف فعاليتها بصفة عامة. كذلك كانت تجارب صناعة الحرير تسير بخطوات وثيدة، بسبب معارضة بريطانية لنشوء هذه الصناعة في العراق لضمان استمرار اعتماد المنتجين الصناعيين على الغزول القادمة من المصادر التي تسيطر عليها بريطانيا.

كما تعرض تصنيع الكتان إلى عوائق عدة كإمتناع الوكالات التجارية البريطانية من تزويد العراق بالمكنات اللازمة. بسبب الحذر الذي لازمها من مخاطر التكاليف الباهظة التي تتطلبها الآلات، واستخدام الموظفين المختصين، بمرتبات عالية في الحصول على منتج غير معروف النتائج. لكن الحالة ازدادت ارتباطاً بدخول شركتي "زكي قدري" و"بيت لنج" في مفاوضات مع الحكومة للحصول على امتياز الكتان، فيما دخلت شركتان أخريتان في المفاوضات وأعلننا استعدادهما لجلب المكنات اللازمة دون طلب حقوق خاصة^(٢).

وبسبب الاحتكار الذي قامت به الشركة البريطانية لحلج القطن، عملت مجموعة من أصحاب المال الوطنيين على استيراد المكنات لتأسيس محلج وطني برأسمال عراقي خالص في عام ١٩٢٨، وقد باشر المحلج انتاجه في العام ١٩٣٠، وتكون مجلس الإدارة من سياسيين وتجار معروفين^(٣).

(١) F.O. 371/16922 , Annual Report 1932, Industrial Development, p.55. and , Report by his Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the League of Nations on the administration of Iraq , for the Year 1932 , London, 1933, p.38.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٩٢١ الأوراق ٤،٥،٨،٢٠، الملف السابقة.

(٣) أمين المميز، بغداد كما عرفت، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥، ص ٤٨٨.

كان جلياً أن صناعة تعليب التمور كانت تخضع للشركات الأجنبية ، حيث يتم التصدير إلى انكلترا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وقد ازدهرت صناعة تعليب التمور خلال السنوات المبكرة من عهد الانتداب مستفيدة من النقص الذي ساد انتاج الفواكه بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا فعملت سلطات الانتداب على توسيع تصدير التمور نظراً لما وجدت فيه من الأرباح المادية الكثيرة. حيث كرست عملها لإدخال بعض التحسينات في هذه الصناعة، مثل عملية تبخير التمور وتعقيمها. أسهمت شركات التصدير الكبيرة بإدخال طريقة رفع النوى من التمور عام ١٩٢٥، التي كان لها الأثر في مواجهة المنافسة التي أحدثتها تجارة التمور العالمية من خلال عرض التمور بصورة أفضل من السابق، والاستفادة من النوى كعلف حيواني أو بيعه وقوداً في الأسواق المحلية، ومن فوائد هذه الطريقة بأنها عملت على تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، حيث ارتفع عدد العاملين من ٤ آلاف عامل إلى ٥٠ ألف عامل. وبإقدام الحكومة على إصدار نظام خاص بمكابس التمور في عام ١٩٣١، شهدت هذه الصناعة بداية جديدة في مجال الإنتاج، حيث نص النظام على منع تأسيس أي مكبس ما لم تتوفر فيه شروط صحية مناسبة^(١).

وبخصوص صناعة المواد الإنشائية، لم يكن يتوفر في العراق سوى آلة واحدة لصنع الطابوق، ولم يكن استخدامها وفق الأسلوب المعد لها، إذ كانت إنتاجيتها منخفضة بسبب النقص في المهارات الفنية. لذلك أنشأت إدارة الانتداب البريطاني مديرية الأشغال العامة، والتي قامت بدورها بإنشاء عدد من معامل الطابوق على طريقة حرق النفط، ولابد من الإشارة إلى زيادة نشاط القطاع الخاص في مجال هذه الصناعة وإقبال أصحاب الأموال لتأسيس معامل أهلية، خاصة بعد حركة البناء والتشييد التي شهدتها القطر مع بداية تأسيس المملكة العراقية^(٢).

(١) محمد حسن، التطور الاقتصادي...، ص ٢٨٨-٢٨٩، انظر أيضاً، الدرة، التطور الصناعي...، ص ٢٣٦-٢٣٨، انظر أيضاً، لانكلي، تصنيع العراق، ص ٦٨-٧٣.

(٢) لانكلي، تصنيع العراق، ص ٦٥-٦٦.

وفي مجال الصناعة النفطية، بدأ حقل النفط خانة قرب خانقين بتأمين النفط للأسواق المحلية بإشراف شركة النفط الانكليزية- الفارسية، وقد وضعت المهمة المباشرة لإنتاج النفط في هذا الحقل لشركة نفط خانقين التي هي فرع منها^(١). في عام ١٩٢٥ منحت شركة النفط التركية " والتي تغير اسمها إلى شركة نفط العراق عام ١٩٢٩ " امتيازاً من الحكومة العراقية لمدة ٧٥ سنة، حيث بدأت في تشغيل أعداد كبيرة من العمال^(٢).

بالواقع يمكن القول؛ أن عام ١٩٢٧ كان مفصلياً في سجل الصناعة النفطية العراقية، اذ بدأ تدفق النفط من باطن الأرض في منطقة "بابا كركر" القريبة من كركوك بكميات هائلة، وقد أعطت الدليل القاطع على غنى الأرض العراقية بالنفط. لكن الإنتاج والعمل انحصر بشركة نفط خانقين^(٣). حتى تزيد بريطانيا من هيمنتها ونفوذها، بدأت بإنشاء شركة لها في عام ١٩٢٨ لاستثمار نفط الموصل، أسستها "الشركة البريطانية لتطوير حقول النفط المحدودة" لكن المستثمرين الآخرين الذين جاءوا من فرنسا، وألمانيا، وسويسرا، وإيطاليا، والذين دخلوا برؤوس أموال في هذه الشركة، غيروا اسم الشركة إلى "شركة إنماء النفط البريطانية" وحصلت على امتياز استثمار نفط الموصل في عام ١٩٣٢ لمدة ٧٥ عاماً وبشروط امتياز شركة نفط العراق نفسها^(٤).

عملت بريطانيا على موضوع إيصال نفط العراق إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط وركزت بصورة شديدة على الفوائد السياسية التي يمكن أن تحصل عليها، مغفلة الجانب الاقتصادي، وكانت هذه المعضلة أساس الخلاف بين المصالح البريطانية والفرنسية. فكانت بريطانيا ترى ضرورة أن يكون مد

(١) شارل عيساوي ومحمد يغانه، نفط الشرق الأوسط، ترجمة حسن أحمد سلمان ، مكتبة المثني، بغداد، ١٩٦٦، ص ٥٤-٥٥.

(٢) Britain and Middle East Development General office of information, London, 1956. P.23.

(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ط٧، ج٢، ص١١٦، انظر أيضاً، النجار، سياسة التجارة الخارجية...، ص٤٢٨.

(٤) عبد الوهاب عزت، تاريخ النفط في العراق، مجلة المؤرخون العرب ، السنة ١٩٨٨، العدد ١٥، ص٣٦.

أنبوب النفط عبر مناطق نفوذها أي "شرق الأردن وفلسطين منتهيا بميناء حيفا" بينما رأت فرنسا أن يمر بـ"سورية ولبنان منتهيا بميناء طرابلس" مبررها الاقتصادي يتمثل بطول أنبوب حيفا ٦٤٠ ميلا بكلفة ١١ مليون باوند^(١).

ولتأمين المصالح وعدم الاصطدام برغبة أي من القوى المهيمنة في المنطقة أقدمت شركة نفط العراق على إنشاء خطين للأنايبب يمران عبر منطقتي النفوذ البريطاني والفرنسي ، فعقدت الشركة اتفاقاً مع المندوب السامي البريطاني في فلسطين في كانون الثاني عام ١٩٣١ حول مرور أنبوب النفط العراقي إلى ميناء حيفا. كما عقدت اتفاقيات مع سورية، ولبنان، وإمارة شرق الأردن للغرض نفسه، وبوشر في إنجاز الأنبوب النفطي في عام ١٩٣٢^(٢).

إثر ذلك ازدادت المصالح والمؤسسات الأجنبية في أغلب الفعاليات والأنشطة الاقتصادية حتى وصل الأمر إلى حد المضاربة التي كانت تخلقها الشركات الأجنبية أمام الشركات الوطنية، فكانت الحكومة عاجزة أمامها^(٣).

في الواقع زادت الرساميل الأجنبية من نشاطاتها نتيجة لقلة الرأسمال الوطني، وانعدام الخبرة والكفاءة لديه، وتحجيم هذا النشاط من قبل الإدارة الأجنبية التي كانت تحكم قراراتها خدمة لمصالحها عن طريق استغلال موارد البلاد الاقتصادية.

زادت المصالح والامتيازات الأجنبية من خلال تعميق الشرخ في أوضاع الصناعة ذات النمط البدائي والصناعة الناشئة. أمام الضغط الذي خلقتة في مجال الصناعة النفطية على سبيل المثال، والتي هي بحاجة إلى الرساميل الكبيرة والخبرات الفنية المعقدة^(٤). كما وضح أثر الشركات الأجنبية في الالتفاف

(١) خليل، التاريخ السياسي...، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) جاسم المطير، شركة نفط العراق تدخل فلسطين، مجلة آفاق عربية، تموز ١٩٧٧، العدد ١١، ص ٢٠.

(٣) كما في مزاحمة شركة لنج والشركات التجارية الأخرى للباخر الوطنية، انظر الحصري، مذكراتي...، ص ٥٤.

(٤) محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، دار الطباعة الحديثة، بصرة، ١٩٦٩، ص ٢٠٠.

والتلاعب في مضامين الامتيازات التي وضعت لخدمة البلاد. مستفيدة بصورة واضحة من مقررات مؤتمر لوزان الذي أعطى الحق لجميع الشركات الحاصلة على الامتيازات، والتي لم تباشر العمل بتعديل شروط الامتياز وفقا للحالة الاقتصادية^(١).

إن أغلب المشاريع التي تأسست توخت دخول مضمار الصناعات الخفيفة، وسد حاجة الفرد العراقي من البضائع، كتأسيس معمل فتاح باشا عام ١٩٢٦، الذي يعد المشروع الرأسمالي الوطني الأول^(٢). ونتيجة لتلك الظروف فإن تطورا القوى العاملة في العراق كان متأثرا بمظاهر عدة أثرت فيه، فالسيطرة الأجنبية وهيمنتها على الأوضاع العامة، والنفوذ الواسع الذي حصلت عليه الرساميل الأجنبية، وقيام بعض الصناعات الضئيلة الأثر والتي صببت في خدمة مصالح الدولة المنتدبة، وتلبية حاجاتها الظرفية، وعليه فإن هذه المظاهر لم تترك منافذ دائمة لاستيعاب العمال، وتوفير عمل ثابت ودائم لهم. ونتيجة لتنامي النفوذ والمصالح الذي أرسنه الاستثمارات الأجنبية في إقامة نواة لبعض المشاريع، كمثل: النقل النهري، وسكك الحديد، وبالموازاة لذلك استطاع الرأسمال الأجنبي أن يستوعب القسم الأكبر من العمال في تنفيذ مشاريعه^(٣).

ونتيجة لذلك فإن القطاع النفط يضم أعداد كبيرة من العمال، خاصة إذا ما قورن بعدد الأيدي العاملة في القطاعات الصناعية الأخرى، فقد استخدمت شركة النفط التركية "شركة نفط العراق" خمسين بريطانياً وألفين وخمسمائة عامل في الأعمال التمهيدية لاختيار مواقع الحفر^(٤).

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة ٥٤، ص ٧٩٥، أيضا محاضر مجلس الأعيان لسنة

١٩٢٨، الاجتماع غير الاعتيادي، الجلسة ٣١ و ٣٢، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، مكتبة البديسي، بغداد، ١٩٨٧، ص ٣٥.

(٣) حسن، تاريخ الطبقة العاملة...، ص ٢٠.

(٤) لونكر، العراق الحديث...، ص ٢٨٦-٢٨٧.

وقد وصلت نسبة العمال العراقيين إلى مجموع العاملين في شركات النفط الأجنبية، خلال الفترة ١٩٢٧-١٩٣٠ إلى ما يقارب ٧٥ بالمائة مع استمرار زيادة هذه النسبة في الأعوام اللاحقة^(١). من الظواهر البارزة خلال عهد الانتداب، الفرق الكبير في الأجور التي يحصل عليها موظفو الحكومة، إذا ما قيس بالأجور التي يحصل عليها العمال^(٢). في الحقيقة عملت السلطات الحكومية على التحكم بنشاط الجمعيات العمالية، التي أجاز لها العمل في العام ١٩٢٩ من خلال ربطها بمديرية شؤون العمال التابعة لوزارة الداخلية، ونلاحظ تدخل المستشارين البريطانيين من خلال الكتب التي كانوا يرسلونها للوزارات^(٣). وهذا يوضح بدوره أن المستشارين الإنكليز كانوا يتحكمون في ربط مسألة العمال وشؤونهم بوزارة الداخلية، لضمان السيطرة على نشاطاتهم بحكم الارتباط بهيئة إدارية ذات مسؤولية مباشرة بالأمن.

ثالثاً- التجارة في العراق ١٩٢١-١٩٣٢

١- السياسة النقدية والمالية البريطانية في العراق:

حاولت السلطات البريطانية خلال سنوات الاحتلال البريطاني ربط العراق بالهند. وكان من مظاهر هذه السياسة، استخدام العملة الهندية، المتمثلة بالروبية بعد أن ألغت هذه السلطات التعامل بالعملة العثمانية^(٤). وقد سادت العملة الهندية في العراق إلى سنوات متأخرة من عهد الانتداب، ساعدها في ذلك ارتفاع نسبة صافي الفضة في الروبية، واتساع نشاط الهند التجاري، إضافة إلى النفوذ البريطاني، وتوجهات سياسته الرامية إلى إحلال العملة الهندية في العراق إبان تلك الحقبة، وكان للنشاط التجاري مع

(١) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٧، ص ٢٨٩.

(٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة المعارف، ١٩٧٧، ج ٥، القسم ٢، ص ١٨٨.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ١٧٨٥/٣١١ و ١٤، ص ٢٤، موضوع الملف العمال وما يتعلق بهم، ١٩٣٢.

(٤) بصري، مباحث في الاقتصاد، ص ١٦٤.

الهند، الذي احتلت فيه المركز الثاني بعد بريطانيا في مجال التجارة الخارجية، وثبات سعر الصرف النسبي بين الروبية الهندية والجنيه الانكليزي، أثر في توطيد هذه العملة وزيادة فعاليتها في الحياة الاقتصادية في العراق^(١).

وبقيام الحكم الوطني في العراق، وظهور التشكيلات الإدارية، برز الاتجاه نحو إصدار عملة نقدية وطنية كمظهر من مظاهر الاستقلال الوطني^(٢).

ويمكن استجلاء الموقف البريطاني حول موضوع العملة من خلال المذكرة السرية التي قدمها المستر فرنن إلى وزير المالية في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥، الذي أكد على أن الوقت غير مناسب لإحداث تغيير في العملة، لكنه اقترح بعض المعالجات لبعض التصورات التي تدرسها الحكومة العراقية حول موضوع إصدار عملة عراقية^(٣).

في ضوء ذلك سافر وزير المالية مع مستشاره إلى لندن عام ١٩٢٦، لدراسة بعض المسائل المالية المهمة، وكان من بينها موضوع العملة العراقية، لضرورة دراستها مع الدوائر المالية البريطانية، ولتوكيد رغبة الحكومة في أن يكون لها عملة خاصة بها. وقد تقرر مبدئياً؛ القيام بمشروع العملة العراقية بدون واسطة بنك، واناطة المهمة إلى "لجنة للعملة" يكون مقرها لندن، تقوم بصك الأوراق النقدية والعملة المعدنية وإصدارها بقياساتها المختلفة، وكان الرأي أن يقوم "وكلاء التاج" بدفع المبالغ اللازمة لإتمام المشروع، إلى أن يتم التداول. وقد وافقت وزارة المستعمرات البريطانية على هذا الترتيب^(٤).

(١) جميل، سياسة العراق التجارية...، ص ٣٥٤.

(٢) عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٦، ص ١٠٩-١١٠.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي الملف ٣١١١٣٦١، الأوراق ٧، ٦، ٤، ٣، كتاب من المستر فرنن إلى وزير المالية في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥. موضوع الملف جمارك ومكوس/سك العملة ١٩٢٦.

(٤) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ص ٦٠.

وكذلك سلم مشروع قانون العملة الذي وضع في ٤ نيسان ١٩٢٨، إلى السر هلتن يانغ في نيسان ١٩٣٠، الذي قبل أسس المشروع ورفعته إلى الحكومة، حيث قدم إلى البرلمان في تشرين الاول ١٩٣٠، وبقي خلال هذه الفترة خاضعا للدراسة الدقيقة من قبل لجنة المالية التابعة لمجلس النواب الذي أظهر اهتماماً شديداً بكل التفاصيل، وبصدور الموافقة على القانون، اتخذت الحكومة إجراءات فعالة لضمان التصاميم^(١).

صدر في ١٩ نيسان عام ١٩٣١ قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١، والذي قضى بربط العملة الجديدة بالجنيه الاسترليني "وجعلها قابلة للاسترداد بصك على لندن وجعل الدينار الوحدة القياسية للعملة الجديدة، على أن يكون مؤلفا من ألف فلس"^(٢). وكان القانون قد نص على عدم تأخير إصدار العملة الجديدة عن ١ كانون الثاني ١٩٣٢، إلا أن خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب في أيلول ١٩٣١، أدى إلى تأجيل إصدار العملة، وإصدار الحكومة قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١ الذي عدل قانون رقم ٤٤، حيث ألغى القيمة الذهبية للدينار وأجاز استثمار الرصيد في سندات الدول التي تستند عملتها إلى الاسترليني. حيث بدأ بإصدار العملة الوطنية العراقية في نيسان ١٩٣٢^(٣).

منذ تأسيس الكتلة الإسترلينية عام ١٩٣١، عدّ العراق عضوا فيها بحكم سيادة الروبية الهندية التي كانت جزءا من الكتلة الإسترلينية، وكان من العوامل التي أسهمت في دخول العراق الكتلة؛ النفوذ البريطاني المتمثل بنظام الانتداب، والأزمة الاقتصادية العالمية، وعدم قدرة العراق على ضمان ثبات سعر الصرف بالنسبة لعملته في حالة استقلالها عن الكتلة^(٤).

^(١)Report by his Majesty`s Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the League of Nations on the administration of Iraq , for the Year 1930 , London, 1931, P. 63.

^(٢)سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦١، ص ٦.

^(٣)حماده، النظام الاقتصادي...، ص ٤٣٧، انظر أيضاً: جميل، سياسة العراق التجارية، ص ٣٥٦.

^(٤) السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، ص ٤٥.

في غضون ذلك عانت الدولة العراقية في بداية تكوينها من نقص واضح في خزنتها المالية وذلك لإقدام بريطانيا على سحب الموجودات النقدية من العراق، وتحويلها إلى ميزانية حكومة الهند^(١)، وعليه قيدت خطوات الحكومة، وأضحى المجال أمامها ضيقا خاصة كون التركة التي خلفها العثمانيون والبريطانيون في سنوات احتلالهم المباشر، كانت ثقيلة وكان على الحكومة أن تقوم بأعباء بناء الدولة الناشئة مما تطلب موارد مالية أوسع^(٢).

ان سبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والعجز في ميزانية السنتين الماليتين ١٩٢٨-١٩٢٩، ١٩٢٩-١٩٣٠ " أسفر عن استنزف كل الوفر الذي تجمع في الخزينة في السنين السابقة، وأقدمت الحكومة العراقية على دعوة المستر هلتن يانغ الخبير المالي البريطاني ليضع تصورات في ضوء الحالة المالية. وقد وضع الخبير اقتراحاته لمواجهة الأزمة التي كان أبرزها، تخفيض المصروفات الحكومية غير الضرورية، مع توضيح أشار فيه إلى أنه في حالة استمرار الأزمة، يجب أن تسارع الحكومة إلى إحداث توفير أكبر في المصاريف، وعليه أقدمت الحكومة على تخفيض المصروفات، وإنقاص عدد الموظفين وتقليص الخدمات التي كانت تقدمها، وزيادة الرسوم الجمركية على أنواع عديدة من السلع الكمالية^(٣). واستمرت آثار الأزمة الاقتصادية في السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢، حتى أن العجز في الميزانية قد بلغ ١٦٣ ألف دينار، إلا أن العوائد المالية التي قبضتها الحكومة من شركة نفط العراق كان لها الأثر الحاسم في سد العجز^(٤).

(١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١، ص ٢٩.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي الملف ٣١١١٢٤٢ الأوراق ٢،٣، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن ميزانية ١٩٢١-١٩٢٢ المالية، موضوع الملف التعيينات والتشكيلات ١٩٢١-١٩٢٢.

(٣) حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٤٧٦-٤٧٧.

(٤) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، بغداد، ١٩٧٦، ص ٥٠-٥١.

واجهت الدولة العراقية عبئاً مالياً ثقیلاً تمثل بالديون العثمانية العمومية، والتي أقرتها معاهدة لوزان في ٦ آب ١٩٢٤. حيث وزعت حصة الديون المترتبة على الأقطار المنفصلة عن الدولة العثمانية^(١). وبعد تعيين المبلغ الذي ترتب على العراق من قبل مجلس الديون العثمانية العامة، اقترح المندوب السامي البريطاني في ١٠ أيلول ١٩٢٤ على الحكومة، إرسال ممثلين عنها لتدقيق الحسابات في تركيا^(٢). وبعد تقديم الاعتراضات^(٣) التي رفعتها الحكومة العراقية إلى عصبة الأمم، تم الاستجابة من العصبة لتلك الاعتراضات المحقة، وتم تخفيض حصة العراق من دفع الدين العثماني^(٤).

وفي ١٩٢٦ اقترح المستر فرنن "Fernan" مستشار وزارة المالية في العراق على وزير المالية، شراء سندات الديون العثمانية التي تؤلف قسماً من حصة العراق^(٥). وقد لخص فرنن تصوراتَه بعد لقاءات متعددة عقدها مع وزارة المستعمرات والخزينة البريطانية، ومؤسسة "روتشيلد"، بتوصيات كان أهمها، المبادرة إلى شراء أسهم الديون العثمانية، وإحاطة الأمر بسرية تامة، أي اقتصار المعرفة بهذا الأمر على المسؤولين المباشرين، وعدم طرح هذه القضية أمام مجلس الأمة^(٦).

تسلم ياسين الهاشمي منصب وزير المالية في وزارة جعفر العسكري في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦، أخذ على عاتقه دراسة موضوع سندات الدين العثماني بجدية بالغة، حتى أنه اتصل بصبيح نشأت وزير المالية السابق، للوقوف على حقيقة الأمر. وقرر أن يأخذ على نفسه مسؤولية إصدار الأمر بشراء سندات الدين العثماني من دون أن يستشير مجلس الأمة. وقد وصف المندوب السامي هنري دويس في برقيته الموجهة إلى المستر آمري في ٤ كانون الأول ١٩٢٦، قرار ياسين الهاشمي بأنه قرار منطوي على الشجاعة، لكن

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي الملف ٣١١١٤٢٦ ص ٦٧، من فرنن مستشار وزارة المالية، انظر أيضاً محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة ٥٣، ص ٧٦٨.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١، ص ٢٥٤.

(٣) بعد تدقيق العراق في الحسابات العثمانية تم اكتشاف زيادة مالية في الحصة المفروضة عليه.

(٤) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ص ١٨٥.

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي الملف ٣١١١٤٢٦ ص ٩٨.

(٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي الملف ٣١١١٤٢٦ ص ٦٧، من فرنن إلى وزير المالية.

سرية العمل التي كان من المفروض أن ترافق هذه العملية، اصطدمت بالتعهد الذي قطعه صبيح نشأت وزير المالية السابق أمام مجلس الأمة العراقي في ٥ أيار ١٩٢٦، حيث قال فيه: أن الحكومة عندما ترغب في صرف الأموال الخاصة المجموعة لحساب الدين العثماني ستعرض لائحة قانونية خاصة على مجلس الأمة لهذا الغرض وتستحصل موافقته، ولرغبة ياسين الهاشمي في عدم تسرب أخبار الموضوع، لكي لا تؤثر في أثمان السندات، وضع المسؤولية على نفسه، بصورة كاملة^(١). وقد تم شراء أسهم بقيمة تسعة ملايين ونصف المليون جنيه بريطاني بمبلغ ١,٢٣٠,٠٠٠ جنيه، وبقي نصف مليون جنيه هو باقي الدين.

أثيرت قضية التجاوز القانوني الذي أقدم عليه ياسين الهاشمي حيث اتهم بالاختلاس والوقوع في حبال دسائس المالىين الجانب، خاصة وأن الاقتراح كان قد صدر من المستر فرنس مستشار وزارة المالية، وتشكلت لجنة نيابية في ٢٥ آب ١٩٢٨ للنظر في الموضوع، وقررت براءة الهاشمي من أية تهمة^(٢). وتتميناً لجرأة الهاشمي وشجاعته صدر مرسوم ملكي في ٢٩ آذار ١٩٣٠، خول فيه وزير المالية شراء أسهم الديون العثمانية قبل آذار ١٩٢٨، والذي استطاع أن يحقق مال وفير بلغ نحو ٨,٧٧٧,٢٦٥ جنيه. رفعت وزارة السعدون الثالثة مذكرة إلى مجلس الديون العثمانية العمومية، لتسوية القرض الباقي بأقساط سنوية لمدة عشرين سنة، لكن إدارة مجلس الديون لم توافق على ذلك الا في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٩، بعد تدخل بريطانيا، حيث وافق المجلس على تقسيط المبلغ المتبقي والبالغ ٣٨٣,٠٣٧ باون لمدة سبع سنوات^(٣).

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي الملف ٣١١١٤٢٦، من دار الاعتماد في ٣٠ آب ١٩٢٨ إلى رئيس الوزراء.

(٢) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥، ج ٢، ص ٤٠، ٥١-٥٣.

(٣) الحسني، تاريخ الوزارت، ج ٢، ص ١٨٧-١٨٨-١٨٩.

أقرت بعد ذلك السياسة البريطانية تقديم المساعدة المالية إلى الحكومة العراقية خلال سنواتها الأولى، على شكل قروض، وقد وضعت في اعتبارها أن تضمنها واردات الدولة^(١)، وعززتها بعقد معاهدة ١٩٢٢ التي نصت المادة الخامسة عشر منها على عقد اتفاقية مالية، تسوى فيها تسليم المرافق العمومية وتقديم المساعدة المالية التي تحتاجها الحكومة العراقية وتصفية الديون المترتبة بذمتها نحو بريطانيا، فيما ربطت المادة الرابعة من المعاهدة العراق بالمشورة البريطانية بسبب الديون التي كانت تحيط بالحكومة العراقية لبريطانيا، فظلت ميزانية العراق تتحمل أعباء مصاريف الحكومة المدنية والإدارة ورواتب المعتمد السامي البريطاني، ومصاريفه ومصاريف حاشيته بصورة تامة من خلال نص المادة الثالثة عشر. وقد حددت الاتفاقية المالية المعقودة بين الحكومة العراقية وبريطانيا في ٢٥ آذار ١٩٢٤، والملحقة بمعاهدة ١٩٢٢، العراقية- البريطانية شكل الديون المترتبة بذمة الحكومة نحو بريطانيا وقيمتها، فقد نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على موافقة بريطانيا على نقل المرافق العمومية، مثل مشاريع الري، والطرق، والجسور والبريد والبرق والهاتف بقيمة ٩,٤٠٩,٥٤٠ روبية، وعدت المادة السابعة المبلغ المذكور "دينا يقتضي تسديده بأقساط سنوية في خلال مدة معينة"^(٢) مع احتساب فائدة سنوية قدرها ٥ بالمائة، وتسديد الدين على مدى عشرين سنة^(٣)، كما نصت المادة الثامنة على موافقة بريطانيا على نقل ملكية سكك الحديد، بمبلغ قدره ٤٧,٨٥٩,٨٨٤ روبية على أن يسدد بأقساط سنوية خلال خمس وعشرين سنة أما المادة العاشرة، فقد نصت على فصل إيرادات الميناء ومصرفاتها عن حساب العراق العمومية، وإقامة إدارة خاصة بها تسمى "أمانة الميناء" التي عدت مبلغ ٧,٢١٩,٠٠٠ روبية ثمناً للميناء بذمة أمانة الميناء يجب أن يسدد إلى بريطانيا^(٤)، ولغاية ٣١ آذار ١٩٢٦ بقيت الديون في ذمة الحكومة العراقية نحو

(١) إيرلند، العراق دراسة...، ص ١٣٧.

(٢) الحسني، العراق في ظل المعاهدات...، ص ٧٣.

(٣) الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ٧٤.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي الملف ٣١١١٤٢١، الأوراق ٢٣,٢٤، الاتفاقية المالية.

بريطانيا والتي تمثلت بأثمان خيول وبغال اشتراها الجيش العراقي من بريطانيا، وأثمان الأدوات والمواد الموجودة في مخازن الري والجسور، بالإضافة إلى معدات وآلات الكهرباء.

في أيار ١٩٢٥ خفض مبلغ الدين البريطاني البالغ ٩٤ لك روبية إلى ٧٦ لك روبية، وبعد توقيع معاهدة أنقرة العراقية- التركية في أيار ١٩٢٦، تنازلت الحكومة البريطانية عن هذا المبلغ، إلا أن الدين المترتب، ثمناً لميناء البصرة، الذي حددت قيمته بـ ٧٢ لك روبية، استمر حتى أن حكومة العراق كانت قد دفعت أقساطه السنوية خلال ١٩٢٣-١٩٢٤ بقسط ٥,٩٥ لك روبية و ١٩٢٤-١٩٢٥ بقسط ٥,٨٨ لك روبية و ١٩٢٥-١٩٢٦ بقسط ٥,٧٥ لك روبية. بالإضافة إلى أثمان أدوات سكك الحديد، وبعض السلف المالية لإدارة السكك^(١).

وبقيت بريطانيا تتمتع بهذه المزايا، حتى تأليف وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة، حيث قدم السعدون إلى المندوب السامي البريطاني كتاباً في ٢ نيسان ١٩٢٨، أشار فيه إلى نقاط ثلاث تقيد حركة الحكومة، خاصة في مجال النشاط الاقتصادي، متمثلة بزيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق، التي أقرتها الاتفاقية العسكرية الملحقه بمعاهدة ١٩٢٦، وتعليق مسألة نقل ملكية سكك الحديد، لكن عمدت بريطانيا إلى التسويف والمماطلة وكسب الوقت، حتى أنها طالبت في عام ١٩٢٦ بأخذ رأي خبير محايد حول سكك الحديد وطريقة إدارتها، ورفضت تسجيل أراضي الميناء باسم الحكومة العراقية^(٢). ولذلك نتيجة لتبدل الظروف خلال عام ١٩٢٨، خاصة بعد انتهاء قضية الموصل التي كانت بريطانيا تتعزز عليها في توطيد مصالحها في العراق. وإدراك الملك فيصل الأول والوزارة، باستقرار نظام الحكم، وتوطيد أركانه بعد تجربة العمل التي استمرت لهذه السنوات، والاعتقاد الراسخ في أن بريطانيا لن تخلى عن مصالحها بسهولة، فنترك العراق بدون دفاع، لذا طالبت الحكومة العراقية بتعديل الاتفاقيتين

(١) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧، ص ١٠٣، ١٢٤.

(٢) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ط ٢، ص ٢٦٧-٢٦٩.

العسكرية والمالية، لكن بريطانيا ظلت تتلأأ في حل الأمور، خاصة فيما يتعلق بشروط نقل ملكية سكك الحديد والميناء^(١).

أصرت وزارة السعدون على مطالبتها في تولي حكومة العراق المسؤولية التامة عن الشؤون المالية، وبإعفاؤها من نفقات المعتمد السامي وحاشيته، وتحديد الاتفاقية المالية بسقف زمني محدد. حتى استقالته في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩، وكان هذا منسجماً مع موقف الملك فيصل الأول الذي ضاق ذرعاً من أساليب دار الاعتماد في المماطلة.

بناء على تلك المعطيات قرر الشعب العراقي الخروج في تظاهرة جماهيرية، للتعبير عن سخطه إزاء السياسة التي تمارسها بريطانيا في العراق. حيث شهدت بغداد في ٢١ آذار ١٩٣٠، قدوم الوفود الشعبية من الألوية كافة للمشاركة في هذه التظاهرة^(٢).

ونتيجة للظروف التي سادت، رأى الملك والسر فرنسيس همفريز، إسناد منصب رئاسة الوزارة إلى نوري السعيد في ٢٣ آذار ١٩٣٠، الذي عدّ مسألة المعاهدة الجديدة، من أهم الأمور التي ستضطلع بها وزارته^(٣).

٢ - السياسة البريطانية اتجاه التجارة في العراق:

جذبت التجارة أصحاب رأس المال، ونمت الفئات التجارية بصورة أسرع لارتباطها بالرأسمال الأجنبي، حتى باتت تشكل فئة لها وزنها في الحياة الاقتصادية^(٤). في ظل ظروف الدولة الجديدة، حاولت السلطة إشراك بعض العناصر من الفئات العليا المهيمنة في المدن بفعالياتها السياسية^(١).

(١) نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز...، ص ٢٣١-٢٣٧.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٣) الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٣، ص ٨-١٠.

(٤) كمال مظهر أحمد، حول نشوء حركة التحرر الوطني العربي، في دراسة سوفيتية جديدة، مجلة آفاق عربية، تشرين الأول ١٩٧٥، العدد ٢، ص ١٧١.

كما مثلت ظاهرة اختلال الميزان التجاري مشكلة واضحة في بنية الاقتصاد العراقي خلال عهد الانتداب فكان العجز واضحا بين قيم الاستيراد و التصدير، إذ شكل الاستيراد ارتفاعا واضحا عن قيم التصدير ونسبها، ويمكن تعليل هذه الظاهرة بحدثة الدولة وقلة خبرة أجهزتها الإدارية المتخصصة، وفقرها للبنى الأساسية، و تخلف أنماط الإنتاج على الصعيدين الزراعي والصناعي. "حتى أن معدل استيراد العراق خلال السنوات ١٩٢٢- ١٩٣٢، بلغ حوالي ٧ ملايين دينار سنويا، فيما بلغت أرقام التصدير، للفترة نفسها حوالي ٣ ملايين دينار"^(٢).

وخلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٩) واجهت تجارة التصدير " لاسيما المنتجات الزراعية" مشكلة الرسوم الجمركية التي فرضتها الحكومة البريطانية على كل ما يرد إليها من البضائع من الخارج، بحكم استيعاب السوق البريطانية لأغلب الصادرات العراقية، "لاسيما الشعير"^(٣)، كإجراء للحد من آثار الأزمة العالمية. وخلال العام ١٩٣٢ حصل تحسن في تصدير الذرة إلى بريطانيا، كذلك استمرت هذه الدولة باستيراد الصوف العراقي لكن بكميات قليلة، كما كانت تعد الزبون الرئيس لاستيراد الجلود العراقية^(٤).

مثلت بريطانيا سوقا مهمة للصادرات العراقية، بحكم واقع الانتداب، الذي اتاح لها حرية التحرك في المجالات الحيوية للقطر، و عليه كانت الروابط التجارية مع بريطانيا وثيقة جدا حيث مثلت أهم سوق للحبوب العراقية و عدّت السوق الثانية لصادرات العراق من التمور. فإذا ما سدت هذه المرة في وجه الصادرات الرئيسية من العراق، أو إذا ما أحدثت عراقيل في سبيلها، فأن خسارة العراق سوف لا تكون قليلة

(١) عبد الأمير هادي العكام، (مقدمة في نشوء الأحزاب السياسية في العراق)، مجلة كلية الآداب ، السنة ١٩٧٢، العدد ١٥، ص ٣٩٢.

(٢) شكري صالح زكي، (اختلال الميزان التجاري العراقي)، مجلة التجارة، السنة ١٧، نيسان و مايس ١٩٥٤، ج ٤، ص ٧.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١١٤٣٥، و ٤ ص ٧، لندن في ١٨ آذار، ١٩٣٢، من المفوضية العراقية إلى وزير المالية العراقي.

(٤) F.O.371\16822, Export to the united kingdom, P.55.

و قد أشار إلى هذا الواقع جعفر العسكري وزير الخارجية في ذلك الوقت و كان السبب يكمن في التدابير التي بدأتها الحكومة البريطانية حول التعرف الجمركية على المستوردات الخارجية^(١).

ويهدف تحسين تجارة التمور بدأت الحكومة ببعض الإجراءات، اذ تابعت وزارة المالية أعمال لجنة تحسين تجارة التمور، التي تألفت بصورة غير رسمية برئاسة المستر كوبر "مدير الجمارك والمكوس" والتي كانت أعمالها استشارية محضة^(٢). و كان من المشاكل المهمة التي واجهتها تجارة التمور العراقية، الاعتراضات الشديدة التي ظهرت في السوق الاسترالية حول الظروف الصحية السيئة التي تحيط بتعبئة التمور، ومن خلال التمعن في نص الرد الذي أورده المستر كوبر، نجد أن الأنظمة الصحية على المكابس قد وضعت في العام ١٩٢٨، إذ أنها "لم تكتسب قوة القانون" وكان الخوف واضحاً لدى السلطات الحكومية إزاء موقف السوق الاسترالي، فإذا منعت استراليا إدخال التمور، بسبب الاحتياط الصحي فلا بد ان يصل هذا الخبر إلى البلاد الأخرى التي ستنزع استراليا. و قد اقترح المستر كوبر أن يقوم المعتمد السامي بإرسال برقية إلى الحكومة الاسترالية، يشرح فيها، خطأ الموقف الاسترالي، كذلك اقدمت شركات (أندروبر، واستريك، ومسبرس، ولز، وافريكان أيسترن، و حاجي مصطفى، و سلمان مارين، و أصفر ، و جيوكولاس) بإرسال برقية إلى المستر سوان مستشار وزارة المالية يطلبون فيها بشدة الإبراق إلى الحكومة الاسترالية حول موضوع تعبئة التمور في العراق^(٣). و بقيت السوق الاسترالية، تمثل مشكلة مستمرة ، حيث فرضت رسوم باهظة جدا على التمور العراقية خلال العام ١٩٣١^(٤). فارتفعت قيمة الاستيراد إلى حوالي

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١١٩٧٥ و ١ ص ٢، ١٥ آب من جعفر العسكري وزير الخارجية إلى دار الاعتماد.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١١٩٢٥ و ٢٥ ص ٣٩، تحسين تجارة التمور، من وزير المالية إلى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٧ كانون الأول ١٩٢٨.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١١٩٢٦ ص ٢٧، فقرة كتاب مؤرخ في ٣٠ آذار ١٩٢٩، المستر كوبر، أيضاً نفس الملف، ص ٣٢، نسخة برقية في ٦ نيسان ١٩٢٩.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١١٩٧٢ و ٣ ص ٤ قرارات محضر الاجتماع التاسع في ١٥ أيلول ١٩٣١.

أربعة أضعاف و نصف خلال الفترة ١٩١٩-١٩٢٥ عما كانت عليه خلال الفترة ١٩٠٦-١٩١٣. ويعود جانب مهم من هذه الزيادة إلى أقدام السلطات البريطانية على انشاء المباني وسكك الحديد وتوفير حاجات جيشها المحتل.

كانت جهة الاستيراد للمكنات الصناعية تتمثل في بريطانيا التي تبوأ المركز الأول، أعقبتها ألمانيا خلال الأعوام ١٩٢٩-١٩٣٢^(١). كما أن عام ١٩٣٢ شهد زيادة ملحوظة في استيرادات العراق من النسيج القطني الياباني، وبأسعار رخيصة جعلت السوق العراقي يعاني من عدم الانتظام، حتى أن البريطانيين حاولوا أن يمارسوا نفوذهم بتقديمهم مقترحات لوضع قيود على الواردات اليابانية^(٢).

كانت السوق الرئيسة للتجارة العراقية في مجالي الاستيراد والتصدير، بريطانيا والهند، ولهذه العلاقة أسباب كثيرة منها؛ حاجة العراق إلى المنسوجات، والشاي، والبن، والتوابل، والأخشاب، وهذه كلها تنتجها بريطانيا والهند، كذلك كانت السوق العراقية توفر المواد الأولية والغذائية والتمور والحبوب لكليهما، وعليه كانت الروابط التجارية سابقة لعهد الانتداب بزمان طويل. فالنشاط البريطاني الذي تمثل بالمحاولات المستمرة للسيطرة على العراق لعدّه طريق مرور وسوقاً للمنتجات المصنعة والمواد الأولية، وقد أسهم النفوذ السياسي في المنطقة إلى حد بعيد في نمو العلاقات التجارية بين البلدين، ومثل الارتباط النقدي عاملاً مهماً في توطيد هذه العلاقات، بعدّ الروبية الهندية العملة الرسمية في البلاد لغاية الأول من نيسان ١٩٣٢، إذ فسح المجال أمام التجار للتوسع في أعمالهم لثبات سعر الصرف، وسهولة التحويلات المالية. يضاف إلى كل ذلك السياسة التجارية القائمة وتطبيق نظام الباب المفتوح، التي أعطت الحق لتوسع التجارة مع بريطانيا والهند، التي استغلتها بريطانيا لمصلحتها، فعلى سبيل المثال كانت الضريبة الجمركية تزداد كلما خف وزن المستورد من القماش^(٣).

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١٩٧٥ الاوراق ٩،٣٦، جداول احصائية.

(٢) F.O.371\16922, Japanese Competition, P.55. "بصرة"

(٣) جميل، سياسة العراق التجارية، ص ص١٣٨-١٣٩.

وعلى مدى السنوات ١٩٢٥-١٩٣٢، مثلت نسبة المستوردات من بريطانيا قيمة عالية، بلغت أعلى نسبة لها في عام ١٩٣٢، أما في مجال الصادرات إلى بريطانيا فقد بلغت أعلى قيمة لها في العام ١٩٣١. وقد مثل المعدل العام لقيم الاستيراد من بريطانيا للأعوام ١٩٢٧-١٩٣٢ ما قيمته مليونان و١٠٥ ألف دينار، أما المعدل العام للصادرات وللفترة ذاتها، فقد بلغت قيمتها مليوناً و٤٣ ألف دينار^(١). وخلال الأعوام ١٩٢٩-١٩٣٢ هبط الاستيراد من بريطانيا بما يقارب "الثلاث إلى الربع" من مجموع تجارة الاستيراد العراقية، وارتفعت الصادرات إلى بريطانيا من "الخمس إلى ما يقارب الثلث" من مجموع الصادرات العراقية، وكانت أبرز البضائع المصدرة إلى بريطانيا خلال الفترة المذكورة. التمرور التي مثلت المركز الثالث في حجم الصادرات، كذلك زادت كميات الحبوب التي كانت تؤلف " الثلثين من مجموع الصادرات". وعلى الرغم من النقص الكبير في كميات الصوف المصدرة إلا أن بريطانيا بقيت السوق المهمة له. كذلك مثلت بريطانيا سوقاً مهمة ورئيسة للجلود العراقية، وكان الرأي أن تجارة الجلود تمثل مادة مهمة في الصادرات وتستحق اتخاذ الإجراءات لتحسينها. وخلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٢ كانت البضائع الرئيسية المستوردة من بريطانيا تتمثل؛ في الأقمشة القطنية، والصوفية، والمعادن، والمكنات، والآلات وأدواتها. أما السكر المستورد من بريطانيا، فقد مال مركزه إلى الثبات، وكانت المشروبات الكحولية، والبقالة والمأكولات تمثل ما يقارب الثلثين من مجموع الاستيراد من بريطانيا^(٢). خلال الأعوام ١٩٢٧-١٩٣٢، تبوأ إيران المركز الثالث في التصدير إلى العراق بعد بريطانيا، والهند، والمركز الرابع في مجال الاستيراد من العراق بعد بريطانيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

(١) السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، ص ١٠. انظر أيضاً جميل، سياسة العراق التجارية، ص ١٤٤.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١٩٧٥ الأوراق ٦٠٧، من مديرية الجمارك والمكوس العامة إلى وزارة المالية، ٩ تموز ١٩٣٢، الموضوع احصاءات تجارية.

كذلك بدأت الصادرات اليابانية تتدفق إلى العراق في عام ١٩٢٩^(١)، وقد وصفت الوثائق البريطانية المنافسة اليابانية في سوق المنسوجات القطنية في العراق "بالهجوم الناجح"، والتي جعلت المملكة المتحدة الخاسر الأساس^(٢).

خلال الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، كان لتجارة الترانزيت الأهمية القصوى، لكنها تراجعت إلى المركز الثالث خلال عهد الانتداب البريطاني. كما يمكن تحديد الفترة ١٩٢٠-١٩٢٤، بأنها فترة ازدهار تجارة الترانزيت. وقد قامت هذه التجارة على أساس جعل العراق طريقاً لمرور البضائع، من إيران وإليها، وبدأت شركة النفط الانكليزية-الفارسية، بنقل النفط المنتج في الحقول الجنوبية من إيران عن طريق العراق^(٣).

أما الشؤون المتعلقة بالضرائب الجمركية فإنها لم تنتظم الا بعد صدور قانون التعرفة الجمركية رقم ١٩ لسنة ١٩١٩، بعد أن كانت بريطانيا تطبق قانون الجمارك البحرية لسنة ١٨٧٨ محاولة منها لإدارة أمور التجارة بما هو متاح وممكن في العراق خلال سنوات الاحتلال. وقد وضع رسم كمركي موحد على الاستيراد نسبته ١١ بالمائة، فيما وضعت على المشروبات الكحولية والعطور والتبغ نسبة قدرها ٥ بالمائة^(٤).

ونتيجة للاتصالات والمباحثات التي أجراها المندوب السامي البريطاني مع الجانب الإيراني، وافقت الحكومة الإيرانية على الاستمرار في تطبيق التعرفة الجمركية المنخفضة على البضائع الصادرة من العراق إلى حد ٢٢ أذار ١٩٢٩^(٥).

(١) جميل، سياسة العراق التجارية، ص ٣٣١.

(٢) نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، بصره ١٩٨٣، ص ١٣٦.

(٣) جميل، سياسة العراق...، ص ١٠١، ١٠٥.

(٤) طلال محمود كداوى، الضرائب الجمركية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، رسالة ماجستير، ١٩٨٢.

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١٩٠٧ و ١٣، ص ١٩، إلى وزير المالية في ٦ كانون الثاني ١٩٢٨.

وعلى صعيد العلاقات التجارية وتنظيمها مع البلدان المجاورة، برزت في حقبة الانتداب مشكلة تهريب البضائع من الكويت إلى العراق حتى أنها تركت آثارا سياسية انعكست على علاقات البلدين . أن سبب تفاقم المشكلة كان يكمن في التفاوت بالتعرفة الجمركية بين الكويت والعراق فقد كانت منخفضة في الأولى ومرتفعة في الثانية. وقد عمدت الحكومة العراقية للاتصال بالجانب البريطاني على أساس أن الكويت محمية بريطانية في تلك الحقبة، بعد أن فشلت كل المساعي التي بذلتها لوقف عمليات التهريب، وكما مر في فصل السياسة الخارجية فقد اقترحت في العام ١٩٣٢ تشكيل لجنة عراقية-كويتية لمراقبة الحدود، فيما طلبت من بريطانيا تعيين موظف عراقي في الكويت يقوم بتأشير أوراق الشحن المرسلة من الكويت إلى مديرية جمارك البصرة أو وضع سفينة صغيرة لمراقبة حركة السفن في مدخل شط العرب^(١). وضعت إحدى الدراسات المتخصصة تقويما لسياسة الضرائب الجمركية خلال عهد الانتداب، حيث تصفها بأنها فرضت من السلطة الانتدابية، وتأثرها بالتشريعات السابقة، وتمييزها لضرائب الصادر والوارد والعبور، وعدم وجود نسب موحدة لها، كما أن الحكومة كانت تعدّها موردا ماليا مهما، نتيجة للأوضاع المالية العسيرة التي كانت تمر بها الدولة في تلك الحقبة^(٢).

ونظرا للتفاوت القائم في قيم تجارة الاستيراد والتصدير، أضحت وكالات استيراد البضائع الأجنبية وتصريفها للعراق "أكثر عدداً وأفضل عدّة من الوكالات التي تتعاطى تجارة الصادرات"^(٣)، وعليه مثلت الحقبة نموا لفئة الوكلاء التجاريين التي استطاعت أن تتبوأ مكانتها في النشاط التجاري كوكلاء للمصدرين والمنتجين الأجانب^(٤)، وكان لهؤلاء الوكلاء عملاء تجاريون في إيران إلا أن عددا كبيرا منهم تعرض

(١) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٧٥، ص ١٨٢-١٨٦.

(٢) كداوي، الضرائب الجمركية...، ص ٩-١٠.

(٣) حمادة، النظام الاقتصادي...، ص ٣٦٣.

(٤) محمد حسن، التطور الاقتصادي...، ص ٣٣١.

للإفلاس خلال الأزمة التي حلت بتجارة الترانزيت في العام ١٩٢٦. وقد علته التقارير البريطانية إفلاس أولئك التجار عندما استخدموا "أكثر رؤوس أموالهم في سوق فقيرة كالسوق العراقية، وبأساليب وطرق متأخرة جداً"^(١).

أكد الكتاب الذي وجهته المفوضية العراقية في لندن إلى وزير المالية، بضرورة الاهتمام بالدعاية للمنتجات العراقية، وإرسال العينات من المحاصيل، لعرضها في أسواق لندن، والاستفادة من السمعة المالية التي يتصف بها البعض من التجار في "تكوين كتلة تجارية قوية من الوجهة المالية"^(٢).

وفي واقع الأمر استطاعت بريطانيا أن تبسط هيمنتها على السياسة الاقتصادية في العراق، مستفيدة من الأوضاع الطارئة التي كانت تمر بها البلاد، مستخدمة كل الوسائل المتاحة لها التي كانت أبرزها؛ النصوص الرسمية التي احتوتها لائحة الانتداب البريطاني على العراق، والمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢، ومعاهدة ١٩٣٠، حيث مهدت بريطانيا لتغلغل أجهزتها الإدارية ذات الخبرة الطويلة في قطاع التجارة الخارجية، اثر ذلك ظهرت "مؤسسة وكلاء التاج البريطاني للمستعمرات" في العراق خلال عهد الانتداب البريطاني.

بالإضافة إلى ذلك لم تكن العلاقة بين الحكومة العراقية ووكلاء التاج مكشوفة أمام الرأي العام، بل بقيت محصورة بين الدوائر الرسمية وبعض أعضاء الهيئة الحاكمة^(٣). وقد حددت وزارة المالية أعمال وكلاء التاج بالنيابة عنها، بنوعين من الأعمال الفنية، وقد تلخصت الأولى في شراء اللوازم والأدوات التي تحتاجها دائرة الميناء، وطباعة الطوابع المالية والبريدية، أما الثانية؛ فهي الأعمال الصيرفية وتتلخص في دفع رواتب الموظفين البريطانيين نيابة عن الحكومة العراقية، لوجود حساب جار للحكومة لدى وكلاء

(١) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١١٩٢٧، و ١٨، ص ٣٨ الملفة نفسها.

(٣) أنوري عبد الحميد خليل، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩-١٩٤١، مجلة المؤرخ العربي، ١٩٨٢، العدد ٢٢، ص ص ١٦٥-٢٠٤.

التاج، كذلك دفع أجور سفر الموظفين البريطانيين ورواتب المتقاعدين منهم، وقد فضلت وزارة المالية عدم إنابة أعمال وكلاء التاج بالمفوضية العراقية في لندن بدعوى خلوها من التأسيسات المختلفة المطلوبة وقيام وكلاء التاج بالأعمال التي يكلفون بها على أتم صورة، وسهولة في الأداء، حيث يوفر المواد المطلوبة بأرخص العروض، وينتقون أفضل الأنواع لاتصالهم المباشر بحلقات الإنتاج^(١). إلا أن الواقع كان يفصح بعكس ذلك، فوكلاء التاج ما هم إلا ممثلون لمؤسسة أجنبية تجارية، لا تمثل إلا مصالحها الذاتية، ومصالح القوى الكبيرة التي تدعمها ممثلة بالاستعمار البريطاني. وعليه فقد كشفت الوقائع الكثير من التحايلات التي أقدم عليها وكلاء التاج خاصة فيما يتعلق بصفقات الأسلحة، والتي ثبت أن قسما كبيرا منها كان مغشوشا.

والواقع أن الهدف الأساس كان يتلخص في ربط السوق العراقي بالأسواق البريطانية لأن وكلاء التاج لا يشتررون من دولة سوى بريطانيا، وبظهور آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، والمشاكل التي واجهتها الخزينة العراقية، طالبت بعض الوزارات بإنهاء خدمات وكلاء التاج الذين كانوا يتقلون على الخزينة بمبالغ طائلة، كما أن أعمالهم لم تكن من النوع الذي لا يمكن تحقيقه، اذا ما أنيطت إلى جهة أخرى^(٢). وقد أشارت المفوضية العراقية في لندن إلى قرب موعد إنهاء الانتداب البريطاني على العراق في العام ١٩٣٢، جعل صلاحيات وكلاء التاج التي حصلت عليها بموجب قانون الرسوم الجمركية الجديد الذي "يستثني المحاصيل الزراعية الواردة من الممتلكات والممالك المشمولة بالانتداب البريطاني من أداء

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١١٢٣٠ و ١٠، ص ١٠، وزارة المالية إلى وزارة الخارجية في آب ١٩٣١. موضوع الملف المتفرقة ١٩٣١.

(٢) خليل، خدمات وكلاء التاج...، ص ١٧٦.

الرسوم الجمركية" عديمة الجدوى، لأنه بحصول العراق على الاستقلال سوف تنتفي الميزة التي يوفرها هذا القانون^(١).

رابعاً - المواصلات

ظهرت أهمية بعض المشاريع العمرانية والخدمية في ربط أجزاء المملكة، وتقوية السلطة المركزية وتسهيل بعض أوجه النشاط التجاري مع البلدان المجاورة^(٢). وعملت بريطانيا على ربط العراق بشبكة مواصلات برية لضمان وصول المحاصيل بيسر إلى موانئ البحر المتوسط. حيث افتتح الطريق البري بين بغداد-الرمادى-الربطية-دمشق في العام ١٩٢٣، وكانت الشركة المسؤولة عن هذا الخط، هي شركة نيرن Nairn Transport Company، التي تعود ملكيتها لأحد الرأسماليين الاستراليين، كون هذه الشركة الأكثر بروزاً في هذا المجال منذ عام ١٩٢٥. وفي العام ١٩٢٧ افتتح الملك فيصل الأول الخط الجديد للسيارات الكبيرة ذات الست عجلات، وقد توسعت حركة النقل في الطرق البرية حتى ارتفع عدد سيارات النقل إلى ألف سيارة في العام ١٩٣٠، لكن الطرق لم تكن بمستوى جيد، فمن مجموع أربعة آلاف وخمسمائة ميل، لم ينل سوى مائة وسبعين ميلاً من التحسينات خلال العام ١٩٣٠، والواقع أن الطرق البرية لم تنل الاهتمام الكافي من لدن الحكومة، حتى أن الإنفاق عليها لم يزد على ٣٠٠ ألف دينار خلال الأعوام ١٩٢١-١٩٢٥^(٣).

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١١٤٣٥، ص٧، لندن في ١٨ آذار ١٩٣٢ من المفوضية العراقية إلى وزير المالية.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١١٥٠، و٢٩، ص٥٢، عنوان الملف التقارير والرسائل المختلفة ١٩٢٢، التقارير من مستشار لواء الموصل إلى سكرتير المعتمد السامي في بغداد، ٧ يناير ١٩٢٢.

(٣) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧٣، ص٩٤؛ انظر أيضاً، لونكر، العراق الحديث...، ص٣٣٨.

كما شهد عام ١٩٣١ نشاطا ملحوظا للطريق البري بين بغداد وعمان، وكانت بريطانيا تحت الجهود لإنشاء، سكة حديد بغداد - حيفا، متمثلة بنشاط هنري دوبس لإقناع رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون للحصول على تعهد من شركة النفط التركية "شركة نفط العراق"، بإنشاء هذه السكة، حتى أن عبد المحسن السعدون عدّ مسألة سكة حديد بغداد- حيفا من الأمور الحيوية خلال عام ١٩٢٨^(١).

في ضوء ذلك واجهت الحكومة قضية مقالة جسر الفلوجة الحديدي حيث وضع بالمناقصة^(٢)، ووقع الاختيار بمعرفة وكلاء التاج على شركة "جاكسن" الانكليزية لتنفيذ المشروع. الذي قدرت كلفته ب٦٥،٨٤٢ ليرة انكليزية، بسقف زمني يبلغ ستة عشر شهرا، إلا أن فيضان عام ١٩٢٨ أدى إلى انهيار الدعائم المؤقتة للجسر، مما جعل الشركة تطالب بتعويض قدره ٣٠ ألف ليرة انكليزية^(٣). وقد حاول وكلاء التاج التدخل في النزاع القائم بين الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المواصلات والأشغال، وشركة جاكسن، وذلك باقتراح تعيين مهندس مستقل لتقرير الأمور المتنازع عليها. إلا أن هذا الاقتراح، جوبه برفض وزارة المواصلات والأشغال وحاول المندوب السامي التنصل من القضية بدعوى أن استشارته لم تطلب، وعليه سجل رفع يده عن أية ملايسات قد تدخل القضية، في كتابه الذي وجهه إلى رئيس الوزارة العراقية^(٤).

عدّت مسألة نقل ملكية سكك الحديدية إلى الحكومة العراقية من القضايا التي أخذت حيزا واسعا من التفاوض بين الجانبين العراقي والبريطاني، إذ بدأ بنقل الإدارة إلى السلطات العراقية عام ١٩٢٣ تمهيدا لنقل الملكية بصورة رسمية^(٥). وقد عبّر الجانب البريطاني عن رغبته في نقل الملكية على أساس

(١) لونكر، العراق الحديث...، ص ٣٣٨، ٢٨١-٣٣٩، انظر أيضا خليل، التاريخ السياسي لامتيازات...، ص ١٥٧-١٥٨.

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة ٤، ص ٧٩٦.

(٣) خليل، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية...، ص ١٧٩؛ انظر أيضا، الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ص ٢٤٤.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ١٧٦٥/٣١١، و ٢٠، ص ٣٢، (عنوان الملف: المشاريع العامة ١٩٢٧-١٩٣٠) من مستشار المعتمد السامي في العراق إلى رئيس الوزراء في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٩.

(٥) التقرير البريطاني لعام ١٩٢٧، ص ١٦١، انظر أيضا، لونكر، العراق الحديث، ص ٢٨٣.

البيع بالآجل اعتمادا على حساب جار، وأنيطت مهمة تخمين ثمن المعدات والآلات عدا المخازن إلى أحد الخبراء، حيث بلغ الثمن المخمن ما يقارب ٤٥٨ لك روبية، أما الموقف العراقي فقد جاء من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣، والذي احتوى على رغبة الحكومة العراقية في ملكية سكك الحديد، وسداد قيمتها من خلال عرض أسهمها من أرباح الدائرة. وجوبه القرار برفض بريطاني فاستمرت المفاوضات. وكان الاقتراح الجديد تلخص في أن يسدد ثمن انتقال ملكية سكك الحديد بعد وضع سعر جديد ومعقول.

ووجدت الحكومة أنه ليس أمامها سوى سبيلين الأول؛ الاستقراض، والثاني؛ سحب المبلغ من الإيرادات العامة، بعد أن وجدت التعنت من الجانب البريطاني في مسألة تسديد الأقساط، وقد بلغ الأمر بهم إلى أنهم هددوا باستخدام حق التصرف بسكك الحديد في نقل ملكيتها إلى الأفراد أو الشركات الخاصة^(١).

اضطرت الحكومة إلى طلب التحكيم بتعيين ثمن سكك الحديد، ونقل ملكيتها في عام ١٩٢٤. وعند حضور البعثة المالية إلى العراق لموازنة الميزانية اقترحت نقل ملكية السكك إلى هيئة خاصة تدعى ب شركة التعاون تكون هي المالكة والمسؤولة عن الإدارة ، بشرط موافقة الحكومة العراقية على ذلك ويكون رأسمالها ٥٠٠ لك روبية تقسم مناصفة بين الحكومتين البريطانية والعراقية، مع وضع الحق للحكومة العراقية في شراء حصص الحكومة البريطانية بالسعر الأصلي. ويكون مجلس الإدارة مؤلفا من ثلاثة مدراء تعينهم الحكومة العراقية، ومديرين تعينهما الحكومة البريطانية. وعد الجانب البريطاني هذه المقترحات تضحيات مالية جسيمة. كما أن الحكومة العراقية لم تقبل بهذه المقترحات؛ ولم يعط الوضع القانوني لمسألة السكك الحق لبريطانيا في الملكية، إنما اقتصر حقها في المطالبة بالأموال التي أنفقت على إنشائها، وإن تشغيل السكك هو من الحقوق التي تتمتع بها الحكومة العراقية ، وقد ظل الجانب

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٨١١، الأوراق ٤٧، ٤٨، (عنوان الملف: السكك الحديد ١٩٢٤-١٩٢٨) مذكرة حول السكك الحديد.

البريطاني يناور في مفاوضاته حتى يبيت في وضع شروط صريحة للمسألة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية تلح لوضع نهاية لها^(١).

خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٩)، تعرضت مديرية سكك الحديد لآثارها لكونها من المشاريع الاقتصادية الكبيرة، وإسهام الرساميل الأجنبية فيها بشكل واسع. وكان لانخفاض أرباح المديرية أثر في تسريح أعداد واسعة من مستخدميها. لكن آثار الأزمة بدأت بالانخفاض بعد عقد الاتفاق بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول نقل ملكية السكك عام ١٩٣١^(٢).

وجدت العديد من العقبات التي واجهت الشحن البحري في ميناء البصرة، أهمها؛ ضحالة مياه الممر الواقع في مدخل شط العرب، حيث بدء العمل بها في بداية عام ١٩٢٥، وافتتح المشروع في ٢٩ نيسان ١٩٢٦ بحضور الملك فيصل الأول. وكان العمل قد بلغ مرحلة وصول العمق إلى ١٧ قدما خلال انخفاض المد. وقدرت نفقات المشروع بما يقارب ٤٦٢ ألف ليرة انكليزية اقترضتها الحكومة من شركة النفط الانكليزية- الفارسية بفائدة ٦ بالمائة، وقد كان القرار أن يسدد الدين من فرض الرسوم على السفن التي تمر في هذا الممر، ولقد أسهم النشاط الاقتصادي في نمو الصناعة النفطية، وتوسعها في المنطقة إلى تطوير ميناء البصرة^(٣).

كان ميناء البصرة تحت الحيازة البريطانية، وقد اشترطت في حالة نقل الملكية إلى الحكومة العراقية، أن تتناط إدارة الميناء بهيئة ذات صفة قانونية يطلق عليها "مجلس أمناء الميناء" وأن يقوم العراق بسن تشريع خاص من أجل هذه الغاية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية وألا يتسم أي تعديل في التشريع الا

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٨١١، الأوراق ٥٠، ٤٩، ٥١، ٥٢، مذكرة حول السكك الحديد.

(٢) معروف، الاقتصاد العراقي بين ...، ص ٣٧٦.

(٣) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧، ص ١٢٦-١٢٧، وأيضا لانكلي، تصنيع العراق، ص ١٧٧.

بالاتفاق مع بريطانيا. وتستمر هذه الأوضاع إلى أن تسدد الحكومة العراقية كل ما عليها من ديون تتعلق بالميناء^(١).

ظهرت بوادر النقل الجوي في أواسط عهد الانتداب، إذ عمدت السلطات الانتدابية إلى فتح خط جوى بريدي داخلي بين بغداد والبصرة، وخارجي بين بغداد والقاهرة في العام ١٩٢٧. وفي السنة ذاتها باشرت القوة الجوية البريطانية بإنشاء مطار مدني في العراق، وعهدت لمقاولة إنشائه أول الأمر إلى شركة يونكرز (Junkers) الألمانية، وسلم بعدها إلى شركة بغداد- طهران لإتمامه. ونتيجة للواقع الجيد الذي يشغله العراق، ولمرور شركات الطيران العالمية في أجوائه، بادرت السلطات الحكومية لإنشاء مطار مدني عصري خلال العام ١٩٣١، كما بدء بإنشاء أماكن لهبوط الطائرات في البصرة وأور والربطية^(٢)، والواقع أن قيام سلطات الانتداب بإنشاء خط جوي مباشر بين بغداد والقاهرة كان خدمة لأهدافها السياسية، أكثر من اهتمامها بحاجة البلد إلى التطوير.

(١) الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ٢١٨. انظر أيضاً: محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة ٥٤، ص ٧٩٥.

(٢) لونكرز، العراق الحديث...، ص ص ٣٤٠-٣٤١، انظر أيضاً: منتشاشفيلي، العراق في سنوات...، ص ٢٢٦.

الخاتمة والاستنتاجات:

شكل العراق محور ارتكاز بريطانيا في منطقة المشرق العربي خاصة الخليج منه لعدة قرون، إذ حظي العراق بأهمية قصوى في السياسة البريطانية في الفترة المعاصرة. أعلنت بريطانيا الانتداب على العراق ١٩٢٠ وفقاً لقرارات مؤتمر سان ريمو من نفس السنة، كما اتبعت سياسة تمثلت في التركيز على توسيع نفوذها وترسيخ دعائم الاقتصاد والإدارة وتطوير مقوماته بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، حيث تفتتت في تحصيل الضرائب التي أثقلت كاهل العراقيين بأعباء اقتصادية كبيرة.

وبهذا يمكننا القول أن نظام الانتداب كان نظاماً توفيقياً بين الاستعمار القديم (السيطرة المباشرة) وبين الحكم الذاتي تحت الهيمنة الاستعمارية، فكان من الطبيعي أن تؤدي تلك الوضعية إلى إحداث تغييرات في نظام إدارة الحكم، فتم تأسيس حكومة محلية مؤقتة تحولت إلى حكومة دائمة بعد تنويع فيصل الأول ملكاً على عرش العراق في ٢٣ اب ١٩٢١، كما تم تحويل الإدارات السابقة السكرتاريات ثم النظارات وما يتبعها من دوائر إلى وزارات ومديريات تابعة للوزارات وقد أنيطت مهمة إدارتها تدريجياً بالعراقيين، فيما تم تحويل موظفي الإدارة البريطانية السابقة إلى مستشاري وزارات ومشوري متصرفين ومفتشي دوائر، أما الدائرة السياسية السابقة فتم تحويلها إلى دار للاعتماد وأصبح رئيسها (المندوب السامي) مرجعاً أعلى للحكومة المؤقتة ثم مستشاراً للملك فيصل الأول بموجب المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢١، بيد أن هذه التحولات لم تقتصر على الإدارة وإنما شهدت التشكيلات الإدارية والأوضاع الاقتصادية والسياسية تطورات مهمة خلال سنوات الانتداب التالية، إلا أن السلطة الانتدابية لم تسمح بإجراء تغييرات أساسية عليها إلا في أواخر عهد الانتداب عندما أوشك العراق أن يصبح عضواً في عصبة الأمم. سلطت الدراسة الضوء على الأساليب التي اتبعتها السياسة البريطانية لتحقيق أهدافها ومصالحها في العراق، خلال مرحلة الانتداب ١٩٢٠-١٩٣٢ وعلى الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية العامة.

ومن خلال البحث تمّ التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- (١) الانتقال من الاحتلال البريطاني المباشر للعراق خلال فترة الحرب العالمية الأولى، إلى الاحتلال غير المباشر للعراق خلال مرحلة الانتداب ١٩٢٠-١٩٣٢، ومن اتّباع سياسة المدرسة الهندية للاستعمار البريطاني إلى اتّباع سياسة المدرسة المصريّة في حكم البلاد المستعمرة.
- (٢) يعدّ الانتداب شكل من أشكال الاستعمار، وسهّل وجود الاحتلال البريطاني للعراق تطبيق نظام الانتداب المزمع إقامته بدون اتّخاذ تدابير استثنائية سوى تشكيل الواجهة العربية للعراق، من خلال تحويل سلطة الاحتلال وموظفيها إلى سلطة وموظفي انتداب (مستشارون ومشاورون ومفتشون) وإن كانوا في حقيقتهم حماة للمصالح البريطانية.
- (٣) وفق دراسة السياسة الانكليزية في فترة الانتداب يستنتج البحث أنّ الإنكليز قد أظهروا تفوّقاً واضحاً في تحليلهم للقوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في البلاد، وكان في تقديرهم أن البلاد تخضع لثلاث قوى رئيسة وهي، قوّة شيوخ العشائر التي تمثّل الإطار القديم لشكل النظام السياسي الاجتماعي الذي ظلّ واضحاً في حياة مشيخات واتحادات قبلية تنتشر في أنحاء العراق، والفئات البرجوازية النامية التي ظهرت في ظلّ التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها العراق في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت هذه الفئات متمثلة بالتجار وملاك المدن والمتقنين وبعض أصحاب الحرف، وعلماء الدين الذين يتمتعون بنفوذ كبير على عامّة الناس وخاصة في المدن المقدسة.
- (٤) - على سبيل المثال - احتكار سياسة بريطانيا للسلطة في العراق، وذلك من خلال تطبيقها لسياسة إداريّة هدفت من خلالها إلى تقريب شيوخ العشائر وبتّ روح الطائفية بين مكونات الشعب العراقي المختلفة، فقد كانت المس بيل تعرف كل شيخ عشيرة مهما كانت أهميته في البلاد لأنّها تعتبر الشيوخ العمود الفقري للبلاد. وإن كسبهم وضمّان ولائهم لقوات الانتداب يعتبر كسباً حقيقياً للبريطانيين لأنّها ستضمن الهدوء والاستقرار في المناطق التي يمارس فيها هؤلاء الشيوخ نفوذهم .

(٥) انتهاج بريطانيا أساليب الترميم والتضليل لإخفاء عيوب الانتداب وذلك بتحويله إلى معاهدات بدءاً من المعاهدة البريطانية العراقية ١٩٢٢ إلى غاية توقيع آخر معاهدة في ١٩٣٠ والتي أنهت الانتداب. كما حاولت بريطانيا تسخير قدرات الشعب العراقي لخدمة مصالحها الخاصة ونهب خيراته وهذا ما أوضحناه في صفحات البحث القليلة، وسعت أيضاً لتنفيذ سياستها الاستعمارية الرامية إلى استغلال ثروات الشعوب العربية.

(٦) ضمن الإنكليز في العراق بفضل سياسة المعاهدات منع المقاومة المسلّحة ضدّ سياستهم الاستعمارية لما رأوا أنّ مصالحهم الاستعمارية تتطلب الحدّ من تدخلاتهم في شؤون البلاد الداخلية، قرّروا الاكتفاء ببعض المستشارين والموظفين الفنيين في بعض الوزارات والمؤسسات العراقية، ممّا قد يكون له صلة بالمصالح الامبراطورية وهذا يتطلّب منهم الاستجابة لمطلب من مطالب العراقيين وهو إنهاء الانتداب وشكله المقنع في المعاهدات بإدخاله عضواً في عصبة الأمم وضمان وجود هؤلاء المستشارين والفنيين البريطانيين في مؤسسات الحكومة العراقية بموجب المعاهدة التي تمّ عقدها في ٣٠ جوان ١٩٣٠.

(٧) إنّ السلطات العليا كانت بيد ممثل حكومة الانتداب في العراق وهو المعتمد السامي، وكان المستشارون البريطانيون يهيمنون على القضايا العامة هيمنة تامة، أمّا الحكومة البريطانية فكانت تظهر أمام عصبة الأمم والدول الأخرى بمظهر الانتداب، وأمام العراقيين بمظهر الحليف بموجب المعاهدات التي عقدت بين الطرفين لهذا الغرض، فتضمّنت قيود الانتداب كافّة إلا اسم الانتداب فإنّه لم يُذكر فيها، لهذا كان كفاح العراق في سبيل تعديل المعاهدات التي عقدها مع بريطانيا أو تبديلها بغيرها مستمرة، واتباع الملك فيصل الأول سياسة خذ وطالب طوال مدّة بقاء العراق تحت ظلّ الانتداب.

(٨) سعت بريطانيا من خلال سياستها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في العراق إلى ربط العراقيين بالدولة المستعمرة، إلّا أنّ الظروف الذاتية والموضوعية ساهمت في نموّ الوعي الوطني لدى فئات المجتمع العراقي.

٩) وقد حاولت الحكومة العراقية توطيد علاقاتها التجارية بالبلدان المجاورة، فأقدمت على عقد اتفاقية مع شرق الأردن في ٢٦ اذار ١٩٣١، كان من بنودها الإعفاء الجمركي للمصنوعات المحلية، لكلا البلدين كذلك عقدت معاهدة مع المملكة العربية السعودية في ٧ نيسان ١٩٣١، نصّت على الإعفاء الجمركي بالنسبة للمنتجات المحلية .

١٠) استطاعت السياسة البريطانية تمرير مخططاتها في المنطقة وإنهاء مشكلة الموصل بالشكل الذي يبقي ذلك الخزين النفطي الموجود فيها تحت هيمنتها بشكل غير مباشر، كما ضغطت على الدولة العراقية، بأن ربطت بقاء ولاية الموصل ضمن حدود العراق باستمرار الانتداب البريطاني وتوقيع اتفاقيات لصالح بريطانيا.

١١) ومن الناحية الإدارية فقد بقيت الحدود العليا والدنيا للتشكيلة الوزارية ثابتة، لكن مرّ هذا التشكيل والدوائر الملحقة به بتغيرات كثيرة أملت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرّة التي عاشها العراق خلال عهد الانتداب، حيث تمّ استحداث وزارات وإلغاء أخرى. وإذ نلاحظ أنّ سلطات الانتداب أقدمت على بعض الإصلاحات في مجال الزراعة و المعارف و الصحة و المواصلات، فإنّ هذا ينبع من محاولة ضمانة التنظيم الإداري ليتسنى لها تحقيق الأهداف الموسومة لسياستها. وتسهيل حركة كادرها الوظيفي و تيسير المهام الملقاة على عاتقه.

١٢) عانت البلاد من ضعف الكفاءة وانتشار ظاهرة الفساد الإداري، حيث كان لازدواجية الإدارة أثر بالغ في تفاقم هذه الظاهرة، خاصة وأنّ التشكيلات الإدارية لم تتحدد بشكل ثابت، فكانت التبدلات الوزارية مستمرة، وكل وزير يأتي بفريق عمله، مع ملاحظة ثبات المستشارين البريطانيين في مراكزهم، ممّا منحهم قوة ونفوذ في مجال عملهم . وقد استطاع البعض من الموظفين البريطانيين استغلال سوء التوزيع الإداري وتوليهم مناصب عدّة، مما يتيح لهم التغطية على أعمالهم غير المشروعة، من اختلاس وغير ذلك.

(١٣) كانت السياسة الاقتصادية للحكومة، تتبع القرار السياسي الذي يفرضه المستعمر خدمة لمصالحه . وقد بقي تأسيس المشاريع الصناعية الوطنية، محكوماً بعامل المنافسة الأجنبية. حيث وقفت العلاقات الاستعمارية في وجه تطور الرأسمال الوطني، خاصة الرأسمال الصناعي. ولم تكن هذه الظاهرة وقفاً على عهد الانتداب البريطاني، إنما تمتد جذورها إلى زمن الاحتلال العثماني، الذي استحوذ على أغلب عوائد الإنتاج القومي، ولم يتح الفرصة لنمو الرأسمال الوطني إلا في نطاق ضيق ومحدود.

(١٤) رزى الإنتاج الزراعي في العراق تحت ظل وضع مضطرب، أملت الظروف السياسية، التي تمثلت بوجود سلطة أجنبية منتدبة، كان همها امتصاص خيرات البلد، وفئة منتفعة تحركها مصالحها، فكان أن "نشأ صراع خفي ودّي"، بين هذين القطبين "الانتداب - الإقطاع"، وقع ضحيته الفلاح، الذي يمثل عنصر الإنتاج الرئيس، فكان هذا أحد أهم العوامل في تخلف القطاع الزراعي وهذا ما نلاحظه بالعودة للصحف العراقية، وفي الوقت نفسه نرى التقارير البريطانية تربط بين التحول في الإنتاج الزراعي الذي تم وصفه بالازدهار وظهور الحكومة المستقرة. التي كان لها الأثر الواضح في تحسين وسائل الاتصال واستقرار العلاقات بالنسبة للملاكين وأصحاب المصالح. وتشير إلى أن زراعة مساحات جديدة من الأراضي الزراعية قد ساهم في زيادة الإنتاج.

(١٥) تظهر رغبة بريطانيا في السيطرة على اقتصاد العراق من خلال نشاط بريطانيا الزراعي الواسع وتأكيدها على المزارع الاختبارية وتأسيس الشركات الزراعية الأجنبية والوطنية، إلا أن تجربة المزارع الحكومية تعد تجربة منقوصة، لأنها لم تحمل خلال تأسيسها سوى خدمة أهداف السلطات البريطانية، ودراسة إمكانيات أرض العراق الزراعية لغرض التوسع في استغلالها من أجل ضمان أوسع الأرباح.

(١٦) أرادت بريطانيا أن تجعل من العراق حقلاً كبيراً للإنتاج الزراعي الواسع، لتضمن مادة أولية، تزود مصانعها بالقطن، ولتؤمن سيطرتها على الإنتاج الزراعي الواسع في بلد يقوم اقتصاده على الزراعة أساساً، ومن هنا يتضح مدى أهمية مشروع أصفر لبريطانيا، والذي كان واجهة استخدمتها بريطانيا في

توظيف الرساميل الكبيرة، إذ كانت نسبة الرأسمال البريطاني كبيرة جداً قياساً إلى الرساميل الموظفة من قبل الجهات الوطنية.

(١٧) ويعتبر توجه الرساميل نحو الاستثمارات التجارية و العقارية أهم عامل أدّى إلى تخلف النشاط الصناعي، منطلقاً من العجز الذي أصاب القطاع الصناعي في رأس المال، بالإضافة إلى قلة رؤوس الأموال الوطنية، وعدم كفاية المواد الأولية كالفحم و الحديد، إضافة إلى قلة الطلب في السوق المحلية، ونقص المهارة الفنية لدى العامل، كلّ هذه العوامل أدّت إلى التخلف في الصناعة خلال عهد الانتداب.

(١٨) بقيت الصناعة خلال عهد الانتداب ، تمثل قطاعاً هاماً في المحور الاقتصادي، إذ كانت السياسة الاقتصادية تنبثق عن سلطة أجنبية غايتها الرئيسية تكريس الفعاليات الاقتصادية نحو مصالحها.

(١٩) من خلال تتبع تاريخ العراق الاقتصادي، نلاحظ أنه وعلى الرغم من وجود السلطة الوطنية الرسمية، إلا أن هيئة المستشارين البريطانيين، كانت لهم الخطوة الأكبر والقول الفصل في جميع المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية بما يصب في خدمة المصالح البريطانية.

(٢٠) نستخلص من البحث أن سياسة بريطانيا خلال الانتداب اعتمدت على إشغال العراقيين بمواقف آنية، كما اقتضت أقصى طموحاتهم على السعي للتححرر من الاستعمار دون التفكير في تحرير الوطن العربي من الاستبداد الوطني والفئات المتنفذة الوطنية، والتي كانت تخدم مصالح بريطانيا والدول المستعمرة.

(٢١) وأخيراً يمكننا القول أن السياسة البريطانية مرت خلال فترة استعمارها للعراق بثلاث فترات، ألا وهي مرحلة الاحتلال ومرحلة الانتداب ومرحلة الاستقلال الرسمي، واستعملت في كل مرحلة جملة من المخططات والسياسات لتحقيق وبلوغ غاياتها، حتى انتهت السيطرة الاستعمارية البريطانية في العراق نتيجة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي حررت العراق من استعمار دام فيها ما يقارب نصف قرن، ذاق خلالها الشعب العراقي الأمرين.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (١)

خريطة العراق تحت الانتداب البريطاني^(١)



(١) طبارة، الانتداب...، ص ١١٤

الملحق رقم (٢)

خريطة المملكة العراقية في عهد فيصل^(١)



(١) عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٨، ص ٤.

الملحق رقم (٣)

الاتفاقية العراقية - البريطانية عام ١٩٢٢م^(١)

— 7 —

III.

TREATY BETWEEN HIS BRITANNIC MAJESTY AND HIS MAJESTY
THE KING OF 'IRAQ.

HIS MAJESTY THE KING OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND IRELAND AND OF THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA, of the one part ; and HIS MAJESTY THE KING OF 'IRAQ, of the other part ;

Anxious to give full effect to the stipulations in the decision of the Council of the League of Nations dated the 16th day of December, 1925, fixing the frontier between Turkey and Iraq in pursuance of Article III of the Peace Treaty signed at Lausanne on the 24th day of July, 1923, to the effect that the relations between the High Contracting Parties now defined by the Treaty of Alliance and by the undertaking of His Britannic Majesty's Government approved by the Council of the League of Nations on the 27th day of September, 1924, should be continued for a period of twenty-five years, unless 'Iraq is, in conformity with Article 1 of the Covenant of the League of Nations, admitted as a member of the League before the expiration of that period ;

Bearing in mind the intention which the High Contracting Parties have mutually expressed in the Protocol of the 30th day of April, 1923, to conclude a fresh agreement regulating subsequent relations between them ;

Have decided by means of a new Treaty to ensure due fulfilment of the said stipulations and have for this purpose named as their plenipotentiaries :

HIS MAJESTY THE KING OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND IRELAND AND OF THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA, *Bernard Henry Bourdillon, Esquire, C.M.G.*, Acting High Commissioner of His Britannic Majesty in 'Iraq ;

HIS MAJESTY THE KING OF 'IRAQ, *'Abdul Muhsin Beg al Sa'dun*, Prime Minister of the 'Iraq Government and Minister for Foreign Affairs ;

Who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows : —

Article I.

The provisions contained in Article XVIII of the Treaty between the High Contracting Parties signed at Baghdad on the 10th day of October, 1922, of the Christian Era, corresponding with the 19th day of Safar, 1340, Hijrah, and in the Protocol signed on the 30th day of April, 1923, of the Christian Era, corresponding with the 14th day of Ramazan, 1341, Hijrah, in so far as they relate to the duration of the said Treaty are hereby abrogated and the said Treaty shall remain in force for a period of twenty-five years from the 16th day of December, 1925, unless before the expiration of that period 'Iraq shall have become a Member of the League of Nations.

The various agreements between the High Contracting Parties subsidiary to the said Treaty of the 10th day of October, 1922, shall, in so far as their duration is made dependent in that of the said Treaty, likewise remain in force for the period laid down in the present Treaty, but in other respects their provisions shall not be affected.

Article II.

The High Contracting Parties agree, immediately after the ratification of the present Treaty and its approval by the Council of the League of Nations, to continue active consideration of the questions which have already been under discussion between them in regard to the revision of the agreements arising out of Articles VII and XV of the Treaty of October 10th, 1922.

Article III.

Without prejudice to the provisions of Article VI of the Treaty of October 10th, 1922, in regard to the admission of 'Iraq into the League of Nations, or the provisions of Article XVIII of the said Treaty which permit the revision at any time, subject to the consent of the Council of the League of Nations, of the provisions of the said Treaty or of certain of the agreements subsidiary thereto, His Britannic Majesty undertakes that, at the time when the Treaty of October 10th, 1922, would have expired under the Protocol of April 30th, 1923, and at subsequent successive intervals of four years until the expiry of the period of twenty-five years mentioned in the present Treaty or until the admission of 'Iraq into the League of Nations, he will take into active consideration the following two questions, namely :

(1) The question whether it is possible for him to press for the admission of 'Iraq into the League of Nations ;

(2) If it is not so possible, the question of the amendment, on account of the progress made by the kingdom of 'Iraq or for any other reason, of the agreements referred to in Article XVIII of the Treaty of October 10th, 1922.

⁽¹⁾ League of Nations, Decisions of the council of the League of Nations of September 27th, 1924, and March 11th, 1926, Relating to the application of the principles of article 22 of the covenant to Iraq together with certain treaties and agreements between great Britain and Iraq and other Relevant Document. P7,8.

— 8 —

The present Treaty, in English and Arabic, of which in case of divergence the English text will prevail, shall be ratified and ratifications shall be exchanged as soon as possible.

In witness whereof the above-named Plenipotentiaries have signed the present Treaty and have affixed thereunto their seals.

DONE at Baghdad the thirteenth day of January, one thousand nine hundred and twenty-six of the Christian Era, corresponding to the twenty-eighth day of Jamadi al Ukhra, one thousand three hundred and forty-four, Hijrah, in three copies of which one shall be deposited in the archives of the League of Nations at Geneva and one shall be retained by each of the High Contracting Parties.

(Signed) B. H. BOURDILLON
His Britannic Majesty's Acting
High Commissioner in 'Iraq.

(Signed) ABDUL MUHSIN AL-SADUN
Prime Minister of the 'Iraq Government
and Minister for Foreign Affairs.

Pour copie conforme :
Pour le Secrétaire général :

Certified true copy :
For the Secretary-General :

Directeur de la Section juridique.
Director of the Legal Section.

IV.

DECISION OF THE COUNCIL OF THE LEAGUE OF NATIONS RELATING TO THE APPLICATION OF THE PRINCIPLES OF ARTICLE 22 OF THE COVENANT TO IRAQ¹.

THE COUNCIL OF THE LEAGUE OF NATIONS :

Having regard to Article 16 of the Treaty of Peace signed at Lausanne on July 24th, 1923 ;
Having regard to Article 22 of the Covenant of the League of Nations ;

In view of the communication which has been made by the Government of His Britannic Majesty to the Council of the League of Nations on September 27th, 1924, in the following terms :

" Whereas the territory of Iraq, which formerly constituted a part of the Turkish Empire, passed into the occupation of the military forces of His Britannic Majesty in the course of the recent war ; and

" Whereas it was intended by the Principal Allied Powers that the territory of Iraq should, until such time as it might be able to stand alone, be entrusted to a Mandatory charged with the duty of rendering administrative advice and assistance to the population in accordance with the provisions of Article 22 (paragraph 4) of the Covenant, and that this mandate should be conferred on His Britannic Majesty ; and

" Whereas His Britannic Majesty agreed to accept the mandate for Iraq ; and
" Whereas His Britannic Majesty has, in view of the rapid progress of Iraq, recognised an independent Government therein and has concluded with the King of Iraq a Treaty with Protocol and subsidiary agreements, as set forth in the Schedule hereto, and hereinafter referred to as the Treaty of Alliance ; and

" Whereas the purpose of the said Treaty of Alliance is to ensure the complete observance and execution in Iraq of the principles which the acceptance of the mandate was intended to secure :

" The Government of His Britannic Majesty is willing to agree as follows :

I.

" So long as the Treaty of Alliance is in force, His Majesty's Government will assume, towards all Members of the League of Nations who accept the provisions of this arrangement and the benefits of the said Treaty, responsibility for the fulfilment by Iraq of the provisions of the said Treaty of Alliance.

¹ Published as document C. 586. M. 201. 1924. VI. — October 1924. The " schedule " mentioned in the fourth paragraph of the communication from His Britannic Majesty is now added.

الملحق رقم (٤)

بروتوكول المعاهدة البريطانية العراقية ١٩٢٢م^(١)

— 10 —
V (a).

TREATY BETWEEN HIS BRITANNIC MAJESTY AND HIS MAJESTY
THE KING OF IRAQ¹.

HIS BRITANNIC MAJESTY, of the one part, and HIS MAJESTY THE KING OF IRAQ, of the other part ;

Whereas His Britannic Majesty has recognised Feisal Ibn Hussein as constitutional King of Iraq; and

Whereas His Majesty the King of Iraq considers that it is to the interests of Iraq and will conduce to its rapid advancement that he should conclude a Treaty with His Britannic Majesty on the basis of alliance; and

Whereas His Britannic Majesty is satisfied that the relations between himself and His Majesty the King of Iraq can now be better defined by such a Treaty of Alliance than by any other means ;

For this purpose the High Contracting Parties have appointed as their Plenipotentiaries :

HIS MAJESTY THE KING OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND IRELAND AND OF THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA :
Sir Percy Zachariah Cox, G.C.M.G., G.C.I.E., K.C.S.I., High Commissioner and Consul-General of His Britannic Majesty in Iraq ;

HIS MAJESTY THE KING OF IRAQ :
His Highness Sir Saiyid 'Abd-ur-Rahman, G.B.E., Prime Minister and Naqib-al-Ashraf, Baghdad ;

Who, having communicated their full powers, found in good and due order, have agreed as follows :

Article I. — At the request of His Majesty the King of Iraq, His Britannic Majesty undertakes, subject to the provisions of this Treaty, to provide the State of Iraq with such advice and assistance as may be required during the period of the present Treaty, without prejudice to her national sovereignty. His Britannic Majesty shall be represented in Iraq by a High Commissioner and Consul-General assisted by the necessary staff.

Article II. — His Majesty the King of Iraq undertakes that for the period of the present Treaty no gazetted official of other than Iraq nationality shall be appointed in Iraq without the concurrence of His Britannic Majesty. A separate agreement shall regulate the numbers and conditions of employment of British officials so appointed in the Iraq Government.

Article III. — His Majesty the King of Iraq agrees to frame an Organic Law for presentation to the Constituent Assembly of Iraq and to give effect to the said law, which shall contain nothing contrary to the provisions of the present Treaty and shall take account of the rights, wishes and interests of all populations inhabiting Iraq. This Organic Law shall ensure to all complete freedom of conscience and the free exercise of all forms of worship, subject only to the maintenance of public order and morals. It shall provide that no discrimination of any kind shall be made between the inhabitants of Iraq on the ground of race, religion or language, and shall secure that the right of each community to maintain its own schools for the education of its own members in its own language, while conforming to such educational requirements of a general nature as the Government of Iraq may impose, shall not be denied or impaired. It shall prescribe the constitutional procedure, whether legislative or executive, by which decisions will be taken on all matters of importance, including those involving questions of fiscal, financial and military policy.

Article IV. — Without prejudice to the provisions of Articles XVII and XVIII of this Treaty, His Majesty the King of Iraq agrees to be guided by the advice of His Britannic Majesty tendered through the High Commissioner on all important matters affecting the international and financial obligations and interests of His Britannic Majesty for the whole period of this Treaty. His Majesty the King of Iraq will fully consult the High Commissioner on what is conducive to a sound financial and fiscal policy and will ensure the stability and good organisation of the finances of the Iraq Government so long as that Government is under financial obligations to the Government of His Britannic Majesty.

Article V. — His Majesty the King of Iraq shall have the right of representation in London and in such other capitals and places as may be agreed upon by the High Contracting Parties. Where His Majesty the King of Iraq is not represented, he agrees to entrust the protection of Iraq nationals to His Britannic Majesty. His Majesty the King of Iraq shall himself issue exequaturs to representatives of foreign Powers in Iraq after His Britannic Majesty has agreed to their appointment.

Article VI. — His Britannic Majesty undertakes to use his good offices to secure the admission of Iraq to membership of the League of Nations as soon as possible.

¹ Registration of this Treaty took place on June 15th, 1925.

(1) League of Nations, Decisions of the council of the League of Nations of September 27th, 1924, and March 11th, 1926, Relating to the application of the principles of article 22 of the covenant to Iraq together with certain treaties and agreements between great Britain and Iraq and other Relevant Document. P 10-13.

Article VII. — His Britannic Majesty undertakes to provide such support and assistance to the armed forces of His Majesty the King of Iraq as may from time to time be agreed by the High Contracting Parties. A separate agreement regulating the extent and conditions of such support and assistance shall be concluded between the High Contracting Parties and communicated to the Council of the League of Nations.

Article VIII. — No territory in Iraq shall be ceded or leased or in any way placed under the control of any foreign Power; this shall not prevent His Majesty the King of Iraq from making such arrangements as may be necessary for the accommodation of foreign representatives and for the fulfilment of the provisions of the preceding article.

Article IX. — His Majesty the King of Iraq undertakes that he will accept and give effect to such reasonable provisions as His Britannic Majesty may consider necessary in judicial matters to safeguard the interests of foreigners in consequence of the non-application of the immunities and privileges enjoyed by them under capitulation or usage. These provisions shall be embodied in a separate agreement, which shall be communicated to the Council of the League of Nations.

Article X. — The High Contracting Parties agree to conclude separate agreements to secure the execution of any treaties, agreements or undertakings which His Britannic Majesty is under obligation to see carried out in respect of Iraq. His Majesty the King of Iraq undertakes to bring in any legislation necessary to ensure the execution of these agreements. Such agreements shall be communicated to the Council of the League of Nations.

Article XI. — There shall be no discrimination in Iraq against the nationals of any State Member of the League of Nations, or of any State to which His Britannic Majesty has agreed by treaty that the same rights should be ensured as it would enjoy if it were a Member of the said League (including companies incorporated under the laws of such State), as compared with British nationals or those of any foreign State in matters concerning taxation, commerce or navigation, the exercise of industries or professions, or in the treatment of merchant vessels or civil aircraft. Nor shall there be any discrimination in Iraq against goods originating in or destined for any of the said States. There shall be freedom of transit under equitable conditions across Iraq territory.

Article XII. — No measure shall be taken in Iraq to obstruct or interfere with missionary enterprise or to discriminate against any missionary on the ground of his religious belief or nationality, provided that such enterprise is not prejudicial to public order and good government.

Article XIII. — His Majesty the King of Iraq undertakes to co-operate, in so far as social, religious and other conditions may permit, in the execution of any common policy adopted by the League of Nations for preventing and combating disease, including diseases of plants and animals.

Article XIV. — His Majesty the King of Iraq undertakes to secure the enactment, within twelve months of the coming into force of this Treaty, and to ensure the execution of a Law of Antiquities based on the rules annexed to Article 421 of the Treaty of Peace signed at Sévres on August 10th, 1920. This law shall replace the former Ottoman Law of Antiquities, and shall ensure equality of treatment in the matter of archaeological research to the nationals of all States Members of the League of Nations, and of any State to which His Britannic Majesty has agreed by treaty that the same rights should be ensured as it would enjoy if it were a Member of the said League.

Article XV. — A separate agreement shall regulate the financial relations between the High Contracting Parties. It shall provide, on the one hand, for the transfer by His Britannic Majesty's Government to the Government of Iraq of such works of public utility as may be agreed upon and for the rendering by His Britannic Majesty's Government of such financial assistance as may from time to time be considered necessary for Iraq, and, on the other hand, for the progressive liquidation by the Government of Iraq of all liabilities thus incurred. Such agreement shall be communicated to the Council of the League of Nations.

Article XVI. — So far as is consistent with his international obligations, His Britannic Majesty undertakes to place no obstacle in the way of the association of the State of Iraq for Customs or other purposes with such neighbouring Arab States as may desire it.

Article XVII. — Any difference that may arise between the High Contracting Parties as to the interpretation of the provisions of this Treaty shall be referred to the Permanent Court of International Justice provided for by Article 14 of the Covenant of the League of Nations. In such case, should there be any discrepancy between the English and Arabic texts of this Treaty, the English shall be taken as the authoritative version.

Article XVIII. — This Treaty shall come into force as soon as it has been ratified by the High Contracting Parties after its acceptance by the Constituent Assembly, and shall remain in force for twenty years, at the end of which period the situation shall be examined, and if the High Contracting Parties are of opinion that the Treaty is no longer required it shall be terminated. Termination shall be subject to confirmation by the League of Nations, unless before that date Article VI of this Treaty has come into effect, in which case notice of termination shall be communicated to the Council of the League of Nations. Nothing shall prevent the High Contracting Parties from reviewing from time to time the provisions of this Treaty,

— 12 —

and those of the separate Agreements arising out of Articles VII, X and XV, with a view to any revision which may seem desirable in the circumstances then existing, and any modification which may be agreed upon by the High Contracting Parties shall be communicated to the Council of the League of Nations.

The ratifications shall be exchanged at Baghdad.

The present Treaty has been drawn up in English and Arabic. One copy in each language will remain deposited in the archives of the Iraq Government, and one copy in each language in those of the Government of His Britannic Majesty.

IN WITNESS OF WHICH the respective Plenipotentiaries have signed the present Treaty and have affixed thereto their seals. Done at Baghdad in duplicate this tenth day of October, one thousand nine hundred and twenty-two of the Christian Era, corresponding with the nineteenth day of Safar, one thousand three hundred and forty, Hijrah.

P. Z. Cox,

*His Britannic Majesty's High
Commissioner in Iraq.*

ABD-UR-RAHMAN,

*Naqib-al-Ashraf of Baghdad and Prime
Minister of the Iraq Government.*

V (b).

PROTOCOL OF APRIL 30th, 1923¹, AND THE AGREEMENTS SUBSIDIARY TO
THE TREATY WITH KING FEISAL, SIGNED OCTOBER 10th, 1922¹.

WE, the undersigned Plenipotentiaries of HIS BRITANNIC MAJESTY and of HIS MAJESTY the KING of 'IRAQ respectively, having been duly authorised, met together this 30th day of April, 1923, corresponding to the 14th Ramazan, 1341, in order to sign the following Protocol of the Treaty of Alliance concluded between Their Majesties aforesaid on the 10th of October, 1922, corresponding to 19th Sa'far, 1341, Hijrah, subject to ratification.

PROTOCOL.

It is understood between the High Contracting Parties that, notwithstanding the provisions of Article 18, the present Treaty shall terminate upon 'Iraq becoming a Member of the League of Nations and in any case not later than four years from the ratification of peace with Turkey. Nothing in this Protocol shall prevent a fresh agreement from being concluded with a view to regulate the subsequent relations between the High Contracting Parties; and negotiations for that object shall be entered into between them before the expiration of the above period.

IN WITNESS OF WHICH the respective Plenipotentiaries have affixed their signatures thereto. Done at Baghdad in duplicate this thirtieth day of April, one thousand nine hundred and twenty-three of the Christian Era, corresponding with the fourteenth day of Ramazan, one thousand three hundred and forty-one, Hijrah.

P. Z. Cox,

*His Britannic Majesty's High
Commissioner in 'Iraq.*

ABDUL MUHSIN AL SA'ADUN,
*Prime Minister of the 'Iraq
Government.*

V (c).

BRITISH OFFICIALS AGREEMENT MADE UNDER ARTICLE II
OF THE ANGLO-'IRAQ TREATY.

WE, the undersigned Plenipotentiaries of HIS BRITANNIC MAJESTY and of HIS MAJESTY the KING of 'IRAQ respectively, having been duly authorised, met together this 25th day of March, 1924, corresponding to the 19th day of Sha'ban, 1342, in order to sign the following Agreement subsidiary to Article II of the Treaty of Alliance concluded between Their Majesties aforesaid on the 10th day of October, 1922, corresponding to the 19th day of Sa'far, 1341, Hijrah, subject to ratification.

¹ The registration of these agreements took place on June 15th, 1925.

THE AGREEMENT.

WHEREAS a Treaty of Alliance between His Britannic Majesty and His Majesty the King of 'Iraq was signed at Baghdad on the tenth day of October, 1922, corresponding with the nineteenth day of Sa'far, 1341, Hijrah, and a Protocol to the said Treaty was signed at Baghdad on the thirtieth day of April, 1923, corresponding with the fourteenth day of Ramazan, 1341, Hijrah ; and

WHEREAS by Article II of the said Treaty His Majesty the King of 'Iraq undertakes that for the period of the same Treaty no Gazetted Official of other than 'Iraq nationality shall be appointed in 'Iraq without the concurrence of His Britannic Majesty ; and

WHEREAS by the same article it is provided that a separate agreement regulating the numbers and conditions of employment of British Officials so appointed in the 'Iraq Government shall be concluded between the High Contracting Parties :

Now therefore it is agreed as follows :

Article I. — The 'Iraq Government agrees to appoint a British Official approved by the High Commissioner as and when it may be requested to do so to any of the posts enumerated in Schedule I, hereto annexed.

Article II. — The 'Iraq Government agrees that any British Official appointed to serve the 'Iraq Government in any of the posts reserved under Article I of this Agreement or in any of the posts enumerated in Schedule II shall be given a contract on the pay and grading prescribed for it in the said Schedule and embodying the terms and conditions of service set forth in Schedule III, save and except that British Officers seconded or appointed to serve under the Ministry of Defence of the 'Iraq Government shall be given contracts on the pay and grading prescribed in Schedule IV and embodying the terms and conditions of service prescribed in Schedule IV.

Article III. — Subject to the provisions of Article II of the Treaty of Alliance, nothing in this Agreement shall prevent the 'Iraq Government from engaging British technical or scientific experts or British clerical and subordinate staff on special contracts.

Article IV. — The 'Iraq Government undertakes that the obligations accepted by them under any contract of employment signed and issued in accordance with this Agreement prior to the termination of the Treaty of Alliance, including the payment of contributions to the Provident Fund as prescribed in Schedule III of this Agreement, shall continue in force during the continuance of such contract and on its termination, notwithstanding the prior termination of the said Treaty of Alliance.

Article V. — For the purpose of contracts of employment entered into before the determination of the Treaty of Alliance but continuing in force after such termination as provided in Article IV of this Agreement, a revision of such clauses in Schedules III and IV of this Agreement as contain a reference to His Britannic Majesty's High Commissioner or to the Disciplinary Board constituted under clause 17 of Schedule III shall be undertaken in connection with the negotiations for the conclusion of a fresh Agreement between the High Contracting Parties provided for in the Protocol of the Treaty of Alliance.

Article VI. — All British Officials appointed to posts in the 'Iraq Government under the terms of this Agreement shall be in the service of the 'Iraq Government and responsible to that Government and not to the High Commissioner.

SCHEDULE I.

Advisers to the Ministries of Interior, Finance, Justice, Defence and Communications and Works.
Directors or Inspectors-General of Irrigation, Public Works, Agriculture, Tapu, Surveys and Veterinary Services.
Director or Assistant Director of Audit, Inspectors-General of Police, Posts and Telegraphs, Health, Education, Customs and Excise.
President of Court of Appeal.

SCHEDULE II.

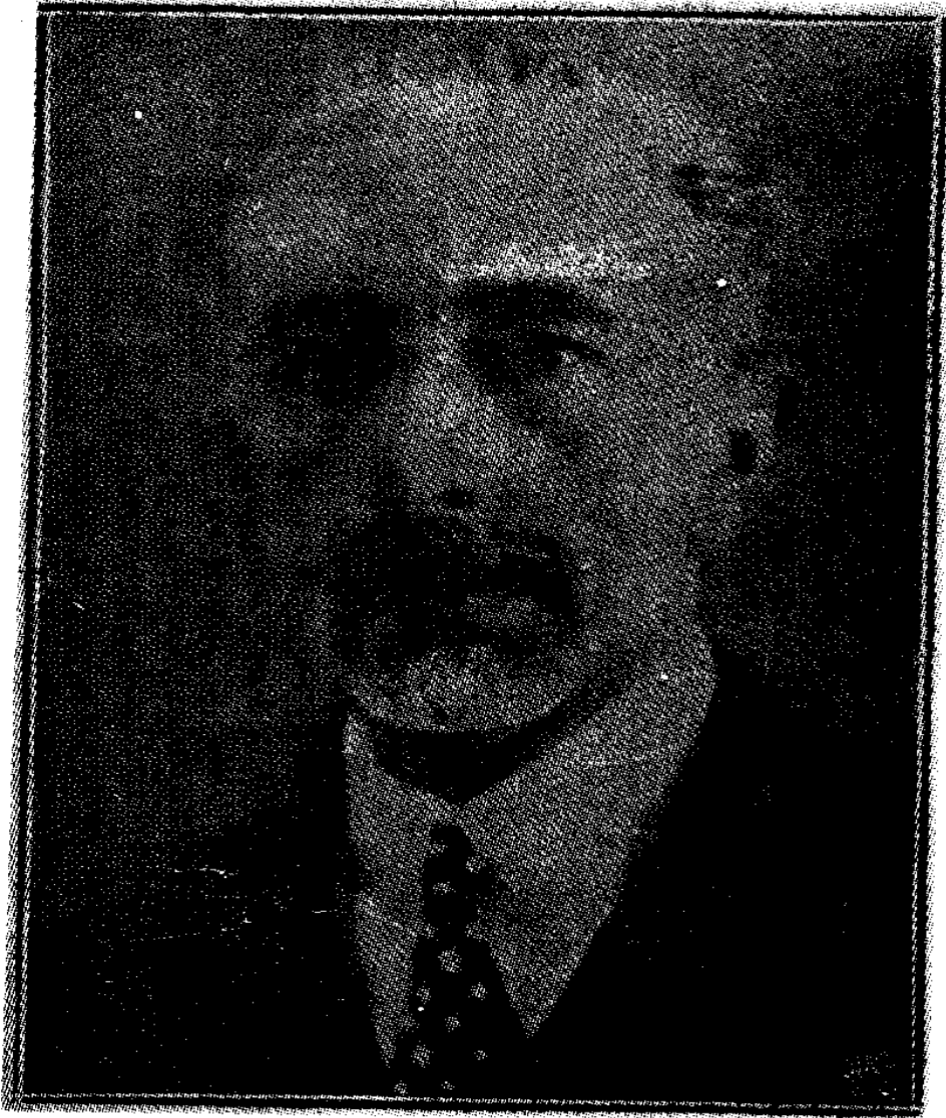
Grade I.

Advisers to Ministries of Interior, Finance and Justice.

Pay..... Rs. 2,500—100—3,500, provided that these rates may be exceeded if the 'Iraq Government is unable to obtain suitable officials except on a higher rate of pay.

الملحق رقم (٥)

صورة للملك فيصل الأول (١٩٢٠-١٩٣٣)



الملك فيصل الأول بن الحسين بن علي

الملحق رقم (٦)

المراسلات بين الملك فيصل الأول ووزير المستعمرات البريطاني^(١)

القصر الملكي

بغداد ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦

عزيزي السيد امري

تجدني قد تجاوزت ، نتيجة صداقتنا ، فأخذت من وقتك الثمين لغرض اطلاعكم بالتفصيل على وجهة نظري فيما يخص سوريا ، واني اذ اكتب ذلك معبرا عن اعتقادي ان من الاهمية بمكان ان تتعرف على الافكار التي احملها تجاه الحوادث التي تجري في سوريا .

ان كل شخص تتبع تطورات القضية العربية خلال الحرب العالمية الاولى، يعرف بانني قضيت شطرا كبيرا من حياتي في سوريا ، مشاركا شعبها في افراحه واتراحه حتى خروجي منها عام ١٩٢٠ .

وهناك اعتبار آخر وهو اعتبار قومي حيث يغدو من الطبيعي وجود اواصر حميمة تربطني بمصير تلك البلاد ، التي كانت فيما مضى موطن حضارة عظيمة لقومي . اصف الى ذلك ، ان الوضع الجغرافي لسوريا ، يجعل من الضروري ان تتضامن من اجل النهوض بآمتنا بنجاح معتمدين على مساعدة بريطانيا وحدها ، وبهدف النهوض فقد رفعنا سلاحنا مقاتلين حتى استطعنا بعون حلفائنا دخول سوريا محررين لا فاتحين .

ومنذ ذلك الحين ، وقعت حوادث كثيرة ، ليس لي الرغبة في التعقيب عليها وعلى السياسات المتبعة التي لها علاقة بالبلدان العربية ؛ وعلى مدى التأثير الواضح لتلك السياسات التي لا يحتاج لفهمها الا اشارة عابرة .

١٤١

(١) بدون مؤلف، العراق في الوثائق البريطانية، ترجمة فؤاد قزنجي، تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني، دار المأمون، بغداد،

١٩٨٩، ص ١٤١.

ان اسرتي قد انسحبت من الحجاز ، وكانت اوضاع سوريا آنذاك
تعيسة . ذلك البلد الذي يعيش في حالة فوضى حيث تهلك فيه انفس غالية .
ولذلك فان تصريحاً واضحاً يعترف بالمطالب الوطنية لهذا الشعب سيخلصه
من التعاسة التي لا توصف .

ان سكوتي وتظاهري بعدم الاكتراث ، لا يعنيان اني غير عابئ بمصير
سوريا ، بل بالعكس فأهتمامي بها لم يهتز . وان ذلك البلد لا يزال بالنسبة
لي ، موطناً لشعبي الذي تفرحني افراحه وتحزنني افراده ، وليس بمقدوري
ان انصرف عن الاهتمام به دون ان يكون له تأثير عنيف على مشاعري وشرفي .

وبالنسبة اليك فكلي امل انني استطيع الافصاح عن مشاعري تجاه
سياسة الحكومة في سوريا التي تتحكم بمصير البلاد . . تلك الحكومة التي
ينبغي من اجل مصالحها ، ان تستجيب لرغبات الشعب العادلة ، ذلك الشعب
الذي يصر بكل شرف على الابقاء بالتزاماته تجاه الانتداب وفق متطلبات عصبة
الامم .

يعلم الله ، انني ماكنت عدوا لفرنسا حتى في تلك الايام من عام ١٩٢٠
عندما سارت جيوشها ضدي ، وكان علي ان اترك دمشق لانها عدتني آنذاك،
العقبة الوحيدة امامها ، وكان الشعب ليس له غاية سوى الارتقاء في احضانها
دون شروط ، وكانت تعد المطالب التي تقدمت بها لا تمثل رغبات الاغلبية وانما
كانت تعبيراً عن مصالح الشخصية .

وباختصار كانت فرنسا تجدني عقبة تقف بينها وبين سوريا . وكانت
الصحافة الفرنسية تهاجمني بشدة دون ان تدرك حقيقة الامور كما كنت
تعرفها والسوريون ايضا .

انقضت خمس سنوات على الوهم الذي عاشه الفرنسيون . وقد ادركوا
الان ، ان في سوريا شعباً مدركاً لأمانيه . وفيما مضى كنت اتكلم واعمل من

١٤٢

اجل السوريين ، اما الآن ، فانهم يعرضون المطالب نفسها ولكن من خلال زعماء آخرين .

مضت اعوام خمسة منذ ان وصلت الى بغداد ، وخلال تلك الفترة من الزمن كنت استرشد بأراء حكومة صاحبة الجلالة ، وامتنع عن التدخل في الشؤون السورية . وكان قد وعدني المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات وبأسم الحكومة البريطانية ، انه سيجعل القضية السورية ، من ضمن اهتماماته . كما وعد بان بريطانيا لن تنسى سوريا . وقال مادام الجيش الفرنسي قد دخل الى دمشق ، فقد اصبح من غير المناسب المطالبة بانسحابه ، ولكن بعد حين سيطلب الفرنسيون بسحب جيشهم من سوريا . وقد سافر تشرشل الى عمان ليطلب من اخي الامير عبدالله الا يفعل ما يثير حفيظة الفرنسيين اذ ان اي عمل من هذا القبيل ، سيجعل القضية اصعب حلا ، مؤكدا أن فرنسا لن تستطيع ان تفعل الا ما فعلته بريطانيا في العراق باحترام بنود الاتفاق الوارد في الانتداب . وعقب تلك النصيحة كنت وفيما بوعدتي للحكومة البريطانية فلم اتدخل في الشؤون السورية . وقد اثمرت سياسة عدم التدخل نتائج طيبة ، اذ ادرك الفرنسيون بكل تعقل ، وموقفي ، وخصوصا فيما يتعلق بقيام الثورة ضدهم في سوريا اذ لم يكن لي يد فيها ، كما ادركوا ايضا ان الثورة قامت من دون اي تحريض خارجي ، بل ان احوالهم تلك ، هي التي جعلتهم ينتفضون ويتقدمون بمطالب معينة . وقد يكون ذلك مخيبا لآمال اولئك الذين يعتقدون ان سوريا تحب فرنسا من اجل عيون فرنسا .

وقبل ايام ، وحينما كنت في لندن ، طلبت ، كما تعلم ، من دوائر صاحبة الجلالة ذات الصلة الطيبة بنا ، ان تزيل من اذهان الحكومة الفرنسية اللبس الذي داخلها نحوي ، والذي عززته الروح العسكرية التي اظهرها مجموعة من النواب الوطنيين في مجلس الأمة الفرنسي .

وقد توقعت الحصول على نتائج كبيرة من خلال توسطك ذلك لاني ، في المقام الاول ، اعتقد ان مواقف معينة لفرنسا هي التي تشجع الاتراك على اثاره قضية الموصل ، وقد يعود ذلك الى الشكوك القديمة حيالي ، فاذا ما حصل الفرنسيون على تطمينات لمشاعرهم بالنسبة الى تلك القضية ، فان مهمتنا ستغدو أسهل مع الاتراك . ثانيا ، اني على ثقة ان من المستحيل التنسيق بين المصالح الفرنسية من جهة ، وبين المصالح البريطانية والعربية من جهة اخرى ، دون ايجاد قاعدة من الفهم المشترك يعقبها حل مرضي للقضايا المتنازع عليها ، وذلك قبل الوصول مع فرنسا الى تعاون فعال لمواجهة المؤامرات والتهديدات التي تسود منطقة الشرق .

هذان الاعتباران قاداني الى التماس هذا الامر منكم ، واني اذكر وكلي عرفان بالجميل ، مبلغ الترحيب الذي ابديتموه مع وزير الشؤون الخارجية بشأن مطلبي . وقد سافرت الى باريس وعدت يحدوني الامل باقامة سلام دائم في هذا الجزء من الشرق ، وبأن سوريا ، ذات الحظ العاثر ، ستحصل على ما تصبو اليه من امان، نتيجة وعود حكومة صاحبة الجلالة . وكنت مقتنعا ان حكومة فرنسا ، ستتبنى سياسة اكثر عقلانية من تلك التي تمارسها الحكومة العسكرية في سوريا والتي قسمت البلاد الى اجزاء تسهلا للسيطرة عليها واستعمارها . هذا ، وقد كنت قد اخبرتكم عن المحادثات التي اجريتها مع الخارجية الفرنسية .

ماذا كانت النتيجة ؟ اني بانتظار تحقيق تلك الاحلام الجميلة ، ولست خافيا عليك حيرتي من الصمت العميق الذي يلف المندوب السامي الفرنسي الجديد في سوريا ، والذي يبدو ، انه ينوي الاستمرار في سياسة الحكومة السابقة بتعزيز الدويلات الصغيرة التي أوجدها العسكريون الذين سبقوه . ولا بد انك تصدقني القول ، ان من غير العملي ، في هذه الايام ، تقسيم البلاد

١٤٤

والتحكم بها على اجزاء ، اعتمادا على الطوائف المذهبية خاصة وان تلك الطوائف تنتمي الى دين واحد .

ان الشعور الوطني يتزايد في استمرار في كل مكان ، وسيسود في المستقبل على المشاعر الاقليمية . ومن سوء حظ سوريا ان الفرنسيين مايزالون يصرون على اتباع السياسة القديمة نفسها . وانني اعتقد ان المسيو دو جوفينال كان مصمما على اتباع سياسة جديدة عند وصوله الى سوريا ، وللأسف ، فقد وجد نفسه في جو شبيه بالحلقة الشريرة ، جو السلطات العسكرية التي يحلو لها اللجوء الى الانتقام من جميع الذين يعارضونها ، ولذلك فقد اضاع طابعه وركب التيار القديم .

ان آخر الاخبار التي وصلتني تشير الى ان المسيو دو جوفينال مصر على رفضه قبول مبدأ الوحدة الوطنية وهي النقطة الجوهرية التي يلح فيها الشعب السوري .

وقد طلب مني ان اجدد توددي الى بعض الجهات الفرنسية لغرض ترضيتها من اجل هذه القضية ، اعتمادا على ولائي وعلى التحسن الذي طرأ اخيرا في العلاقات مع فرنسا والتي اصبحت واضحة بعد سلسلة تصريحاتي لعدد من زعمائها ، بان فرنسا ستستجيب للمطالب الوطنية العادلة وتمنح السوريين حق ادارة البلاد كما فعلت بريطانيا في العراق . وقد اصبحت في موقف لا استطيع فيه ان افسر دعائي تصريحاتي ، ولا ان اظل ساكتا ، وبخلاف ذلك ساتعرض الى الشكوك بان حكومة فرنسا قد استخدمتني مؤقتا لاغراضها ، او انني قمت بابلاغ السوريين غير الذي سمعته من الحكومة الفرنسية اضافة الى ذلك ، ان من ابرز الاسباب لأهتمامي الحالي بشؤون سوريا هو التأثير الذي ستحدثه الاضطرابات القائمة في البلاد .

تعد سوريا الباب الغربي للمواصلات مع البحر الابيض المتوسط ،
ويدو تأثير ذلك الان معكوسا ، بسبب الاوضاع السائدة هناك ، حيث غدت
سبل المواصلات مقطوعة بيننا وبينهم . واعتقد انه قد حان الوقت لتدخل
حكومة صاحبة الجلالة ، ولكن بطريقة ودية وذلك لاقتناع الحكومة الفرنسية
بان مصالحنا تقضي اجراء تنازلات لترضية السوريين وذلك بمنحهم ادارة
موحدة للبلاد ماعدا لبنان ، كما هو الحال عندنا . وبخلاف ذلك ، فانه وبالرغم
من ان فرنسا ستقنع بالتاكيد الثورة وتعيد فرض ادارتها الفرنسية دون ان
تخشى اية مقاومة فترة من الوقت ، الا ان الشعب السوري وكذلك العرب
من الاقطار المجاورة ، ستزداد عداوتهم للفرنسيين .

وقد رحب الشعب السوري بالجيش البريطاني التي حررت بلاده .
وتتعلق الان اقطاره بجلالة الملك والحكومة البريطانية بهدف التخلص من
المأساة التي يعيشها . واعتقد ان المناسبة ستتيح لبعض الدوائر ذات النيات
الطيبة ان تظهر مساعيها عند عقد اجتماعات عصبة الامم في روما في الشهر
القادم حيث تجرى مناقشة مسألة الانتداب .

المخلص
محكم
(السيد) فيصل

وزارة الخارجية

٢٥ شباط ١٩٢٦

عزيزي اميري

سألتني في ١٦ شباط ان ابدي ملاحظاتي حول رسالة الملك فيصل التي اعيدها طلياً مقترحا ان تجيبه الى حد ما بما يأتي :

هو الان ملك العراق وتحصر واجباته نحو العراق فقط وعليه ان يتجنب ويتحاشى التدخل في امور سوريا . وليس من المعقول بل من المستحيل على حكومة صاحبة الجلالة ان تقبل بفرض قوة اخرى الى جانب قوة الانتداب تعمل في اقليم سبق وان وضع تحت الانتداب من قبل ، والحق يقال ان الملك فيصل ينبغي ان يكون آخر شخص يدعو الفرنسيين او الايطاليين او غيرهم ليتدخلوا في شؤون العراق .

اما فيما يتعلق بالفقرة الاخيرة من رسالة الملك فيصل ، ففي الإمكان الاشارة اليها ، بان حكومة صاحبة الجلالة لم تكن ممثلة في لجنة الانتداب الدائمة العاملة الان في روما ، وان وجود السير اف . لو كارد لم يكن سوى مرشح لعصبة الامم .

المخلص

اوستن جاسبرلن

١٠ شارع داوننك

٤ آذار ١٩٢٦

عزيزي الملك فيصل ،

قرأت بدقة واهتمام كبيرين رسالتكم الودية التي تركت في نفسي شعورا بالرضى عن سوريا . وقد اعطيت عناية فائقة للمقترحات التي تتضمنها .

هنالك شيء واحد ينبغي ان افضي به اليكم فورا ، هو اقتناعي بان اية محاولة من حكومة صاحبة الجلالة او من جلالتك للتدخل في الشؤون السورية ، ستؤدي حتما الى نتائج سيئة . وقد تعلق الامر بنا ، فليس لنا بديل او خيار سوى ان نترك الامور تسير في مجراها الطبيعي . فالسير اوستن جامبرلن الذي تكلمت واياهم حول هذا الموضوع يتفق معي على انه سيكون من المستحيل لحكومة صاحبة الجلالة القيام بمثل هذه المحاولة مهما كانت متريشة في الاسلوب الذي تتبعه او نمارسه في موضوع تنفيذ بنود الانتداب ، اذ يعد الفرنسيون كل حالة مماثلة تدخلا في شؤونهم ، الامر الذي لا يحقق اية نتيجة مثمرة .

دعني اوضح الموضوع لجلالتكم بالطريقة التالية : فلو فرضنا ان فرنسا او ايطاليا تدخلتا بمثل هذه الطريقة رغم معرفتهما لعلاقتكم ببريطانيا ، فلا شك ان جلالتك سيكون بالتاكيد اول من يمانع بشدة التدخل في مثل هذا الامر وان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تقوم بالعمل نفسه .

لذا فيما يخص سوريا يحتاج الوضع فيها الابتعاد الكلي عن شؤونها . يعلم جلالتك انه خلال الخمس سنوات الماضية كنت أقدر فيكم شعوركم العميق تجاه رفاة سوريا نظرا للعلاقة الوثيقة والصلة العميقة التي تربطكم بها . لذا تراني واثقا ، في الوقت الحاضر ، اننا نستطيع ان نقدم افضل خدمة

١٤٨

للعراق ، بامتناعنا عن التدخلات كافة في امور سوريا • وان أية محاولة منكم
للتدخل سوف لا تخدمون بها اصدقاءكم السوريين ، بل على العكس من ذلك،
ستكون النتائج مخيبة •

اما الاشارة في الفقرة الاخيرة من رسالتكم الى لجنة الانتداب الدولية،
فيبدو ان جلالتم قد اسأتم فهم وادرك مستوى ممثل بريطانيا وسلطاته في
تلك اللجنة ، فالسير • لو كارد ليس سوى عضو يعمل تحت اشراف
لجنة الانتداب في عصبة الامم •

المخلص
ايوري

الملحق رقم (٧)

صورة بيرسي كوكس

المندوب السامي البريطاني



الملحق رقم (٨)

وثيقة تمثل بلاغ انكليزي فيمل يخص هياج الشعب العراقي^(١)

البلاغ الانكليزي الصادر يوم ٢٠ حزيران ١٩٢٠م

بعد أن رأى الانكليز ان الحركة الفكرية شديدة، وان هياج الشعب يوشك ان يؤدي الى ما لا محمد عقباء. نصه:

تري مقدماً حكومة جلالة الملك التي استولمت على تنفيذ الانتداب، ان هذا الانتداب يعني انشاء حكومة عراقية تضمن استقلالها جمعية الأمم وتخضع لانتداب بريطانية. ويضع هذا الانتداب على عاتق بريطانية ثمة حفظ الأمن في الداخل وسلامة المملكة في الخارج، ويقضي عليها بوضع نظام أساسي تستشير العراقيين في وضعه مع ملاحظة حقوق الطوائف المختلفة في العراق ورغائبها ومنافعها ويحتوي على شروط من شأنها ان تسهل ترقية العراق وتقدمه وتجعله قادراً بعد زمن على ان يقف على ساقيه ويحكم بنفسه فتنتهي عندئذ مدة هذا الانتداب.

وقد عاهدت حكومة جلالة الملك الى السر برسي كوكس بتنفيذ هذا المشروع وسيعود الى بغداد في الحزيف ليتسلم زمام منصبه ويتقلد منصب الممثل الأعلى للحكومة البريطانية في العراق فيقضي بتسليمه عهد الادارة العسكرية الحاضرة وخول السر برسي كوكس الحق في انجاد هيئات وطنية وهي:

١- مجلس شوري برئاسة رئيس عربي.

٢- مجلس مؤسسين ويمثل العراق كله ويتنخب العراقيون أعضائه بنمام الحرية ويعد القانون الأساسي بالاشتراك مع مجلس الشوري.

(١) الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ج ٣، ص ١٥٦.

الملحق رقم (٩)

جدول زمني بأبرز الأحداث السياسية في العراق^(١)

680	موسوعة السياسة العراقية
12 أيلول/ سبتمبر	عبد الرحمن النقيب يشكل الوزارة.
1922	22 حزيران/ يونيو مجلس الوزراء يصادق على المعاهدة العراقية - البريطانية.
2 تموز/ يوليو	صدور قانون الجمعيات.
30 أيلول/ سبتمبر	عبد الرحمن النقيب يشكل الوزارة الثالثة.
10 تشرين الأول/ أكتوبر	دخول العراق تحت الانتداب البريطاني.
5 تشرين الثاني/ نوفمبر	كبار المراجع الشيعة يصدرون فتوى تحريم الاشتراك في الانتخابات. 18 منه عبد المحسن السعدون يشكل الوزارة.
1923	25-29 حزيران/ يونيو الحكومة تبعد مراجع ورجال دين شيعة إلى الحجاز وإيران، وتضع 50 عالما آخر تحت الإقامة الجبرية.
2 تشرين الثاني/ نوفمبر	جعفر العسكري يشكل الوزارة.
1924	شباط/ فبراير انتخابات المجلس التأسيسي.
22 آذار/ مارس	افتتاح المجلس التأسيسي.
نيسان/ أبريل	انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد.
10-11 حزيران/ يونيو	المجلس التأسيسي يقر المعاهدة العراقية البريطانية وملحقاتها.
تموز/ يوليو	المجلس التأسيسي يقر القانون الأساسي.
2 آب/ أغسطس	ياسين الهاشمي يشكل الوزارة.
14 أيلول/ سبتمبر	إعلان الأحكام العرفية في مدينتي زاخو والعمادية.
26 كانون الأول/ ديسمبر	القبائل النجدية تغير على القبائل العراقية في جنوب العراق.
1925	آذار/ مارس إعلان دستور العراق في ظل الانتداب.
18 نيسان/ إبريل	تمرد البيريزيين في سنجار.
26 حزيران/ يونيو	عبد المحسن السعدون يشكل الوزارة.
16 كانون الأول/ ديسمبر	إلحاق ولاية الموصل بالعراق بقرار من عصبة الأمم.
1926	18 تموز/ يوليو التصديق على معاهدة بروكسل بين العراق وتركيا التي أعطت 10٪ من نفط الموصل للعراق.
21 تشرين الثاني/ نوفمبر	جعفر العسكري يشكل وزارته الثانية.
1927	تموز/ يوليو حادثة الكاظمية حيث اصطدمت المآتم الحسينية في عاشوراء في جو سياسي مشحون عقب رفض الفقهاء الشيعة قانون التجنيد الإلزامي.
1928	14 كانون الثاني/ يناير عبد المحسن السعدون يشكل وزارته الثالثة.

^(١) الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ص ٦٨٠.

- ١٥
- : 9 أيار/ مايو وزارة السعدون تجري انتخابات المجلس النيابي الثاني.
-
- 1929** : 28 نيسان/ أبريل توفيق السويدي يشكل الوزارة.
- : 19 أيلول/ سبتمبر عبد المحسن السعدون يشكل وزارته الرابعة. 13 تشرين الثاني/ نوفمبر رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون يتتحر.
-
- 1930** : 9 آذار/ مارس استقالة وزارة ناجي السويدي، وفي (23) منه نوري السعيد يؤلف الوزارة.
- : 10 نيسان/ أبريل بيان للحكومة يعتبر اللغة الكردية لغة رسمية في شمال العراق.
- : 30 حزيران/ يونيو التوقيع على معاهدة استقلال العراق اسمياً، وإنهاء الانتداب، وبريطانيا ترشح العراق لعضوية عصبة الأمم.
- : أيلول/ سبتمبر انتخابات المجلس النيابي الثالث. انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد.
-
- 1931** : أيار/ مايو استسلام الشيخ محمود الحفيد للقوات البريطانية.
- : تموز/ يوليو إضراب عمال البصرة.
- : 19 تشرين الأول/ أكتوبر نوري السعيد يشكل وزارته الثانية، والعراق يدخل عصبة الأمم.
-
- 1932** : 3 تشرين الأول/ أكتوبر عصبة الأمم تمنح العراق استقلاله وتقبله عضواً فيها. الانتخابات النيابية.
- : 3 تشرين الثاني/ نوفمبر ناجي شوكت يشكل الوزارة. 26 منه المجلس النيابي يصادق على معاهدة 1930 بأكثرية 69 صوتاً مقابل 13 صوتاً.
- : 13 كانون الأول/ ديسمبر: (13) منه صدور أول منشور شيوعي في العراق يحمل توقيع فهد (يوسف سلمان يوسف).

الملحق رقم (١٠)

اتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦م^(١)

20

لندن، شباط ١٩١٦، 15، 18 من أيار 1916

الاتفاقيات الفرنسية - البريطانية المعروفة باسم سايكس - بيكو

1- في 8 من أيار، أرسل بول كامبون إلى السير إدوارد غري نص هذه الاتفاقية في 11 بنداً (أو 12 بنداً) بحسب الترجمة.

انظر نص الأرشيف في هذا الملف، ص 17 وتحتها، كما قدم للحكومة الروسية. ومع ذلك، فقد أضاف إيتور روسي Ettore Rossi بنداً إضافياً عليها رقمه 9 في المصدر التالي:

Documenti sull'origine e gli sviluppi della questione Araba (1875-1944) pp. 50-53

2- وفي 15 من أيار جاء جواب الوزير غري بالإيجاب مع طلب ضمانته بموافقة ب. كامبون في اليوم نفسه في النص التالي، وهو مأخوذ من فحوى ما نشره إيتور روسي في المرجع السابق الذكر، ص 53:

« لقد أعربتم معاليكم عبر اتصالكم هذا اليوم وقبل الإجابة على رسائلي المؤرخة في 9 من الشهر الجاري والمتعلقة بإنشاء دولة عربية، عن رغبتكم بتلقي الضمان بأنه، في المناطق التي ستصبح فرنسية أو المناطق التي ستسود فيها المصالح الفرنسية، سيتم حفظ امتيازات وحقوق الملاحة وكذلك حقوق ومزايا المؤسسات الدينية والمدارس والطبقة البريطانية. وبالمقابل سيكون من المفروض منه أن حكومة الملك ستعترف لفرنسا بالحقوق نفسها في المنطقة الآيلة لأنكلترا.

وانني أتشرف بإبلاغ معاليكم أن الحكومة مستعدة للقبول بالامتيازات البريطانية المختلفة التي يرجع تاريخها بالتأكيد إلى ما قبل الحرب، وذلك في المناطق التي ستصبح ملحقة بها أو التي ستكون خاضعة لنفوذها، أما بالنسبة للمؤسسات الدينية والدراسية والطبية فإنها ستستمر في عملها كما كانت في السابق، لكن مع العلم أن هذا الاستمرار لا يشمل الاحتفاظ بالحقوق القضائية والامتيازات الأجنبية في هذه الأراضي ».

129

^(١) جوزيف حجار، سورية بلاد الشام تجزئة - وطن، حول اتفاقيات سايكس-بيكو دراسة وملف وثائقي، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٩، ط ١، ص ١٢٩-١٣٠.

3- بعد تأكيد هذه الضمانة ، عبر الوزير غري في 18 من أيار 1916 عن قبول الحكومة الإنكليزية لنص الاتفاقية المعروفة باسم مايكس — بيكو .

Documenti sull'origine e gli sviluppi della questione : Ettore Rossi : المصادر :
araba (1875- 1944), Roma, 1944, p.53

قائمة المصادر والمراجع

I- المصادر والمراجع العربية

أولاً- الوثائق العربية:

أ- الوثائق العراقية دار الكتب والوثائق في بغداد:

رقم الملف والورقة	نوع الملف	موضوع الملف	العام
١	تسلسل الملف ١٠٦ / ٣٢٠٥٠، و٥٢، و٧٣، و٨٩، و١	د.ك. و.ملفات وزارة الداخلية	١٩٢١- ١٩٢٢/ ١٩٢٢-١٩٢٣
٢	تسلسل الملف ١٢٥ / ٣٢٠٥٠	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان -	التقريران الإداريان لدائرة المحاسبات العمومية
٣	تسلسل الملف ٢٠٢ / ٣١١، و٧٢	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان -	سجل الارادات الملكية ١٩٢٢
٤	رقم الملف ١٦٨، رقم الوثيقة ٥١٢٣	وثائق ميناء البصرة، مركز وثائق البصرة،	مشاكل الحدود بين العراق وايران ١٩٣٠/١٠/٣
٥	تسلسل الملف ٢٦٠ / ٣١١، و٣٠	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان -	سجلات الارادات الملكية ١٩٢٣
٦	الملف ٢/٤/٥، التسلسل ٨٢٦ ع.و. م.و.و	م.و.و ، ملفات البلاط الملكي	
٧	٣١١/٩٠٧ و١٣، ٢	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	المعاهدة العراقية -الإيرانية ١٩٢٧-١٩٣٢
٨	٣١١/٩٥٦ و١	د.ك.و، ملفات البلاط	موضوع الملف دخول العراق ١٩٢٧

	عصبة الأمم	الملكي		
٩	١٥ آب من جعفر العسكري وزير الخارجية إلى دار الاعتماد	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/٩٥٧ و ٤٦، ٥٧ذ	
١٠	١٩٣٢ من مديرية الجمارك والمكوس العامة إلى وزارة المالية، ٩ تموز ١٩٣٢، الموضوع احصاءات تجارية، موضوع الملف مؤتمر أوتواوا للتجارة	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/٩٧٥ و ١ الاوراق ٦،٧	
١١	١٩٣٧-١٩٢١ تقارير مديرية الصحة العامة	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان	١٠٣٠-١٠٤٦ / ٣١١، ٢ و ٩	
١٢	١٩٢٩ / ٧ / ٢٧ مشكل الحدود بين العراق وايران ١٩٣٢.-١٩٦٩		رقم الملف ١٠٤٤، رقم الوثيقة ٢٧	
١٣	١٩٢٢ التقارير والرسائل المختلفة ١٩٢٢، التقارير من مستشار لواء الموصل إلى سكرتير المعتمد السامي في بغداد، ٧ يناير ١٩٢٢، موضوع الملف التقارير والرسائل المختلفة	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١١٥٠، ٢٩ و	
١٤	١٩٣٣-١٩٣٢ التقارير الحكومية ١٩٣٢- ١٩٣٣	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١١٥٧ الورقتان ٣٤ و	
١٥	١٩٢٣-١٩٢٢ نظام التفتيش الاداري	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان	١١٩١ / ٣١١، ١١ و	

١٦	٣١١/١٢٠٤	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	ملف المعاهدة العراقية- البريطانية	١٩٣٠
١٧	٣١١/١٢٠٦ الورقة ٥	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	جمعية تشجيع المنتوجات الوطنية، بغداد، الموضوع أسماء أعضاء الجمعية العاملين، موضوع الملف الأحزاب السياسية ١٩٣٦-١٩٣٢	١٩٣٢
١٨	تسلسل الملف ٣١١ / ١٢٢٩	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان -	اوراق متفرقة	١٩٢٦ - ١٩٢٧
١٩	٣١١/١٢٣٠ و ١٠	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	موضوع الملف المتفرقة ١٩٣١.	١٩٣١
٢٠	٣١١/١٢٤٢ الأوراق ٢،٣	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن ميزانية ١٩٢٢-١٩٢١ المالية، موضوع الملف التعينات والتشكيلات ١٩٢٢-١٩٢١	١٩٢١
٢١	٣١١/١٣٦١	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	موضوع الملف جمارك ومكوس/سك العملة	١٩٢٦
٢٢	تسلسل الملف ١٤١٢ / ٣١١، و ١ ص ٣- ١٢، و ١٧. الأوراق ١٤، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٨	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان	التقارير المالية والاقتصادية	١٩٢٨-١٩٣٢

			٧٢، ٩٢.	
١٩٣٢	موضوع الملف تشجيع الصناعة الوطنية	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	الملف ٣١١/١٤١٩ الأوراق ٨٩، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٣	٢٣
	الاتفاقية المالية	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١٤٢١، الأوراق ٢٣، ٢٤	٢٤
١٩٢٨	من فرزن مستشار وزارة المالية؛ من دار الاعتماد في ٣٠ آب ١٩٢٨ إلى رئيس الوزراء.	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١٤٢٦	٢٥
لندن، ١٨ آذار ١٩٣٢	من المفوضية العراقية إلى وزير المالية العراقي، موضوع الملف الصادرات والواردات	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١٤٣٥، ٤	٢٦
١٩٣٠/٥/٣	كتاب المندوب السامي إلى رئيس الوزراء برقم ١٢٧	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	اضبارة تسلسل ١٥٧٧-وع، وثيقة رقم ٤٥	٢٧
١٩٢٠، دار الاعتماد، بغداد	كراس مطبوع باللغتين العربية والانكليزية، سرى، كتاب المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء؛ سرى، كتاب المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء في ٢ تشرين الأول ١٩٢٥؛ سرى، موضوع	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١٦٩٧ و ٣٦، ١٣٩، ٤٤، و ٦٤	٢٨

	الملف التقارير الشهرية/ شركة أصفر ١٩٢٣-١٩٢٥			
١٩٣٢-١٩٢٥	إلى وزير المالية في ١٩ آذار ١٩٢٩، موضوع الملف امتياز صنع السكر	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٢٠١١/٣١١، و٢	٢٩
١٩٢٩	موضوع الملف المشاريع العامة ١٩٢٨-١٩٣٠، من مستشار المعتمد السامي في العراق إلى رئيس الوزراء	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٢٠١١/٣١١، و٢٠	٣٠
١٩٣٢	موضوع الملف العمال وما يتعلق بهم	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٢٠١١/٣١١ و١٤	
١٩٢٨-١٩٢٤	مذكرة حول السكك الحديدية، موضوع الملف السكك الحديدية	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٢٠١١/٣١١، الأوراق ٤٧، ٤٨	٣٢
١٩٢٤	موضوع الملف تقارير عامة عن الزراعة ١٩٢٤، من مدير الجامعة الملكية في لندن إلى مدير الزراعة في العراق، أيضاً مذكرة من مدير الزراعة إلى مستشار وزارة الداخلية، ٢ تموز ١٩٢٤ "امتياز الكتان".	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٢٠١١/٣١١، و١١، و٨ - ٤، و٢٠، ٥، و٢٠، و٣، و٥، و١٤	٣٣
١٩٢٨	موضوع الملف تقارير عامة عن الزراعة ١٩٢٨، تحسين تجارة	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٢٠١١/٣١١ و٢٥، و٩، و٣٦	٣٤

	التمور، من وزير المالية إلى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٧ كانون الأول ١٩٢٨			
١٩٢٩	فقرة كتاب مؤرخ في ٣٠ آذار ١٩٢٩، المستر كوبر، أيضا نسخة بوقية في ٦ نيسان ١٩٢٩، موضوع الملف تقارير عامة عن الزراعة ١٩٢٩.	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١٩٢٦ من ٢٧	٣٥
١٩٣٠	موضوع الملف تقارير عامة عن الزراعة عام ١٩٣٠	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١٩٢٧ و ١٨	٣٦
١٩٣٠-١٩٢٦	موضوع الملف "المتفرقة "	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١٩٢٩ و ٤٣ الأوراق ٨٩، ٩٢، ٩١	٣٧
١٩٣١-١٩٢٧	موضوع الملف الزراعة و التقارير الزراعية	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١٩٥٤ الورقتان ١١، ١٢	٣٨
١٩٣١	قرارات محضر الاجتماع التاسع في ١٥ أيلول ١٩٣١، موضوع الملف زراعة التمر	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي	٣١١/١٩٧٢ و ٣ من ٤	٣٩
١٩٢١	ملاك مجلس الوزراء، و ٢	د.ك.و.ملفات البلاط الملكي - الديوان	٣١١ / ٢٥٣٣	٤٠
١٩٢١	ملاك وزارة المعارف والصحة العمومية	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان -	تسلسل الملف ٢٥٣٥ ٣١١ /	٤١
١٩٢١	ملاك وزارة العدلية لسنة	د.ك. و.ملفات البلاط	تسلسل الملف ٢٥٣٦	٤٢

		الملكي - الديوان -	/ ٣١١ ، ١ و	
١٩٢١	ملاك وزارة الأشغال والمواصلات	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان -	تسلسل الملف ١٥٤١ / ٣١١ ، ١ و	
١٩٢٢	ملاك وزارة الداخلية	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان -	تسلسل الملف ٢٥٤٢ / ٣١١ ، ١٨ و ٩ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٥ و ٣ و ٢١ و	٤٣
	خلاصة ملاكات جميع الوزارات	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان	تسلسل الملف ٢٥٤٣ / ٣١١ ، ١ و	٤٤
١٩٢١	خلاصة ملاكات جميع الوزارات، ملاك وزارة الداخلية	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان -	٢٥٤٤ / ٣١١ ، ٨ و ٣ و ٩ و ١١ و ٦ و ١٨ و	٤٥
١٩٢٣	جلسة ٢١، جلسة ٦ حزيران	د.ك. و.ملفات مقررات مجلس الوزراء	اضبارة تسلسل ٥٣/١، نيسان ومايس وحزيران	٤٦
	اضبارة "تشكيلات الجيش العراقي"	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي ملفات وزارة الدفاع	تسلسل ١٥٩-وع، رقم ق ٩/٢٥، الوثائق ٦٤-٦٦	٤٧
		م. و. و. ملفات البلاط الملكي	الملف س/ ٢٠ / ٦٠ تسلسل ٢٥٩٧، و-ع.	٤٨
١٩٢٣	مقررات مجلس الوزراء	د.ك. و.ملفات البلاط الملكي - الديوان -	٣٤٤٤ / ٣١١ ، ٦٤ و	٤٩

١٩٢٢	مقررات مجلس الوزراء	د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان	٥١٨١ / ٣١١، و٥٧	٥٠
١٩٢٦	مقررات مجلس الوزراء	د.ك. وملفات البلاط الملكي - الديوان -	تسلسل الملف ٥١٩٥ ٣١١ / ، و٧ ص ٣٥٦.	٥١

ب- المطبوعات الحكومية

١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير عن المسح العام للشركات العاملة في العراق للسنوات ١٩١٩-١٩٦٨، بغداد، ١٩٦٩.

٢- وزارة المالية، دائرة الجمارك والمكوس العامة، التقرير الإداري، لسنة ١٩٢٣-١٩٢٤، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت.

٣- تقرير (محاضر) مجلس النواب (الأعيان) ، الدورة الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، تقرير اللجنة المالية عن ميزانية العراق لسنة ١٩٢٨، محضر الجلسة الرابعة والعشرون، ٨ آب ١٩٢٨، ١٩ أيلول ١٩٢٨، الجلسة ٣٢، ٣١.

ت- محاضر مجلس النواب

١- مجموعة مذكرات مجلس الأعيان للاجتماع غير الاعتيادي، الدورة الأولى، ١٩٢٥، الجلسة ٤.

٢- محاضر مجالس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، السنة الثانية، الاجتماع الاعتيادي، محضر الجلسة الرابعة والعشرين، ١٩ كانون الأول ١٩٢٦، الجلسة ٥٤.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة الثانية وأربعون في ٣١ آذار/ ١٩٢٧.

٤- محاضر مجلس النواب، الجلسة الاعتيادية، لسنة ١٩٣٢.

ث- القوانين و الأنظمة:

- ١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة البيانات والأنظمة العدلية من تشرين الثاني ١٩٢٠
- ١٣ كانون الأول ١٩٢٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٢.
- ٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٤، قانون
السجون لسنة ١٩٢٤، نظام السلطة في الامور المالية لسنة ١٩٢٤؛ المطبعة العصرية، بغداد،
١٩٢٤.
- ٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٥، القانون
الأساسي العراقي، نظام نقابة المحامين، المطبعة العصرية، بغداد، ١٩٢٦.
- ٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٧، قانون
استحداث وزارة الري والزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧، قانون إدارية الألوية رقم ٥٨، المادة
الثالثة والعشرون، المادة الثانية والثلاثون والحادي والأربعون، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٨.
- ٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٢٩، قانون
المعارف رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٠.
- ٦- الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٠، القسم الأول، نظام وزارة
العدلية رقم ٨ لسنة ١٩٣٠؛ نظام وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٣٠؛ نظام وزارة المواصلات
والاشغال رقم ١٦، رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٠، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، ١٩٣١.
- ٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، قانون إدارة
البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١؛ نظام تعديل وزارة العدلية رقم ٨ لسنة ١٩٣١، نظام رقم ١٢
لسنة ١٩٣١.
- ٨- الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي من أعمال مديرية المالية العامة لسنة ١٩٣٠،
مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١.

- ٩- الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣١، نظام وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩؛ قانون إلغاء وزارة الري والزراعة رقم ١٩ لسنة ١٩٣١.
- ١٠- الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة ١٩٣٢، نظم وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم ١٦.
- ١١- "مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق وبريطانيا"، من منشورات وزارة الخارجية، الجزء الرابع، بغداد، ١٩٦١.

ثانياً- المصادر والمراجع العربية:

- ١- ابراهيم، عبد الفتاح، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٤، ط ٢.
- ٢- أبو حاكم، أحمد مصطفى، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠-١٩٦٥)، شركة ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٤، ط ١.
- ٣- أحمد، ابراهيم خليل، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩ - ١٩٣٢، البصرة، ١٩٨٢.
- ٤- أحمد، ابراهيم خليل، الاستشراق والتبشير وصلاتهما بالامبريالية العالمية، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٥- أحمد، كمال مظهر، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
- ٦- احمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، مكتبة البديسي، بغداد، ١٩٨٧.
- ٧- ادموندز، سي . جي، كرد وترك وعرب، تر. جرجيس فتح الله، مطبعة التايمس، بغداد، ١٩٧١.
- ٨- الأدومي، محمد مظفر، المجلس التأسيسي العراقي، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٧٦.

- ٩- اسكندر، سعد بشير، من التخطيط إلى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى اتجاه مستقبل كردستان ١٩١٥ - ١٩٢٣، منشورات بنكه زين، مطبعة شفان، السليمانية، ٢٠٠٧.
- ١٠- اسماعيل، خليل، أحوال العراق الإدارية، محاضرات أُلقيت على طلبية الثاني، كلية الحقوق للسنوات ١٩٤١-١٩٤٢، بغداد، د.ت.
- ١١- أسود، فلاح شاكر، الحدود الشرقية للوطن العربي والأطماع الفارسية، نقابة المعلمين، بغداد، ١٩٨٢.
- ١٢- بحري، لؤي، سكة حديد بغداد (دراسة في تطور دبلوماسية قضية سكة حديد برلين- بغداد حتى عام ١٩١٤)، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٧.
- ١٣- البرازي، نوري خليل، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
- ١٤- البراك، فاضل، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق، بغداد، ١٩٨٤.
- ١٥- البراك، فاضل، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩.
- ١٦- البرقاوي، أحمد رفيق، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢-١٩٣٢)، دار الرشيد، ١٩٨٠، ط١.
- ١٧- البزاز، عبد الرحمن، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧.
- ١٨- البصام، صالح، مذكرات وأسرار هروب نوري السعيد، الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ط١.
- ١٩- بصرى، مير، مباحث في الاقتصاد العراقي، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٤٨.
- ٢٠- البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، جزآن، مطبعة الفلاح، بغداد، ١٩٢٣، ج١.
- ٢١- البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، دار اللام، لندن، ١٩٩٠، ط٢.

- ٢٢- بطاطو، حنا، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، بيروت، ١٩٩٥، ج ١.
- ٢٣- التكريتي، عبد المجيد كامل، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، ١٩٩١.
- ٢٤- الجاسم، نجا عبد القادر، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧، ط ٢.
- ٢٥- الجبوري، كامل سلمان، وثائق الثورة العراقية الكبرى، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ج ٢، ج ٣.
- ٢٦- الجعفري، محمد حمدي، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠، ط ١.
- ٢٧- الجليلي، عبد الرحمن، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٦.
- ٢٨- الجليلي، عبد الرحمن، محاضرات في اقتصاديات العراق، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٥.
- ٢٩- جميل، حسين، العراق، شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٨٧.
- ٣٠- جميل، مظفر حسين، سياسة العراق التجارية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٩.
- ٣١- الجواهري، عماد أحمد، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
- ٣٢- الحبيب، محمود محمد، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، دار الطباعة الحديثة، بصره، ١٩٦٩.
- ٣٣- حجار، جوزيف، سورية بلاد الشام تجزئة- وطن، حول اتفاقات سايكس- بيكو دراسة وملف وثائقي، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٩، ط ١.
- ٣٤- الحربي، علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧.

- ٣٥- الحربي، علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، بغداد، ١٩٩٠.
- ٣٦- حسن، رزان ابراهيم، تاريخ الطبقة العاملة في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦.
- ٣٧- حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٥، ج ١.
- ٣٨- الحسني، عبد الرزاق، العراق في ظل المعاهدات، "نص معاهدة عام ١٩٢٢ المعقودة بين العراق وبريطانيا"، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ط ٣.
- ٣٩- الحسني، عبد الرزاق، العراق في ظل المعاهدات، لبنان، ١٩٤٨، ط ١، ج ٢.
- ٤٠- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، بيروت، ١٩٨٠، ط ١.
- ٤١- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، الرافدين للطباعة والنشر، ٣ أجزاء، بيروت، ٢٠٠٨، ط ٧، ج ١.
- ٤٢- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٩، ج ١.
- ٤٣- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، صيدا، ١٩٤٨، ط ٢، ج ٣.
- ٤٤- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت، ١٩٥٣، ج ٢.
- ٤٥- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ١٠ أجزاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٨٨، ط ٧، ج ١، ج ٣.
- ٤٦- الحسني، عبد الرزاق، العراق قديما وحديثا، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٨.
- ٤٧- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، طبع بنفقة مركز الأبجدية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ج ١.
- ٤٨- الحسيني، عبد الرزاق، العراق في ظل المعاهدات، لبنان، ١٩٨٢، ط ٥.

- ٤٩- الحسو، نزار توفيق سلطان، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، مطبعة دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤.
- ٥٠- حسين، علي ناصر، تاريخ السكك الحديدية في العراق ١٩١٤-١٩٤٥ (دراسة سياسية اقتصادية عسكرية)، بغداد، ١٩٨٦.
- ٥١- حسين، فاضل، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية -الانكليزية- التركية وفي الرأي العام، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٧، ط ٢.
- ٥٢- حسين، فاضل، مشكلة شط العرب، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧٥.
- ٥٣- حسين؛ القيسي؛ أمين، فاضل، عبد الوهاب، عبد الأمير، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠.
- ٥٤- الحصري، ساطع، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ج ١.
- ٥٥- حماده، سعيد، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الامريكانية، بيروت، ١٩٣٨.
- ٥٦- حمزة، فوزي هادي، السياسة البريطانية في العراق وتهميش الشيعة العرب، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١٠، ط ١.
- ٥٧- خدوري، مجيد، أسباب الاحتلال البريطاني للموصل، الموصل، ١٩٣٣.
- ٥٨- خدوري، مجيد، تحرير العراق من الانتداب، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٥.
- ٥٩- الخطاب، رجاء حسين، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، دراسة في تطور العلاقات العراقية - البريطانية، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦.
- ٦٠- الخطاب، رجاء حسين، تأسيس الجيش العراقي وتطوره ودوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ط ٢.
- ٦١- الخطاب، رجاء حسين، مؤتمر القاهرة، مطبعة الأديب، بغداد، ٢٠٠١.

- ٦٢- خليل، نوري عبد الحميد، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠.
- ٦٣- خورشيد، فؤاد حمه، العشائر الكردية، بغداد، ١٩٧٩.
- ٦٤- الداود، محمود علي، وآخرون، الهوية العراقية للكوبت، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠.
- ٦٥- الدراجي، عبد الرزاق، جعفر أبو الثمن ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٠٨-١٩٤٥، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠، ط٢.
- ٦٦- الدرة، صباح، التطور الصناعي في العراق "القطاع الخاص"، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨.
- ٦٧- الدرة، محمود، القضية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ط٢.
- ٦٨- الراوي، جابر ابراهيم، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥.
- ٦٩- الرجال؛ كمونة، حسين، عبد المجيد، الإدارة المركزية والإدارة المحلية في العراق، مطبعة عبد الكريم زاهد، بغداد، ١٩٥٣.
- ٧٠- الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٧١- الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة السياسة العراقية مفاهيم-أحداث-أحزاب-شخصيات، شركة العارف، بيروت، ٢٠١٣، ط٢.
- ٧٢- زكي، مأمون أمين، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١، ط١.
- ٧٣- الزبيدي، مفيد، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ط١.
- ٧٤- السامرائي، سعيد عبود، العراق والمنطقة الاسترلينية، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦١.
- ٧٥- السامرائي، سعيد عبود، سياسة التصنيع في العراق، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٩٦٩.

- ٧٦- السامرائي، سعيد عبود، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧٣.
- ٧٧- السامرائي، سعيد عبود، السياسة المالية في العراق، بغداد، ١٩٧٦.
- ٧٨- سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٤، ج ٢.
- ٧٩- سعيد، مكرم، الدولار يحكم بريطانيا، دار الهنا للطباعة والنشر، دم، ١٩٥٦، ط ٢.
- ٨٠- سلامة، جورج، تاريخ القرن العشرين، مكتبة خوري، حيفا، ١٩٨٩.
- ٨١- سلطان، علي، تاريخ سورية (١٩١٨-١٩٢٠) حكم فيصل بن الحسين، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط ١، ١٩٨٧.
- ٨٢- السويدي، توفيق، مذكراتي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ط ١.
- ٨٣- السويدي، توفيق، وجوه سياسية عراقية عبر التاريخ، رياض الريس، لندن، ١٩٨٧.
- ٨٤- شريف، ابراهيم، الشرق الأوسط (دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق)، دار الجمهورية، وزارة الثقافة والارشاد، السلسلة السياسية، بغداد، ١٩٦٥.
- ٨٥- الشيباني، طلعت، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٥٨.
- ٨٦- صالح، زكي، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨.
- ٨٧- صالح، زكي، مجمل تاريخ العراق في العهد العثماني، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٦.
- ٨٨- صفوة، نجدة فتحي، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، بصرة، ١٩٨٣.
- ٨٩- الضابط، شاكراً صابر، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، دار البصري، بغداد، ١٩٦٦.
- ٩٠- طبارة، راشد، الانتداب وروح السياسة الانكليزية، مطبعة طبارة، بيروت، ١٩٢٥.

- ٩١- طعمة، هادي، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية، بغداد، ١٩٨٤.
- ٩٢- العامر، يقظان سعدون، نشاط شركة الهند الشرقية الانكليزية في البصرة، دار الحكمة، سلسلة تراث البصرة ٣، جامعة البصرة، ١٩٩٠، ط١.
- ٩٣- العاني، كريم، الحدود العراقية الكويتية دراسة تاريخية وثائقية، دار بيت الورق للنشر، بغداد، ٢٠١٣، ط١.
- ٩٤- عبد الرحمن، محمد كامل محمد، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١، مراجعة وتحقيق كمال مظهر أحمد، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٨.
- ٩٥- العبوسي، محمد جواد، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٨، ج١.
- ٩٦- العزاوي، عباس، موسوعة تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٨ أجزاء، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤، ج٧.
- ٩٧- العزي، خالد يحيى، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ط٢.
- ٩٨- عزيز، محمد، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٤.
- ٩٩- العطية، غسان، العراق - نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، تقديم حسين جميل، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.
- ١٠٠- العقابي، طالب ابراهيم، الخدمات الصحية " موسوعة حضارة العراق"، بغداد، ١٩٨٥، ج١٣.
- ١٠١- عقرابي، متي، العراق الحديث ، ترجمة المؤلف مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦، ج١.

- ١٠٢- العكام، عبد الأمير هادي، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، مطبعة الإدارة، النجف الأشرف، ١٩٧٥.
- ١٠٣- علي، علي شاكّر، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٧٣٨-١٨٥٠، مطبعة أوفست الشعب، بغداد، ١٩٨٥، ط ١.
- ١٠٤- عليان، عدنان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥، ط ١.
- ١٠٥- العمر، فاروق صالح، المعاهدات العراقية- البريطانية - وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧.
- ١٠٦- العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٧.
- ١٠٧- العمري، خيرى أمين، حكايات سياسية في تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٦٩، ط ١.
- ١٠٨- عيساوي؛ يغانه، شارل، محمد، نفط الشرق الأوسط، ترجمة حسن أحمد سلمان ، مكتبة المثني، بغداد، ١٩٦٦.
- ١٠٩- الغنيم، يعقوب يوسف، الشيخ أحمد الجابر الصباح ومسألة الحدود الكويتية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩.
- ١١٠- غنيمه، حارث يوسف، البروتستانت والانجيليون في العراق، مطبعة الناشر المكتبي، بغداد، ١٩٩٨.
- ١١١- فرج، لطفي جعفر، عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ط ٢.
- ١١٢- الفكيكي، أديب توفيق، تاريخ أعلام الطب العراقي الحديث، بغداد، ١٩٨٩، ط ١.

- ١١٣- فهمي، أحمد، تقرير حول العراق، المكتبة العصرية، بغداد، ١٩٢٦.
- ١١٤- فياض، عبد الله، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥.
- ١١٥- قزانجي، رشاد، الحدود العراقية الإيرانية ومياه الأنهر الحدودية المشتركة، مديرية الري، بغداد، ١٩٦٩.
- ١١٦- القهواتي، حسين محمد، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠.
- ١١٧- القيسي، سامي عبد الحافظ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥، ج ٢.
- ١١٨- الكرمل، انستاس ماري، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه حتى يومنا هذا، البصرة، ١٩١٩.
- ١١٩- كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، مطبعة التضامن، النجف، ١٩٧١، ط ١.
- ١٢٠- الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
- ١٢١- مراد، خليل علي، دوافع رحلات الانكليز إلى الموصل وأطرافها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، جامعة الموصل، ١٩٩٧.
- ١٢٢- معروف، هوشيار، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، منشورات وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٧.
- ١٢٣- المميز، أمين، بغداد كما عرفت، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥.
- ١٢٤- النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، بغداد، ٢٠٠١.

- ١٢٥- النجار، عبد الوهاب حمدي، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٩٦٨.
- ١٢٦- النجار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٧٥.
- ١٢٧- النجار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، تقديم أحمد عزت عبد الكريم، مطبعة الموانئ العراقية، البصرة، ١٩٧٤.
- ١٢٨- نظمي، وميض جمال عمر، وآخرون، التطور السياسي الحاضر في العراق، محاضرات لطلبة كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، د.ت.
- ١٢٩- نعمة، كاظم، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨.
- ١٣٠- النفيسي، عبد الله فهد، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- ١٣١- النقيب، خلدون حسن، المجتمع العربي والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ط ٢.
- ١٣٢- النموشي، حسن يوسف، السعودية مملكة ونفط، مركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات، باريس، نيسان ١٩٨٢، ط ١.
- ١٣٣- نوار، عبد العزيز سليمان، المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠-١٩١٤، مكتبة الأنكو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨.
- ١٣٤- نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث من حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨.

- ١٣٥- نوار؛ نعنعي، عبد العزيز سليمان، عبد الحميد، التاريخ المعاصر - أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.
- ١٣٦- الوردي، علي، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث، ٦ أجزاء، دار الراشد، لبنان، ٢٠٠٥، ط ٢، ج ٦.
- ١٣٧- الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة المعارف، ١٩٧٧، ج ٥، القسم ٢.
- ١٣٨- ولي؛ الرئيس، عبد المجيد حسن، علاء الدين، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٤٦.
- ١٣٩- يونس؛ الراشد، وجيه، اسماعيل، المحيط في تشكيلات الشرطة العراقية، بغداد، ١٩٥٢، ج ١.

ثالثاً - المراجع العربية:

١. ادموندز، سي.جي، كرد وترك وعرب، ترجمة: جرجس فتح الله، مطبعة التايمس، بغداد، ١٩٧١.
٢. ارسكين، ستيورت، فيصل ملك العرب، تر: عمر أبو النصر، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٣٥.
٣. آيرلاند، فيليب ويلارد، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف للنشر، بيروت، ١٩٤٩.
٤. بدج، سروليس، رحلات إلى العراق، ترجمة فؤاد جميل، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٨، ط ١، ج ٢.
٥. بدون مؤلف، العراق في الوثائق البريطانية، ترجمة فؤاد قزنجي، تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني، دار المأمون، بغداد، ١٩٨٩.
٦. براى، الميجر. ن، مغامرات ليجمن في العراق والجزيرة العربية ١٩٠٨ - ١٩٢٠، ترجمة سليم طه التكريتي، دار واسط، بغداد، ١٩٩٠.

٧. بيكنغهام، جيمس، رحلتي إلى العراق سنة ١٨١٦، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٨، ج ١، ج ٢.
٨. بيل، المس غيرتروثيان، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٧١، ط ٢.
٩. بيل، المس غيرتروثيان، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧.
١٠. بيوريج، ادوارد هنري، وودرو ويلسون وسياسة توازن القوى، ترجمة عبد القادر يوسف، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٤.
١١. تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق (بحث موثق من تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢)، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت، ٢٠٠٦، ط ١.
١٢. خالفين، ن.أ، الصراع على كردستان، ترجمة أحمد عثمان أبو بكر، بغداد، ١٩٦٩.
١٣. خدوري، مجيد، نظام الحكم في العراق، نقله للعربية فيصل نجم الدين الاطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦.
١٤. دولبران، اللورد لويد، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، ترجمة الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٠، ط ١.
١٥. ديكسون، هارولد، الكويت وجاراتها، صحارى للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ط ٢، ج ١.
١٦. ريج، كلوديوس جيمس، رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠، ترجمة بهاء الدين نوري، مطبعة السكك الحديد، بغداد، ١٩٥١.
١٧. ستان، الول، رضا شاه كبير ايران تو، ترجمة عبد العظيم صبور، طهران، ١٣٣٥ هـ.ش.
١٨. سلوغلت، ماريون فاروق، من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراسي، دار الجمل، كولون (المانيا)، ٢٠٠٣.

١٩. فريزر، جيمس بيلي، رحلة فريزر إلى بغداد ١٨٣٤، ترجمة جعفر خياط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٤.
٢٠. فوستر، هنري، تكوين العراق الحديث، ترجمة عبد المسيح جويبة، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٣٩، ج ١٣.
٢١. فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ج ١.
٢٢. فولر، ج. ف. س، الحرب الميكانيكية، تر. اكرم ديري والهيثم الأيوبي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت.
٢٣. فيلبي، سنت جون، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تعريب عمر الديراوي، مكتبة مدبواي، القاهرة، ١٩٩٤.
٢٤. فيلبي، ه. سنت. جون، أيام فيلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٥٠.
٢٥. كاراكتاكوس، ثورة العراق في ١٤ تموز، ترجمة خيرى حماد، المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، د. ت.
٢٦. كوتلوف، ل. م، ثورة العشرين التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، بغداد، ١٩٧١.
٢٧. كوكس، السير برسي، مذكرة تكوين الحكم الوطني في العراق، تعريب بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، ١٩٥١.
٢٨. لازاريف، م. س، النضال والاختفاق المسألة الكردية في سنوات ١٩٢٣-١٩٤٥، تر. صادق الجلال، بنكه ي زين - مطبعة شفان ، السليمانية، ٢٠٠٦.
٢٩. لانكلي، كاثلين، تصنيع العراق، ترجمة: محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مراجعة: محمد عزيز وعدنان القصير، مكتبة دار المثني، بغداد، ١٩٩٣.

٣٠. لنتشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بغداد، ١٩٦٥، ج ٢.

٣١. لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، الدوحة، د.ت، ج ١، ٤.

٣٢. لونكر، ستيفن همسلي، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠، تاريخ سياسي. اجتماعي.

اقتصادي، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨، ج ١.

٣٣. لونكريك، ستيفن همسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٨٥، ط ١، ج ١.

٣٤. منتشاشفيلي، البرت.م، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٨.

٣٥. هاكوبيان، موسيس دير، حالة العراق الصحية في نصف قرن، بغداد، ١٩٨١.

٣٦. ويلسون، ارنلد. تي، بلاد ما بين النهرين بين ولأئين، بغداد، ١٩٦٩، ج ١، ٢.

٣٧. يفسكي، بوندار، سياستان ازاء العالم العربي، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥.

رابعاً- المذكرات:

١. جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، دار السلام، لندن، ١٩٨٨.

٢. سندرسن باشا، مذكرات سندرسن باشا، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٢، ط ٣.

خامساً- الرسائل الجامعية:

١- أحمد، ابراهيم خليل، ولاية الموصل - دراسة في تطورها السياسي ١٩٠٨ - ١٩٢٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٧٥.

- ٢- الأسدي، عبد الاله، العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٢١-١٩٣٧، رسالة ماجستير جامعة بغداد، كلية الآداب بغداد، ١٩٨٣.
- ٣- بطوش، لطيفة، مؤتمر الصلح وتداعياته على العلاقات الأروبية (١٩١٩-١٩٣٩)، رسالة ماستر في تاريخ العالم المعاصر، إشراف عيسى بن قبي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧/٢٠١٨.
- ٤- البياتي، علي خليل، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩، اطروحة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- ٥- توفيق، اسراء طالب، عصابة الأمم والعراق ١٩٢٠-١٩٣٢ دراسة في تأهيل العراق للدخول في عضوية المنظمة الدولية، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٠.
- ٦- الجبوري، صلاح عبد الهادي حليحل، تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية، جامعة بغداد، ابن رشد، ٢٠٠٠.
- ٧- الجنابي، عبد الستار شنين علوه، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٧.
- ٨- حسين، علي ناصر، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.
- ٩- خضير، سحر عباس، جون فليبي وأثره السياسي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٦.
- ١٠- الدليمي، صالح خضر محمد، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١-١٩١٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

- ١١- الدليمي، فواز مطر نصيف، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٧٩٨-١٨٣١، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥.
- ١٢- ذويب، منتهى عذاب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
- ١٣- السعدي، محمد داخل كريم، المصالح الأجنبية في الموصل ١٨٣٤-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ايار، ١٩٩٩.
- ١٤- سلمان، علي حمزة، تطور الخدمات البريدية في العراق ١٩٢١-١٩٤٥ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- ١٥- سلمان، محمد عصفور، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- ١٦- السوداني، هشام سوادى هاشم، المواصلات التجارية في العراق ١٨٣١-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧.
- ١٧- عبد اللطيف، بشير، تطور الخدمات البريدية في بغداد ١٩٣٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير مقدمه إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- ١٨- العدول، جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
- ١٩- العسكري، ياسين طه ظاهر، دار الاعتماد البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية، بغداد، ١٩٩٥.
- ٢٠- القرشي، محمد يوسف ابراهيم، ونستون تشرشل ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥.

- ٢١- القريشي، محمد ابراهيم، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ايلول ١٩٩٣.
- ٢٢- كداوى، طلال محمود ، الضرائب الكمركية ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، رسالة ماجستير، ١٩٨٢.
- ٢٣- محمود، محمد أحمد، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، كلية الاداب، مايس جامعة بغداد، ١٩٨٠.
- ٢٤- مراد، خليل علي، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، كانون الأول ١٩٧٥.
- ٢٥- الهاشمي، عدي محسن غافل، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية- ابن رشد- جامعة بغداد، سنة ٢٠٠٠.

سادساً-البحوث:

- ١- أحمد، كمال مظهر، حول نشوء حركة التحرر الوطني العربي، في دراسة سوفيتية جديدة، مجلة آفاق عربية ، تشرين الأول ١٩٧٥، العدد ٢.
- ٢- أحمد، كمال مظهر، نظرة جديدة ازاء معاهدة سيفر والمسألة الكردية، " الثقافة الجديدة " (مجلة)، بغداد، أيلول ١٩٧٣ ، العدد ٥٢.
- ٣- حمودي، باسم عبد الحميد، توفيق السويدي في وجوه عراقية عبر التاريخ، جريدة الصدى، كانون ثاني، ٢٠٠٨، العدد ١١٣٩.
- ٤- خليل، نوري عبد الحميد، الملك فيصل الأول بين المطالب الوطنية والضغط الانكليزية، آفاق عربية ، آذار ١٩٩٠، العدد الثالث.

- ٥- خليل، نوري عبد الحميد، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩-١٩٤١، مجلة المؤرخ العربي ، السنة ١٩٨٢، العدد ٢٢.
 - ٦- زكي، شكري صالح، اختلال الميزان التجاري العراقي، مجلة التجارة، نيسان ومايس ١٩٥٤، ج ٤، ٥.
 - ٧- عزت، عبد الوهاب، تاريخ النفط في العراق، مجلة المؤرخون العرب ، السنة ١٩٨٨، العدد ١٥.
 - ٨- العكام، عبد الأمير هادي، مقدمة في نشوء الأحزاب السياسية في العراق، مجلة كلية الآداب، السنة ١٩٧٢، العدد ١٥.
 - ٩- المطير، جاسم، شركة نفط العراق تدخل فلسطين، مجلة آفاق عربية، تموز ١٩٧٧، العدد ١١.
 - ١٠- الناييف؛ سعود، حسام، لمى ، تدويل قضية الموصل في العراق (١٩١٨-١٩٢٦) وانعكاساتها على الأطراف الدولية (تركيا-انكلترا-فرنسا-الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة بحوث جامعة حلب، حلب، ٢٠٢٠، العدد ١٤٢.
 - ١١- يفسكي، بوندرا، التوغل البريطاني في جنوب وادي الرافدين ومحاولات احتلال الكويت في بداية القرن العشرين، ترجمة نوري السامرائي، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٠، العدد ٣.
- سابعاً- الجرائد والمجلات والدوريات:
- العراق: مجلة آفاق عربية، جريدة العراق، جريدة صدى العهد، جريدة الوقائع العراقية، دليل الجمهورية العراقية، مجلة دراسات إيرانية، العالم العربي، الاخاء، الموصل، الاستقلال.

(II) المصادر والمراجع الأجنبية:

أولاً- الوثائق:

١- الوثائق البريطانية: دائرة السجلات العامة (لندن) Public Records Office

• وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O) Foreign office

ووزارة الطيران (Air-o)

- 1- F.O 195/ 2339 X/k 764 ,Summary of Events in Turkish .Iraq during March 1910 .
- 2- F.O371,16040 , Annual Report, Iraq 1931.
- 3- F.O371/16922 ,Exports to the United Kingdom.
- 4- F.O.371\16822. Export to the united kingdom.
- 5- F.O371/16922 , Annual Report, Iraq 1932.
- 6- F.O. 371/14509 , Economic Report for June 1930.
- 7- F.O. 371/16922 , Industrial Development.
- 8- F.O.371\16922. Japanese Competition.
- 9- F.O.337 /5076/8448, Mesopotamia Police , Abstract of Intelligence, Baghdad, 22May 1920.
- 10- F.O.,371/3715, 93-4, No. 328,May 23,1932.
- 11- F.O., 371/10826/4810, Memorandum the Kurdish Revoit, From Sir. R. Lindsay , Constantinople, No.E-1360,7.March.1925,To Foreign Office.
- 12- Air,23/411/5039, Intelligence Report,No.5,4.March.1926
- 13- M.I.FILE NO .23/16 .Adminisitrations Affairs of justice 1920 -1921.

٣- الوثائق والمطبوعات الحكومية الإنكليزية:

أ- المطبوعات الحكومية

- 1- British Government , Report of Administration for 1918 of Division and district of the occupied Territories in Mesopotamia, Vol:1.
- 2- I.O.R.L , J. A Saldana Precis of Turkish Arabia Affairs 1801,1905, (India Office Political and Secret Library)

نسخة مصورة محفوظة في المكتبة المركزية جامعة بغداد

- 3- Longrigg, S.H, captain , political officer , Kirkuk , Report of Administration for 1918,Vol . 1.
- 4- Perry, E.S, political officer ,Samrra, Report of Administration for 1918 ,Vol. 1.

ب- تقارير بريطانية عامة:

- 5- Administration Report , agriculture Directorate for the year 1919, Baghdad 1920.
- 6- Britain and Middle East Development Gentral office of information, London, 1956.
- 7- British Colonial Office , Report on Iraq Administration , October 1920 – March 1922 , London 1922, Hereafter as British Report 1920 – 1922 .
- 8- Paterson , Agriculture leaflet , No 18 , Agricultural Statistic for general , Iraq, Baghdad .1929.
- 9- Report of a Committee set up to consider certain correspondence between Sir Henry McMahon (his majesty's high commissioner in

Egypt) and the Sharif of Mecca in 1915 and 1916, Annex I. British Secretary of State for the Colonies, 16 March 1939 (doc.n)

10- Tomas , Roger, Report on Cotton experimental work in Mesopotamia . 1918 and 1919 , Baghdad. 1920.

ت - التقارير البريطانية المرفوعة إلى عصبة الأمم عن سير الإدارة في العراق في سنوات الانتداب:

1- League of Nations, Decisions of the council of the League of Nations of September 27th, 1924, and March 11th, 1926, Relating to the application of the principles of article 22 of the covenant to Iraq together with certain treaties and agreements between great Britain and Iraq and other Relevant Document.

2- Report by his Majesty`s Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the League of Nations on the administration of Iraq , for the Year 1932 .London. 1933.

3- British Special Report by His Majesty`s Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931, London, 1931. Hereafter Cited as British Special Report 1920-1931.

4- Report by his Majesty`s Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the League of Nations on the administration of Iraq , for the Year 1931 .London. 1932.

5- Report by his Majesty`s Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the League of Nations on the administration of Iraq , for the Year 1930 .London. 1931.

6- Report on Iraq administration April 1922 –March 1923 . London 1924. (British Administration Report 1922 -1923).

ث - التقارير البريطانية المترجمة إلى اللغة العربية:

أ- التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق الذي رفعته الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠، ترجمة ونشر جريدة الاخاء الوطني، العدد ٤٨، ٢٥ أيلول ١٩٣١.

ب- ترجمة جريدة العالم العربي ١٩٢٨/٥/٢٤، التقرير البريطاني المقدم إلى عصبة الامم عن احوال الإدارة العراق لعام ١٩٢٦/١٩٢٧، بغداد ١٩٢٨

ج - الأجنبية (وثائق عامة) Published Documents:

- 1- Confidential Letter, from-the Political Agent, Kuwait. To-his Excellency Shaikh Sir Ahmed al-Jabir As-Sabah, No 128, dated the 7th Rabi thani 1351 (9 th August 1932)
- 2- Documents of the British colonial office about the middle East from 1919 to 1945, 732/34 , (confidential) the residency, Baghdad 7July 1922, volume 1.
- 3- Office of the ministers, Baghdad, Dated 21 st/July, 1932, no2944.

ثانياً- المصادر والمراجع الأجنبية

- 1- al-Wardi, Ali ,Lamahat Ijtimaiyya min Tarich al –Iraq- al- hadith, vol. IV (Baghdad, 1947).
- 2- Chesney, F.R, Expedition for the Survey of the River Euphrates and Tigris ,London, 1850,Vol2.
- 3- Cleveland, William .L, The Making of Arab. Nationalist, Ottomanism and Arabism in the life and though of Satia –Al-Husari, Newjersy, 1971.
- 4- Cohen, Stuart, British Policy in Mesopotamia 1903,1914, London , 1976.
- 5- Edmonds, C.J , Kurds, and Arads; trads; travel and research in north-eastern Iraq 1919-1925 , London, 1925.
- 6- Erskine, Steuart , King Faisal of Iraq, London, 1933.
- 7- Eskander, S.B, Britain's policy Towards the Kurdish Question 1915-1923, (University of London Ph.D,1999).
- 8- Graves, Phlip ,The life of Sir Percy Cox, London,1941.
- 9- Hedlicott, W.N, and Others, Documents on British Foreign Policy 1919-1939,series IA, Volume I, London, 1966.
- 10- Howard, Harry , The king Crine Commission, Beirut, 1943.
- 11- Husry, Khaldun.S, King Faisal 1 and Arab Unity 1930-1933.
- 12- Jawad, Hashim , The Social Structure of Iraq , New Publisheres Iraq, 1945.

- 13- Langsam, Walter Confubolo , Document and Reading`s in the History Europe since 1918, New York, 1969
- 14- Longrigg, S.H, Iraq 1900-1950, Third Impression, Lebanon, 1968.
- 15- Longrigg, Stephen Hemesley, and Frank Stoakes, Iraq, London.
- 16- Mansfild, Peter, The Arabs, Pen coin books, middle six , England, first publish, 1976.
- 17- Qubain, Fahim. I ,The Reconstruction of Iraq 1950-1957 ,London ,1958.
- 18- Ramazani, R, The Foreign Policy of Iran 1500-1940, Virginia, 1966.
- 19- Smuts, J.C, The League of Nation – A practical Suggestion, London, 1918
- 20- Tarbush, Mohammed A., The Role of the military in politics, a case study of Iraq to 1941, 1sted . London, 1983
- 21- Telegram x, From Secretary of State for the Colonies London, to H. E. the High Commissioner, Baghdad. Repeated to Political President, Bushire. No4. Dated 13th received 14th July 1932.
- 22- The Iraq directory ,agenral and commercial directory of Iraq with auppkmnt for the neighbouring cowries, Baghdad, 1936.

Damascus University
Faculty of Arts and Human
Sciences
Department of History
Postgraduate Studies



British Policy in Iraq Between "1920-1932"

Supported with Documents

Dissertation prepared for the Master's Degree of
Modern and Contemporary History

Prepared by:

Lama Abdulhamid Saoud

Supervised by:

Professor Dr. Hossam Al-Nayef

1441-1442/2020-2021

Abstract

The objectives of the study of British policy in Iraq 1920-1932 are to provide the reader with information and facts about the policy that Britain followed during the mandate period, especially in the areas of administration and economy, to enhance its influence in the country and to try to sow discord between Iraqi clans and sects to facilitate their rule. This study was based on Iraqi and British documents that helped in tracking British policy, and identifying the administrative and economic measures that it implemented.

The importance of the topic in clarifying the vision is due to the model of the most important countries in the region, which is Iraq, which represents a sore point and a strategic area that pushed the colonial countries, especially Britain, to place it among its most important priorities and colonial plans.

The British Mandate over Iraq gained during the first half of the twentieth century a special importance in the areas of life in general, due to its direct link with the formation of Iraq with its current borders, its administrative and economic institutions, in addition to its close connection with the political and economic developments of the Arab countries, and its direct and indirect responsibility and support for all activities and procedures Administration in different countries, regardless of the nature of their political systems, and his standing by them to obtain independence.

Based on this, we decided to study this topic due to its importance, an academic scientific study. As it embodies the reality of the policy of the colonial countries in Iraq during the period between (1920-1932), which is a very

important stage in the contemporary history of Iraq, because it witnessed the end of the Ottoman administration and the emergence of the monarchy, under British domination, seeking to serve its general policy and not the interests of Iraq. Accordingly, the page of direct British rule began to start a new page in the history of the Iraqi political, administrative and economic system, known as the Mandate System. In spite of the importance of the policy followed by Britain during the period of the Mandate, it did not receive enough attention from scholars.

Most of them focused on studying the general conditions in Iraq economically and administratively and narrating political events, without focusing on British policy that produced these situations and events, with the exception of a political study by Farouk Saleh al-Omar, on British policy in Iraq 1913-1921, with a different time period from this period Research, and this was one of the most important reasons for choosing the subject for study.

The introductory chapter entitled: British Mandate Policy towards Iraq before the Mandate dealt with the beginning of the emergence of British ambitions in Mesopotamia, the expansion of its influence in the region through its commercial, economic, political and archaeological activities and its missionary missions, up to the British occupation of Iraq that accompanied the years of the First World War 1914-1918 and the oppressive policy Followed by the extent of its influence in the country in order to enter the subject of study. The first chapter, entitled: British Mandate domestic policy and its impact on the internal situation in Iraq (1920-1932 AD), was devoted to studying the transition that occurred in British politics from direct rule to indirect rule, from military

occupation to the mandate, due to the popular rejection of the mandate and the rise of the Twentieth Revolution.

Al-Iraqiya, with an account of the most important political events during the British Mandate period, starting with the establishment of the monarchy, and the Iraqi-British treaties that ended with the entry of Iraq into the League of Nations. The second chapter, entitled: Iraqi foreign policy under the British mandate, is devoted (1920-1932 AD) to study border issues and the problems that occurred, and the policy of pressure that was followed by the British mandate on the Iraqi government, to make concessions that serve its economic interests in Iraq, in exchange for Britain's help for Iraq in maintaining its territorial integrity.

The third chapter entitled: Chapter Three - The Iraqi Administration Under the British Mandate and its Impact on the Internal Situations in Iraq (1920-1932 AD) dealt with the distribution of the administrative formations of the Iraqi government under the British Mandate, where the emergence of national rule imposed the birth of Iraqi official bodies and institutions, but politics The British Mandate continued to dominate these administrative formations, by means of the High Commissioner, the advisers of the ministries, and the administrative supervisors.

The fourth chapter, entitled: The Impact of the British Mandate on Economic Life in Iraq, is devoted (1920-1932 AD) to study the economic situation of Iraq in the agricultural, industrial and commercial sectors during the mandate period, which was directed to mainly serve and support the British economy, without considering the poor economic situation experienced by Iraqis.

As for the conclusion, it included the most prominent conclusions reached by the study within the historical framework specified for the study.